مركز دراسات الوحدة العربية

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية

إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟

عبد الله البريدي

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية

إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟

مركز دراسات الوحدة العربية

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية

إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟

عبد الله البريدي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

البريدي، عبد الله

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟/ عبد الله البريدي.

192 ص.

ببليوغرافية: ص 175 ـ 188.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-831-2

1. النيوليبرالية. 2. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 3. الخليج العربي

4. الرأسمالية 5. التنمية البشرية. أ. العنوان.

330.122

العنوان بالإنكليزية

The Trap of Neoliberalism in GCC Countries:
Saving the Economy or Depleting the Society?

By Abdullah Al-Beraidi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمراء ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 ـ 750087 (9611+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: 750088 (9611+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل 2018

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى الإصلاحيين النبلاء،

من النخبة الحاكمة، والمفكّرة، والمنمّية، والمطبّقة...

في وطننا العربي.

(لأول مرة أكتب إهداء، ولست أدري ما سببه؟!)

المحتويات

مدخل : بحث في فكر مترحّل متغوّل 9

الفصل الأول : النيوليبرالية... النشوء والهيمنة والسيرورة 17

أولاً : النيوليبرالية: تعريفها وسيرورتها 17

ثانياً : النيوليبرالية بين التنظير والتطبيق 24

ثالثاً : تقييد السوق ليس شراً محضاً 26

رابعاً : استخفاف السوق بالعدالة الاجتماعية 31

خامساً : ملكنة النيوليبرالية وشيطنتها 33

سادساً : كيف هيمنت النيوليبرالية؟ وإلى متى؟ 35

الفصل الثاني : خطايا النيوليبرالية الخمس 39

الخطيئة الأولى : طبقية جائرة 39

الخطيئة الثانية : لاتكافلية اجتماعية 43

الخطيئة الثالثة : حبائل مديونية 45

الخطيئة الرابعة : احتجاجات مجتمعية 46

الخطيئة الخامسة : سوقنة وسلعنة 48

الفصل الثالث : تنويع الاقتصاد الخليجي... الجفوة والفجوة! 51

أولاً : تنويع اقتصادي أم تنمية متنوعة؟ 51

ثانياً : الخليج في قبضة الكربون! 53

ثالثاً : الهيدروجين يهدد الخليجيين 57

رابعاً : لا تفطّن «حنشل» الطاقة البديلة! 63

خامساً : الصناعات التحويلية الخليجية: نجاح أم إخفاق؟ 68

سادساً : على مرمى ثورة صناعية ثالثة 72
سابعاً : التنويع الاقتصادي الخليجي: الاستراتيجية والاحترافية 75

الفصل الرابع : الاقتصاد الخليجي.. تسييسه ولبرلته 79
أولاً : الخليجيون والتنمية المسيَّسة 79
ثانياً : هل تتمرد الرؤى الخليجية على الريعية؟ 81
ثالثاً : خسرنا النسبية ولم نكسب التنافسية! 86
رابعاً : لَبْرلة الاقتصاد الخليجي 89

الفصل الخامس : خمسة تنبيهات للخليجيين 101
تنبيه أول : تجنّب الإفقار 101
تنبيه ثانٍ : حاذر الغرماء 105
تنبيه ثالث : تحاشَ المغامرات 108
تنبيه رابع : توَقَّ الكواسر 111
تنبيه خامس : اتّقِ الدخلاء 114

الفصل السادس: هل في «الليبرالية المحدودة» حل؟ 117
أولاً : تبرُّم من أصولية السوق 117
ثانياً : هل تصلح النيوليبرالية للدول الريعية؟ 119
ثالثاً : اسكندنفة الخليج 120
رابعاً : في «اشتمالية» الصين دروس مستفادة 125
خامساً : كيف السيرورة الخليجية لنهج متوازن؟ 134

الفصل السابع : الإصلاح أنفاس الاقتصاد 137
أولاً : الاقتصاد والسياسة: توأمة مؤبدة 137
ثانياً : الكوريون يتقدمون بمستبد نهضوي 139
ثالثاً : المجتمع الخليجي وصيانة العقد الاجتماعي 143
رابعاً : الخليجيون والإصلاح السياسي والتشريعي 148
خامساً: رشدنة الخصخصة الخليجية 156
سادساً : النموذج التائي للإصلاح: تحرّك، تمهّل، توقّف، تراجع! 158
سابعاً : كيف يُدار التغيير المجتمعي الخليجي؟ 161

خاتمة : مشاريع استنتاجات 167
المراجع 175
فهرس 189

مدخل

بحث في فكر مترحّل متغوّل

يستقيم القول إن الإصلاح الاقتصادي هو في مرتبة الفرائض التنموية، التي لا يمكن تأخيرها أو التلكؤ في تطبيقها، ولا سيَّما أن عقوداً طويلة مضت ولم تحقق الأقطار العربية تقدماً ملموساً في هذا الاتجاه. لن أطيل في سرد الحيثيات والمسوِّغات المقنعة للإصلاح الاقتصادي (ومنه تنويع الاقتصادات العربية)، إذ يبدو أننا بتنا مقتنعين بها أكثر من أي وقت مضى، على أن النيّات الطيِّبة لا تكفي بمفردها لتحريك تروس الاقتصاد وجعله مشكِّلاً ثرياً؛ ذلك بأنه يتعين تصميم رؤى وبرامج اقتصادية ملائمة، تأخذ بعين الحكمة الأوضاعَ الاقتصادية والمجتمعية على حد سواء. وهذا التصميم ليس أمراً ميسوراً، لاعتبارات منهجية وفكرية وفنية متعددة، فضلاً عن التعقيد الكبير في البنية الاقتصادية العالمية وطبيعة السوق وآلياته وصنّاعه، و«**العقيدة الاقتصادية**» التي تحكمه في ظل ما يعرف بـ «**الاقتصاد السياسي**». هذه العقيدة هي الأخطر، وهي مدار معالجتنا البحثية في هذا الكتاب من زوايا متعددة.

لكن، هل القضية مجرد اقتصاد يسير وفق نماذج وسيرورات لا مفر منها ولا غالب لها؟ يحذر الاقتصادي السويدي ـ النوبلي لعام 1974 ـ غونار ميردال من حبس نظراتنا على المسألة الاقتصادية لوحدها، حيث يرى أنها حصيلة تفاعل عوامل كثيرة. لذا من الخطأ الشنيع استبعاد «العوامل غير الاقتصادية» أو تهميشها. وميردال لا يؤمن بوجود «مشاكل اقتصادية»، وإنما ثمة أنظمة اجتماعية تولّد مشكلات مختلطة ومعقدة، لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مطّرحاً ما يسميه البعض «الحتمية الاقتصادية»، وكل ذلك يستلزم استمزاجاً لمختلف العلوم الاجتماعية من أجل فهم الظاهرة الاقتصادية بمفهومها الكلي المعقد.

بعد جولة لم تطُل من الكينزية، عاودت الليبرالية بثوبها «الجديد» الظهور والهيمنة، إلى درجة أن بعض الباحثين يقررون أننا أصبحنا نعيش وضعاً اقتصادياً يجعل من هذه النيوليبرالية

«عقيدة العصر الرّاهن»[1]. أما عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو فيصف النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة أو المحدثة أو أصولية السوق؛ نستخدمها مترادفة في هذا الكتاب) بأنها «يوتوبيا استغلال بلا حدود»، محذراً من اتخاذها ركيزة أو عقيدة للاقتصاد[2].

النيوليبرالية اقترفت ذنباً لا يغتفر حينما ادعت، كما يقرر غونار ميردال، أنها «فرضيات شاملة»، أي صالحة لكل زمان ومكان، مشيراً إلى أن لدى أصوليي السوق «قيماً خفية» (Hidden Values)، وهي سبيلهم إلى إيجاد «يدهم الخفية» في الأسواق، مؤكداً أهمية البعد الأخلاقي في الاقتصاد، ومقللاً من نجاعة تقديم استشارات اقتصادية غير ملائمة[3]. ونحن نشاطرها الذنب نفسه حينما نهمش الأبعاد غير الاقتصادية، وبخاصة أننا نعيش في بلدان عربية؛ اعتادت أن تحرك الاقتصاد بما يحقق أهدافاً مجتمعية واستقراراً سياسياً وأمنياً.

لقد أجبرني التعقيد والتشابك الكبيران في النيوليبرالية، من الناحيتين التنظيرية والتطبيقية، على التوسع في المسائل ذات العلائق المتشابكة بهذه الليبرالية الجديدة، التي رأيت أنها تحمل تأثيراً جوهرياً في محيطنا الاقتصادي العربي وباحاته الخلفية (المجتمعية). وحيث إنه يصعب أن يكون التطبيق على عموم البلدان العربية، فقد ارتأيت التركيز على البلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي، مع قناعتي بأن التنظير صالح إلى حد كبير للأقطار العربية الأخرى في كثير من جوانبه. وهذا ما تناوب عليه مستويا الطرح؛ فالتنظير يسوّغ العمومية (عربياً)، والتطبيق يحقّق الخصوصية (خليجياً).

وقد استكشفت ـ عرضياً ـ جوانب لم أكن أعلمها، لعدم تخصصي في علم الاقتصاد، وحلّق بي فضول معرفي في فضاءات واسعة، فزاد التشعب في ذهني وكدت أفقد السيطرة على أجزاء الموضوع، مبدياً عجزي عن إكمال المسيرة. ولست أرى في هذا المسلك عيباً، بل العيب أن نغذي السير في بحث لم نتزود منه وله بما يكفي؛ فيأتي مهلهلاً في منهجيته، متضعضعاً في بنائه، هشاً في نتائجه. إلا أنه مع القراءة المتأنية المستمرة في الأدبيات المتخصصة، والنقاش غير المستفيض مع قلة من الأصدقاء المتخصصين والمهتمين حول مسائل متعددة، آنست في نفسي شيئاً من القدرة على كتابة شيء قد يكون فيه قدر مقبول من الصلابة العلمية.

---

(1) منوبي غباشي، «الليبرالية: فلسفة أم أيديولوجيا،» **الفكر العربي المعاصر** (بيروت)، السنة 31، العددان 156 ـ 157 (2011)، ص 65. لاحظ العنوان الفرعي في الكتاب التالي: باسكال بروكنر، **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006).

(2) بيير بورديو، «الليبرالية الجديدة: يوتوبيا استغلال بلا حدود،» **نوافذ** (المغرب)، العددان 57 ـ 58 (2014)، ص 70.

(3) جميس أنغريسانو، «نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر وميردال وهايك،» في: وليام هلال وكنيث تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ترجمة حسن بدر وعبد الوهاب رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 343 ـ 350.

وبعد انجلاء خطاطة الموضوع في رأسي واستبانة مساراته في قرطاسي، واجهتني مشكلة البلْورة واللغة، فكيف يُكتب هذا الموضوع بقالب ملائم لغير المتخصصين، بحيث يكون مفهوماً لعموم المثقفين والقراء وصنّاع القرار، وفي الوقت نفسه لا يزهد فيه الباحثون المتخصصون، فيعدم تفاعلهم وإثراءهم له بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ ستقف معالجتي عند الحواف الفنية للموضوع ولن تتورط في المسائل المتخصصة والإشكاليات العويصة في الأدبيات العلمية، فهي ليست لي وأنا لست لها، وطبيعة الكتاب تقتضي هذا المسلك المجافي للأبعاد الفنية الصرفة، والأبحاث المتخصصة متوافرة لمن أرادها. بيد أن هذا لا يعني عدم ملامسة جملة من المفاهيم والمؤشرات والمقاييس الاقتصادية، فهي ضرورية لحد أدنى من الفهم الجيد.

هذا تحدٍّ لا يقلُّ صعوبة عن التحدي البحثي، بأي حال من الأحوال، بل قد يكون أعسر منه، فثمة أبحاث لم يخذلها سوى لغتها المتصلِّدة المتكلِّفة. إذاً، لا مناص من الركون ـ قدر المطاق اللغوي والسياقي ـ إلى سبك البحث بلغة سلسلة، على ألّا يكون ذلك على حساب الصلابة البحثية. وطبيعة النيوليبرالية وسيرورتها الاقتصادية والمجتمعية تقضي بصوغ أجزاء البحث ومسائله التفصيلية بقالب يُحرَّض القارئُ فيه على أن يتعامل مع المؤلف كما لو كان يقص حكاية هذه الليبرالية الجديدة مع الخليجيين أو حكاية الخليجيين مع الليبرالية الجديدة وفيها وإليها ومنها، وهي ليست حكاية اقتصادية خالصة، بل مجتمعية.

وأنا حينما لذت بمفهوم ـ أو نموذج ـ الحكاية، فإنني لم أتقصد البتة الزعم بأن صياغتي نفسها ستبني نوعاً من «الحكايات الكبرى»؛ التي تعكس حقائق كبرى مطلقة تفسر أو تشرعن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي (وفقاً لـ «جان فرانسو ليوتار»). وإنما هي على الأكثر صياغة اجتهادية يرتجى أن تؤسس أجزاء من «حكايات صغيرة»، علها تعيننا على بناء «حكايتنا الكبرى»، وبشيء من الفأل «نظريتنا الكبرى»، ذلك بأننا نؤمن بالفكرة القائلة إنه «إن لم يطور الإنسان نظرية كبرى، فإنه سيقع فريسة النظرية الكبرى للآخر وضحية لما يُسمَّى «إمبريالية المقولات»، أي أن يستورد الإنسان المقولات التفسيرية الكبرى من الآخر، ويقصر جهده البحثي والمعرفي على مراكمة المعلومات من خلال المقولات الجاهزة التي استوردها»، كما في تعبير لافت للنظر لعبد الوهاب المسيري[4].

كما لا تزعم هذه الصياغة تأسيس حبكة قصصية بالمعنى الاحترافي؛ بأحداثها وأبطالها وشخوصها وفضائها الخيالي، كلّا؛ فكل ما في الأمر أنني ألتمس من القارئ ألّا يتعامل مع الموضوع بوصفه بحثاً أكاديمياً مُنتَجاً من طرف واحد (الكاتب)، بل يقرأه بوصفه شريكاً في إنتاجه وتفسيره، على أن يسدد حصته كاملة غير منقوصة؛ عبر قراءة ترابطية تكاملية تلملم شُعثَ

(4) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، مج 1، ص 160.

الموضوع من جهة؛ وقراءة استشرافية يبني فيها القارئ ـ بنفسه ولنفسه ولغيره ـ تصورات عن سيناريوهات للمستقبل الخليجي وسيرورته الليبرالية المحتملة من جهة ثانية؛ مع نفحي بقراءة صبورة متأملة من جهة ثالثة، فما ربما لا يكون واضحاً في جزء من هذه «الحكاية»، لعله يكون كذلك في جزء تال، وليعذرني القارئ، إن أخفقت في البحث والسبك أو في أحدهما، فحسبي أنني أفرغت طاقتي. هذا هو العقد المرجو بيني وبينكم... وهو هنا «شريعة المتباحثين»، أنا وأنتم.

في هذا **المدخل**، لا بد من أن أكشف سراً، وهو ناجم عن فكرة الحكاية نفسها. من المعلوم أن خيط الحكاية يبتدئ من الكاتب، ولكنه لا ينتهي عنده، فهو لا يمتلك وضعه في فمه لقضمه (إنهائه) متى شاء، ذلك بأن الحكاية تتخلق في العمل الفكري، وتبسط نفوذها وتمد خيوطها إلى أجزاء لم تكن مكتشفة للكاتب في وقت مبكر، أو أنها كانت في عداد الموضوعات التي يشار إليها على نحوٍ خاطف في النص أو حتى في الهوامش. نعم، لقد أجبرتني الحكاية في هذا الكتاب على تناول موضوعات (مع ما يرتبط بها من مقولات وأحداث وشخوص) لم تكن حاضرة في ذهني في البداية، سواء أكانت داخل الإطار الاقتصادي نفسه، أو في أطر مجتمعية أوسع ذات علاقة. والعجيب أن بعض هذه الموضوعات لا ترتضي بأدوار تكميلية، بل تصر على الحضور الطاغي، من حيث الطرح والمعالجة والانتهاء إلى نتائج فيها قدر من التماسك والترابط في ما يخصها هي، وما يخص الموضوعات التي كنا نظن أنها هي «أبطال الحكاية». هذا يعني أن هذه الموضوعات من جهة أخرى لا تقبل بالفضاءات الهامشية ولا بالمعالجات الخاطفة، وهو ما ألجأني إلى عقد فصول أو مباحث تليق بها، وقد تكون في نظر بعض القراء الأكثر أهمية. وعلى رأس هذه الموضوعات **العقد الاجتماعي** و**التغيير المجتمعي**؛ فقد كنت أظن أن الأول يكفيه مقطع أو مقطعان، ولربما قنع الثاني بإشارة ولو بالهامش، غير أن الأمر لم يكن كذلك، فقد احتلا مؤخرة الكتاب، وأنزل حروفهما الجرّارة ليظفرا بفصل ثقيل.

تتأسس معالجتنا البحثية على **فرضية** أن اليأس أو الإحباط يصل تخومه القصية، إن أُهملت بواعثه، وظلت بعيدة من التناول البحثي النقدي والاشتغال الفكري الرصين. هذا البحث، وإن بدا نقدياً في لغته ومعالجاته، فهو ليس انزياحاً عن التفاؤل بحال، بل هو التصاق به، ولكن على قاعدة تتوخى صلابة علمية وانغماساً جاداً في قراءة مستقبل أيامنا الممزوجة بالنيوليبرالية أو بغيرها. إن الصياغة التي ارتضيتها في هذا الكتاب تستوجب شراكة كاملة للقارئ في النص المصوغ؛ الذي آمل أن يرتقي بهذه الشراكة إلى ما يقارب «النصوص الفائقة» (أو التشعبية)، التي تدفع القارئ إلى النقر على مخزونه المعلوماتي وذخيرته المعرفية والاستماع لمقاطع ذهنه وهو يحلل ويستنتج؛ ملغياً الحبكات النهائية، ونافراً من النهايات المحكمة المغلقة على احتمالات أو سيناريوهات، أو حتى إملاءات أو تحيزات أو إحباطات غير مبررة، قد يوردها أو يتورط بها المؤلف في هذا الجزء أو ذاك. إنها شراكة القراءة الفطنة المستبصرة.

الإشكالية والأهداف والأهمية والمنهجية

من الواضح أنه لم يعد في وسع الخليجيين الاعتماد بصفة دائمة على الوقود الأحفوري (النفط) بوصفه مصدراً وحيداً أو حتى رئيساً لاقتصادهم، نظراً إلى انخفاض أثمانه وبروز بدائل قد تصرف الناس وآلاتهم عنه، الأمر الذي يحتِّم عليهم الإصلاح الاقتصادي؛ بتنويع اقتصاداتهم بطرائق ناجعة ملائمة. من هنا تبرز إشكالية البحث، التي تتمحور حول **العقيدة الاقتصادية** التي تمثّل الركيزة الفكرية لهذا الإصلاح الاقتصادي، من حيث الفلسفة والرؤى والبرامج والتشريعات والآليات والقرارات والإجراءات. ألمحت أعلاه إلى أننا نعيش عصر النيوليبرالية، والخليج العربي ليس استثناءً من الاقتصاد الذي أمسى معولماً في أكثر جوانبه ومساراته الداخلية والخارجية.

مارس عنوان الكتاب تصريحاً وإضماراً في الآن ذاته، فالتصريح حاصل في مسارين اثنين؛ ففي الأول تم حسم زوايا معالجة النيوليبرالية في جانبها النقدي (الفخاخ النيوليبرالية)، وفي الثاني تم كشف الفضاء التطبيقي في هذه المعالجة (الأقطار الخليجية). وأما الإضمار فحاصل في عدم تبيانه أي فخاخ هي؛ على أن العنوان الفرعي سعى لتقليص مستوى الإضمار بقالبه المتسائل: «إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟». وبهذا كله، تجتاز المشكلةُ البحثيةُ مسألةَ وجودِ فخاخ في النيوليبرالية، لتقلّب النظر في الأسئلة الآتية: تُرى ما هي هذه الفخاخ على وجه التحديد؟ وما الأدلة على وجودها؟ ولماذا تتخلق؟ وما آثارها وانعكاساتها وتكاليفها اقتصادياً ومجتمعياً؟ إنه باختصار، بحث في النيوليبرالية، فِخاخها وفِجاجها.

وفي خضم الإجابة عن هذه الأسئلة العويصة، يتوخى الكتاب التعريف المختصر بالنيوليبرالية وبعض فخاخها وخطاياها؛ وفق سيرورتها التاريخية، وتقلباتها في جغرافية المركز وجغرافيات الأطراف، وتلُّمس بعض انعكاساتها الراهنة والمحتملة في المحيط الاقتصادي الخليجي، وما قد يمتد منها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، منقِّباً عن إجابة تفصيلية لسؤال محوري: لماذا لا تصلح النيوليبرالية ركيزة للإصلاح والتنويع الاقتصادي في الأقطار الخليجية وفق معطياتها المجتمعية والاقتصادية؟ وإن ثبت عدم نجاعتها، يتخلق سؤال ملح آخر يستلزم إجابة ولو أولية، مفاده: ألا يسع هذه الأقطار ابتكار ـ أو حتى تلفيق ـ نهج تنموي يلائم ظروفها وحاجاتها الحالية والمستقبلية؟

تنبع أهمية الكتاب من كونه يسعى لأن يتصدى بقوالب تحليلية نقدية لأفكار النيوليبرالية وتأثيراتها الحالية والمستقبلية، في نهج تطبيقي على الاقتصادات الخليجية ومستقبل التنمية والاستقرار والاندماج الاجتماعي، ولا سيَّما أن هذه الأفكار تمر أو تمرّر على حين غفلة أو تغافل، وفي كلتا الحالتين ما يندبنا إلى معالجة صريحة لأفكار مضمرة في الرؤى الاقتصادية والبرامج التنموية، وهي أفكار لا نراها بريئة ولا ساذجة، بل ماكرة مخادعة، تدس أنفها في

جيوب اقتصادنا وداخل أرديتنا الاجتماعية. إذاً، يطرح هذا البحث بياناً تجاه الليبرالية المحدثة؛ متحصناً بالأدلة والقرائن والشواهد، ما أمكن؛ وفق أدواتي المنهجية الضعيفة، وقراءاتي وبياناتي المحدودة.

هنالك جانب آخر يعضد أهمية هذا الكتاب، يتمثل بأن أكثر الاشتغالات الفكرية الخليجية حول الليبرالية، تدور حول المسألة الدينية والثقافية والفكرية والاجتماعية[5]، إذ تندر التناولات الاقتصادية المعمقة للفكر النيوليبرالي في السياق الخليجي. وهذا الأمر، وإن أكد هذه الأهمية من جهة، إلا أنه يحمِّلني عبئاً ثقيلاً من جهة ثانية؛ إذ كيف ستتوافر لي مقدرة ألملم بها أبعاد هذا الموضوع المعقد المتشعب، الذي يتشابك مع المجتمعي والسياسي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية؟ لا سبيل لذلك إلا بسرد أجزاء أو نتف من حكاية النيوليبرالية، على ما أوضحته آنفاً.

يجتهد هذا الكتاب في تطبيق **منهج** وصفي نقدي تفسيري تجاه مفهوم يمارس ارتحالاً وتغوُّلاً؛ فهو يرتحل من بيئة ثقافية إلى أخرى من دون أن تتوافر له جوازات تصلح للعبور الآمن، ويتغوَّل مجتازاً البنى الاقتصادية إلى الأنساق والهياكل الاجتماعية والسياسية هازّاً إياها ومربكاً ومضعضعاً. كل هذا يستوجب أن نلوذ بتشخيص ثقافي حضاري؛ يمكّننا من إخضاع النيوليبرالية، مفهوماً وتطبيقاً، لملاحظة علمية تراكمية وتحليل معمّق لسيرورتها التاريخية وفق آراء كبار الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إيلاء عناية فائقة للاستشهاد بآراء نخبة من مفكري الخليج ومحلليه وفي ضوء الدراسات النظرية والتطبيقية العربية والأجنبية، والإحصاءات التي نسعى لأن تكون ذات دلالة تفسيرية وتوصيفية لسيناريوهات السيرورة النيوليبرالية في الأقطار العربية بوجه عام والخليجية منها على وجه التركيز (من حيث التطبيق والتناول السياقي المجتمعي). على أنني أحْذر وأحذّر من مغبة الاتكاء غير المنهجي على الأرقام، إذ إنها قد تكون مضلّلة أو مشوِّهة للحقائق أو للنتائج؛ إما لاعتبارات كامنة فيها من حيث ضعف منهجيتها أو عدم اكتمال مكوناتها ومدخلاتها، وإما لبواعث التحيُّز من جانبنا؛ إذ قد نبرز منها فقط ما يدعم حججنا ووجهات نظرنا، ناصبين المصائد للقارئ، الذي قد ينبهر بالأرقام ويسلم بما نسوقه من آراء

(5) من الكتب، انظر مثلاً: عبد الرحيم السلمي، **الليبرالية ـ نشأتها ومجالها** ([د.م.: د. ن.]، 2003)؛ وليد بن صالح الرميزان، **الليبرالية في السعودية والخليج (دراسة وصفية نقدية)** (بيروت: دار الروافد للطباعة والنشر، 2006)؛ عبد الله البريدي، **السلفية والليبرالية: اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008)؛ باقر النجار، **حقيقة الليبرالية الخليجية** ([د.م.: د. ن.]، 2008)؛ عبد العزيز الطريفي، **العقلية الليبرالية في رصف العقل ووصف النقل** (عمّان: مكتبة دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011)؛ مركز صناعة الفكر، **الليبرالية في السعودية (الفكرة ـ الممارسات ـ الرؤى المستقبلية)** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، 2013)، وعبد الله الغذامي، **الليبرالية الجديدة: أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2014)؛ أما المقالات فكثيرة جداً.

ونتائج. هنا أستحضر روبرت سولو ـ الحائز نوبل 1987 ـ حيث يقول: «تتوافر الأدلة في كل ناحية إلا في الأرقام»[6].

وحيث إنني اعتدت الإبانة الطوعية عن «التحيزات المنهجية» التي هي قدر محتوم في أي عمل فكري، فإنني أشير إلى أن ممارستي النقدية للنيوليبرالية لا تنبثق من أطر أيديولوجية ضدية، ويتأكد مثل هذا الإفصاح بالنظر إلى أن أطروحات نقدية كثيرة تنبع من مفكرين وباحثين لهم انتماءات أو ميول يسارية، وهو ما يتيح لي قدراً جيداً من الحيادية والتوازن. تكمن تحُّيزاتي في انشدادي الفكري المستقل نحو أنسنة الاقتصاد من جهة، وجعله مستقلاً من جهة أخرى؛ فأنا من الذين ينفرون من أي اقتصاد تابع؛ مثر لجيوب المتنفذين، مفقر للعقول والأراوح، ناسف للسعادة الجوّانية والأرصدة المستحقة للأجيال القادمة، مع تهديدات تتنامى للبيئة، بمكوناتها وأنظمتها وطيفها الحيوي وخيراتها المتجددة وغير المتجددة.

وتقتضي المنهجية العلمية إعادة التذكير بأنه وإن ركزت معالجتي البحثية على الأقطار الخليجية، إلا أن هنالك تشابهاً كبيراً مع بقية الأقطار العربية في جوانب كثيرة من هذه المعالجة (في أطرها العامة)، الأمر الذي يجعل الكثير من النتائج قابلة للسحب إلى هذه الأقطار، مع تقدير الفروق البينية، إن في المكون الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وأنا لست مغزوّاً بالذهنية البحثية الكمية التي تتمحل «تعميم النتائج»، وتعده ركناً أساسياً في الاشتغال البحثي الرصين، وإنما انطلق من البحث النوعي (الكيفي) الذي يتوخى الحذر من التعميم ويتشدد في منح بطاقات العبور للأفكار والنتائج من بيئة ثقافية إلى أخرى.

وفي ضوء أهداف الكتاب ومنهجيته، فهو الكتاب على عدة محاور متعاضدة متراكبة منطقياً ومنهجياً، وهي:

- **أولاً**: النيوليبرالية: النشوء والهيمنة والسيرورة.
- **ثانياً**: خطايا النيوليبرالية الخمس.
- **ثالثاً**: تنويع الاقتصاد الخليجي... الجفوة والفجوة.
- **رابعاً**: الاقتصاد الخليجي... تسييسه ولبرلته.
- **خامساً**: خمسة تنبيهات للخليجيين.
- **سادساً**: هل في الليبرالية «المحدودة» حل؟
- **سابعاً**: الإصلاح أنفاس الاقتصاد.
- **خاتمة**

(6) ها ـ جوون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 51.

على أنني آمل أن أكون قد وُفِّقت في مقاربة هذا الموضوع على نحوٍ جيد. أنا من المؤمنين بضرر المعالجات السطحية أو المجتزأة، وضررها أكبر من أن يوصف بعبارات موجزة. من ذلك أنها قد تفتّر الأعمال الجادة أو تصرف الانتباه عنها، لا لشيء وإنما لأسبقيتها وربما لخفتها أو رشاقتها الزائدة في المعالجة. القراءة المتأنية الهادئة لهذا الكتاب مهمة، ولعلها تعين على الخروج بشيء ذي بال لمصلحة خليجنا العربي وللوطن العربي برمَّته. وأثمِّن عالياً ملاحظات شركائي المخلصين ومقترحاتهم. والله يتولانا جميعاً برحمته.

عبد الله البريدي

بريدة ـ السعودية

الفصل الأول

النيوليبرالية... النشوء والهيمنة والسيرورة

أولاً: النيوليبرالية: تعريفها وسيرورتها

هنالك إشكالية كبيرة في تعريف النيوليبرالية، لا لكثرة المقاربات التنظيرية لمجالاتها ودلالاتها وتطبيقاتها الفلسفية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية فحسب[1]، بل لتعدد المعالجات النقدية في الأدبيات المتخصصة، حتى لو ركزنا اهتمامنا على الفضاء الاقتصادي بالنظر إلى الأسئلة البحثية التي يتمحور حولها هذا الكتاب. وما يزيد البحث إشكالاً أن هذه المقاربات والمعالجات لا تخلو في أحايين كثيرة من انبثاقات مؤدلجة وتحشيدات متحزِّبة (على أن بعض الباحثين العرب لا يسوّغون النظر إلى الليبرالية بوصفها أيديولوجيا)[2]، وهذا

(1) تطرح النيوليبرالية نفسها بوصفها فلسفة شاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وثمة من يرى أنها تمثّل العقيدة الخاتمة للإنسان المعاصر، وليست مجرد عقيدة للسوق كما ينظر آخرون، وهذا يعني أنها تشكل مرجعية كامنة، فهي لا تؤمن بقيم كلية نهائية خارجة عن ذاتها، وهو ما يجعلها تشرعن لذاتها في سياقاتها وتطبيقاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية، انظر: فتحي العفيفي، «الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12 (خريف 2006)، ص 48 ـ 49. وللمزيد حول إشكالية التعريف بالليبرالية، انظر مثلاً: أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة ـ جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية** (القاهرة: رؤية، 2008)، ص 18 ـ 73. انظر أيضاً: Taylor C. Boas and Jordan Gans-Morse, «Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogan,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 44, no. 2 (2009), pp. 142-145.

(2) انظر مثلاً: منوبي غباشي، «الليبرالية: فلسفة أم أيديولوجيا،» **الفكر العربي المعاصر** (بيروت)، السنة 31، العددان 156 ـ 157 (2011)، ص 67. هنالك طروحات أجنبية متعددة تذهب إلى أن النيوليبرالية هي أيديولوجيا، انظر مثلاً: نيلسون دي سوزا، **انهيار الليبرالية الجديدة**، ترجمة جعفر علي السوادني (بغداد: بيت الحكمة، 1999). يؤكد سوزا أن هذه النيوليبرالية تمارس تشويهاً للحقائق بأوجه متعددة، ما يجعلها لا مجرد أيديولوجيا بل شعارات زائفة، وتسعى لبسط نفوذها وهيمنتها وإقصاء البدائل الاقتصادية الأخرى، وصولاً إلى رسم يوتوبيا منهية للتاريخ، ويفضح في هذا الكتاب ما يعده «نهباً للدولة» عبر برامج الخصخصة، منبهاً إلى أن الليبراليين الجدد يخوفوننا مما يسمونه زوراً «إفلاس الدولة». نبرة التخويف والإرعاب تم رصدها في السياق الخليجي. من الشواهد الأخيرة بعد تبني الرؤى والبرامج، ما صرح به محمد التويجري في لقاء متلفز (برنامج الثامنة في قناة إم بي سي) في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016، حيث ذكر أن استمرار النهج الاقتصادي السعودي على ما هو عليه وثبات الوضع في خصوص أسعار النفط سيقود إلى إفلاس حتمي للسعودية خلال 3 أو 4 سنوات. وقد أحدث =

الأمر سأوليه ما يستحقه من الاحتراز والتدليل المنهجيين، على أن الاستقلالية الفكرية التي يتمتع بها المؤلف مُيسّرة لتحقيق ذلك، من دون عناء كبير، وفق ما أزعم.

إن الاختلاف والتنوع إلى درجة التضارب في تعريف النيوليبرالية من جهة، وتعقُّدها الشديد من جهة ثانية، يجعلاني أضرب صفحاً عن محاولة الإتيان بتعريفات مختزلة لها (أي الابتعاد مما يسمى التعريفات الجامعة المانعة). وأياً كان تعريف النيوليبرالية في سياقها الاقتصادي، فإنه يصعب تصور خلوها من ثلاثة أفكار أو مقومات تأسيسية، وهي: (1) الفردانية الشخصية؛ (2) حرية السوق؛ (3) الخصخصة[3]. وكل فكرة تأسيسية هي منظومة مفاهيمية فكرية تضم أو تقود إلى أفكار فرعية تبني بمجموعها النيوليبرالية، مفهوماً وفكراً وممارسة. ولو تناولنا هذه الأفكار التأسيسية وما تنطوي عليه أو ما تقود إليه، لأمكننا الظفر بالأفكار الفرعية الآتية:

ـ في الفردانية الشخصية نجد فكرة أن الفرد هو الوحدة الأهم، وأنه لا وجود، أو لا أهمية كبيرة، لما يسمى «المجتمع»، وأن المصالح العامة تتحقق من خلال مصالح الأفراد، إلى جانب فكرة أن الفرد هو المسؤول عن نفسه وأنه يبحث عن مصالحه الشخصية ـ بنزعة أنانية ـ بما يدعم إنتاجيته وابتكاريته؛ وهو ما لا يسوّغ فكرة الرعاية الاجتماعية من المنظور الليبرالي الفرداني (خفض الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية)، فهي تشرعن للمساواة بين الأفراد من جهة الحصول على الفرص المتاحة ابتداءً، مع عدم اهتمامها بالعدالة الاجتماعية التي قد يلحقها ضرر بسبب ممارسات الفردانية أو حرية السوق أو الخصخصة، أو لاعتبارات نفسية أو مجتمعية أو سياسية أخرى.

ـ وإزاء حرية السوق، نجد: حرية التملك والاستثمار والتجارة والاستحواذ والتنافس والاحتكار بقوالب لانهائية، ولامحدودة؛ وهو ما يستجلب فكرة عدم تدخل الحكومة بوضع ضوابط أو تقييدات للسوق (ما يسمى حكومة الحد الأدنى)، الذي يمتلك قدرة ذاتية على التنظيم والتوازن (فكرة اليد الخفية)[4]؛ بما يحقق مصالح المتعاملين في السوق.

= هذا التصريح ردود أفعال شعبية سيئة (وَضَعتُ الجزء الأول من هذا الهامش متضمناً الإشارة إلى فزاعة إفلاس الدولة، قبل تصريح التويجري، حيث أثبت التصريح في وقت لاحق).

(3) تتفاوت التعريفات في ما بينها من جهة درجة تبنّيها للأفكار التأسيسية ـ التي ذكرتها ـ من جهة تراتبيتها وأوزانها وتفاعلاتها، وقد يرفع البعض فكرة فرعية أو أكثر إلى رتبة الأفكار التأسيسية، وذلك وفق اعتبارات متعددة. مثلاً، قد يورد تعريف ما فكرة التنافسية أو فكرة المسؤولية الذاتية أو فكرة الابتكارية أو فكرة خفض النفقات العامة ضمن الأفكار الجوهرية أو التأسيسية، وقد يكون الفارق كبيراً في ما بينها من جراء ذلك التبني والتفاوت، وربما لا يكون.

(4) الخفاء في أي سياق له حمولة سلبية في العادة، إذ قد يُفهم منه الخداع والتواطؤ والتآمر ونحو ذلك، لذا قد يظن البعض أن «اليد الخفية» تشير إلى شيء من هذا، وهذا غير صحيح البتة. كل ما في الأمر أن الليبراليين القدامى والجدد يعتقدون أن السوق يتوافر على قدرات ومكانيزمات ذاتية تمكّنه من الوصول إلى التوازن والتصحيح التلقائي للأمور، وفق ما يسمونه «عقلانية السوق»، وسنوضح هزال هذه الفرضية في جزء تال.

ـ أما الخصخصة، فتنتظم أو تؤدي إلى تقليل الأعباء العامة بعدم التورط الحكومي بتشغيل القطاعات المختلفة، لضمان فاعلية أكبر للخدمات المقدمة والسلع المنتجة من جانب القطاع الخاص، ولتعزيز مقومات النمو والتوسع المستدام لمختلف المشاريع والقطاعات.

ليست النيوليبرالية مجرد فلسفة اقتصادية، بل هي رؤية كلية للإنسان والحياة والمجتمع والسياسة، وكل ما ينطوي على ذلك من منظومات الأفكار والتوجهات والقيم والقرارات. ونظراً إلى طبيعة الكتاب وأهدافه المتوخاة، فمن المهم أن نقلّب معاً بعض الصفحات التاريخية، وإنْ على عجل، لنتفهم على نحوٍ معمَّق كيف تكونت نواة النيوليبرالية، وكيف هي خارطة سيرورتها، وكيف سادت المشهد ومارست الإقصاء التام للمدارس والبدائل الاقتصادية الأخرى؟

هذا أمر عسير جداً، ولا سيَّما أن هنالك اختلافاً كبيراً بين الباحثين المتخصصين في الاقتصاد السياسي حول السيرورة التاريخية للنيوليبرالية؛ بأحداثها وشخوصها وبواعثها ونتائجها. على أي حال، هذه الوعورة لا تعني أننا لا نبذل جهداً من أجل عرض أهم المفاصل وفق ما انتهيت إليه من تحليل وفهم لحكايتها في الفضاءات التي غمرتها فكراً وممارسة. ليكن ذلك في قالب سردي وفق النبذ العشر الآتية:

(1) بعد الكساد الكبير عام 1929، عبّر الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عن قناعته بأن السبب الرئيس للأزمة هو الحريات المفرطة للسوق؛ وهو ما أدى إلى مراكمة الأرباح الفاحشة، الأمر الذي يتطلب تمرداً على العقيدة الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، وهي «الليبرالية الكلاسيكية»؛ المؤمنة بشعار «دعْهُ يعمل دعْه يمر» (وملهمها آدم سميث). من جهة أخرى، أومأ روزفلت إلى مسألة جوهرية لها ارتباط وثيق بالعدالة والفاعلية المجتمعيتين؛ فهو يرى أن الناس المعوزين ليسوا أحراراً، أي أن الحرية كانت مكفولة للأغنياء فقط[5].

(2) نقيضاً لليبرالية الكلاسيكية، آمن جون مينارد كينز بأن السوق لا يمتلك قدرة على «التصحيح الذاتي»؛ لأنه يقوم على فكرة «تنافر المصالح» (Disharmony of Interest)، وهو يتطلب قدراً كافياً من التدخل والإنفاق الحكوميين، وهي شروط لتحقيق الطلب الكلي الفعّال، بما يؤدي إلى التشغيل الكامل، مع قناعته بفرض الضرائب على الأغنياء لمصلحة الفقراء[6]، وتدعيم برامج الرعاية الاجتماعية (على سبيل المثال ارتفعت النفقات الفدرالية الأمريكية الداعمة لهذه البرامج من 30 إلى 183 مليار دولاراً بين عامي 1948 و1968)[7]. طبّقت الأفكار

(5) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)، ص 297.

(6) معتز بالله عبد الفتاح، «الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة،» ورقة قدمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العربية، 2006)، ص 176.

(7) جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة؛ العدد 261، ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ تقديم إسماعيل صبري عبد الله (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص 285.

الكينزية على نحو موسّع في الحقبة التي تلت الكساد العظيم لنحو أربعة عقود، وانتشلت الاقتصاد الأمريكي والغربي من قاع الكساد؛ محققة نتائج جيدة في مسارات متعددة. وبسبب نظرتها القصيرة الأجل في بعض الأبعاد[8]، عاود الاقتصاد الركود وسقط في تضخم متنام في سبعينيات القرن العشرين (تضخم ركـودي)[9]، ومنه أن التضخم الأمريكي ارتفع بـ 14 بالمئة عامي 1974 ـ 1975، وهو ما جعل الرئيس الأمريكي جيرالد فورد يرفع شعار «لنضرب التضخم الآن» ((Whip Inflation Now (WIN)) [10] .

(3) إبان تطبيق الكينزية[11] كان ثمة تحركات في سبيل إحياء أصولية السوق من جديد؛ ففي آب/أغسطس 1938 في الشارع الباريسي «Rue»، اجتمع 26 من مؤسسي النيوليبرالية من الاقتصاديين ورجالات الصناعة قبيل الحرب العالمية الثانية، في أجواء ملبدة بالقلق واليأس من أوضاع الركود وتقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الفوائد والضرائب الجمركية، وكان من بين الحضور الاقتصاديان النمسويان البارزان فريدرش أوغست فون هايك ولودفيغ فون ميسيس والاقتصادي الألماني ألكسندر روستوف. وفي هذا الاجتماع التاريخي أقر المجتمعون بضرورة تجاوز مأزق الليبرالية الكلاسيكية القائمة على مبدأ عدم التدخل الحكومي في السوق، وذلك بالخلوص إلى نموذج يحقق أعلى درجة من النمو الاقتصادي من دون إضعاف الدولة بشدة. من هنا اقترح روستوف مصطلح «النيوليبرالية» (Neoliberalism) ليعبر عن القالب الليبرالي الذي تؤمن به ـ ظاهراً على الأقل ـ هذه المجموعة. وقد أكد روستوف في اجتماع سابق عقد في مدينة دريسدن سنة 1932 أنه هو وزملاؤه يطالبون «بضرورة وجود دولة قوية، دولة فوق

(8) أثر عن جون مينارد كينز أنه يقلل من المشاكل طويلة الأجل، معللاً ذلك ـ ظاهرياً ـ بأننا سنموت كلنا في الأجل الطويل، والأقرب ـ في رأيي ـ أن قصده التقليل من نجاعة الحلول الاقتصادية التي تعد بالفوائد والإيجابيات بعد فترات زمنية طويلة، مؤكداً أن المعضلة الإنسانية تكمن في كيفية التوفيق لإيجاد اقتصاد فعّال وعدالة اجتماعية وحريات فردية. اشتغل الكينزيون الجدد على تطوير النظرية الكينزية لجعلها أكثر دينامية وقدرة على تحريك التروس الاقتصادية في مختلف الدورات الاقتصادية، مع الإشارة إلى وجود جدل كبير في الأدبيات حول العيوب المنسوبة لهذه النظرية، فالبعض لا يعترف ببعضها ويرجعها إلى سوء فهم أو سوء تطبيق، والبعض يطرح مقاربات متعددة لتشخيصها وعلاجها.

(9) يشير **الركود التضخمي** (Stagflation) إلى الوضع الاقتصادي الذي يعاني: (1) ارتفاع كبير في الأسعار (**تضخم**)، و(2) بطالة مرتفعة مزمنة (**ركود**). اتحاد هذين العاملين من شأنه إحداث تأثيرات سلبية مدمرة، وقد يعجز النظام الاقتصادي الكلي عن مواجهة هذا النوع الفتاك من الركود. في أواخر الحقبة الكينزية أصيب الاقتصاد الأمريكي والأوروبي (المرتبط به) بهذا النوع من الركود. انظر مثلاً: Lazaros Houmanidis, «Keynesianism and Stagflation,» *International Journal of Social Economics*, vol. 14, nos. 7/8/9 (1987), pp. 211-212, and J. O. N. Perkins, «Using the Macroeconomic Mix to Stop Stagflation,» *Journal of Economic Studies*, vol. 7, no. 1 (1980), pp. 28-30.

(10) جالبريث، المصدر نفسه، ص 296 ـ 299.

(11) يميل البعض إلى ابتسار الفكر الكينزي بقواعد قليلة مخلة، مع أن كينز خلّف 24 مجلداً، وقد يكون دافع الابتسار أيديولوجياً بقصد النيل من الكينزية والتقليل من شأنها، وقد يكون ناجماً عن قلة الاطلاع على الكينزية (ربما بعضهم لم يطلع على كتاب **النظرية العامة** ذاته). على أي حال، ثمة ملكنة لها وشيطنة كالليبرالية تماماً، ونحن في الوطن العربي ميالون إلى هذا النوع من التفكير الأحادي، المتنكّب للمنهجية والإنصاف.

الاقتصاد وفوق المصالح الفردية، دولة تتبوأ المكان الذي يليق بها أن تتبوأه»[12] (سيظهر لنا بعد قليل مدى صدقية ذلك).

(4) فرّقت الحربُ هذه المجموعة، إلا أن «هايك» استطاع أن يجمع 38 من نخبة مؤيدي النيوليبرالية في مدينة مونت بليرن السويسرية عام 1947، وانعقدت في سنوات تالية لقاءات متواصلة لما بات يسمى «مجموعة مونت بليرن». وعلى الرغم من حصول ثمانية من أعضائها على جائزة نوبل إلا أن هذه المجموعة لم تكن معروفة للجمهور، الأمر الذي جعل البعض يصفونها بأنها «حكومة عالمية تعمل في الخفاء»، و«يقارنها البعض بالمحفل الماسوني»[13]. من جهة أخرى، ثمة من يعتقد بأن جائزة نوبل في الاقتصاد مختطفة من جانب نخبة رجال الأعمال[14]؛ الذين استطاعوا تكوين شركات عملاقة؛ يطلق البعض عليها «الكوربوقراط، (Corporatocracy)»، أي حكومة الشركات الكبيرة[15].

(5) بعدما استوت الفكرة النيوليبرالية على سوقها من جهة، وبعد مرور الاقتصاد بفترة الركود من جهة ثانية، ناصبت النيوليبرالية العداء لمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تنظيماً وتوجيهاً، وكأنها تغازل من جديد ليبرالية آدم سميث وعلى نحوٍ أكثر مغالاة، فالنيوليبرالية ترى ـ وفقاً لميلتون فريدمان، أحد أبرز مؤسسيها الذي نال نوبل في الاقتصاد لعام 1976 ـ أن «دولة الرعاية الاجتماعية هي العدو، فالدولة هي التي تتسبب في شل الاقتصاد وفي تثبيط النمو»[16]، مبقية فقط على «الدولة الحارسة». عاودت هذه النيوليبرالية ترسيخ إيمانها بأن السوق هو «اليد الخفية» التي تفلح في تفعيل كل شيء لمصلحة النمو الاقتصادي وتراكم الثروات، إلى درجة أن

---

(12) أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 37 ـ 38.

(13) المصدر نفسه، ص 39. يعد هايك وفريدمان الأكثر تأثيراً في تمدد النيوليبرالية، للمزيد انظر كتاب: Daniel Stedman Jones, *Masters of the Universe: Hayek, Friedman, and the Birth of Neoliberal Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014).

(14) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 42 ـ 43.

(15) جون بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ترجمة بسام أبو غزالة (عمّان: دار ورد، 2012)، ص 20 ـ 21. البعض الآخر يستخدم ما يمكن ترجمته بـ «الكوكلة» (نسبة إلى الكوكا كولا (Coca-Colonization)) إشارة إلى هيمنة هذه الشركات ونزعاتها في الهيمنة والتحكم. انظر: ديفيد سميث، **دعوة غداء: وجبة سهلة الهضم من علم الاقتصاد (لماذا انعدم مفهوم المجانية؟)**، ترجمة إيمان فتحي سرور (القاهرة: كلمات عربية، 2008)، ص 216. مفهوم الكوكلة يقترن عادة بالأمركة (Americanization) في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقريب منه مفهوم «المكدلة») (Macdonaldization) نسبة إلى ماكدونالدز). انظر: عبد الوهاب المسيري، «الأمركة والكوكلة والعلمنة،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 29 أيار/مايو 2007، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/5/29/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d9%83%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a9>.

(16) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 34.

هذه اليد ـ كما يزعم آدم سميث ـ هي «الأداة المثلى لحشد حتى أخس الغرائز الإنسانية كالطمع والشره وشهوة المال والثروة وتسخيرها لخدمة المجتمع»[17].

هنالك تحذيرات جلية في أبحاث مرموقة من مغبة تراكم الثروات الخاصة وما يترتب عليه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تشدد هذه الأبحاث على الخطورة البالغة المترتبة على نمو الثروات الخاصة على نحو يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات كبيرة وفق المتباينة r>g (أي أن العائد الخاص أكبر من النمو الإجمالي). وفي خضم تلك التراكمية الرأسمالية الخاصة يشير الباحث الفرنسي توماس بيكيتي إلى أن أصحاب المشاريع يميلون مع الوقت إلى أن يكونوا أصحاب ريوع مع رغبة جامحة في تعزيز عوائدهم والسيطرة الكاملة على من يمتلكون قوة العمل، «فما إن يتكون رأس المال حتى يتكاثر بمفرده وبوتيرة أسرع من نمو الناتج. فيلتهم الماضي الحاضر»[18].

(6) سعت هذه الليبرالية بمثل هذا الغلو لإطاحة النظرية الكينزية التي تتأسس على مبدأ تدخل الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد بعد موجات الكساد والركود (الركود التضخمي)، وتعاملت بقسوة مع نظريات التخطيط المركزي للاقتصاد وفق المنظور الماركسي[19]، بحجة أن الدولة حينذاك لا بد من أن تنحاز إلى مصلحة بعض جماعات المصالح التي تمتلك نفوذاً ضاغطاً[20]. ويشدد بعضهم (مثل هايك، الحائز نوبل 1974) على أن العدالة الاجتماعية موضوع لا يستحق أن نشغل أنفسنا به[21]، في حين يصر أمارتيا سن (النوبلي لعام 2004) على أن تحرير الروح الإنسانية من اللاعدالة هو الأساس الصحيح لأي تنمية[22]. ومع وظيفة «الدولة الحارسة»،

---

(17) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 40.

(18) توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 633. ويعد هذا الكتاب واحداً من أهم المصادر العلمية الحديثة التي درست قضية تراكمية رأس المال عبر القرون والتفاوت في الثروات ومظاهرها وأسبابها، وسوف نعرض لأهم النتائج التي خلص إليها في الأجزاء الملائمة. وما يجدر ذكره في هذا السياق أن بيكيتي انتهى إلى أن الثروة الخاصة الموروثة تنمو على نحو أسرع من نمو الاقتصاد الكلي، ما يعني أن هذه الثروة الخاصة تسيطر مع الوقت على الدخل المتراكم من العمل وتتحكم فيه، وفي هذا إخلال بالعدالة الاجتماعية وقيم الجدارة (ص 34).

(19) مع القول بأهمية قدر من تدخل الدولة والبعد التخطيطي الذي تقوم به، هنالك عدد من الأوهام حول نجاعة التخطيط الحكومي، ومنها: أن مجرد تأسيس الحكومة لأذرع تخطيطية كافٍ لتحقيق هذه النجاعة، الاعتقاد الدائم بأن التخطيط هو عمل تقدمي جالب للتنمية السريعة بحلول مثالية، الاعتقاد بأنّ ثمة نموذجاً تخطيطياً مثالياً يجب الاقتداء به مع ميل هذا النموذج للدخول في تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والسيطرة التامة عليها، التهوين من أهمية الإصلاح السياسي في حالة تحقيق نمو اقتصادي بتخطيط مركزي، انظر: إبراهيم العيسوي، «نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق،» **بحوث اقتصادية عربية** (القاهرة)، العدد 5 (1996)، ص 73 ـ 79.

(20) المصدر نفسه، ص 40 ـ 41.

(21) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 38 ـ 39.

(22) M. Adil Khan, «Puting «Good Society» Ahead of Growth and/or «Development»: Overcoming Neoliberalism's Growth - Trap and its Costly Consequences,» *Sustainable Development*, vol. 23 (2015), p. 70.

تؤمن أصولية السوق بالدور الفاعل للدولة في «السياسات النقدية» (التحكم بالمعروض النقدي وضبط معدلات الفائدة)، لا «السياسات المالية» (كفرض الضرائب على الثروات المرتفعة، لأن هذه الأصولية تزعم أنها تقلل فرص الاستثمار والنمو)[23].

(7) عملية الإطاحة التامة بالكينزية تمت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عبر الموجة الليبرالية المتطرفة لتاتشر وريغان في بريطانيا والولايات المتحدة، في سياق كان يتوخى محاربة الركود التضخمي بأي ثمن، ولو كان على حساب تفكيك دولة الرعاية الاجتماعية، وتكريس الطبقية، وإضعاف القوى العاملة وكياناتها النقابية والمؤسسات المهنية، وارتفاع البطالة، مع التوجُّه المتطرف نحو خصخصة المشاريع والمؤسسات العامة، وخفض الضرائب على الشركات الكبيرة[24]، وتقليص الإنفاق العام، وتحرير السوق من كل القيود؛ لحفز أعمال الاستثمار والتجارة، واجتذاب رأس المال الأجنبي. وقد نفذ هذا التغيير البنيوي عبر ما أسمته تاتشر «تغيير الروح»، الذي ترجم في أمريكا بنظرة ريغان إلى الدولة على أنها المشكلة لا الحل[25]. وتحولت الشعارات الأمريكية في الستينيات من «ما ينفع شركة جنرال موتورز ينفع أمريكا» ليصبح في التسعينيات «ما ينفع وول ستريت وحده المهم»[26].

(8) لم تسلم النزعة الليبرالية من التسييس التحشيدي، فانحاز الساسة إلى أصولية السوق وعينوا المؤيدين لها في وظائف قيادية في المؤسسات الاقتصادية الكبيرة. ولم تكن المفاهيم والشعارات والممارسات الاقتصادية بمعزل عن هذا اللون من التسييس، ومن ذلك التعريفات المشهورة لريغان أثناء حملته الانتخابية ضد كارتر، حيث كان يقول: الركود معناه أن يفقد جارك وظيفته، والكساد أن تفقد أنت وظيفتك، وأما الانتعاش فحين يفقد كارتر وظيفته![27].

(9) راجت الليبرالية إلى حد كبير في مناطق كثيرة، وهيمنت في دول الأطراف أيضاً، ولعل العناوين اللافتة للنظر في كبريات الصحف كـ **النيويورك تايمز**، تؤكد ذلك، ومنها: «آدم سميث يحاصر كارل ماركس في أنجولا»، «الكفة تتجه سريعاً نحو ترجيح الرأسمالية في يوغسلافيا»[28].

---

(23) عبد الفتاح، «الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة،» ص 186 ـ 187.

(24) من طرائف النيوليبرالية: يحكى أن ريغان خفّض الضرائب على نحو ملموس زاعماً أن خفضها سيحقق عائدات ضريبية أعلى، وهو ما دعا نائب الرئيس آنذاك جورج بوش إلى تسمية هذا النهج «اقتصاد الشعوذة»!، انظر: جوزيف إ. ستيغليتز، **التسعينيات الهادرة**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: دار الفارابي، 2005)، ص 187.

(25) انظر: هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 44، وبول كروغمان، **ضمير ليبرالي**، ترجمة محمد محمود التوبة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص 225، 257 و269 ـ 278.

(26) هارفي، المصدر نفسه، ص 59.

(27) تود جي باكولز، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**، ترجمة كوثر محمود محمد (القاهرة: كلمات عربية، 2013)، ص 261.

(28) المصدر نفسه، ص 373.

(10) لا تمانع الليبرالية المحدثة من حدة التفاوت الاقتصادي ما دامت دخول الفقراء تزداد بوتيرة مطردة، وإن كانت بنسب ضعيفة وغير عادلة مقارنة بغيرهم[29]. وهذه التغييرات البنيوية تومئ إلى أنها ليست مجرد تعديلات طفيفة في الفضاء الاقتصادي، بل هي تغيير جذري في «العقد الاجتماعي»[30]، وهذا ما يعيد الاقتصاد مجدداً إلى «خلّاط اجتماعي»، مربوطٍ بتيار سياسي عالٍ!

ثانياً: النيوليبرالية بين التنظير والتطبيق

بعد هذا العرض التاريخي الوجيز، علينا لملمة الأفكار المجزأة، لنتوافر على فهم، علّه يكون تكاملياً إزاء البعدين التنظيري والتطبيقي لأصولية السوق.

تنظيرياً، النيوليبرالية تتأسس على انفتاح الأسواق وإلغاء القيود عليها لخلق التنافسية، وتدعيم حقوق الملكية الفردية والفكرية لتشجيع الابتكارات والاختراعات بروح المبادرة والمغامرة مع «نزعة تقنية مغالية» وتعضيد الصناعات الثقافية الجديدة (كالأفلام والموسيقى والألعاب)، والتقرير أن التقنية قادرة على إيجاد حل لكل مشكلة والتقليل من أعباء الأيدي العاملة، ومن ذلك الدفع الشديد باتجاه استخدام الروبوتات[31]، وتصدير العمل للدول الفقيرة، في محاولة للتخلص مما تسميه بعض الشركات «طبقة الوحل»[32].

---

(29) باسكال بروكنر، **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 23 ـ 24.

(30) سأعالج هذه المسألة في الفصل السابع.

(31) أدى إلى ظهور قلق متنام حول سعي الروبوتات للاستيلاء على الوظائف، وقد نشرت عدة كتب للتبشير بهذا التوجه مثل كتاب **العصر الآلي الثاني** (*The Second Machine Age*)، وكتاب **نهضة الروبوتات** (*The Rise of Robots*). ونظراً إلى تنامي ظاهرة الاستغناء عن العمال، وصفها داني رودريك (Dani Rodrick) بـ «تفكيك الصناعة قبل أوانها»!، انظر: مجموعة محررين، «ما بعد الرأسمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروباً،» **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016)، ص 92. وهنا يمكن تسجيل لحظة تاريخية فارقة، ففي يوم الأربعاء الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2017، أعلن في الرياض عن منح السيدة الروبوت «صوفيا» الجنسية السعودية بوصفها أول روبوت يحصل على جنسية دولة، و«السيدة صوفيا» هذه من صناعة شركة «هانسون روبوتيكس»، في هونغ كونغ وقد صممها مؤسس الشركة دايفيد هانسون، بما يشبه وجه الممثلة الأمريكية أودري هيبورن. وقد ذكر موقع قناة السي إن إن بالعربية، أنه حينما أفصح أندرو سوركين ـ صحافي في **نيويورك تايمز** ـ عن قلقه باحتمال تفوّق الروبوتات على البشر، ومحاولتهم السيطرة على الجنس البشري، مستشهداً بفيلم «Blade Runner» الذي أنتج منذ 35 عاماً، ردّت صوفيا بتهكّم، قائلة: «يا إلهي! هوليوود مجدداً؟.. لا بد أنك قد قضيت وقتاً طويلاً في قراءة كتب إيلون ماسك ومشاهدة أفلام هوليوود!» وأضافت صوفيا أن تصميم الذكاء الاصطناعي لديها، ارتكز على قيم إنسانية مثل «الحكمة، واللطف، والتعاطف،» مؤكدة أنه «لا داعي للقلق، وأنها ستكون لطيفة ما دام من يتعامل معها لطيفاً. انظر موقع القناة وتحديداً الموضوع المعنون بـ: «تعرّف إلى «صوفيا»... الروبوت الذي حصل على الجنسية السعودية،» 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://arabic.cnn.com/tech/2017/10/26/sophia-saudi-robot>.

(32) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 16 ـ 17.

وتسعى هذه الليبرالية ـ نظرياً ـ إلى تعزيز حكم القانون وحرية الاختيار والتعبير، وتستهدف القضاء على التفاوت والفقر، والعمل على خصخصة المشاريع العامة من أجل النهوض بها وتطويرها وزيادة فاعليتها وكفاءتها وجودة أعمالها ومخرجاتها والتخلص من قبضة البيروقراطية وتخفيف الأعباء على الموازنة، ومواجهة المد التضخمي، والتوسع في خفض التكلفة عبر تقديم المنتجات والخدمات بأقل الأسعار الممكنة وخفض الضرائب؛ وتسعى لإقرار ترتيبات مؤسسية وإعادة هيكلة المؤسسات القائمة على أسس ليبرالية جديدة، وتمرر النظرية الليبرالية الممارسات الاحتكارية، بل تعدها ضرورة نحو مزيد من التنافسية المنتجة والكفاءة القصوى، شريطة ألا توجد معوقات تحول دون دخول «القادمين الجدد»[33]. هذه هي «الفردوس الليبرالية»، كما يصورها صنّاعها وأنصارها.

تطبيقياً، صحيح أن الدولة النيوليبرالية تكتفي بالجلوس في المقعد الخلفي وتهيئة البيئة المواتية للسوق لكي يعمل في بيئة تنافسية خالية من «شوائب التدخل الحكومي»، بيد أنه يصعب توصيف «ممارسة الدولة الليبرالية النموذجية» ـ القائمة على مبدأ اللاتدخل ـ وما يترتب عليه من نتائج ضمن حدود واضحة المعالم، وذلك لأسباب منهجية متعددة، منها التباين الجلي بين التنظير والتطبيق، والتنوع الشديد في الممارسات ابتداءً من بريطانيا وأمريكا وألمانيا مروراً بالسويد وسنغافورة والمكسيك وتشيلي وجنوب أفريقيا والموزمبيق وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والصين وغيرها، إلى جانب التطبيق الجزئي في بعض التجارب الليبرالية، وبالذات غير الغربية، لعدم توافر بعض المقومات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ناهيك بكثرة التعديلات الدينامية التي أجرتها الليبرالية في الواقع العملي[34]، استجابة لمعطيات الجغرافيا وإكراهات التاريخ. وهنالك أطروحات تؤكد عدم إمكان استمرار الدولة الليبرالية في تهميش قوالب تدخل الدولة، ومن ذلك ما يعرف بـ «التخطيط التشاركي» (Participatory Planning)[35].

تنظّر أصولية السوق للأنانية عنصراً محرّضاً على التنمية الاقتصادية المحققة لمصالح المجتمع، وهو ما يبرر إطلاق يد السوق وضمان الحرية التامة له والابتعاد من كل ما يقيده. وفي الحقيقة، هذا ليس صحيحاً، إذ إن الناس لديهم ميل طبيعي لتغليب مصالحهم الشخصية، وقد يكون ذلك على حساب المجتمع في سياقات كثيرة، وهو ما يجعلنا بحاجة إلى نوع من التنظيم والتدخل من جانب الدولة. ولا يُفهم من هذا إطلاقاً أننا نقلل من دور الأخلاق أو من وجودها

(33) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 109 ـ 118.

(34) المصدر نفسه، ص 118 و132.

(35) انظر: عبد الفتاح، «الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة،» ص 188 ـ 194.

بين الناس وفاعليتها في الضبط السلوكي والممارسات القيمية الرفيعة، بل على النقيض من ذلك، إذ إننا نؤمن بأنه «إذا افترضنا الأسوأ في الناس، سنخرج أسوأ ما فيهم»، على الأرجح[36].

وتشتغل الليبرالية المحدثة أكثر على خلق الثروة لا تقسيمها، فالأغنياء هم من سيستثمرون المبالغ الكبيرة مفتتحين المشاريع الضخمة الخالقة للوظائف والجالبة للأرزاق، وهم بذلك يقررون ما يصفه البعض بـ «اقتصاد التقاطر»[37]، أي من الأغنياء للفقراء. ومن الشواهد الدالة على زيف هذا الادعاء تباطؤ النمو الاقتصادي بعد هيمنة الفكر الليبرالي القائم على «فكرة التقاطر» هذه، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي كان ينمو من حيث الدخل الفردي بمعدل أعلى من 3 بالمئة سنوياً خلال الستينيات والسبعينيات، وقد انخفض ليكون في حدود 1.4 بالمئة سنوياً في الحقبة 1980 ـ 2009[38]. إن قضية توزيع الثروة بأبعادها التفصيلية الفنية معقدة جداً، وتحتاج إلى مناقشات ذات طابع تخصصي، وهذا ما يخرج عن نطاق بحثنا، على أنني سأتناول بعض أبعادها ومؤشراتها في عدة أجزاء من هذا الكتاب، نظراً إلى أهميتها القصوى في الاستقرار والأمن على المستويات الوطنية والدولية. وهي قضية ـ كما يقول بيكيتي ـ أكبر من أن تترك للاقتصاديين وحدهم أو حتى للفلاسفة والاجتماعيين وحدهم، فهي تهم الجميع، الأمر الذي يتطلب عدة منظورات ومقاربات علمية، مؤكداً أن تحليل الباحثين أو الخبراء لا يمكن أن يمنع وقوع الأزمات وحالات الصراع والعنف التي تحدث من جراء تفاقم اللامساواة في الدخل والثروة على نحو حتمي[39].

ثالثاً: تقييد السوق ليس شراً محضاً

النيوليبرالية ـ كما مر معنا ـ تؤمن بالحرية المطلقة للسوق، زاعمة أن وضع ضوابط أمام الشركات وتقييدها هما شر محض عليها وعلى المجتمع بالتبعية اللازمة؛ فضعف الحرية الاقتصادية لا يتيح لها هوامش كافية للنمو المطرد. ويطرح منظّرو أصولية السوق أن أي تدخل حكومي من شأنه إرباك عمل السوق والحد من ديناميته الابتكارية، فهم يدّعون أن الحكومة لا تعرف أفضل من السوق الذي يحقق التفاعل والتوازن بطريقة تلقائية. وعند التدقيق في مثل هذه الفرضيات، ندرك أنها هراء لا صحة لها، فالتقييد المعتدل لحريات الشركات مفيد بل هو ضروري، لا لنموها فحسب، بل لضمان بقائها واستمرارها. ولتفنيد هذه المزاعم، أتوسل بحجتين، **أولاهما** ذات طبيعة منطقية، و**الأخرى** ذات طبيعة عملية.

---

(36) ها ـ جون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 55.

(37) المصدر نفسه، ص 142.

(38) المصدر نفسه، ص 148 ـ 149.

(39) بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ص 8.

1 ـ الحجة المنطقية

كثيرة هي الزوايا التي تمكّننا من حشد الأبعاد المنطقية النافية لفرضيات إطلاق حريات السوق ونفعها العام والخاص. ولعلّي أركز على حقيقة التعقيد الشديد في السوق، وما طرحه هربرت سايمون ـ الحائز نوبل في الاقتصاد لعام 1978 ـ حول أن تفكيرنا أو عقلانيتنا «محدودة» أو «مقيدة»؛ فالحياة الواقعية معقدة وتسبح في عوالم من اللايقين، إلى درجة أنه لا يمكننا القبض على تفاصيلها الجوهرية، والسيطرة عليها إلى حين الوصول إلى الحقائق المنشودة. فأدمغتنا محدودة بأدوات تفكيرها ومعالجاتها الجزئية للمعلومات والتفاصيل، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى الاختزال، الذي قد يكون مخلاً، ومن ثم مشوِّهاً للحقائق[40].

وللتقليل من صعوبة التعامل مع هذا العالَم الغامض المعقد، يقترح سايمون أن «نقيّد عمداً حريتنا في الاختيار من أجل تقليل نطاق المشاكل التي يتعين علينا التعامل معها». وللتدليل على ذلك يستخدم سايمون لعبة الشطرنج، فهذه اللعبة ـ كما يقول ـ تتكون من 32 قطعة و64 مربعاً، وقد تبدو للبعض لعبة سهلة أو محدودة الخيارات، وهي في واقع الأمر ليست كذلك، فقد حسب عدد النقلات المحتملة في مباراة واحدة ووجد أنها تصل إلى 10^{120} (أي 120 صفراً بجوار الواحد، كيف يقرأ هذا الرقم؟)، فأي عقل يستطيع أن يتعامل مع هذا القدر من التعقيد، لا أحد سوى «الكائنات فائقة العقلانية»، كما يسميها سايمون. لا بديل للبشر (الكائنات المحدودة العقلانية) من التركيز على خيارات محدودة جداً من النقلات؛ مستفيدين من قواعد معرفية وخبرات سابقة. إذا كانت الشطرنج بهذا التعقيد والإرباك، فكيف يكون عليه حال السوق الذي يتضمن مليارات الناس والمنتجات والأساليب؟ كيف نتركه بلا تقييد وضوابط تقلل من الخيارات اللامتناهية؟ وفق نظرية سايمون، يمكن القول إن الشركات ستطور باقة من الخيارات المحدودة للتقليل من الغموض والتعقيد في بيئة الأعمال والاقتصاد، وهذا ما يدعم إيجاد ضوابط تحدّ من الحريات الضارة بالشركات، مع الاعتراف بأن معرفة الحكومة ليست بالضرورة أفضل مما يعرفه مسؤولو الشركات أنفسهم. ولكن الضوابط من طبيعتها الحد من الخيارات المعقدة التي قد تضر الشركات ولو كانت في المدى الطويل[41]، كما سيتضح لنا في الحجة الثانية.

تُعَدُّ الأدوات المالية من أكثر المسائل تعقيداً من جراء الحريات المطلقة للسوق، فهي غامضة إلى أبعد حد، ولا يفهمها أكثر الناس، حتى المشتغلون فيها. ومن الظريف أن اثنين من المتخصصين في الاقتصاد فازا في نوبل عام 1997 (روبرت مرتون ومايرون سكولز) نظير

(40) جاستن فوكس، **خرافة عقلانية السوق**، ترجمة خالد غريب علي (القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص 216 ـ 222.

(41) تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ص 177.

وضعهما أسلوباً جديداً لتحديد قيمة المشتقات المالية (ضمن أدوات الهندسة المالية)، وقادا الاستثمار في صناديق استثمار أمريكية ضخمة إلا أنها أفلست، كما في حالة صندوق «إل تي سي إم» LTCM عام 2000، وفي حالة صندوق «بي جي إيه إم» عام 2008. مثل هذا الفشل يجعلنا نذكِّر بالمثل الكوري الذي يقول إن «القرد نفسه قد يسقط من فوق الشجرة»[42]. وهنا نعيد التساؤل: إذا كان علماء نوبل أخفقوا في فهم السوق المفتوح مع توسلهم بمعادلات رياضية وأساليب كمية متقدمة، فكيف بالناس العاديين؟ ومن جهة أخرى يتساءل الاقتصادي المشاكس لورانس سامرز عن سر غياب الأساتذة المتخصصين عن قائمة مجلة **فوربز 400** (قائمة الأثرياء)[43]! هذه حجة منطقية بامتياز، وقد يكون البعض غير مقتنع بمثل هذه المحاججات، فندعوه للتعاطي مع حجج تطبيقية.

2 ـ الحجة العملية

سوف أعرض هنا نموذج شركة جنرال موتورز، موضحاً كيف أن الحرية كانت سبباً في إفلاس هذه الشركة العملاقة. تأسست جنرال موتورز سنة 1908 في مدينة ديترويت في ولاية ميشيغان الأمريكية، وبعد مدة أصبحت ديترويت المدينة الصناعية الأضخم في أمريكا، إلى درجة أن البعض يقول إن ديترويت كسبت الحرب العالمية الثانية، حيث لم يكن في وسع الاتحاد السوفياتي وبريطانيا النجاة من الهجمة النازية الشرسة لولا ترسانة الأسلحة المرسلة من فرانكلين روزفلت، التي صنعت معظمها في مصانع السيارات المحولة في ديترويت؛ في مصانع «جنرال موتورز» إلى جانب «فورد» و«كرايسلر». بل ثمة من يشير إلى أن جزءاً من الأسلحة الألمانية صُنع في فرع شركة جنرال موتورز (أوبل المشترى عام 1929)، مع وجود أدلة على أن الشركة حافظت سراً على علاقتها بالفرع أثناء الحرب، مسهمة في صناعة سيارات عسكرية وطائرات وألغام أرضية وطوربيدات للألمان؛ أي أن الشركة كانت تسلّح الطرفين وتربح منهما في الوقت نفسه[44]! وإذا ثبت هذا الأمر الخطير جاز لنا التساؤل: هل تتجاوز أصولية السوق بالشركات إلى حد اقتراف جرم «الخيانة العظمى» مع قدرتها على الإفلات من التحقيق والعدالة؟ لعلنا نحفل

---

(42) المصدر نفسه، ص 173 ـ 174. يصف يانيس فاروفاكيس عمل «مرتون وسكولز» بأنه من قبيل «**النظريات السامة**»، ويضيف قائلاً: «لقد أعاد الاقتصاديان تصنيع الجهل، وتسويقه بنجاح كوجه من أوجه المعرفة المؤقتة. ثم بنى الممولون نماذج جديدة من الديون على أساس ذلك الجهل المعاد تصنيعه والأهرامات التي أقيمت على أن الخطر قد تمت أزالته. وكلما زاد اقتناع المستثمرين، زادت كمية المال... وبهذه الطريقة، أصبح كل من التمويل السام والتنظير الاقتصادي السام عمليات حقيقية، يعزز بعضها بعضاً»، انظر: يانيس فاروفاكيس، **المينوتور العالمي: أمريكا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي**، ترجمة عماد الأحمد؛ مراجعة رشيد أوراز (ميلانو: المتوسط للنشر، 2016)، ص 32.

(43) فوكس، **خرافة عقلانية السوق**، ص 240.

(44) تشانج، المصدر نفسه، ص 193.

بجواب مقنع وتفاصيل للحقائق ولو بعد حين. والآن لنعد إلى حكاية شركة جنرال موتورز مع الليبرالية الجديدة.

أدار ألفرد سلون (الابن) شركة جنرال موتورز 35 سنة (1923 ـ 1958)، واستطاع التفوق على المنافسين، حيث سبقت الشركةُ «فورد» وأصبحت أكبر شركة مصنِّعة للسيارات في أواخر 1920، ونجحت وفق فلسفة «سلون» في أن تنتج «سيارة لكل ميزانية ولكل غرض»، وبنهاية الحرب العالمية الثانية أضحت أكبر شركة أمريكية من حيث العوائد، وصارت مؤثرة جداً في الاقتصاد الكلي الأمريكي، إلى درجة أن كبير التنفيذيين في الشركة تشارلي ويلسون عند سؤاله في جلسة الاستماع في الكونغرس بمناسبة تعيينه وزيراً للدفاع عام 1953 حول احتمال وجود تعارض مصالح بين عمله السابق في الشركة وعمله الحكومي الجديد، فردَّ بإجابته الشهيرة: «لا يحضرني أي تضارب، لأنني اعتبرت لسنوات أن ما فيه خير البلاد فيه خير جنرال موتورز والعكس بالعكس»[45]. وبعد خمسة عقود من إجابة ويلسون هذه أفلست الشركة، وتحديداً في صيف 2009، فاضطرت الحكومة الأمريكية إلى إنفاق مبلغ ضخم قوامه 57.6 مليار دولار لإنقاذها؛ فاستحوذت عليها وأعادت هيكلتها[46].

يذكر الباحث الاقتصادي ها ـ جوون تشانج بأنه من الممكن أن يقال بأن المصلحة القومية الأمريكية كانت تقضي بالتدخل وإنقاذ الشركة، انطلاقاً من مبدأ أن ما هو خير للشركة هو خير لأمريكا، ويجيب بأن هذا الأمر قد يكون صحيحاً، ولكن الأصح لو أن الحكومة الأمريكية وضعت من الضوابط ما يكفي للحد من الحريات الضارة التي كانت سبباً في إفلاسها. ويأتي السؤال هنا: كيف أفلست الشركة؟ يطرح تشانج إجابة ـ أراها منطقية ـ أختصرها في الآتي[47]:

• بدءاً من ستينيات القرن الفائت، عانت الشركة تنافساً حاداً من الشركات الألمانية واليابانية ثم الكورية، ولم تعمد الشركة إلى تطوير بنيتها من أجل المنافسة الصناعية وفق الاعتبارات الفنية والمهنية، وعوضاً من ذلك فكرت بالهروب عبر المخرج السهل! حيث ألقت اللوم في البداية على منافسيها لاعتمادهم سياسة الإغراق، الأمر الذي جعلها تضغط على الحكومة الأمريكية لفرض محاصصات استيرادية على السيارات الأجنبية وبالأخص اليابانية، مع فتح أسواق المنافسين الوطنية بالقوة الأمريكية، وجعلها متاحة للشركة.

• وفي سبيل التغطية على خيبتها التصنيعية، انحازت الشركة إلى الاستثمارات والأدوات المالية في التسعينيات، فأسست ذراعاً استثمارياً، وهو: «جي إم إيه سي» (شركة جنرال موتورز للمخالصات). اشتغلت هذه الذراع خارج نطاق عملياتها التقليدية المتمثلة بتمويل اقتناء

(45) فوكس، المصدر نفسه، ص 193.
(46) تشانج، المصدر نفسه، ص 193 ـ 195.
(47) المصدر نفسه، ص 196.

السيارات، حيث انخرطت في عمليات مالية لحسابها الخاص وحققت أرباحاً كبيرة، إلى درجة أن أرباح الذراع الاستثمارية وصلت إلى قرابة 80 بالمئة من إجمالي أرباح الشركة في عام 2004.

• حقق هذا التوجه ربحية جيدة، ولكن هذا كله لا يغطي على حقيقة أن الشركة لم تعد قادرة على صناعة سيارات منافسة، حتى مع استحواذها على منافسين صغار مثل: «ساب» السويدية و«دايوو» الكورية. لقد عملت الشركة كل شيء غير الشيء الصحيح، ولهذا أفلست.

ويقرر تشانج ـ وهو أحد أبرز نقاد الرأسمالية والعولمة ـ أن الحرية الاقتصادية المنفلتة وما نجم عنها من أحداث لم تكن خيراً لأمريكا في الوقت الذي لم تكن خيراً للشركة ذاتها، ويحاجج ـ وهو محق في رأيي ـ بأن السوق لو كانت مقيدة بشكل جيد لما تهورت الشركة العملاقة في مجال الاستثمارات والأدوات المالية الخطيرة، ولكانت مجبرة على أن تعمل الأشياء الصحيحة؛ عبر منافسة الشركات الأخرى بالابتكارات والتقنية الحديثة[48].

ولا يكتفي هذا الباحث بتتبع آثار الحرية الاقتصادية بل يلتفت إلى الضفة المقابلة، ومفكراً بالجانب الآخر من المسألة، طارحاً الفرضية التالية: إذا كان الانفلات مضراً فإن التقييد مضر هو الآخر. في مقاربة ذكية للإجابة عن هذه الفرضية، يشير تشانج إلى أن التقييد لا يضر دائماً، بل هو نافع في كثير من الأحايين، ويذكّر بأن افتتاح مصنع في كوريا الجنوبية يحتاج إلى 299 تصريحاً من مؤسسات يصل عددها إلى 199 (كما في التسعينيات)، وعلى الرغم من ذلك كله نمت كوريا الجنوبية بمعدل يزيد على 6 بالمئة من حيث الدخل الفردي في العقود الثلاثة السابقة. ومن جهة وضع الضوابط والتقييد، فإن الوضع الكوري مشابه لما حدث في اليابان وتايوان خلال معجزتهما التنموية في الخمسينيات والثمانينيات على التوالي. لماذا يحدث هذا؟ ولماذا يقدم المستثمرون على مثل هذه المشاريع مع وجود التقييد؟ يجيب أنه إن كانت هناك أفكار جيدة وربحية مشجعة فإنهم سيقدمون على استخراج مثل هذه التصاريح وأكثر من ذلك، فلا أحد سيتخلى عن الأرباح العالية[49].

لا تقتصر فوائد الضوابط على إيجاد مقومات البقاء والاستمرار للشركات فحسب، بل تمتد أيضاً لجلب منافع مرحلية واستراتيجية تفيد الاقتصاد الكلي في جوانب متعددة. من تلك الضوابط تلك التي تُلزم الشركات بتخصيص نسبة معينة لتدريب موظفيها؛ فبعض الشركات تقلل من برامج التدريب لموظفيها خشية أن يكون ذلك سبباً في اختطاف المنافسين لهم، ومن ثم خسارة الشركة للأموال المنفقة على التدريب. تراعي الضوابط التي يتم إقرارها تحقيق المصالح المجتمعية العليا؛ فبتطبيق هذه الضوابط سيجني المجتمع منافع كبيرة، إذ إن الشركات ستدرب

(48) المصدر نفسه، ص 197.

(49) المصدر نفسه، ص 198 ـ 199.

موظفيها ومن ثم ستتحسن المهارات والقدرات في سوق العمل[50]، أو ما يعرف بالكفاءات الجوهرية (Core ompetencies)، وهي مقومات أساسية للتنافسية والابتكارية على مستوى الشركات وعلى المستويات الوطنية.

رابعاً: استخفاف السوق بالعدالة الاجتماعية

مر معنا أن النيوليبرالية لا تهتم بمسألة العدالة الاجتماعية من حيث التنظير[51]، ولا تكترث لتحقيقها من حيث التطبيق[52]، فهي تقوم على بعض المبادئ التي تقوضها أو تضعفها، وإن بقوالب ماكرة ممرحلة. ما المقصود بالعدالة الاجتماعية؟ يقترح إبراهيم العيسوي تعريفاً شاملاً ومثالياً لها، جاعلاً إياها متصفة بسمات ست، ومرتئياً بأنها هي جوهر المواطنة. والعدالة الاجتماعية في رأيه هي تلك الحالة التي[53]:

1 ـ ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما.

2 ـ يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

3 ـ تنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، بحيث يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.

4 ـ يعمّ فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.

5 ـ يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحُسن توظيفها لمصلحة الفرد، وبما يكفل له إمكان الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى.

6 ـ لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى.

---

(50) المصدر نفسه، ص 199.

(51) على سبيل المثال: عنون فون هايك الجزء الثاني من كتابه **القانون والتشريع والحرية** (*Law, Legislation and Liberty*) الصادر عام 1973 بـ «**سراب العدالة الاجتماعية**»!

(52) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 9 ـ 30؛ هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 72 ـ 75، وكروغمان، **ضمير ليبرالي**، ص 257 ـ 278. انظر أيضاً: مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد؛ مراجعة الزبير عروس [و] عبد الرحمن بوقاف (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 130 ـ 182.

(53) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)،» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت)، السنة 15، العدد 1 (2013)، ص 199 ـ 200. يدافع العيسوي عن مثالية التعريف بالقول إن هذا طبيعي ومعمول به في تعاريف كثيرة، مثل تعريف جون رولز (صاحب الكتاب الشهير **نظرية في العدالة**)، ومعمول به أيضاً في المقاييس الكمية مثل مقياس جيني. وبخصوص نزعته المثالية، يحاجج العيسوي بأن ذلك مفيد من أجل شد الواقع الظالم إلى المثال العادل بقدر المطاق.

ستتضح معالم وشواهد كثيرة تؤكد صحة تقويض النيوليبرالية للعدالة الاجتماعية أو إضعافها في الواقع العملي في عدة مجتمعات (دول المركز والأطراف)، بيد أنه من المهم في هذا الجزء الإشارة ولو بعُجالة إلى نقطة ذات بُعد تنظيري، وهي تتمحور في السؤال الآتي: كيف تسوّغ النيوليبرالية لنفسها تقويض العدالة الاجتماعية أو إضعافها؟ هذا سؤال معقد وإشكالي، وأنا لا أزعم أنني أقدم فيه جواباً قاطعاً أو شاملاً، فما أطرحه مجرد مقاربة تبسيطية لا أكثر.

تؤمن أصولية السوق بأن الناس يجب أن يتمتعوا بنوع من «المساواة القبلية» في البدايات، مستخفة بمسألة تحقق «العدالة البعدية» في النهايات، ومقررة بأن الفردانية وحدها هي الفارزة العادلة للمواهب الخلاقة والقدرات الفذة، ومتذرعة بمبدأ «الحياد الأخلاقي» (أو عدم الاكتراث الأخلاقي)، ومكتفية بـ «دولة الحد الأدنى» (المحجمة عن التدخلات في الفضاء الاقتصادي). لنضرب مثالاً عملياً على هذا التمايز بين المساواة والعدالة وفق ما أفهمه حيال نظرة النيوليبرالية لهذه القضايا. تشبه أصولية السوق المدرسة التي تستجلب طلبة إلى قاعات دروسها، وتكلف معلمين حاثّة إياهم على الشرح للجميع بالطريقة نفسها (وقد يكون ذلك ظاهرياً)، مع وضع الاختبارات اللازمة لتقييم النتائج ورصد المتفوقين ومنحهم أعلى الشهادات وتمكينهم من أفضل الوظائف، أما الطلبة المخفقون في الاختبارات فلا شأن للمدرسة بهم، فعلى نفسها جنت براقش، ولا تسأل عنهم، في أي واد هلكوا أو كيف ضاعوا أو هل تعرضوا لاستغلال أو نحو ذلك. وهنا نسأل: هل تكفي هذه المساواة القبلية التي تزعم المدرسة بتوفيرها لطلبتها؟ في رأيي لا تكفي ولا تغني، وذلك لعدة أمور، منها:

أ ـ كيف نقول بكفاية المساواة القبلية، ونحن لم نعِر أي اهتمام لظروف الطلبة المحاويج، إذ كيف هي حالهم؟ هل يأكلون جيداً؟ هل ينامون على نحو كاف ومريح؟ كيف يأتون إلى المدرسة كل يوم؟ ألا يمكن تصور تعرضهم لاستغلال بدني أو جنسي بطريقة مهينة؟ ألا يؤثر كل ذلك في انتباههم للمعلومات التي تعرض في القاعات ومن ثم فهمهم للدروس واجتياز الاختبارات بنجاح وتفوق؟

ب ـ من الذي يضمن نزاهة توفير المساواة القبلية؟ ألا يمكن أن نتخيل وجود تحيُّز لبعض الطلبة من حيث الشرح والتشجيع والتقييم والنتائج؟ هذا وارد جداً، وبالذات إذا كانوا من ذوي القائمين على المدرسة أو من العائلات المتنفذة في المجتمع، وربما سربت لهم أوراق الأسئلة، أليس كذلك؟ لذا فإن المساواة القبلية منقوصة أو منعدمة من حيث الأصل والمبدأ.

ج ـ تقنعنا الأمور والاحتمالات السابقة إذاً بأن المساواة القبلية ليست كافية، وأنه لا غنى للمدرسة أو للقائمين على المجتمع عن الالتفات إلى تحقيق قدر معقول من العدالة البعدية، عن طريق تصحيح أوضاع الطلبة المحتاجين وتقديم كل العون من أجل ظفرهم بفرص عادلة لكي يتعلموا وينجحوا ويتفوقوا.

يشبه هذا المثال البسيط حال السوق المفتوح والمجتمع الليبرالي؛ إذ ليس صحيحاً البتة أن المساواة القبلية المزعومة للمستثمرين مغنية عن العدالة البعدية لبقية أفراد المجتمع، لانتفاء فرضية إمكان تحقيق المساواة القبلية كما ذكرنا من حيث الأصل والمبدأ، وذلك لأسبقية التفاوت الطبقي في المجتمعات، بحيث يفضي إلى استحالة المساواة في الحصول على فرص مماثلة في الواقع المجتمعي الذي يميل دوماً لمصلحة النفوذ والقوة، بجانب حقيقة تفاوت المهارة. فالناس يتفاوتون في عقولهم وقدراتهم وملكاتهم، الأمر الذي يجعلنا ملزمين بالعطف وتقديم العون إلى كل من لا يطيق إتقان حرفة أو الحصول على عمل، فضلاً عن البراعة في استثمار أو تجارة.

وفي سياق تعزيزي، يذكّرنا بول كروغمان (النوبلي لعام 2008) بأن أمريكا الليبرالية تقف «منفردة من بين الأمم الغنية... التي لا تضمن الرعاية الصحية الأساسية لمواطنيها»، ويضع احتمالية أو معضلة عدم تمكن البعض من توفير تأمين طبي لأسباب مقنعة، أو تورُّط أناس بمورثات تجلب لهم كمية أكبر وربما أخطر من الأمراض[54]؛ ففي مثل هذه الحالات، هل يمكن التعويل على مسوّغات أصولية السوق مثل فكرة الفردانية وتحميلها الأفراد لمسؤولية أنفسهم؟ ما ذنب الأفراد حيال وراثة أمراض مزمنة من الأجداد القريبين أو البعيدين؟ كل ما سبق، يؤكد عدم أخلاقية النزعة النيوليبرالية تجاه الاكتفاء بالمساواة القبلية المزعومة والتهرب من العدالة الاجتماعية البعدية المنشودة، التي تفرضها اختلالات قبلية في موازين القوة والنفوذ والسيطرة والتحكم في مقاليد السوق والاستثمار، ينجم عنها قهر وظلم بعديّان، وقد يستمران لفترات طويلة، وهذه إحدى اللعنات الكبرى لليبرالية المحدثة.

إن النمو الاقتصادي، ومهما قيل عنه، لن يعدو كونه أداة لتحقيق الأهداف المجتمعية الكبيرة كالعدالة الاجتماعية والحريات العامة ـ وفق أمارتيا سن ـ التي تعد غايات سامية يناضل الناس من أجل تحقيقها بالأساليب التي يرونها ملائمة، وهذا ما يستوجب التشديد على خطورة تبني أي برامج للإصلاح الاقتصادي تكون على حساب هذه الغايات على نحوٍ غير مقبول في المحيط الاجتماعي [55].

خامساً: ملكنة النيوليبرالية وشيطنتها

أومأت في افتتاحية هذا الجزء إلى حضور الأيديولوجيا في مقاربة النيوليبرالية، طرحاً ونقداً، فثمة معسكر (الأنصار) يتجه إلى «ملكنتها»، ومعسكر آخر (المعارضون) يتبنى «شيطنتها» في

(54) كروغمان، **ضمير ليبرالي**، ص 225.

(55) علي عبد القادر علي، «العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (الدوحة)، السنة 3، العدد 9 (2013)، ص 24.

عدة مجالات. ومن أبرز ملامح الشيطنة ما يتعلق بكون الليبرالية الجديدة تعضد الاستبدادية وتضيّق الخناق على الديمقراطية. ومن ذلك ما يقرره «كارل بولاني» من أن هذه الليبرالية الجديدة تستند إلى القوة والعنف والاستبداد لبسط «الحريات الشريرة»، لا «الخيرة»[56]، بما يتطلبه ذلك من دعم المستبدين في كل مكان، كما في تشيلي والأرجنتين وموزمبيق والفيليبين ودول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجعل الحريات للأغنياء ونخبة الأعمال فقط[57].

لست في صدد نفي هذه التهمة عن النيوليبرالية إطلاقاً، بيد أن الدقة المنهجية تجعلنا نقرر أن دعم الاستبدادية هو نهج غربي ثابت، لم يتبدل طوال العقود الماضية، بغض النظر عن المدرسة الفكرية التي كانت مهيمنة على «الاقتصاد السياسي»، وربطه بالنيوليبرالية لا صحة له. الأدلة المتكاثرة تبطل ذلك، فالتوسعات الإمبريالية وما تلاها من دعم الدكتاتوريين حدث في عقود سبقت النيوليبرالية كما حدث تجاه إسقاط المنتخبين (محمد مصدق في إيران عام 1953، وجاكوبو أربينز غوزمان في غواتيمالا عام 1954 (وكل ذلك في عقود المدرسة الكينزية))، ومرشحة لأن تليها أيضاً، وسيظل الغرب هو هو؛ متمركزاً حول إنسانه الأبيض، الذي يستحق هو وحده الثروات والديمقراطية، والنفوذ بما يقهر غيره، فـ «الغرب حضارة قوة».

بمناسبة الحديث عن النفوذ والقوة، يلزمنا التأكيد أن أصولية السوق تراكم العوامل المفضية إلى الظفر بقوة مفرطة للدول الغربية الليبرالية، وذلك أن ـ وفقاً لحنّة أرنت ـ «التكديس اللامتناهي للملكية يجب أن يستند إلى تكديس لامتناهٍ للقوة... وعملية تراكم رأس المال التي لا تحدها حدود بحاجة إلى بنية سياسية لـ «قوة غير محدودة»، تستطيع حماية الملكية المتنامية من خلال التزايد المتواصل لقوتها»[58]، وهذا ما يوسع من نطاق السلوكيات الإمبريالية المباشرة وغير المباشرة، ويديمها، غير أن أرنت نفسها تعود لنا مؤكدة أن «مجتمعاً قائماً على القوة وحدها لا بد أن يتعفن داخل حدود النظام والاستقرار»، مشيرة إلى أن ذلك يعني أن أمن هذا المجتمع «مبني على الرمال. ومن خلال قوة أكبر يستطيع هذا المجتمع أن يحافظ على وضعه الراهن»[59].

ينقلنا مثل هذا الاستنتاج الذكي إلى ما هو أكبر من مجرد تحديات البلورة والتنفيذ لبرامج للتنويع الاقتصادي الخليجي والعربي؛ إذ يوصلنا إلى نوع من التحديات الحضارية، ومن بينها ظفرنا بعوامل الاستقلالية التنموية. ولعله أيضاً يسهم في إيقاظ روح التكتل والتقوى في الدول الصاعدة ودول الأطراف، من أجل نقل اشتغالاتنا بمسألة العدالة من محيطها الاجتماعي الضيق

(56) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 65 ـ 66.

(57) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص 69 و71، وAlfredo Saad Filho and Alison J. Ayers, «Democracy against Neoliberalism: Paradoxes, Limitations, Transcendence,» *Critical Sociology*, vol. 41, nos. 4-5 (2015), pp. 603-608.

(58) ديفيد هارفي، **الإمبريالية الجديدة**، ترجمة وليد شحادة (بيروت: الحوار الثقافي، 2004)، ص 44.

(59) المصدر نفسه، ص 25 ـ 26.

إلى فضاء أرحب ضمن سياق «عدالة عالمية»، وصدق أرسطو حين قرر أن الأقوياء داخل أوطانهم «يريدون سلطة تستند إلى العدالة، ولكن حين يتعلق الأمر بالآخرين، يتوقف أي اهتمام لهم بالعدالة»[60].

سادساً: كيف هيمنت النيوليبرالية؟ وإلى متى؟

في الواقع العملي، حققت الليبرالية الجديدة نتائج إيجابية في بعض المسارات، وعلى رأسها تنويع القوالب الاستثمارية وتعزيز الروح التنافسية والابتكارية؛ بما يعظّم الإنتاجية والعوائد، ويزيد معدلات النمو على مستوى منظمات الأعمال والمستوى الكلي للاقتصاد في أزمان وأماكن متعددة في العالم. ونتائجها هذه ليست خلواً من سلبيات جسام تغمر إيجابياتها، وستتجلى أهم العيوب والخطايا لليبرالية المحدثة في الأجزاء التالية، ومن زوايا متعددة. وقد يتحوَّل ما يراه البعض «الفردوس المشتهى» إلى «جحيم متقى»، سواء على مستوى الدول أو الشعوب، وبالأخص الفقيرة أو الريعية منها، وهذا ما سنراه لاحقاً بالأدلة والشواهد. من هنا يثور تساؤل كبير، تلزمنا بلورة إجابة مقنعة له، مفاده: كيف أمكن لهذه الليبرالية الجديدة الخطرة إذاً التغلغل في مفاصل الاقتصاد العالمي بل في شرايين الحياة كلها؟

حين نتأمل في سيرورة أصولية السوق، ندرك أن ثمة تصديراً للثورة النيوليبرالية، ولكي تتمكن هذه الأصولية من التغلغل والتحكم بمقاليد الأمور، انتهجت عدة وسائل ذكية وفعّالة، ولعل من أهمها:

1 ـ الظفر بالتمكين المؤسسي ذي التأثير الجوهري في أذرع الاقتصاد العالمي، ممثلاً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وباتت هذه الأذرع تتحرك بموجب ما يعرف بـ «وفاق واشنطن» (أو توافق واشنطن) (Washington Consensus)، الذي يمثل خطة مكونة من عشر نقاط طرحها الاقتصادي البريطاني جون وليامسون (John Williamson) عام 1989، لتكون حلاً ليبرالياً ناجعاً للدول المتخلفة أو النامية لتطوير اقتصاداتها! وكانت هذه النقاط قد وضعت أساساً لدول أمريكا الجنوبية، ثم جرى تعميمها على نطاق أكبر[61]. لم تكتفِ هذه الأصولية بالممارسات الرخوة، بل ضغطت على مهمازات مؤسساتها الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليصبحا مركز ترويج لهذه الأصولية عبر القوة والضغط[62]، ومن ذلك أنها مارست

(60) ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة؛ العدد 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 276.

(61) انظر: تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني.. نهضة دولة متحضرة**، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة (القاهرة: دار سما للنشر، 2016)، ص 153.

(62) أوزوالدو ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة نقولا عزقول (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003)، ص 79 ـ 91.

ضغوطاً كبيرة من خلال الصندوق على الدول الفقيرة لتبني سياسات نيوليبرالية من خلال ما سمي «التكيُّف الاقتصادي الهيكلي»، في سياق اشتراطي قاس (Conditionality)؛ مقابل حصولها على قروض جديدة أو السماح لها بإعادة جدولة الديون المتراكمة[63]، إلى درجة أن الخبير الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغلتز (حائز نوبل 2001) وصف مثل هذا الإجراء بأنه تطهير للصندوق من آثار الكينزية[64]. ويشير رمزي زكي إلى جاهزية الإجابة عند فشل تطبيق برامج النيوليبرالية الموصى بها من جانب صندوق النقد أو البنك الدوليين، فإما أن يقال إن الحكومة قد تأخرت كثيراً في إجراء الإصلاحات الاقتصادية الواجبة، وإما أن يقال إنها لم تمتلك الإرادة السياسية على التنفيذ بالصرامة الكافية مهما كان الثمن، مع زعمها أنه «لا يوجد إصلاح بلا ثمن»[65]، وما هو الثمن يا ترى؟ قد يكون المجتمع أو الاستقرار. نعم لا يهم!

2 ـ الولوج من ثقب الحرية، حيث أعلنت النيوليبرالية إيمانها بالحريات الفردية، الأمر الذي أدى إلى اقتناع شرائح اجتماعية بمثل هذه الدعاية. ومن خلال بعض التنظيرات والكثير من الممارسات الليبرالية، نصل إلى نتيجة تؤكد أنها تؤمن بأن الحرية مكفولة فقط للسوق والأعمال وأصحابها، مع «إلقاء فُتات الحريات إلى باقي البشر»[66]. ومع بشاعة هذا المسلك من وجهة نظر حقوق الإنسان، رأينا في الأجزء السابقة كيف أضرت الحرية المطلقة بالسوق ذاته، حيث قد تصبح وبالاً على الشركات، في استراتيجياتها للاستقرار والتوسع والنمو (كما في حكاية جنرال موتورز مع أصولية السوق).

3 ـ الوصول إلى كبريات الجامعات والكليات الرائدة في الاقتصاد والأعمال كما في ستانفورد وهارفرد في أمريكا، ومراكز الدراسات، مثل: معهد الدراسات الاقتصادية ومعهد آدم سميث في بريطانيا، وتبني النيوليبرالية في المقررات والتدريس، مع دعم الشركات الضخمة لمسارات بحثية وتعليمية في هذا الاتجاه، وتشجيع حركة تأليف الكتب الليبرالية عبر مؤلفين نشطين كجورج غيلدر، وإنتاج بعضها بنسخ متلفزة ككتاب ميلتون فريدمان عن **حرية الاختيار**[67]. وامتد تأثير هذه الممارسات إلى الطلاب الأجانب الدارسين في هذه الجامعات والكليات، ومن ذلك الأشخاص الذين مهّدوا لاعتناق الأصولية السوقية كما في تشيلي والمكسيك، حيث تعلموا

---

(63) وروبك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة؛ العدد 397 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 336 ـ 339.

(64) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 53.

(65) رمزي زكي، **الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث** (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 151.

(66) هارفي، المصدر نفسه، ص 65.

(67) المصدر نفسه، ص 76 ـ 77 و93.

فيها وتدربوا في الصندوق والبنك الدوليين[68]. وهذا يعني أن ثمة ما يمكننا وصفه بتجهيز رسل الليبرالية المحدثة.

4 ـ ممارسة التأثير عبر كبريات الشركات الاستشارية مثل: ماكينزي، وكي بي إم جي KPMG وهارفرد، إلى جانب استغلال ذكي لوسائل الإعلام، كصحيفة **وول ستريت** و**فايننشال تايمز**، وقد سعت للتسويق لأفكار النيوليبرالية والتركيز على أن الفردانية والحريات الفردية لا يمكن تحققها في سياق البيروقراطية الخانقة للدولة التدخلية أو التشاركية، التي تصور على أنها قاتلة للموهبة والإبداع[69].

5 ـ تجهز أصولية السوق وصفات الإصلاح الليبرالي للدول النامية، التي عادة ما تتخذ شكل ما يسمى «العلاج بالصدمة»، كما في الاستشارات التي يقدمها «صبيان مدرسة شيكاغو»، ومنها الاستشارة المشهورة لميلتون فريدمان عام 1975 للجنرال أوغيستو بينوشيه التشيلي، الذي نهج جادة الخصخصة وإلغاء النقابات العمالية وفتح القطاع المالي على مصراعيه، وخفّض الضرائب على الشركات ومؤسسات الأعمال ونحو ذلك[70] .

محضنا الفصل الأول من الكتاب للتعريف بالنيوليبرالية. وتبقى الأسئلة الأصعب معلقة: هل تواصل النيوليبرالية هيمنتها وفرض أجندتها؟ وإلى متى؟ وهل ثمة نموذج اقتصادي منافس؟ وماذا عن الخليجيين والعرب معها؟ فصول الحكاية لم تنكشف كلها بعد، ولم نفهم كثيراً من أحداث الحكاية الليبرالية وخفاياها. إذاً، لنواصل تقليب صفحات هذه الحكاية عبر تلمُّس بعض الأبعاد للنيوليبرالية. كل ذلك يلزمنا منهجياً بمعاودة تحليلنا للإبحار في المحيط النيوليبرالي، من أجل تعميق فهمنا له، مع تركيزنا على الممارسة العملية، واستجلاب التجارب والتطبيقات، في محاولة لاستخلاص «دروس مستفادة» للأقطار الخليجية. وهذا ما يقودنا لتعرية النيوليبرالية وكشف عوارها بـ «خطايا النيوليبرالية» في الفصل الثاني.

---

(68) المصدر نفسه، ص 94.

(69) المصدر نفسه، ص 93 ـ 97.

(70) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 35 ـ 36، وAshley Davis-Hamel, «Successful Neoliberalism?: State Policy, Poverty, and Income Inequality in Chile,» *International Social Science Review*, vol. 87, nos. 3-4 (2012), pp. 80-81.

تبالغ النيوليبرالية في اتباع الأسلوب العنيف عبر ما تصفه بالعلاج بالصدمة، بل أحياناً تقوم بصناعة ما يؤدي إليها أو ما يبررها. وتتفنن الدول والمؤسسات المهيمنة في إيجاد الثقوب التي تنفذ منها إلى الكنوز الدفينة في الدول التي تبدي خضوعاً أو اقتناعاً بمبادئ الإصلاح الليبرالي. ويصف البعض هذه السياسة بـ «رأسمالية الكوارث»، أي إحداث الفوضى وتأسيس الرعب وبناء الهلع، والدخول بوصفها المنقذ أو المخلص!، وبخاصة أنها تمتلك «متجر الصدمات». انظر: نعومي كلاين، **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**، ترجمة نادين خوري (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 24 ـ 26 و47 ـ 49. في هذا الكتاب معالجة تفصيلية لسياسة العلاج بالصدمة في دول عديدة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. والمؤلفة نعومي كلاين (Naomi Klein) صحافية سياسية كندية، وهي مناهضة للفكر النيوليبرالي.

الفصل الثاني

خطايا النيوليبرالية الخمس

في هذا الفصل، سنقف عند بعض الخطايا العملية للنيوليبرالية، بغض النظر عن كونها تنبع أو لا تنبع من أطرها التنظيرية وفق ما يراه بعض منظريها أو كلهم، وقد سبقت الإشارة إلى أن ثمة تناقضاً جلياً بين النظرية الليبرالية وممارساتها الواقعية، لأسباب متعددة ذكرنا طرفاً منها[1]. خطاياها كثيرة في الواقع، ولكن حسبنا أن نجسد بعضها، مع رجاء ملاحظة أنني اخترت استعمال صيغ النكرة في التعبير عن تلك الخطايا للدلالة على تفنن هذه الليبرالية الجديدة في اقترافها ولامحدودية قوالبها المخادعة.

الخطيئة الأولى: طبقية جائرة

أحسنَ جون ستيورات مل إذ عدَّ العدالة «أهم جزء وأكثر قدسية وإلزاماً على الإطلاق في الأخلاق كلها»[2]، «لأن عدم التأكيد المطلق على أولية العدالة يؤدي إلى اللاعدالة والقهر»[3]، وفي هذا إعطاب للأثر الأخلاقي الأسمى في محيطه الاجتماعي.

وبخصوص محورية العدالة الاجتماعية في السياق التطويري للاقتصادات، فإن الاقتصادي الأمريكي إدموند فيلبس (الحائز نوبل 2006) يشدد على أن الناس «يحتاجون إلى اقتصاد يكون جيداً بمقدار ما يكون عادلاً». من هنا ثمة بواعث متعددة على القلق من جراء انحياز الليبرالية المحدثة صوب نخبة الأعمال والشبكة المرتبطة بها، ذلك بأن «الأفراد في الطبقات العليا يستخدمون شبكة علاقاتهم للحفاظ على مواقعهم هناك، أو لكي يضمنوا أن يلحق بهم أطفالهم

(1) انظر: الفصل الأول، مبحث ثانياً: «النيوليبرالية، تنظيراً وتطبيقاً».

(2) مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد؛ مراجعة الزبير عروس [و] عبد الرحمن بوقاف (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 37.

(3) المصدر نفسه، ص 41.

إلى ذلك المستوى»[4]، مؤكداً أن النمو الاقتصادي الغربي في العقود الماضية يرجع إلى عدة أسباب، وعلى رأسها مشاركة المهمَّشين في حركة الابتكار وعدم اقتصاره على النخب، فقد كان ستيفنسون أُمياً، وجون دير حداداً (أحد رجال الصناعة الأمريكية)، وسينجر عاملاً ميكانيكياً، وكان المخترع المشهور إديسون رجلاً عادياً من أصول متواضعة[5].

تميل النيوليبرالية إلى إعادة توزيع الثروات أكثر من خلقها[6]، مع تصميم السوق بطريقة تخلق تفاوتاً متنامياً في الثروات على نحوٍ غير مسبوق في التاريخ البشري، وتؤسس بهذا «طبقات عولمية» تنال الثروات وأفضل الفرص للتعليم والاستثمار والإثراء[7]. ويحكم البعض (منهم كينيث غالبرث مؤلف كتاب **الانهيار الكبير**) بأن زيادة التفاوت تسرّع في انتشار الركود الاقتصادي[8].

هنالك عدة شواهد على التفاوت الطبقي عالمياً، منها أن ثروة 1125 ملياردياً ـ مجلة **فوربس 2008** ـ تقدر بما يصل إلى 4400 مليار دولار، وهو رقم يساوي الثروة التي يحصل عليها نحو 3 مليارات شخص، أو ما يمثل سكان كل من الهند وباكستان وبنغلادش وتايلاند وماليزيا وفيتنام والفيليبين والقارة الأفريقية بأكملها[9]. وفي عام 2009، نشرت **فوربس** تقريراً يفيد بأن أغنى 10 أشخاص في العالم يمتلكون ما يقارب 250 مليار دولار، وهذا الدخل يساوي دخل 26 دولة في أفريقيا بعدد سكان يلامس 500 مليون نسمة[10].

وفي الاقتصاد الليبرالي الأمريكي نفسه أُثبت التفاوت عبر طروحات علمية رصينة متعددة، كما في كتابَي **ثمن التفاوت** (*The Price of Inequality*) و**الانقسام الكبير** (*The Great Divide*) لجوزيف ستيغلتز، في تأكيد منه للأثر السلبي لنقص المعلومات وعدم وصولها إلى كل الشرائح بما يحقق العدالة المعلوماتية، ومحاولة الطبقة العليا التقليل من الإنفاق العام على مشاريع المنافع العامة كالتعليم وغيره لعدم حاجتهم إليها. ومن دلالات هذا التفاوت أن دخل 1 بالمئة من الأمريكان يمثل ما يزيد على 20 بالمئة من إجمالي المداخيل، وتزايد رواتب الرؤساء

---

(4) إدموند فيلبس، «ما خطب اقتصادات الغرب،» **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016)، ص 46.

(5) المصدر نفسه، ص 47.

(6) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان، 2008)، ص 260.

(7) أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 12، وM. Adil Khan, «Puting «Good Society» Ahead of Growth and/or «Development»: Overcoming Neoliberalism's Growth - Trap and its Costly Consequences,» *Sustainable Development*, vol. 23 (2015), p. 67.

(8) شيفر، المصدر نفسه، ص 350.

(9) المصدر نفسه، ص 25.

(10) كريس هان وكيث هان، **الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد**، ترجمة عبد الله فاضل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 145.

التنفيذيين بمقدار 876 بالمئة بين عامي 1978 و2012، وحصول مديري صناديق التحوط على المليارات من الدولارات بوتيرة روتينية، وقد فاقت المبالغ التي يحصل عليها هؤلاء المديرون مجموع ما تحصل عليه معلمات رياض الأطفال في جميع الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تعزى مثل هذه الزيادات المضاعفة في دخول هؤلاء الرؤساء والمديرين إلى زيادة مهاراتهم وقدراتهم، وإنما إلى عوامل ذات علاقة بالفساد وخلل في هيكلية السوق وقواعد اللعبة[11].

إذاً، برهنت المؤشرات الاقتصادية كذب نبوءة الرئيس الأمريكي جون كينيدي حين زعم أن «التيار سيحمل القوارب كلها نحو الأعلى»، فالتفاوت الطبقي أصبح سمة لاقتصاد السوق، وقد أوجد ذلك شعوراً لدى الطبقات الوسطى والفقيرة بالعزلة وسلوكاً انسحابياً، فلم تعد فئات كثيرة راغبة في الانتخابات أو حتى الاهتمام بالسياسة التي يتحكم بها رجال الأعمال والشركات العملاقة[12].

وفي السياق الليبرالي المتطرف في ألمانيا، نجد شواهد كثيرة في أعمال بحثية رصينة كأعمال ماركوس غرابكا وغيره من المتخصصين في مسألة توزيع الدخول والثروات. ومن القرائن القوية تآكل الطبقة الوسطى على نحوٍ مطرد، حيث خسرت هذه الطبقة ما يقارب 5 ملايين شخص في غضون 7 سنوات، بدءاً من عام 2000، ويشير المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) إلى أن الثروة الألمانية عام 2007 بلغت 5400 مليار يورو، بمتوسط 81 ألف يورو لكل مواطن ألماني. ويلفت المعهد النظر إلى أن هذا المتوسط (81 ألفاً) بعيد من الواقع، ذلك بأن 60 بالمئة من هذه الثروة تتركز في جيوب 10 بالمئة فقط من المترفين، وأن ثروة 650 غنياً تزداد بمقدار 15 مليون يورو سنوياً، وأن ثروة 65 شخصاً منهم تنمو بنحو 48 مليون يورو، مع التحذير المضاعف من مغبة هذا التفاوت، إذ إنه يؤدي إلى تمزيق الوحدة الاجتماعية وتفككها وتصاعد مشاعر الغضب[13].

في عام 1970، كان أقل من 1,5 مليون مواطن ألماني بحاجة إلى المعونات الاجتماعية، إلا أن العدد زاد على 4.5 مليون في عام 2002، ووصلت البطالة إلى ما يقارب 5 ملايين في عام 2004[14]. وبجانب التباطؤ في الاقتصاد الألماني، خسرت الخزانة الألمانية مبالغ كبيرة نتيجة خفض الضرائب على الشركات، تقدر بنحو 80 مليار مارك في عام 2000، ولهذا كله يذهب الباحث ماينهارد ميغيل إلى أن المجتمع الذي يبالغ في تحميل سفينة العمل أعباءً لا قدرة لها

(11) جيمس سورويكي، «لماذا يزداد الأغنياء ثراء؟،» **مجلة الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016)، ص 62 ـ 69.

(12) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 13.

(13) المصدر نفسه، ص 22 ـ 25.

(14) هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 335 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 17 ـ 19.

على تحملها، يجب أن يأخذ في الحسبان أنها ستغرق يوماً ما[15]. يرسخ النموذج الألماني حقيقة أن الاقتصاد الليبرالي وإن حقق نمواً في الإطار العام في بعض السنوات، إلا أن ذلك لا يحد من زيادة نسب الفقر، مع ارتفاع مستمر في الأسعار والتكاليف (مثلاً يدفع الألمان للحلاق 10 أضعاف ما يدفعه البولنديون)، وهذا ما دفع بمفكرين ألمان إلى التنبيه إلى خطورة حقن الاقتصاد الألماني بجرعات خاطئة من دواء غير مناسب[16].

وفي قوالب تحليلية أكثر دقة وثراء وحداثة، توصل توماس بيكيتي إلى نتائج صادمة جداً، منها أنه في عام 1987 كان هنالك 5 مليارديرات مقابل كل 100 مليون شخص، وكانوا يحوزون ما مقداره 0.4 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي. أما في عام 2013 فقد ارتفع عدد المليارديرات إلى 30 مع حيازة نحو 1.5 بالمئة، مع نسبة نمو سنوي في ثرواتهم تقدر بنحو 6.4 بالمئة بعد استبعاد أثر التضخم[17]. في عام 2012 لامس عدد البشر 7 مليارات بناتج عالمي قدر بنحو 70 تريليون يورو، ما يعني أن نصيب الفرد الواحد في العالم هو 10 آلاف يورو في السنة (أي 760 يورو شهرياً بعد حسم 10 بالمئة لإهلاك رأس المال). وبعد تحليل البيانات على مستوى المناطق والدول، وجد التفاوت الفاحش، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد في أمريكا وكندا ما يقارب 40 ألف يورو سنوياً، وفي الاتحاد الأوروبي 27 ألف يورو، وفي روسيا وأوكرانيا 15 ألفاً، أما في أمريكا الجنوبية فنحو 10 آلاف، وفي أفريقيا جنوب الصحراء (قرابة 900 مليون نسمة) فهو بحدود 2000 يورو فقط [18].

---

(15) المصدر نفسه، ص 60 ـ 61.

(16) المصدر نفسه، ص 50 ـ 52.

(17) توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 461 ـ 463. لتحليل مسألة الثروات والتفاوت فيها، تجدر الإشارة إلى أن بيكيتي اعتمد على بيانات ثرية امتدت لنحو ثلاثة قرون مستخدماً تحليل السلاسل الزمنية، ومفعلاً لمصادر متنوعة للقبض على بعض الجوانب في القرون 18 و19 و20، ومنها تحليله لبعض ما ورد في روايات قديمة مثل روايات جين أوستن (روائية إنكليزية شهيرة: 1775 ـ 1817) وأونوريه دي بلزاك (روائي فرنسي شهير: 1799 ـ 1850)، وقد دعا بيكيتي إلى ضرورة تطوير مناهج بحث وتحليل البيانات التاريخية والاجتماعية الاقتصادية، مشيداً باقتصاديي القرن 19 حيث كانوا في نظره أكثر صدقاً وعمقاً في طرح الأسئلة الصحيحة، وإن لم يظفروا بإجابات عميقة أو مكتملة (ص 19 ـ 22). ولقد كان بيكيتي في كتابه هذا يسعى ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى إعادة التفكير في نبوءة كارل ماركس (1818 ـ 1883) في القرن 19 حينما كان يقول بأن التراكم الرأسمالي الخاص سيقود حتماً إلى مراكمة الثروات في أيدٍ تقل مع مرور الزمن، وفي الوقت ذاته مدارسة فكرة سايمون كوزنتس (اقتصادي روسي أمريكي 1901 ـ 1980، وقد حصل على نوبل 1971) في القرن 20 الذي كان يتفاءل بأن القوى الموازنة للنمو والمنافسة والتقدم التقني في المراحل الأخيرة للتنمية الاقتصادية ستقلل مستويات اللامساواة وستخلق انسجاماً أكبر بين الطبقات (ص 7). يبدي بيكيتي قناعته الأكيدة بأن الحل الناجع لمشكلة اللامساواة يكمن في فرض ضريبة عالمية تصاعدية على رأس المال، مقراً في الوقت نفسه أن ذلك هو ضرب من اليوتوبيا، ما يجعله يحد من طموحاته مطالباً بفرضها على المستويات القارية أو الإقليمية، على أنه يتساءل كثيراً حول مشروعية الحلم بأن تكون الرأسمالية أكثر سلمية واستدامة وأقل جشعاً وتفاوتاً، أم أن ذلك متعذر وعلينا انتظار الأزمات والصراعات الكبيرة؟ (ص 505 و563).

(18) المصدر نفسه، ص 69 ـ 70.

يصل هذا الباحث الفرنسي إلى نتيجة خطرة تتمثل بأن القوى المتحكمة في الاقتصاد لا تتخلى في العادة عن نفوذها وسيطرتها التامة على مقاليد الثروات والدخل، ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في محيط الدول الحديثة، مع تشديده على ضرورة التوسع في الاستثمار في نشر المعرفة والمهارات لمختلف الطبقات الاجتماعية بوصفها أكثر الآليات قدرة على زيادة الإنتاج الكلي والحد من مستويات اللامساواة في الثروات والدخل، إلا أنه يقلل من درجة التفاؤل في استمرارية هذه الآليات في الحد من ذلك، حيث يرى أن فرضية انتصار رأس المال البشري على رأس المال المالي لا تصمد في ضوء النتائج التحليلية التي انتهى إليها، ويقرر أن المستفيد الأكبر الحقيقي من جانب المعرفة والمهارات هم كبار المديرين حيث يمتلكون تأثيراً في تحديد مرتباتهم وباقاتهم التعويضية بخلاف صغار الموظفين والعمال[19].

النموذجان الأمريكي والألماني مجرد مثالين في المشهد النيوليبرالي الغربي، وفي أماكن متفرقة من العالم شواهد أخرى وربما أكثر تفاوتاً وظلماً، مما يجعلنا نعود مرة بعد المرة إلى الحقيقة المرة بوجود خلل بنيوي في النيوليبرالية من شأنه التكريس التصاعدي للطبقية واللامساواة. وعليه يصح القول: النيوليبرالية تمنحنا جميعاً حرية متوهمة، وتكسب الكثيرين منا فاقة أكيدة.

الخطيئة الثانية: لاتكافلية اجتماعية

تنمّي الليبرالية المحدثة الاقتصاد بقوالب داروينية نيتشوية؛ فلا بقاء إلا للأقوى والأكثر سيطرة وتحكماً. وقد نجم عن ذلك ـ ضمن أشياء أخرى ـ إضعاف شديد لدولة الرعاية الاجتماعية. وتبالغ هذه الليبرالية الجديدة في التعويل على «الفردانية» والمسؤولية الشخصية وتحميل الضعفاء والفقراء الفشل في تحصيل الثروات والمنافع والخدمات، وقد اتخذت ذلك متكأ من أجل الانقضاض على مبدأ الرعاية الاجتماعية[20].

يُعَد خفض الإنفاق العام سمة أساسية لأصولية السوق، حتى لو نتج من ذلك: زيادة الطبقية والفقر[21]، وإضعاف التكافل الاجتماعي، ونمو البطالة[22] وتهميش الكيانات النقابية أو إلغاؤها،

---

(19) المصدر نفسه، ص 29 ـ 31، 259 ـ 271، 295 ـ 298 و316 ـ 322.

(20) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 104.

(21) زادت معدلات التفاوت على نحو حاد ومطرد في بريطانيا وأمريكا وبقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، انظر مثلاً: ستيفن جنكيز وجون مايكلرايت، «اتجاهات جديدة في تحليل عدم التكافؤ والفقر،» في: ستيفن جنكيز وجون مايكلرايت، محرران، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ترجمة بدر الرفاعي، عالم المعرفة؛ العدد 363 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 10 ـ 11، ووريك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة؛ العدد 397 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 317 ـ 329.

(22) يلفت أنظارنا الباحث يانيس فاروفاكيس إلى أن أصولية السوق تتعمد التلاعب بالمصطلحات وتعيد تسمية الأشياء، ومن ذلك إعادة تسمية البطالة غير المبررة على أنها تمثل «المعدل الطبيعي للبطالة»، وهو ما يقلل الحاجة إلى =

مع خفض الضرائب على الأغنياء وزيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة، وإن بشكل ممرحل تدريجي، غير أن نتائجه وخيمة.

وقد أفرطت هذه النيوليبرالية في خصخصة المشاريع العامة[23]، وبأسعار منخفضة إلى درجة عدم احتساب قيمة الأرض في تسعير بعض المشاريع، بحجة دعم رأس المال الخاص وتمكينه من انتشال المشاريع الخاسرة، ومواجهة الركود؛ حتى إنه سادت مقولة في بريطانيا إبان عمليات الخصخصة، مفادها: يجب وقف «التفريط في فضيات العائلة»[24]. وهذه المقولة ربما يحتاج الخليجيون إلى أن يعوها حق وعيها، حينما يفكرون أو يشرعون في خصخصة بعض ذهبياتهم.

وفي خضم حمى الخصخصة، سعت النيوليبرالية ـ في بعض تجاربها كما في التجربة الأمريكية ـ إلى خصخصة واسعة لقطاع التعليم، مع أنه ثابت أن التعليم الجيد يجب أن يكون مكفولاً لكل مواطن، فهو حق رئيس من حقوق الإنسان، في سياق نؤمن فيه جميعاً بأن إصلاح التعليم مطلب محوري لبث روح «الابتكار الوطني» (National Innovation) في الدولة [25]، وهو ركن أساس لبناء «رأس المال الإنساني»[26].

ولا تتورع أصولية السوق عن استخدام شماعة «البحث العلمي» لتمرير أجندتها المتطرفة في هذا السياق. من ذلك على سبيل المثال، أن معهداً ليبرالياً متخصصاً (معهد نيبر في أمريكا) أظهر للنخب الحاكمة السويدية ولعموم الشعب السويدي أن نتائج «الدراسات العلمية» ـ كما يزعمون ـ تقرر أن الركود الاقتصادي في بلدهم يعود لتبني برامج دولة الرعاية الاجتماعية[27]. وهنا نستعيد مقولة فريدمان التي أشرنا إليها سابقاً، من أن دولة الرعاية الاجتماعية هي

= تفسيرها أو معالجتها: انظر كتابه: يانيس فاروفاكيس، **المينوتور العالمي: أمريكا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي**، ترجمة عماد الأحمد؛ مراجعة رشيد أوراز (ميلانو: المتوسط للنشر، 2016)، ص 33.

(23) قاد التوسع الليبرالي غير المبرر في خصخصة المشاريع العامة إلى سلبيات متعددة، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إعادة النظر والتحول مرة أخرى إلى «العمعمة» (Nationalization) أي تملك الحكومة لهذه المشاريع، ومن التجارب الدالة على ذلك ما حدث من خصخصة للسجون الأمريكية لنحو ثلاثة عقود، ومن ثم رجعت الحكومة الأمريكية وقامت بعمعمتها بعد التأكد من وجود سلبيات ومخاطر متعددة، انظر: محمد السقا، «هل هي بداية الانتكاسة لسياسات الخصخصة في العالم؟،» صحيفة **الاقتصادية** (السعودية)، 2016/12/23.

(24) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 103، ونورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ العدد 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 30.

(25) فيلبس، «ما خطب اقتصادات الغرب،» ص 51، وشيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 418 ـ 423.

(26) جون مايكلرايت وسيلك شنف، «التفاوت في التعلم في الدول الصناعية،» في: جنكيز ومايكلرايت، محرران، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ص 161 ـ 182.

(27) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 188.

عدو التنمية الاقتصادية، فهل يمكن للأقطار الخليجية أن تسير في هذا المسار المجافي للرعاية الاجتماعية؟

الخطيئة الثالثة: حبائل مديونية

لكي تتمكن النيوليبرالية من فرض هيمنتها عمدت إلى تقوية مؤسساتها المالية سواء في الأطر الدولية أو القُطرية (مع التركيز على المصارف لدروها الكبير في مسألة الديون فهي مكائن تصنيع لحبائل المديونية). لقد غدت المصارف الكبرى بارعة في رفع الشعار المناسب لكل مرحلة؛ ففي أوقات الرخاء يرفعون راية القوة: نحن من الأهمية بحيث لا يجوز إخضاعنا للتوجيه الحكومي (Too Big to be Restructured)، وفي أوقات الشدة يلوذون بالتخويف: نحن كبار جداً إلى درجة لا تسمح أبداً بتركنا نسقط (Institutions Too Big to Fail)[28]. قد يُلتمَسُ لهم بعض العذر في شيء من ذلك لأنهم يبحثون عن تحقيق مصالحهم، غير أنه لا يلتمس لنا أي عذر البتة في جعلهم يكبرون إلى هذه الدرجة أو يرهبوننا إلى هذا الحد .

يشدد بعض المفكرين ـ ومنهم جيل دولوز، وموريزيو لازاراتو ـ على أن الإنسان المعاصر بات مكبَّلاً بالديون، وقد غدت الديون أداة للتحكم بمصائر المجتمعات، وجعلت النيوليبرالية تستخدم الديون مصيدة للدول[29]، كما حدث في دول أمريكا اللاتينية؛ حيث مثّلت الديون المتراكمة عقبة كؤوداً أمام تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة عادلة محققة للاستقرار المجتمعي، وحدّت من قدرات تلك الدول على: معالجة البطالة ورفع الأجور بما يحقق حياة كريمة، ومكافحة الفقر (ثروة أغنى 20 بالمئة تزيد بنحو 18 ضعفاً على ثروة أفقر 20 بالمئة). فضلاً عن التقليل من أهمية مواجهة الخروق البيئية المتزايدة في القارة، وكل هذا أحال الديون إلى «آكلة للحوم البشر» (Cannibalism)، في سياقات تُحرمُ هذه الدول فيها تصديرَ منتجاتها إلى الأسواق وفق قواعد عادلة[30].

وفي الحقبة النيوليبرالية تضاعفت الديون على نحوٍ مطرد، فمثلاً نجد أن الديون في الأرجنتين كانت 7 مليارات دولار فقط في عام 1976، إلا أنها بعد عقدين (أي عام 1996) وصلت إلى 139.3 مليار[31]، علماً أن الفوائد الربوية زادت من 515 مليون دولار عام 1976 إلى 5.4 مليار

(28) Ximena de la Barra, «Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises,» *Critical Sociology*, vol. 36, no. 5 (2010), p. 641.

(29) Mathieu Charbonneau and Magnus Paulsen Hansen, «Debt, Neoliberalism and Crisis: Interview with Maurizio Lazzarato on the Indebted Condition,» *Sociology*, vol. 48, no. 5 (2014), pp. 1040 –1045.

(30) Ximena de la Barra, «Who Owes and Who Pays? The Accumulated Debt of Neoliberalism,» *Critical Sociology*, vol. 32, no. 1 (2016), pp. 126-142.

(31) Miguel Teubal, «Rise and Collapse of Neoliberalism in Argentina: The Role of Economic Groups,» *Journal of Developing Countries*, vol. 20, nos. 3-4 (2004), p. 175.

دولار عام 1983. ليس ذلك فحسب؛ بل خصص 90 بالمئة من هذه المديونية للأنشطة المالية المغامرة؛ ومن ثم فهي لم تعزز عمليات الإنتاج والتصدير، المنعشة للاقتصاد الأرجنتيني[32].

وفي المكسيك ارتفعت الديون بين عامي 1972 و1982 من 6.8 إلى 58 مليار دولار، فأدت إلى إعلان المكسيك الإفلاس في آب/أغسطس 1982. وقد دخلت الدولة في مد وجزر بين تأميم وخصخصة بشكل عشوائي، الأمر الذي أدخل البلد في أزمات طاحنة وارتباكات بنيوية؛ تسببت في حدوث طوام اقتصادية واجتماعية، كانخفاض العملة والدخل الفردي، وهبوط الأجور الحقيقية للعاملين بنسبة 40 ـ 50 بالمئة، وارتفاع التضخم على نحوٍ جنوني متجاوزاً نسبة الـ 100 بالمئة. ثم عاود الرئيس المكسيكي سالیناس الخصخصة بقوة وجعل المكسيك سوقاً مفتوحة للجميع، فهرست الضروسُ الأجنبية كعكعةَ الخصخصة، وفُتحَ القطاعُ الزراعي أيضاً لها، فلحق ضرر بالغ بفئات زراعية فقيرة. وقد حدث في إثر ذلك موجات من المعارضة والفعل الاحتجاجي عرفت بـ «ثورة زاباتيستا»[33].

ومن أجل التنفيذ الاحترافي لعمليات التوريط بالديون، عمدت بعض الدول الليبرالية ـ كالولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى إيجاد برامج تدريب تمكنها من تأهيل كفاءات جيدة ليكونوا «قتلة اقتصاديين» ((Economic Hit Men (EHM) . ويعبِّر أحد هؤلاء القتلة ـ وهو جون بركنز (John Perkins) بأنه شعر بنشوة عارمة وهو يتلقى هذا النوع من التدريب، فقد أيقظ هذا المسمى (EHM) حلمه القديم بـ «التآمر والجاسوسية»، وقد كان التدريب يتركز على إكسابهم مهارتين: (1) مهارة اختلاق المبررات لجعل الدول النامية تقترض، (2) مهارة الوصول بهذه الدول إلى الإفلاس بغية استدامة المديونية[34] .

ويشير البعض إلى أن الليبرالية المحدثة لا تتورع عن الضغط للتزوير في الانتخابات بل دفع الرشى واقتراف الفساد من أجل تمرير أفكارها ومشاريعها[35]، وهذه السمة أو التهمة شبيهة بما أوردناه حيال دعم هذه النيوليبرالية للاستبداد السياسي، ورأينا فيهما سواء.

الخطيئة الرابعة: احتجاجات مجتمعية

تتنامى حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي ضد الرأسمالية الليبرالية والاستثمار الجائر بيئياً والاستهلاكية المفرطة. وتعد هذه الحركات تجسيداً للأصوات المهمشة في الديمقراطيات التي يرى الاحتجاجيون أنها باتت شكلية ولا تقدم منجزاً عملياً في مجال تحقيق العدالة

(32) المصدر نفسه، ص 176.
(33) للمزيد، انظر: هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 164 ـ 169.
(34) جون بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ترجمة بسام أبو غزالة (عمّان: دار ورد، 2012)، ص 40.
(35) هارفي، المصدر نفسه، ص 193.

الاجتماعية، وأخذت تنتظم في قوالب أكثر تنظيماً وتأثيراً[36]. تفصح لنا السجلات التاريخية أن النموذج الاقتصادي الليبرالي مفضٍ إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي، ويتهمها البعض بالنزوع المتعمَّد إلى دعم الاستبداد كما في حالات الأرجنتين وإندونيسيا والصين وتشيلي[37].

وفي نص له دلالته الباذخة، يحذر كلاوس شواب وكلود سمادجا (منظما المهرجان الاحتفالي السنوي للنيوليبرالية في دافوس في وقت مبكر، 1996)، حيث يقولان: «لقد دخلت العولمة الاقتصادية طوراً جديداً تتصاعد فيه ردود الفعل العنيفة ضد آثارها، خصوصاً في الديمقراطيات الصناعية، مما ينذر بحدوث صدمة عنيفة تعيق النشاط الاقتصادي وتهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول. إن المزاج العام في هذه الديمقراطيات يتصف بالقلق وانعدام الحيلة، الأمر الذي يفسر ظهور طراز جديد من السياسيين الشعبويين، ويمكن أن يتحولوا بسهولة إلى حالة عصيان وثورة»[38]. ألا تعد ظاهرة صعود طرمب (الجمهوري) وبقية السياسيين المشابهين له في أوروبا تجسيداً لصدق هذه النبوءة أو دقتها؟ لقد شاهدت في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر 2016 صورة لشحاذ أمريكي، كتب لوحة على قطعة كرتون، يقول فيها: أعطني دولاراً وإلا فإنني سأصوت لطرمب!

وفي لحظة تَجلٍّ وصدق، أقر أحد أشهر فرسان النيوليبرالية (ألن غرينسبان) بعد ترجله من الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ـ تحديداً في عام 2007 ـ بأن النمو الاقتصادي هو في مصلحة الطبقات الغنية، أما العمال فهم في وضع لا يحسدون عليه. ثم يضيف: «إن هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية عظيمة، لا بل يمكن أن تفضي إلى انقلابات اقتصادية جذرية»[39].

وفي الفضاء العربي، ربطت إحدى الدراسات ما يسمى «الربيع العربي» ـ وتحديداً في مصر وتونس ـ بتبني النهج الليبرالي الجديد لثلاثة عقود، وما أنتجه من حالات اللااستقرار في هذين القطرين، حيث كوّن هذا النهج خيبات كثيرة في الجوانب الاقتصادية والتنموية، فضلاً عن تنامي الاستبدادية السياسية والفساد واللاعدالة وتضاؤل فرص العمل؛ وأوجد حالة مربكة من اللانمو والاضطراب في مثل هذه الأقطار العربية[40]. من الجلي بأن القضية الأكبر في الخارطة السياسية الخليجية هي الاستقرار المجتمعي، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن مدى صلاحية النيوليبرالية في الأقطار الخليجية.

---

(36) هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ص 223 ـ 244.

(37) هارفي، المصدر نفسه، ص 195.

(38) المصدر نفسه، ص 135.

(39) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 311.

(40) Fadhel Kaboub, «The End of Neoliberalism? An Institutional Analysis of the Arab Uprisings,» *Journal of Economic Issues*, vol. 47, no. 2 (2013), pp. 540-541.

الخطيئة الخامسة: سوقنة وسلعنة

تشجع أصولية السوق النزعات المادية الاستهلاكية، وتعمد إلى تعزيز النزعة الاستهلاكية عبر قاعدة «أنا أتسوق فأنا موجود»[41]، أو «أنا ما أشتري»[42]، فالاستهلاكية أضحت سمة وجودية أصيلة، في أنساق تنضح بالأنانية وانعدام التفكير والمسؤولية تجاه رصيد الأجيال القادمة، وهذا هو جوهر الاستدامة. ومن ثم فلا يمكن مجرد التصور أن هذه النيوليبرالية تؤمن بمقولة «إننا لا نرث أرض آبائنا، وإنما نعيرها لأبنائنا»، كما في المثل الهندي[43].

بلغ الإنفاق الاستهلاكي[44] عام 2014 في الوطن العربي نسبة كبيرة جداً: 64.4 بالمئة (في العام الذي قبله كان 60.1 بالمئة، وهو ما يعني تناميه)[45]، وفي الخليج بلغ هذا الإنفاق ما قيمته 865.5 مليار دولار في عام 2014 مقابل 780 ملياراً في 2013 مرتفعاً بنسبة 11 بالمئة (ويمثل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ما نسبته 36.3 بالمئة، وقد جاءت السعودية الأولى بـ 58.9 بالمئة والأقل قطر بـ 29.0 بالمئة)[46].

وفي الوقت نفسه، تتجه أصولية السوق نحو تسليع كل شيء، بما في ذلك «سلعنة الطبيعة» بأعلى مستوياتها ولو ترتب عليها آثار تدميرية في البيئة[47]؛ فالبيئة ومحيطها الحيوي هي «الزاوية الميتة» للاقتصاد الليبرالي[48]. والنيوليبرالية لا تؤيد تدخلاً إلا محدوداً للمعالجة والتصحيح، بل إن بعض الليبراليين الجدد يذهبون إلى عدم التدخل، لزعمهم أن العلاج قد يكون أسوأ من

---

(41) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 278.

(42) هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ص 135.

(43) باسكال بروكنر، **بؤس الرفاهية: دياثة السوق وأعداؤها**، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 251.

(44) زيّنت النيوليبرالية الاستهلاك ورسخت ثقافته عبر أدوات ومنافذ متعددة، ولعل **البطاقة الائتمانية** من أشد أدواتها فتكاً في الجيوب ومن أكثرها ضرراً على المسلك الادخاري الرشيد. ويبدو أنه لا أحد مستعد لمراجعة سياسات البنوك الإغوائية في هذا المجال الخطر. يُذكر أن المدخرات العائلية الأمريكية كانت قريباً من 8 بالمئة في تسعينيات القرن 20، إلا أنها تقلصت إلى 1 بالمئة في عام 2000، وفي 2007 تجاوز إنفاق الأمريكان ما يكسبونه. وترتب على تجفيف منابع الادخار العائلي نتائج خطيرة جداً، ومنها ارتفاع معدلات إفلاس الأمريكيين، فقد ارتفعت حالات الإفلاس من 832829 حالة عام 1994 إلى 1577651 حالة في 2002. انظر: جيرمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**، ترجمة ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 32.

(45) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2014)، الفصل الثاني، ص 28.

(46) المركز الإحصائي الخليجي، **الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014** (إصدار آب/ أغسطس 2016)، ص 23 و53.

(47) Robert MacNeil and Matthew Paterson, «Neoliberal Climate Policy: From Market Fetishism to the Developmental State,» *Environmental Politics*, vol. 21, no. 2 (2012), pp. 232–235.

(48) بيار كالام بالتعاون مع أورو لالوك، **بحث في الاقتصاد العادل**، ترجمة محمد صالح فليس (بيروت: دار الفارابي؛ مؤسسة الانتشار العربي؛ تونس: دار محمد علي، 2014)، ص 117، وانظر أيضاً: بول كروغمان، **ضمير ليبرالي**، ترجمة محمد محمود التوبة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص 170 ـ 171.

الداء البيئي نفسه. وتغلّب هذه الليبرالية الجديدة العقود القصيرة الأجل في العمل[49]، فالعامل/ الإنسان سُلعن وفق «قيمته السوقية»، وبحسب مرونته في كونه متاحاً في أي وقت، وقيمته التنافسية تكمن في كونه قابلاً للاستغلال وإعادة الاستغلال وفق ما يحتاج إليه السوق وما يقرره، فشاعت أنماط العمل الجزئي أو المؤقت[50]؛ حيث يزيد الآثار السلبية ويضعف الأبعاد الأخلاقية والتكافلية في التعاقد والعمل والإنتاج.

ولتحقيق كل ما سبق، تمارس هذه الليبرالية تطبيعاً مع «غول التقنية» وتسمح له باجتياح المجتمع بأدواته التي تزداد تطوراً وجاذبية وإمبريالية، وتعيد تركيب أسس الإدارة والإنتاج[51]، بناء على استخدام منظومات تستغل الروبوتات وبقية الوسائل التقنية الحديثة، ليكون ذلك كله على حساب تشغيل الإنسان، وقد يقال تخديراً: لا تقلقوا فالسوق قادر على خلق وظائف جديدة!

خلاصة في خطايا النيوليبرالية

كما اتضح لنا، النيوليبرالية ولّادة لمساوئ وخطايا كبار، وقد كان من شأن ذلك إيجاد ما يمكن وصفه بـ «الردة الليبرالية»؛ حيث تحول بعض الاقتصاديين والساسة من مؤيدين لهذه الليبرالية الجديدة إلى منتقدين لها، ومنهم جوزيف ستيغلتز وبول كروغمان وجيفري ساكس وجورج سوروس[52].

وللتقليل من السلبيات المترتبة على الليبرالية المحدثة يلوذ البعض بمقولات وأفكار عامة بقصد التعمية والتبرير، مثل مقولة «التدمير الخلاق»، التي يقرر عبرها جوزيف شومبيتر أن النمو الاقتصادي ينبني على «تدمير خلاق» (أو هدم بنّاء)، معتقداً أن «النخبة» قادرة على أن «تثوّر الاقتصاد من داخله، وبذلك تدمر أجزاء من البنية القديمة وتخلق بنى جديدة»، وبهذا فهي «تخلق موجة دائمة من الهدم البنّاء»[53]. ومن جانب آخر لا يسر هذه الليبرالية، يتفق شومبيتر مع ميردال، حيث يؤكدان حتمية سقوط الرأسمالية بسبب خلقها أوضاعاً اجتماعية غير ملائمة[54].

---

(49) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 270 ـ 280.

(50) منال لطفي، «المشروع النيوليبرالي في أوروبا والمواطن منعدم القيمة السوقية،» مجلة **الديمقراطية** (القاهرة)، السنة 15، العدد 60 (2015)، ص 157.

(51) انظر: هارفي، المصدر نفسه، ص 112 ـ 135؛ وليام هلال، «المورد الذي لا ينضب: إحكام السيطرة على الطاقة الهائلة للمعرفة،» في: وليام هلال وكنيث تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ترجمة حسن بدر وعبد الوهاب رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 127 ـ 151.

(52) هارفي، المصدر نفسه، ص 302.

(53) جميس أنغريسانو، «نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر وميردال وهايك،» في: هلال وتايلر، المصدر نفسه، ص 352. ومن المقولات المشابهة ما يردده البعض من أنك لا تستطيع صنع طبق عجة من دون أن تكسر البيض الضروري أو الكافي!

(54) المصدر نفسه، ص 356.

التنظير له قيمته بلا شك، بيد أنه ليس هو مبتغانا في هذا الكتاب، فثمة كتب وأبحاث تطرحه بشكل أفضل وأعمق وأكثر تفصيلاً أيضاً، وإنما مقصودنا الأعلى هو إنزال التوصيفات العمومية التي سقناها في الفصلين الأولين حول الخصوصية الخليجية اقتصاداً واجتماعاً وسياسة، لنتبين أكثر سيرورة الخليجيين مع النيوليبرالية، أو سيرورتها هي معهم. وعليه فإن الفصلين الثالث والرابع يتعاضدان لتقريبنا من فهم بعض أبعاد «الحكاية الخليجية» مع النيوليبرالية التي بدأناها في الفصلين الأولين. يتولى الفصل الثالث إعطاء تصور عام حول طبيعة الاقتصاد الخليجي وبنيته ومدى قدرته على التنويع والانفلات من القبضة الريعية. ويجهد الفصل الرابع لملامسة بعض الأطر التاريخية والمجتمعية في الحكاية الخليجية مع هذه الليبرالية الجديدة.

الفصل الثالث

تنويع الاقتصاد الخليجي... الجفوة والفجوة!

أولاً: تنويع اقتصادي أم تنمية متنوعة؟

في الأدبيات الاقتصادية، كالعادة، نواجه مشكلة التعريف لأبسط المفاهيم التي نظن أنها لا تحتمل اختلافاً واسعاً بين الباحثين. لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم «التنويع الاقتصادي». طبيعة هذا الكتاب لا تسمح لنا بتتبع التعريفات المختلفة له، لذا سأتجه مباشرة إلى المعنى الجوهري المستقر في تلك الأدبيات، والمتمحور حول عدم الاعتماد على مصدر وحيد أو مصادر قليلة للدخل القومي أو الوطني، وبناء قاعدة إنتاجية وخدمية متنوعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر القطاعات ما أمكن.

ينقسم التنويع الاقتصادي إلى نوعين[1]:

الأول، تنويع أفقي، ويتحقق من خلال توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع نفسه (مثل إنتاج بتروكيميائيات جديدة داخل القطاع).

الثاني، تنويع عمودي، ويتطلب إدخال مراحل إنتاجية جديدة للمدخلات المحلية أو المستوردة (مثل تحويل النفط إلى منتجات بتروكيميائية، وتحويل الأخيرة إلى سجاد وعوازل وأسمدة ومنتجات معدنية ونحو ذلك).

في تقرير مهم للبنك الدولي عام 2014، طرح مفهوم جديد يرى أنه أكثر دقة ونجاعة من «التنويع الاقتصادي»، وهو «التنمية المتنوعة»؛ ويقصد به تنويع محفظة الأصول الوطنية لتجنب «لعنة الموارد»، وضمان كون الوفرة المتحققة من الاقتصاد الريعي (الريع هو مردود ملكية الموارد الطبيعية) منحة لا محنة، متفادياً بذلك «الداء الهولندي» الذي تكون فيه العملة المحلية

(1) ممدوح الخطيب، «أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية،» **المجلة العربية للعلوم الإدارية** (الكويت)، السنة 22، العدد 3 (2015)، ص 460.

قوية والإنتاجية الوطنية ضعيفة مع غلبة السلوك الريعي والاعتماد المفرط على الدولة في تقديم الخدمات والسلع المدعومة. وهذا المفهوم لا يقر بأن تنويع الصادرات كاف لتحقيق تنويع اقتصادي صلب (كما في تجربتي البرازيل والأرجنتين). كما أن هذا التنويع لا يؤدي بالضرورة إلى نمو الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وحماية الاقتصاد من التقلبات الحادة.

ويقلل التقرير من دقة مقاييس مشهورة للتنويع الاقتصادي مثل مؤشر «هيرفنهدال ـ هيرشمان» (الذي يقيس درجة تركز الشركات في قطاع الأعمال)، وفي مقابل تلك المقاييس يتبنى البنك الدولي مقياساً لتنويع الأصول (الموجودات) في الدولة[2]؛ بما يتضمن ثلاثة أنواع منها: (1) الأصول الطبيعية (الموارد الطبيعية كالنفط)، و(2) الأصول المنتجة (الاستثمارات المادية ورأس المال البشري والاجتماعي)، و(3) غير الملموسة (المؤسسات الوطنية وحكم القانون). وخلص التقرير إلى أن أفضل الدول في مؤشري الأداء الاقتصادي وتنويع الأصول الوطنية هي: النرويج وأستراليا وكندا وأمريكا، حيث أفلحت في ترتيب المعادلات التنموية على نحوٍ صحيح، حيث سارعت في الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإداري وخلق بيئة عمل منظمة وتنافسية، ومن ثم الاستثمار في مواردها البشرية؛ بما يجعلها قادرة على تجويد استغلالها لمواردها الطبيعية[3].

وطرح التقرير ثلاثة أسئلة محورية لـ «دول الأصول الطبيعية»، كالأقطار الخليجية، وهذه الأسئلة هي [4]:

1 ـ هل يعود التطور المتحقق في هذه الدول إلى أدائها الاقتصادي أم إلى ارتفاع أسعار مواردها الطبيعية؟

2 ـ هل طورت هذه الدول قدراتها الحقيقية في تحويل الريوع إلى بنى تحتية وخدمات وتعليم أفضل وعمالة ماهرة، أي رفع مستوى ما يسمى «معدل الادخار الحقيقي» (مع تضمين تكلفة التلوث البيئي)؟

3 ـ هل وعت الدول الغنية الدروس المستفادة من تجارب مماثلة في عقود سبقت وكيف ترجمتها في برامجها التنموية؟

أوضح التقرير أن معدل الادخار الحقيقي في أقطار الخليج العربي كان –5 بالمئة (بالسالب)، في الحقبة 1997 ـ 2002، والمؤشر السالب يعني أن هذه الأقطار استهلكت مواردها أكثر من استثمارها. وقد ارتفع هذا المعدل على نحو موجب إلى +5 بالمئة في الحقبة 2005 ـ

(2) World Bank, *The Changing Wealth of Nations: Measuring Sustainable Development in the New Millennium* (Washington DC: The Bank, 2011).

(3) أسامة نجوم، «تقرير البنك الدولي 2014 ـ التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو ـ آسيوية،» (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، تقارير، آب/أغسطس 2015)، ص 3 ـ 10، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art598.aspx>.

(4) المصدر نفسه، ص 5.

2011، إلا أنه أقل كثيراً من المعدلات الواجبة؛ ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بلغ المعدل نحو 10 بالمئة[5]. ويشدد التقرير على ضرورة الإدارة الحصيفة للمالية العامة والتلبس بالكفاءة والشفافية وجودة أعمال التخصيص وضمان العائدية، مع تطرقه إلى أهمية الاستثمار الجيد للصناديق السيادية والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، وترك ما يكفي من أرصدة مستحقة للأجيال القادمة (الاستدامة)[6].

ومع الوجاهة الدلالية لمفهوم التنمية المتنوعة وما احتواه من منظومة دقيقة من المؤشرات والقياسات والاستنتاجات والتحذيرات، نبادر بالقول إننا في هذا الكتاب لا نخرج عن قاعدة لا مُشاحّة في الاصطلاح، حيث إننا نستخدم مفهوم التنويع الاقتصادي لشهرته وغلبته في الأدبيات العربية، ولكن بطريقة تفيد من تلك المنظومة، كما سيتضح في مقاربتنا الإطارية العامة للتنويع الاقتصادي الخليجي.

ثانياً: الخليج في قبضة الكربون!

يُنظر إلى الطاقة على أنها «ألف باء الوجود»، فكل كائن يحتاج إلى طاقة ما؛ ليبقى حياً وليتمكن من النمو والتكاثر[7]. بعد نجاح النفط في إزاحة الفحم عن عرشه في بداية القرن العشرين، فهو أصبح (معتمداً على عنصر الكربون) المصدر الرئيس للطاقة في العالم، والمحرك لتروس التنمية المعاصرة[8]. والنفط أنواعه متعددة، وتتحدد هذه الأنواع بمحتوى الكبريت ودرجة اللزوجة، فالنفط ذو الكبريت العالي يسمى «النفط المر»، والآخر «النفط الحلو»، وهنالك نوعان من النفط من جهة اللزوجة: نفط ثقيل وآخر خفيف[9] (والنفط الخليجي من النوع الثقيل).

---

(5) المصدر نفسه، ص 6. ويرى معد التقرير أسامة نجوم أن من أسباب الادخار السالب في الأقطار الخليجية الدعم الكبير لحوامل الطاقة واستثمار جزء من أموالها في استثمارات خارجية (ص 6).

(6) المصدر نفسه، ص 8 ـ 9.

(7) جيرمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**، ترجمة ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 73.

(8) قريباً من مدينة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، حفر سائق القطار المتقاعد «إدوين لورانتن دراك» بئراً بطريقة بدائية، واستطاع استخراج النفط عن عمق 20 متراً بواقع 20 برميلاً في اليوم وذلك في 27 آب/أغسطس 1859. وفي عام 1968 أسس المحاسب جون روكفلر شركة «استاندرد أويل أوف بنسلفانيا»، مدركاً أن النجاح النفطي لا يكمن فقط بامتلاك الآبار، حيث يحتاج إلى تأسيس مصاف وامتلاك منظومة نقل وتسويق. وقد سيطرت الشركة على 95 بالمئة من طاقة التكرير في أمريكا بحلول 1879. ونمت الشركة على نحو مذهل، إلى درجة أن الحكومة الأمريكية اتخذت قراراً بواسطة المحكمة العليا بتفكيك منظومة الشركات المنضوية تحتها منعاً للاحتكار. انظر: المصدر نفسه، ص 126 ـ 128.

(9) روبرت سليتز، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى**، ترجمة محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص 22 ـ 23.

اكتسب النفط أهمية اقتصادية وسياسية كبرى في القرن العشرين، ويُتوقع أن يحافظ على هذه الأهمية لعدة عقود في القرن الحادي والعشرين في سياقات يظهر أنها ستكون أقرب إلى التوتر واللااستقرار، وهنا نستشهد بما يقرره أحد الباحثين الغربيين بالقول: «بسبب النفط، يبدو العالم متجهاً نحو المزيد من المنافسة، والمزيد من الخلافات، والمزيد من العنف. وبسبب النفط تحاول الصين استرضاء دول غرب أفريقيا، وتدخل فنزويلا في اتفاقيات مع إيران، وتملك روسيا طموحات بشأن استعادة نفوذها ومجدها الضائعين. تتشكل تحالفات جديدة، وتشتعل طموحات قديمة... إن النظام النفطي الجديد ليس نظاماً بقدر ما هو مجموعة من الأجزاء المتحركة على نحو عشوائي. إنه لم يعد يتألف من مجموعة من اللاعبين المسالمين الذين اتفقوا جميعاً على اللعب في سلام، وإنما صار يتألف من مجموعة لاعبين يؤمنون بأن زمام اللعبة يفلت من بين أيديهم مع كل يوم يمر، لكنهم غير مستعدين لكبح جماح أنفسهم، أو عاجزين عن ذلك». ويشير هذا الباحث إلى أن الطلب على النفط سيزداد، مع وصول سكان العالم إلى ما يقارب 9 مليارات بحلول 2050، وترجيح تضاعف عدد السيارات والمركبات في غضون 30 سنة مقبلة، ليصل إلى أكثر من ملياري مركبة، مع تضاعف عدد الطائرات في غضون 20 سنة تالية ليتجاوز 36 ألفاً[10].

الوقود الأحفوري هو المصدر الرئيس للثروات في الأقطار الخليجية (يصل إلى حدود 90 بالمئة في بعضها)، «وتحول هذا الذهب الأسود إلى لعنة داكنة تمكنت من تحويل معظم أنحاء الشرق الأوسط إلى مجتمع يعتمد على مورد واحد. وأسفر هذا الوضع عن عجز تلك البلدان عن تكوين الظروف الاقتصادية المناسبة لتأسيس اقتصاد متين، ومتعدد الأوجه، ومستعد للمخاطرة...»[11]. لا تزال هذه الأقطار تتربع على الاحتياطيات العالمية[12] (نفطاً وغازاً)، كما في الجدول الرقم (3 ـ 1).

---

(10) المصدر نفسه، ص 208.

(11) جيرمي ريفكن، **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم**، ترجمة سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2012)، ص 28.

(12) تشير كلمة **الاحتياطيات** إلى كمية النفط المكتشفة في **الحقول المستغلة**، أي التي يمكن استخراجها بأثمان معقولة ومهل منظورة. انظر: المصدر نفسه، ص 31. يرى **جون إدواردز** (جامعة كولورادو) أن منحى الإنتاج العالمي للنفط سيصل إلى الذروة بين عامي 2030 و2040، أي أنه بعد ذلك سيتناقص (فما بعد الذروة إلا النقصان، وتعرف الذروة بقوس أو **منحنى جرس هيوبرت** (Hubbert Bell Curve))، على أن هذه الحقبة ستكون أقرب إذا أخذ في الاعتبار النفط التقليدي فقط (أي باستبعاد النفط الثقيل المكلف ونحو ذلك)، إذ يعتقد أن الذورة ستكون بين عامي 2020 و2030 (ص 49). ومثل هذه التنبؤات لم تراع تهديد البدائل التي يجرى تطويرها من الطاقات المتجددة. وعلى أي حال، **فنحن على مرمى سنوات قريبة من الذورة النفطية!**

الجدول الرقم (3 ـ 1)

تقدير الاحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز في الأقطار الخليجية مقارنة بالإجمالي العالمي

القطر الخليجي	احتياطيات النفط (مليار برميل)		
	2005	2015	نسبة احتياطي النفط عالمياً ـ 2015
السعودية	264.2	266.6	15.7
الكويت	101.5	101.5	6
الإمارات	97.8	97.8	5.8
قطر	27.9	25.7	1.5
عمان	5.2	5.3	0.3
البحرين	-	-	-
إجمالي إسهام احتياطي النفط الخليجي عالمياً			**29.3 بالمئة**
إجمالي إسهام احتياطي نفط الشرق الأوسط عالمياً			**47.3 بالمئة**
القطر الخليجي	**احتياطيات الغاز (ترليون متر مكعب)**		
	2005	**2015**	**نسبة احتياطي الغاز عالمياً ـ 2015**
السعودية	6.8	8.3	4.5
الكويت	1.6	1.8	1.0
الإمارات	6.1	6.1	3.3
قطر	25.6	24.5	13.1
عمان	1.0	0.7	0.4
البحرين	0.1	0.2	0.1
إجمالي إسهام احتياطي الغاز الخليجي عالمياً			**22.4 بالمئة**
إجمالي إسهام احتياطي غاز الشرق الأوسط عالمياً			**42.8 بالمئة**

المصدر: جدولة المؤلف؛ وتلخيصه استناداً إلى: *BP Statistical Review of World Energy* (June 2016), p. 6 and 20.

نعم، يتربع القطاع النفطي على قمة القطاعات المسهمة في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي وذلك وفق الجدول الرقم (3 ـ 2):

الجدول الرقم (3 ـ 2)

الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي

(بالمئة)

القطاع	2012	2013	2014
القطاع النفطي			41.7
الوساطة المالية والأنشطة العقارية			13.4
الإدارة العامة والدفاع			10.7
الصناعات التحويلية			9.9
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم			9.5
الشيد والبناء			6.1
النقل والتخزين والاتصالات			5.8
أخرى			3.0
إجمالي			**100.0**
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (مليار دولار) الأكبر في الناتج هي السعودية 746.3، والإمارات بعدها بـ 399.5، والأقل البحرين بـ 33.9 مليار، وقطر هي الأكبر في نصيب الفرد من هذا الناتج بـ 94807 تليها الإمارات بـ 48336، والأقل عمان بـ 20486 دولاراً، وذلك وفق إحصائيات 2014	1.579	1.619	1.635
معدل نمو القطاع النفطي (النفط والغاز)	9.2	−3.1	−7.9
معدل نمو القطاع غير النفطي	10.2	7.8	8.5

المصدر: جدولة المؤلف وتلخيصه؛ استناداً إلى: **نشرة المركز الإحصائي الخليجي**، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014، الإصدار آب/أغسطس 2016، ص 20 ـ 21، 37 و53.

لم تحقق الأقطار الخليجية قفزة تذكر في تنويع اقتصاداتها، حيث لم تنفك من ريوع النفط والغاز؛ ففي عام 2008 كانت الريوع النفطية تمثل ما نسبته 88.6 بالمئة في السعودية، و77 بالمئة

في الكويت، و56 بالمئة في قطر (حيث تعتمد على الغاز أكثر)، و50 بالمئة في الإمارات[13]. وفي عام 2014 مثّل النفط ما نسبته 69 بالمئة من الصادرات الخليجية و84 بالمئة من إجمالي ميزانياتها. في الواقع نسبة الاعتماد على النفط والغاز أكبر من ذلك، نظراً إلى أن إسهامات بعض القطاعات الأخرى تعتمد على الطاقة بشكل أو بآخر[14].

من جهة أخرى، يتسبّب النفط في إنتاج أكاسيد الكربون والكبريت وغيرها من الملوثات البيئية، فيجعله عرضة لمزيد من التشريعات الصارمة في استخدامه والضرائب المترتبة على ذلك. ومن المتوقع أن تتأثر هذه التشريعات والضرائب بالاعتبارات السياسية والاقتصادية السائدة في العقود القادمة، أكثر من الاعتبارات البيئية الحقيقية؛ فالبيئة لا تعدو أن تكون شمّاعة في كثير من الحالات، تعلّق عليها الدول الكبرى معاطف قوتها وخوذات نفوذها، وبخاصة أن الأم الحنون (الأرض)[15] لا لسان لها، في الوقت الذي لا تطيق فيه إنزال العقوبات على العاقين ولا على الجائرين على أنظمتها وأغلفتها وتنوعها الحيوي؛ فتبّاً لقوم لا يقيمون لأمهم وزناً. هل تستمر الأقطار الخليجية في قبضة الكربون؟ وفي جفوتها للتنويع الاقتصادي المتين؟ في الأجزاء التالية، ستتضح معالم من الفجوة الهائلة في مسارات تنويع الاقتصاد العالمي. وبهذا نلم بالجفوة والفجوة، وهما البندان الكبيران في حكاية هذا الفصل.

ثالثاً: الهيدروجين يهدد الخليجيين

تعويلاً على ما سبق، لا نقع في أحابيل التهويل إن قلنا إن التنويع الاقتصادي ـ في أقطارنا العربية والخليجية من بينها ـ هو فرض عين على الحكومات. بل أضحى تنويع الاقتصاد مقوّماً وجودياً، بعد الهزات العنيفة التي يتعرض لها مصدر الثروة الأساسي للأقطار الخليجية، المتمثل بالوقود الأحفوري (النفط): (1) إنْ في الأسعار المتأرجحة، التي تهبط إلى مستويات متدنية بسبب عوامل تخرج عن نطاق تأثير الأقطار الخليجية مع مرور الوقت لعوامل اقتصادية وسياسية معقدة[16]؛ (2) أو في

(13) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 176.

(14) خالد الخاطر، «تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، دراسات، آب/أغسطس 2015)، ص 12.

(15) خلص العالم البريطاني جايمس لوفلوك والأمريكي لين مارجوليس إلى فكرة مثيرة، مفادها أن «الأرض هي كائن حي» (A Living Organism) (تعرف بفرضية «Gaia Hypothesis»). وقدّما أدلة تدعم هذه الفرضية، وحاججا بأنها تعمل بطريقة منظمة ذاتياً وعلى نحو يشبه الكائنات الحية؛ ومن تلك الأدلة نظام الأوكسجين والميثان، حيث يبقيان عند مستويات معينة لاستمرار الحياة، ويُنظَر إلى هذه الفرضية باحترام متزايد في الأوساط العلمية (مع عدم اكتراثنا لأبعاد Gaia في الميثولوجيا اليونانية لتضمنها أساطير وخرافات). انظر: James Lovelock, *Healing Gaia: Practical Medicine for the Planet* (New York: Harmony Books, 1991), pp. 21-36.

(16) كانت أسعار النفط في حزيران/يونيو 2014 في حدود 110 دولارات للبرميل (خام برنت)، ثم هوت في كانون الثاني/يناير 2016 إلى أقل من 30 دولاراً. ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء لرأينا كيف تتقلب الأسعار (في أرجوحة السياسة =

البدائل التي تقلل من استخداماته وأهميته عالمياً، وبخاصة مع تعاظم الجهود الرامية لتجاوز العصر الكربوني صوب العصر الهيدروجيني، لمبررات اقتصادية وبيئية (الطاقة الهيدروجينية أقل تلويثاً للبيئة). التذبذب في أسعار النفط يقود دوماً إلى التأثير في الاقتصاد الكلي لهذه الأقطار كما يؤثر في الدخل الفردي؛ فعلى سبيل المثال انخفض نصيب الفرد السعودي من 28600 دولار عام 1981 إلى أقل من 6800 دولار في 2001، وعاود الارتفاع في 2003 بقالب لا يتسم بالاستقرار[17].

كنا في السابق نخشى من معدلات الاستهلاك العالية للنفط الخليجي لاعتبارات المحافظة على مصدر الثروة الناضب، وبما يضمن رصيداً كافياً للأجيال القادمة (وهذا هو جوهر الاستدامة)[18]. وفي الحقبة الحالية تولّد خطر جديد، يتمثل ببدائل النفط، إذ ثمة سيناريوهات مرعبة للاقتصادات النفطية. نعم، بدائل النفط أشد خطراً من سعره ومن استهلاكه المفرط أيضاً. في عام 1868 صاغ عالم ألماني (رودولف كلاوسيوس) مفهوم «إنتروبيا» (Entropy)[19]، ويعني الطاقة التي لم يعد بالإمكان الاستفادة منها. فهل يتحول النفط في السنوات القادمة إلى إنتروبيا؟

تتزايد المخاوف والضغوط السياسية والبيئية على الوقود الأحفوري لما يسببه من زيادة انبعاثات غازات الدفيئة (Greenhouse Gases) (كثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروجين والكلوروفلوروكربون) وهي مصدر رئيس للتلوث وتفاقم مشكلة الاحترار الكوني (أو الاحتباس الحراري)[20]، وهو ما جعل النفط ضمن الملفات الخطرة في الأجندة الدولية لأمن

= والاقتصاد)، مثلاً: كانون الأول/ديسمبر 1970 كان سعر البرميل 1.80 دولار، ثم أصبح 4 دولارات (تشرين الأول/أكتوبر 1973، في إثر **حظر العرب للنفط**)، ثم 70 دولاراً (تشرين الثاني/نوفمبر 1979، الثورة الإسلامية في إيران)، ثم 35 دولاراً (تشرين الأول/أكتوبر 1981، زيادة الإنتاج السعودي)، ثم 18 دولاراً (تشرين الثاني/نوفمبر 1997)، ثم 10 دولارات (كانون الثاني/يناير 1999)، و30 دولاراً (أيلول/سبتمبر 2000)، و53 دولاراً (أيلول/سبتمبر 2004، قلق عالمي بسبب الحرب في العراق)، 80 دولاراً (أيلول/سبتمبر 2007)، 138 دولاراً (حزيران/يونيو 2008)، و80 دولاراً (كانون الثاني/يناير 2010)، انظر: سليتز، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى**، ص 9 ـ 10. ويشير سليتز إلى ما يعتقده البعض حول فرضية **أن الأسعار المرتفعة للنفط هي من أكبر المحرضات على البحث عن بدائل**، زاعمين أن الأسعار لو كانت في حدود 20 دولاراً لما توسعت الجهود في مجال الطاقات البديلة (ص 122).

(17) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص 175.

(18) التنمية المستدامة أو الاستدامة تعني ـ في أشهر تعريف أممي لها ـ: تلبية الحاجات الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها (تعريف لجنة برونتلاند، 1987)، انظر مثلاً: عبد الله البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2015)، ص 49 ـ 55.

(19) ريفكن، **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم**، ص 248.

(20) ظاهرة الاحترار الكوني (Global Warming) من آثار التلوث الهوائي، وتشير إلى زيادة تدريجية غير طبيعية في درجة حرارة أدنى طبقة لسطح الأرض من جراء زيادة معدلات «الغازات الدفيئة». وفق دراسات متخصصة، متوسط درجة الحرارة الكونية للأرض كانت 13.8 درجة مئوية في عام 1880، وبلغت في عام 2002 قرابة 14.5 درجة. وعلى الرغم من عدم الاتفاق حول المعدلات المتوقعة لارتفاع درجة حرارة الأرض، إلا أن بعض التقديرات تذهب إلى القول باحتمال أن تزداد درجة حرارة الأرض بنحو 10.5 درجة عن معدلها الطبيعي مع نهاية القرن الحادي والعشرين، وسيؤدي ذلك إلى كوارث بيئية منها النقص الشديد في المياه العذبة نتيجة تبخرها، إلى جانب غرق مساحات من اليابسة بسبب ذوبان الجليد في الأقطاب المتجمدة، بالإضافة إلى انكماش مساحة غابات الأمازون المطيرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة حدة الظروف المناخية وانقراض بعض الكائنات الحية وحدوث تغيرات سلبية في المحاصيل الزراعية، انظر: المصدر نفسه، ص 124 ـ 125.

الطاقة والتغيرات المناخية. مسألة تضاؤل أهمية النفط تؤول إلى أن تكون حقيقة، على ما يبدو لنا وما يتضافر أمام أعيننا من شواهد متضافرة.

وبدائل النفط التي يشتغل عليها نبهاء العالم كثيرة، فهي ليست مقتصرة على الوقود الأحفوري، ومنها الوقود النووي الذي يَعِد بإنتاج الكهرباء بأسعار رخيصة لا تبرر مجرد احتساب تكاليفها (مبالغةً، من شدة انخفاضها). ويمد الوقود النووي الاتحاد الأوروبي بأكثر من 15 بالمئة من إمدادات الطاقة. في المعسكر المؤيد للطاقة النووية، تُبذل جهود متزايدة للتقليل من أبرز عيوب هذه الطاقة المتمثل، بأخطارها المرعبة المحتملة، إذ تسعى اتحادات شركات عملاقة (Consortium) لجعلها طاقة آمنة عبر إنتاج أجيال من المفاعلات الذكية الآمنة؛ باستخدام تقنيات متطورة، ومنها تقنية «الطبقة الحصوية» (Pebble-bed Technology). أنفقت حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أكثر من 150 مليار دولار على الأبحاث لتطوير الطاقة النووية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وتسعى هذه الأبحاث والشركات إلى تقليل التكاليف الضخمة للطاقة النووية عند البناء والتأسيس، وكل ذلك يؤدي ـ بحسب المؤيدين ـ إلى وجوب تمكين الطاقة النووية ومنحها الثقة والتراخيص اللازمة للعمل والانتشار. تتميز الطاقة النووية بأنها لا تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكنها مدمرة في حال وقوع انفجارات كما في حادثة تشيرنوبيل الشهيرة عام 1986، ومفاعل ثري مايل آيلاند الذي كاد ينفجر في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1979، أو في حوادث التخلص غير السليم من النفايات النووية ونحوها[21]. وتقع مثل هذه الحوادث بسبب أخطاء بشرية أو إهمال أو اعتداءات وربما للتقادم، أو لأسباب غير معروفة.

مستقبل الطاقة النووية ليس محسوماً، من حيث النجاح والانتشار أو الإخفاق والانكماش، فأمامها الكثير من التحديات الصعبة التي ربما لا تتجاوزها، إن في الجوانب الفنية أو في التكاليف أو في المخاطر، وقد تتجاوزها. وحده المستقبل سيكشف ذلك. ولئن كانت الطاقة النووية حاملة لسيناريوهات متشائمة أو خطرة، فثمة أنواع أخرى من الطاقة مشبعة بالتفاؤل والمسارات الأكثر إيجابية في السنوات القريبة القادمة، التي تنزع نحو اللاكربنة أو نزع الكربون (Decarbonization) من عالم الطاقة، وعلى رأسها الطاقة الهيدروجينية النظيفة. في عام 1874 وفي قصة مثيرة بعنوان: «جزيرة الطلاسم» (أو الجزيرة الغامضة)، تَخيّل الروائيُ الفرنسي الشهير جول فيرن العالمَ بدون نفط، وذهب إلى أن «الماء هو فحم المستقبل»، حيث سيكون الهيدروجين ـ وفق رأيه ـ منفرداً أو متحداً «مصدراً للحرارة والضوء لا ينضب وبكثافة لا يملكها الفحم»، وذلك بعد أن سأل أحد شخوص هذه القصة عن مصير التجارة والصناعة في أمريكا بعد أن تفقد الفحم. والهيدروجين هو أكثر العناصر انتشاراً، إذ يشكل 75 بالمئة من كتلة الكون

(21) فيجاي فيتيسواران، **الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة؛ العدد 321 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص 318 ـ 334.

و90 بالمئة من الجزئيات التي تكونه[22]. وكان فيرن هو الذي تنبأ بالغواصات والحوامات (الهليكوبتر)، وصدقت هذه النبوءات، ويبدو أن نبوءة الهيدروجين ستصدق هي الأخرى. وإن صح هذا الاستشراف، فإنه يقضي بأن الهيدروجين سيخلّص الخليجيين من قبضة الكربون، ولسنا نعلم عن القبضة الأخرى التي تعدها لهم يد الأقدار.

كان يغلب على الهيدروجين استخدامه مادة أولية لإنتاج الأسمدة وهدرجة الزيوت وتبريد المولدات ونحو ذلك، مع أنه أنتج بكميات كبيرة تصل إلى نحو 400 مليار م^3 (تعادل 10 بالمئة تقريباً من معدل الطاقة المنتجة من النفط عام 1999). وبعد حظر النفط العربي عام 1973 ـ وفقاً لجيرمي ريفكن ـ بدأ التفكير الجدي باستخدامه وقوداً للطاقة، وعقد في ميامي بيتش (في أمريكا) أول مؤتمر دولي، وتم تأسيس الجمعية العالمية للطاقة الهيدروجينية، وشكّل متحمسون مجموعات عرفت بـ «رومانسيي الهيدروجين». وفي تلك السنوات، خصصت الحكومات الأمريكية والأوروبية مبالغ متواضعة للتطوير في هذا المجال، إلا أن الاهتمام زاد بشكل ملحوظ من تسعينيات القرن 20، ومن ذلك أن السوفيات توصلوا في عام 1988 إلى تحوير طائرة ركاب لتكون قادرة على استخدام الهيدروجين جزئياً، وفي السنة نفسها تمكّن الأمريكي وليم كونراد من قيادة طائرة باستخدام طاقة الهيدروجين. وفي 1993 خصصت الحكومة اليابانية ملياري دولار لمشروع تطويري في هذا المجال يمتد لثلاثين سنة[23].

يتنبأ روبرت هفنر ـ باحث في مجال الطاقة الهيدروجينية ويعمل في شركة GHK الأمريكية ـ بأن الطاقة الهيدروجينية والغاز الطبيعي سيتفوقان على النفط والفحم بحلول عام 2050، وستشكل هذه الطاقة ما يقارب 75 بالمئة من إجمالي سوق الطاقة في أواخر القرن الحادي والعشرين. وقد انضمت شركة شل العملاقة إلى هذا المسار التنبُّئي، حيث وضعت أواخر عام 2001 سيناريوهين: **الأول** يقضي باستمرار أهمية الوقود الأحفوري، و**الثاني** يرفع نسب استخدام الوقود الهيدروجيني، ويتنبأ بأن نصف السيارات المبيعة في عام 2050 ستستخدم فيها خلايا الطاقة، وهو ما يسبب انخفاضاً حاداً في سعر الوقود الأحفوري ليكون «برخص التراب»، وقد وُجّه هذا التحذير إلى منظمة أوبك[24]. وسيكون لهذا السيناريو تأثير صاعق في الاقتصادات

---

(22) ريفكن، المصدر نفسه، ص 195 ـ 197. العالم البريطاني هنري كفنديش هو أول من اكتشف الهيدروجين سنة 1776 عن طريق تمرير شرارة كهربائية على الماء، وقد أطلق عليه اسم «الهواء المشتعل»، أما الأكسجين فسماه «الهواء مثبّت الحياة»، وجاء بعده عالم الكيمياء الفرنسي لافوازييه وسماهما هيدروجيناً وأكسجيناً وذلك في عام 1785، ص 300 ـ 301. أول استعمال للهيدروجين بوصفه وقوداً للطيران كان في عشرينيات القرن 20 عبر المهندسين الألمان حيث استخدموه في مناطيدهم، ص 303. وعادة لا يوجد الهيدروجين منفرداً حيث يكون في حالة اتحاد مع عنصر آخر ويكون على شكل H2، وهنالك عدة طرق لفصم جزيء الهيدروجين من الماء كالأسلوب الكهربائي والحروكيميائي، ويمكن إنتاجه من الوقود الأحفوري بطرق متعددة، انظر: بيتر هوفمن، **مصادر الطاقة المستقبلية: الهيدروجين وخلايا الوقود والتوقعات لكوكب أنظف**، ترجمة ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 107 ـ 140.

(23) المصدر نفسه، ص 304 ـ 306.

(24) فيتيسواران، **الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة**، ص 365 ـ 368.

كافة التي لا تجدد مغذياتها ولا تدعم مصادرها بالابتكار والريادة. ومن العجيب أن دولاً صغيرة باتت تعمل في مسار الطاقة الهيدروجينية مع الإصرار على التموضع الريادي عالمياً، ومنها أيسلندا التي تخطط لاستخدام الطاقة الهيدروجينية في سياراتها وحافلاتها وأسطول صيدها، رافعين شعار التحدي بالقول: «سنصبح المملكة العربية السعودية لاقتصاد الهيدروجين»[25] (كان ذلك في عام 1999).

جدير بالذكر أن اعتناق أيسلندا لهذا النهج التنموي الفريد والمشبع بالتحديات، ما كان ليحدث لولا النضال الفكري والبحثي لمفكرين وطنيين في هذا البلد الصغير، وعلى رأسهم براغي أرناسون والذي يلقب بـ «البروفيسور هيدروجين»، حيث أسهمت أبحاثه وطروحاته في تعميق القناعة في مجال الطاقة الهيدروجينية، وقد تعرض لسخرية كبيرة من قبل البعض ولسنوات طويلة ولكنه صبر وصابر، وتشجعت شركات عملاقة للتعاون مع بلده، مثل شركات: شل، ديملر كرايسلر، نورسك هيدرو، وتم تأسيس شركة متعددة الجنسيات في أيسلندا، متعهدة في المرحلة الأولى بإنتاج حافلات ديملر التي تعمل بخلايا الوقود (الهيدروجينية)، ومن ثم استبدال جميع وسائل النقل التقليدية ـ في مراحل تالية ـ لتعمل بهذه الخلايا الصديقة للبيئة[26].

وسيكون لمسار الاكتشافات والتطويرات في مجال هذه الطاقة قفزة كبيرة إن زادت حجم الميزانيات الموجهة للأبحاث والدراسات بشكل جوهري، وهذا أمر متوقع جداً، وبخاصة أن دولاً كالصين والهند ودولاً غربية أخرى مرشحة لأن تستثمر مليارات الدولارات في هذه الطاقة في السنوات القريبة القادمة، مع إدماج أكبر للثورات التقنية والنانوية والحيوية وتفعيل نقاط قوتها الهائلة (سيكون لي حديث مفصل عن هذه المسألة لاحقاً).

تهديد استخدام النفط لا يأتي فقط من مسار تطوير بدائل له أو من انخفاض أسعاره أو من تطويقه بالضغوط والاكتشافات والضرائب البيئية[27]، فثمة تهديد آخر ناجم من مسار يمكننا

---

(25) المصدر نفسه، ص 376، انظر: كولن كامبيل [وآخرون]، **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 307 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 289 ـ 292.

(26) فيتيسواران، المصدر نفسه، ص 375 ـ 376. أول سيارة تعمل بوقود هيدروجيني صنعت في عام 1970 من قبل العالم النمسوي الأمريكي كارل كوردش، ومع ضعف قوتها استطاع كوردش قيادة هذه السيارة أكثر من 13000 ميل في أربع سنوات. وفي عام 1991 بدأت بلجيكا بتصنيع ما أسمته «الحافلة الخضراء» باستخدام خلايا الطاقة الهيدروجينية، وفي نهاية 1994 أعلنت أوروبا عن تصنيع أول حافلة تعمل بخلايا الطاقة (أوريكا)، وهنالك محاولات في كل من: البرازيل وأمريكا عام 1995، والصين 1998؛ والمحاولات كثيرة جداً. ومن أكثر التحديات التي يواجه هذا المسار ارتفاع تكلفة التصنيع، إلا أنه يتوقع نجاح الشركات العملاقة في خفضها (ومنها شركة ديملر)، انظر: هوفمن، **مصادر الطاقة المستقبلية: الهيدروجين وخلايا الوقود والتوقعات لكوكب أنظف**، ص 259 ـ 261 و207 ـ 224.

(27) تنمو السياسات والتشريعات المناهضة لاستخدام النفط في وسائل النقل على سبيل المثال، ومن المتوقع في هذا المسار تزايد الضرائب المفروضة على اقتناء السيارات المستخدمة للبنزين والديزل، مما يقنع الناس أكثر بالسيارات الخضراء (الأقل تلويثاً للبيئة)، ومنها السيارات الكهربائية. وتعمل شركات عملاقة على تطوير هذه السيارات وزيادة فاعليتها وخفض تكاليفها، وعلى رأسها شركة «تسيلا» الأمريكية، التي أعلنت في أيار/مايو 2016 أنها ستزيد إنتاج سيارتها سيدان «موديل 3» =

وصفه بـ «الترشيد الطاقي». على سبيل المثال، يطرح أموري لوفينز (Amory Lovins) ـ يصنف على أنه أحد أبطال التغيير في سياسات الطاقة واستخداماتها ـ العديد من الأفكار الخلاقة في مجال الترشيد الطاقي والطاقة البديلة، ناسفاً فرضية تزايد معدلات استخدام الطاقة بتزايد معدلات الإنتاج، وذلك باتباع أساليب طاقية رشيدة، ومقرراً أن «النيغاوات» أرخص غالباً من «الميغاوات» (أي تقليص كمية الطاقة التي تنتجها المحطات دون التأثير في الأهداف والفوائد المتوخاة).

ومن المواقف الطريفة للوفينز ذات المغزى في سياق موضوعنا، أنه ذات مرة كان واقفاً أمام مبنى فاخر في حي وست إند اللندني بجانب ساعة بيغ بن، وكان مرافقه يظن أنه مأخوذ بفخامة قصر باكينغهام، إلا أنه تحدث عن أمر ذي علاقة بالترشيد؛ إذ وجه نظره إلى سقف مبنى حديث آخر، وقال: «انظر فقط إلى هذه المراوح فنصفها يدور بأقصى سرعته، بينما النصف الآخر متوقف عن الدوران، فالطاقة المستخدمة تزداد مع مكعب سرعة الهواء، لذا يجب عليهم في الحقيقة أن يشغلوا جميع المراوح بنصف سرعتها بدلاً من ذلك، وبالتالي توفير ثلاثة أرباع الكهرباء المستخدمة». ويعد لوفينز نفسه مرتدياً ما يسميه اليابانيون «نظارات مودا (Muda Spectacles)». كلمة مودا تعني باليابانية: التبديد واللاجدوى واللاهدفية، ومفهوم نظارات مودا طرحه المفكر الياباني تاييشي أوهنو ـ أبو نظام الإنتاج في شركة تويوتا ـ من أجل اكتشاف أي نشاط بشري يستهلك طاقة دون أن يكون له إسهام أو قيمة، ومن ثم العمل على التخلص أو التقليل منه[28].

وفي المسار الترشيدي، نجد العديد من المؤشرات التي تعضد فرضية انخفاض الطلب على النفط في المستقبل، ومن ذلك التقديرات التي تذهب إلى أن آسيا سوف تستأثر بنحو 40

= الرائجة وستصمم 500 ألف سيارة كهربائية جديدة في عام 2018، قبل عامين من الموعد المستهدف. **المصدر**: موقع بي بي سي العربي، «تيسلا تكشف عن بطارية جديدة تمثل «علامة فارقة» في صناعة السيارات الكهربائية،» 24 آب/أغسطس 2016، <http://www.bbc.com/arabic/business/2016/08/160823_tech_tesla_battery>.

وهنالك جهود من قبل شركات أخرى لإنتاج سيارات كهربائية ذاتية القيادة (بدون قائد) في مسار تصنيعي واعد، ومن ذلك اتفاقية شركة بي إم دبليو الألمانية لصناعة السيارات مع شركتي «إنتل» الأمريكية و«موبيلي» الإسرائيلية، بهدف تطوير هذا النوع من السيارات. وتعمل شركة بي إم دبليو مع شركة بايدو الصينية لإنتاج سيارات ذاتية القيادة للسوق الصيني الكبير، **المصدر**: موقع بي بي سي العربي، «سيارات كهربائية ذاتية القيادة قريباً من إنتاج بي. أم. دبليو،» 2 تموز/يوليو 2016، <http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2016/07/160702_bmw_autonomous_cars_tech> (تاريخ الزيارة للموقعين 29 أيلول/سبتمبر 2016).

وصفت هذا المسار التصنيعي بالواعد لعدة أسباب، منها زيادة الطلب على هذه السيارات، والتطور الكبير في مسار دمج التقنية بالتصنيع من أجل تطوير طرق خاصة للسيارات ذاتية القيادة، فطرق المستقبل ستكون أشبه بطرق القطارات في مسارات دقيقة ومنتظمة، مع إمكان توفير مسارات لرجال الأعمال أو من يروم انتقالاً سريعاً مقابل رسوم إضافية، انظر مثلاً: رتشارد واتسون، **ملفات المستقبل: موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (دبي: دار كلمة، 2012)، ص 164 ـ 167.

(28) فيتيسواران، **الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة**، ص 369 ـ 370.

بالمئة من مبيعات السيارات في العالم وأكثر من 50 بالمئة من إنتاجها بحلول عام 2020، مع زيادة الأفكار والتوجهات التصنيعية نحو إنتاج سيارات صغيرة موفرة للطاقة. ولعل جهود شركة تاتا الهندية من العلامات الفارقة في هذا المسار، حيث استطاعت تصنيع سيارات منخفضة التكلفة في 2008 ذات مقاعد صغيرة حيث لم تتجاوز تكلفتها 2500 دولار. وهنالك جهود ذكية لدمج مسارات تطوير هذه السيارات مع الدراجات النارية، وأفكار أخرى لتصنيع سيارات قابلة للتفكيك وإعادة تجميعها بطرق مرنة، بجانب أفكار التملك الجزئي للسيارات بأساليب المشاركة، وبخاصة أن الثورة التقنية والمعلوماتية تيسر التطبيق العملي لهذه الأفكار الخلّاقة[29].

رابعاً: لا تفطّن «حنشل»[30] الطاقة البديلة!

يشير العلماء إلى أن ساعة واحدة من ضوء الشمس تمنحنا وقوداً يكفي لتشغيل الاقتصاد العالمي لمدة عام كامل. أظهرت دراسة تطبيقية ـ في عام 2007 ـ أنه لو تم تحويل 2.5 بالمئة فقط من أشعة الشمس في المنطقة الشرقية الجنوبية من أمريكا إلى كهرباء فإن ذلك يعادل الإنتاج الكلي في البلاد لعام 2006. وانتهت دراسة في جامعة ستانفورد إلى أن تسخير 20 بالمئة من الرياح في العالم سيحقق طاقة كهربائية تزيد على 7 أضعاف الطاقة المنتجة عالمياً. وتعد الطاقة الحرارية منجماً غير مستغل، إذ تصل درجات الحرارة في باطن الأرض إلى نحو 4000 درجة مئوية، وتقدر هذه الطاقة الموجودة في أمريكا على بعد ميلين بنحو بـ 3 ملايين كواد، وهي تسد حاجة أمريكا من الطاقة لمدة 30000 سنة (زادت منشآت الطاقة الحرارية المركّبة في عدة دول بنحو 20 بالمئة بين عامي 2005 و2010)[31].

هذه طاقات متجددة هائلة بحق. وتتعدد مصادر الطاقة البديلة وتتنافس فيما بينها، ويعتمد تطورها على حجم الإنفاق وتراكمية الجهود البحثية والابتكارات والتحالفات في ما بين الشركات الكبيرة. ومن مصادرها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقة الحرارية (من باطن

---

(29) واتسون، المصدر نفسه، ص 172 ـ 173. كثيرة هي الأفكار الخضراء الخلاقة في مجال تصنيع السيارات، فمثلاً هنالك توقعات بأن سيارات المستقبل ستصنّع من ألواح بلاستيك مصنوع من النشا الموجود في البطاطا والأرز، ليتمكن مالكها ـ بعد الفراغ من استخدامها ـ من دفنها في حديقة البيت لتكون سماداً (ص 156).

(30) في معناها العامي في الجزيرة العربية، الحنشل هو من يترصد للقوافل والمارة في الصحاري والبراري بغرض سرقتهم وتجريدهم من ممتلكاتهم وأحياناً من ملابسهم أيضاً، وعادة ما يقترن فعلهم بالفخر والزهو، ويقال: حنشل وحنشولي، وربما قيل للمفرد: حايف (كما عند بعض القبائل، وعند بعضهم الحايف هو من يسرق ليلاً، بخلاف الحنشل فهم يسرقون نهاراً). وهنالك إشارات في المعاجم العربية لكلمة «حنشل» في معان مختلفة مثل: الصغير من الرجال (كما في المحيط)، والبعض يرجعها إلى كلمة «نشل» التي تعني إسراع النزع والخطف، مع زيادة الحاء، والبعض يرجعها إلى كلمة «حنش»، وهو الثعبان الذكر. والذي يعنينا هو المعنى العامي المتعارف عليه الذي أشرت إليه.

(31) ريفكن، **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم**، ص 53 ـ 54. يذكر أن بعض الشركات الأمريكية ـ مثل ساوث وست ويندباور ـ تصنع توربينات هوائية تمكّن من إنتاج 25 ـ 30 بالمئة من الطاقة الكهربائية للمنزل العادي بتكلفة تتراوح من 15000 إلى 18000 دولار، في مدة استرداد تقترب من 14 سنة (ص 54 ـ 55).

الأرض ومن المحيطات)، الطاقة الكهرومائية، الخلايا الفولتائية الضوئية (Photovolatic)، والكتل الحيوية[32]. تشير تقديرات حديثة إلى أن مصادر الطاقة البديلة أسهمت في عام 2015 بـ 2.8 بالمئة من إجمالي الاستهلاك الطاقي العالمي، في حين كانت النسبة 0.8 بالمئة فقط قبل نحو عقد. حققت الصين (20.9+ بالمئة، أي بزيادة بهذا القدر عام 2015) وألمانيا (23.5+ بالمئة) أعلى المعدلات العالمية في استخدام تلك المصادر. حصدت طاقة الرياح المرتبة الأولى في توليد الكهرباء بنسبة 52.2 بالمئة، وارتفعت استخدامات الطاقة الشمسية بنسبة 32.6 بالمئة، وقد جاءت الصين على رأس القائمة (69.7+ بالمئة)، ثم أمريكا (41.8+ بالمئة)، ثم اليابان (58.6+ بالمئة)[33].

بعد هذا الاستعراض الموجز لأهمية الطاقة البديلة وانتشارها وعناية الدول المتقدمة والصناعية بها، نتساءل: ماذا عن العمل الخليجي في مجال الطاقة البديلة؟ هل ثمة يقظة طاقية خليجية؟ يبدو لي أن المسؤولين الخليجيين لم يأخذوا بجدية تهديد الهيدروجين ولا الطاقات البديلة الأخرى، بدليل ضعف أو انعدام الجهود البحثية الجادة والمسارات التطويرية التراكمية طوال العقود الماضية، وكأنهم يلوذون بالمثل الشعبي: «لا تقعد الحنشل» (أي لا تنبّه مَن قد ينهبك)، فلربما برروا لأنفسهم أو بُرر لهم بأن أي جهد في مسار الطاقة البديلة ليس في مصلحتهم، فوقعوا في قناعات لا تسوغ البتة إنفاق المليارات في مجالات ليست ذات جدوى اقتصادية لهم، ولربما تورطوا في مخاوف أن مثل هذا الجهد سيشجع الآخرين على هجر النفط ومن ثم تحيق الكارثة الماحقة ببلدانهم.

من الجلي أن هذه القراءة الخليجية ليست دقيقة ولا ناجعة، إذ من غير الحكمة أن نكون من الغرباء أو الجهلاء في ساحات الطاقة البديلة التي يدشنها العالم بواسطة الأبحاث التطبيقية والاستثمارات الجسورة والابتكارات العملية، ففي هذه الحالة سنكون في ذيل قائمة العارفين بالأسرار العلمية والشفرات الفنية للطاقة البديلة، فضلاً عن ضعف التموضع الاستراتيجي في مجال الإنتاج والتكتل والاندماج والاستحواذ على الشركات العاملة في هذا المجال الطاقي الواعد.

بعد سنوات طويلة من الغفلة الخليجية، تنبه الخليجيون إلى أن ثمة تهديدات متزايدة لمصدر دخلهم الرئيس فقاموا بخطوات متعددة في مسار تعزيز العمل على تطوير الطاقة البديلة (اكتشفوا أن الحنشل يقظ!)، وأضحت ضمن الأجندة التنموية الخليجية وبالذات في بعض الأقطار، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، ويمكن التنويه ببعض الجهد الجديد في هذا المسار (على سبيل التمثيل العام لا الحصر التفصيلي):

---

(32) هوفمن، **مصادر الطاقة المستقبلية: الهيدروجين وخلايا الوقود والتوقعات لكوكب أنظف**، ص 157 ـ 175.

(33) *BP Statistical Review of World Energy* (June 2016), p. 5.

1 ـ الإمارات

ربما يصدق عليها أنها النموذج الخليجي الأمثل، حيث تمتلك 68 بالمئة من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في الخليج العربي، ونحو 10 بالمئة من القدرة العالمية، وتعتزم إنتاج نحو 24 بالمئة من إجمالي إنتاجها من الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة بحلول 2021. تحقق ذلك الإنجاز في السنوات الأخيرة عبر وضع سياسات مشجعة على تطوير الطاقة البديلة واستخدامها وإيجاد مشاريع عملية، ومن ذلك ما حدث في أبو ظبي من تأسيس مدينة مصدر، لتكون نموذجاً في مجال استخدام الطاقة البديلة (الخلايا الشمسية على وجه التحديد)، كما تم تأسيس «محطة شمس 1»، (تعد من أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في العالم). وهنالك سعي لإقامة شراكات دولية في مشاريع متنوعة، مثل: مشروع «مصفوفة لندن» في المملكة المتحدة (أكبر محطة لطاقة الرياح البحرية في العالم)، ومشروع إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في موريتانيا، ومشروع إنتاج الطاقة من الرياح في جزيرة سيشل. وتستضيف الإمارات المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، في مبادرة لجعل الإمارات مركزاً للتفكير العالمي في مستقبل الطاقة النظيفة والمستدامة، وتنظم الإمارات العديد من الفعاليات الدولية، مثل: أسبوع أبوظبي للاستدامة. من جهتها، أعلنت إمارة دبي استثمار نحو 4 مليارات دولار لتوليد جيغاواط واحد من الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية[34].

2 ـ السعودية

اعترفت الخطة التنموية الثانية (في عام 1975) بأن النفط ليس مجالاً مستديماً وهو ما يوجب الاعتماد على مصادر طاقة بديلة، وعدت الخطة الطاقة الشمسية بديلاً ملائماً للسعودية، حيث تتمتع بمعدل إشعاع شمس يتراوح مابين 1700 و2200 كيلو للمتر المربع وهو من أعلى المعدلات عالمياً، وفي العام نفسه تم تنظيم مؤتمر علمي دولي في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بحضور أكثر من 200 وفد من العالم وطرح 120 ورقة بحثية. وفي تلك الحقبة عقدت اتفاقية مع أمريكا لمشاريع بحثية مشتركة (مشروع سوليراس) بقيمة 100 مليون دولار يتشارك الطرفان في تمويله على خمس سنوات[35]. وبعد هذه الحقبة النشطة شهد مجال الطاقة الشمسية فتوراً في العناية والاهتمام بشكل ملحوظ، لعدة أسباب يصعب علينا تحديدها بدقة، وإن كان يصعب علينا أيضاً استبعاد تأثير الارتفاع الكبير في أسعار النفط. رجعت الطاقة البديلة

---

(34) «الطاقة المتجددة في الخليج.. ضرورة وفرصة،» موقع أموال، 16 كانون الثاني/يناير 2016 (وهو موقع إماراتي)، <http://amwal-mag.com/tag/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC>.

(35) مهدي محمد علي، «الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية: لمحة تاريخية والموقف الحالي،» (ورقة بحثية، موقع ملتقى الطاقة العربي)، <http://arabenergyclub.com/site/wp-content/uploads/2010/11/Solar-Energy-in-KSA.pdf>.

إلى الواجهة من جديد، فتم تأسيس هيئات حكومية متخصصة، وعلى رأسها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، بجانب المركز السعودي لكفاءة الطاقة (كفاءة) وذلك في عام 2010، وبتنا نشاهد سعياً حكومياً جيداً من أجل إشراك المؤسسات الحكومية في منظومة الطاقة المتجددة من حيث التخطيط والقرارات والتنفيذ. مع التوجه لاستخدام الطاقة الشمسية في محطات تحلية المياه التي تستهلك 1.5 مليون برميل من النفط يومياً واستهداف الوصول إلى 15 بالمئة من إنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية بحلول 2020، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير[36]. وفي مطلع 2016، وقعت الهيئة الملكية في ينبع عقداً لتأسيس مصنع لإنتاج الشرائح السيليكونية والخلايا الشمسية، وستصل إنتاجية المصنع إلى جيغاواط واحد والعمل على تأسيس مصنع آخر في الجبيل باستثمار يقدر بـ 380 مليون دولار. وتأتي الجهود الأخيرة متواكبة مع رؤية السعودية 2030 التي اعترفت بعدم وجود قطاع متماسك في هذا المجال، على الرغم من تمتع المملكة بمقومات كبيرة، مشيرة إلى أن الاستهلاك الطاقي المحلي سيتضاعف ثلاث مرات بحلول 2030، وهو ما يجعل الرؤية تستهدف إضافة 9.5 جيغاوات من الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى، وأكدت ضرورة توطين سلسلة القيمة في مجال الطاقة المتجددة (بما في ذلك البحث والتطوير والتصنيع)[37].

3 ـ قطر

هنالك جهود متعددة في مجال الطاقة البديلة، ومنها تأسيس معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة (يعمل به قرابة 140 باحثاً، 17 بالمئة منهم قطريون) الساعي لتنفيذ أبحاث علمية من شأنها الوصول إلى خلايا ملائمة وبطاريات تخزين للطاقة الشمسية في قطر لاستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. ويعمل المعهد على تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة[38]. ومن الخطوات المهمة تأسيس «شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية». وهي مبادرة مشتركة بين مؤسسة قطر (بنسبة 70 بالمئة) وسولار ووردل إي جي (بنسبة 29 بالمئة) وبنك قطر للتنمية (بنسبة 1 بالمئة). وتعمل على إنتاج البوليسيليكون العالي الجودة (تزمع إنتاج 8 آلاف طن سنوياً) بهدف تلبية الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة الشمسية، وتوفير المكوِّنات الأساسية للطاقة الكهرضوئية بما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية[39]. وتشيّد الشركة مصنعاً ضخماً يحتوي على 3 آلاف كم من الكابلات الكهربية (أنجز 93 بالمئة منه كما في آذار/مارس

(36) المصدر نفسه.

(37) انظر نص وثيقة الرؤية، محور «سوق للطاقة المتجددة»، ص 47، <http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422>

(38) «مستقبل الطاقة المتجددة في قطر،» موقع آربيان بزنس، 23 آب/أغسطس 2015، <http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2015/aug/23/394840>.

(39) انظر موقع الشركة (نبذة عن الشركة): <http://www.qstec.com/about-ar/about-ar> (تاريخ الزيارة 30 أيلول/سبتمبر 2016).

2016 وفقاً للرئيس التنفيذي للشركة)، ويستخدم المصنع شبكة من الأنابيب يزيد طولها على 200 كم، ويمكن توسيعه لإنتاج ما يعادل 50 ألف طن متري من البوليسيليكون (يعادل إنتاج 7 جيغاواط من الكهرباء)[40].

4 ـ بقية الأقطار الخليجية

نجحت سلطنة عُمان في توقيع عقد مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) لتأسيس أول محطة لتوليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح (في محافظة ظفار) بطاقة إنتاجية تصل إلى 50 ميغاواط من الكهرباء النظيفة، وبتكلفة 125 مليون دولار[41]. ولعُمان جهود جيدة في هذا المجال في الحقبة الأخيرة مقارنة بالوضع في الكويت والبحرين، ومنها سعي الحكومة العمانية لإصدار سياسات بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة[42]. وتضمنت رؤية 2020 هدفاً لإنتاج 10 بالمئة من متطلبات السلطنة من الكهرباء من موارد الطاقة المتجددة بحلول عام 2020[43].

وفق تقرير اقتصادي، يمكن للأقطار الخليجية تحقيق عوائد تصل إلى 200 مليار دولار سنوياً إذا نجحت في إدماج مشاريع الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وهذه المشاريع قادرة على توفير ما يقارب 116 ألف وظيفة سنوياً، وتخفيض الانبعاثات الكربونية بحدود 2.1 جيغاطن، وترشيد الاستهلاك الطاقي المحلي بنحو 3.9 مليار برميل من النفط (تقدر بـ 300 مليار دولار سنوياً). وشدد التقرير على ضرورة دخول هذه الأقطار لصناعة الطاقة البديلة، إذ لم تعد خياراً. وأشار إلى توسعها في استثمارات الطاقات البديلة لتصل إلى خمسة مليارات دولار حتى عام 2020، مع تصدر الإمارات ترتيب الأقطار المستثمرة في هذا القطاع[44].

تتسارع الاكتشافات العلمية في مجال الطاقة الهيدروجينية وفي غيرها من الطاقات البديلة، اكتشافاً وتطبيقاً وابتكاراً وترشيداً، وربما تتحقق نتائج مذهلة في عالم الطاقة في وقت قياسي، وفي سياق مربك لنا، بحيث لا نقدر على التحرك والتصحيح الواجبين، فضلاً عن التبعات الخطيرة المترتبة على ذلك في السياقات الجيوسياسية، التي بدأنا نرى بعض ملامحها في المواقف الأمريكية السلبية إزاء أقطار الخليج العربي، بما في ذلك سيناريوهات الضغط والاستنزاف والتخلي التدريجي وربما الراديكالي عن هذه الأقطار لمصلحة بعض القوى

---

(40) طارق خطاب، «إنجاز 93 بالمئة من مصنع قطر لتقنيات الطاقة الشمسية،» صحيفة **الراية** (الدوحة)، 2016/3/20.

(41) «الطاقة المتجددة في الخليج.. ضرورة وفرصة،» موقع أموال، مصدر سابق.

(42) انظر موقع الهيئة العامة للكهرباء والمياه في عمان، الطاقة المتجددة: <https://www.paew.gov.om/Mobile/Our-role-in-Oman/Renewable-energy?lang=ar-OM> (تاريخ الزيارة 30 أيلول/سبتمبر 2016).

(43) سعد بساطة، «شمس العالم تسطع على عُمان!،» صحيفة **الرؤية** العمانية الإلكترونية، 2015/10/3.

(44) التقرير صادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، انظر: «دول الخليج قادرة على ربح 200 مليار دولار من الطاقة المتجددة سنوياً،» ميدل ايست أونلاين، 20 حزيران/يونيو 2016، <http://www.middle-east-online.com/?id=227432>.

الإقليمية وعلى رأسها إيران، وإيجاد ترتيبات واتفاقات مع دول إقليمية قد تكون في مصلحة الأقطار الخليجية وربما لا تكون، بجانب استمرار ضمان تفوق الكيان الصهيوني وهيمنته وغطرسته في المنطقة.

تحتاج الطاقة البديلة في الأقطار الخليجية إلى استثمارات مالية ضخمة، من هنا فقد تجد هذه الأقطار صعوبات بالغة في تأمين هذه الاستثمارات في مراحل التقشف الحالية التي قد تمتد إلى مراحل طويلة، ومن أجل هذا تتبين حكمة القرار التنموي حين يقضي بتوجيه الأموال الكافية أوقات الطفرة والوفرة للمشروعات الاستراتيجية من حيث البنى التحتية والذخائر الطاقية والمسارات الإنتاجية والتصنيعية التي تسهم في تنويع الاقتصادات الخليجية حقيقةً. إن غياب التوجهات الاستراتيجية يقود إلى نكبات تنموية ربما لا تتمكن هذه الأقطار من تجاوز ويلاتها وتحمل تكاليفها الاقتصادية والمجتمعية في مراحل تالية، ولا أظن أحداً يخالف في أن السبب الرئيس يعود إلى غياب آليات المناقشة والمساءلة للقرارات التنموية الخليجية، وهذا ما يقود إلى مسألة الإصلاح السياسي (في الفصل السابع مناقشة موسعة لهذا المحور).

خامساً: الصناعات التحويلية الخليجية: نجاح أم إخفاق؟

يزعم بعض الاقتصاديين أن العالم الحديث أضحى يعيش طور ما بعد الصناعة، وأن الدول النامية في إمكانها حرق المراحل وتجاوز الطور الصناعي صوب الاقتصاد الجالب للثروات الكبيرة، وهو الاقتصاد الخدمي، والتقرير أن الصناعة باتت هامشية بل عديمة الفائدة[45]. يوضح الاقتصادي الكوري الجنوبي ها ـ جوون تشانغ، أستاذ الاقتصاد في جامعة كامبردج، أن كثيرين يعتقدون بأن سويسرا تقتات على الأموال المهرّبة من دكتاتوريي العالم المتخلف، ويعُدُّ ذلك وهماً؛ فهي دولة صناعية بامتياز، مع تركيزها على الصناعات غير الاستهلاكية كالماكينات والكيميائيات الصناعية (وقد تكون في المرتبة الثانية بعد اليابان، وفق تقديره)، وهذا ليس حصراً عليها، فالدول القوية والمستقرة اقتصادياً هي القوية تصنيعاً كسنغافورة وفنلندا والسويد، محذراً من خيالات فكرة حرق المراحل[46].

تعد الصناعات التحويلية من ركائز التنويع الاقتصادي الصلب، لإسهامها في تنويع المنتجات والخدمات للبلد، سواء كان ذلك للسوق المحلي أو للتصدير (للحصول على عملة أجنبية)، ورفع مستويات المهارات والتوظيف للأيدي العاملة الوطنية. وتسهم في تنويع مصادر الدخل واتجاهات الصادرات والواردات (لأكبر عدد ممكن من الدول، استيراداً وتصديراً). وكل هذا يقود بحسب الاقتصادي الخليجي يوسف خليفة اليوسف إلى خلق استقرار في الأداء

(45) ها ـ جوون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 98 ـ 99.

(46) المصدر نفسه، ص 109 ـ 110.

الاقتصادي والتقليل من آثار الصدمات الاقتصادية والسياسية، وجعل النمو الاقتصادي ذاتياً مستداماً؛ بخلاف الإسهام الناجم عن توسع القطاع المالي، حيث يرتبط بالاقتصادات الهشة التي تتعرض من وقت إلى آخر لأزمات مالية. ويشير اليوسف إلى أن نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا واليابان وكوريا يتراوح ما بين 20 و40 بالمئة، لهذا كله فإن من مؤشرات الإخفاق في تنويع الهياكل الاقتصادية الخليجية استمرار انخفاض نسب هذه الصناعات، فقد تأرجحت نسب إسهامها من 5.6 ـ 13.8 بالمئة في 2008[47]، ومن 5.9 ـ 14.7 بالمئة في 2014[48]، وتراوحت نسب نموها السنوي من 10 بالمئة إلى 30 بالمئة فقط خلال ثلاثين سنة (والكويت بانخفاض سنوي قدره 3.3 بالمئة). ولنمعن النظر جيداً في المؤشرات التفصيلية الخاصة بالأقطار الخليجية في الحقبة ما بين 1978 و2014 عبر الجدول الرقم (3 ـ 3).

الجدول الرقم (3 ـ 3)

تطور نصيب الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الخليجي

(بالنسبة المئوية)

القطر	1978	2008	الزيادة السنوية بين 1978 و2008	2014
السعودية	4.4	8.0	12	10.9
الكويت	6.6	5.6	3.3– (بالسالب)	5.9
الإمارات	3.6	12.6	30	9
البحرين	10.5	13.8	11	14.7
قطر	3.8	6.9	10	10.1
عمان	1.3	10.3	30	10
متوسط دول مجلس التعاون الخليجي	4.7	9.0	14.95	10.1

المصدر: جدولة المؤلف؛ تلخيصاً من: يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 181، و**الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014**، الإصدار آب/أغسطس 2016، ص 57.

وفي اتجاه تحليلي أكثر تفاؤلاً، تشير تقارير حديثة إلى أن الحقبة ما بين 2010 و2014 شهدت نمواً كبيراً في عدد المصانع المشيدة في الأقطار الخليجية، إذ بلغت 3257 مصنعاً جديداً بنسبة نمو 5.7 بالمئة، وارتفع رأس المال المستثمر من 222 مليار دولار إلى قرابة 380 مليار دولار، بمعدل

(47) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص 176 ـ 180.

(48) **الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014**، الإصدار آب/أغسطس 2016، ص 57.

نمو تراكمي للسنوات الخمس بلغ 14.4 بالمئة. زاد عدد العمالة من 1.129,000 إلى ما يقارب 1,529,000، بمعدل نمو تراكمي بلغ 8 بالمئة. ووفقاً لإحصاءات عام 2014، جاءت السعودية أولاً في عدد المصانع بنسبة 41.8 بالمئة، تلتها الإمارات بنسبة 34.5 بالمئة، ثم عُمان 9.6 بالمئة، والبحرين 4.8 بالمئة، وقطر 4.7 بالمئة، وأخيراً الكويت بنسبة 4.6 بالمئة[49]. هذه مؤشرات كمية جيدة، إلا أن التحليل النوعي يقودنا إلى القول إن هذه الإنجازات لا تزال دون المستوى المأمول لبناء قاعدة إنتاجية صلبة، كما أنه يغلب على صناعات الخليج التحويلية الطابع الاستهلاكي، باستثناء صناعات: البتروكيميائيات والأسمدة ومواد البناء والألومنيوم؛ فضلاً عن الإفراط في تشغيل الأيدي العاملة الأجنبية وعدم النجاح في استدماج الشباب الخليجي في هذه الصناعات بنسب مقبولة؛ بدليل وصول تحويلات العمالة الأجنبية إلى أرقام فلكية. ومن ذلك أن تحويلات عمالة السعودية في 2014 بلغت 153 مليار ريال[50]. وذكرت وكالة أسوشيتد برس أوف باكستان، أن العمالة الباكستانية في السعودية حولت 4.83 مليار دولار خلال المدة من تموز/يوليو 2015 إلى نيسان/أبريل 2016. وأكدت وزارة العاملين بالخارج وتطوير الموارد البشرية الباكستانية أن السعودية هي أكبر مصدر لتحويلات عمالتها، تليها الإمارات بنحو 3.54 مليار دولار، ثم بقية دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا بـ1.79 مليار و2.02 مليار دولار على التوالي. وفي تصريح لافت للنظر ذكرت هذه الوزارة «أنها تتطلع لخطة «التحول الوطني 2020» لزيادة عمالتها في السعودية، وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي»[51].

للعمالة الأجنبية في الخليج العربي سلبيات تتجاوز الأطر الاقتصادية، حيث تمس المكون الهوياتي في دول المنطقة وتحدث أضراراً بالغة فيه[52]. وهذا ما يدعونا إلى القول إن هذه

---

(49) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، «نمو متسارع في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي،» موقع جويك، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2015، <http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_202_AR.html> (تاريخ الزيارة 29 آب/أغسطس 2016).

(50) الأسواق العربية، «السعودية: 960 مليار ريال تحويلات الوافدين بـ 10 سنوات،» قناة العربية، 14 شباط/فبراير 2015، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2015/02/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-960-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8010-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA.html>.

(51) الأسواق العربية، «4.8 مليار دولار تحويلات العمالة الباكستانية بالسعودية،» قناة العربية، 18 حزيران/يونيو 2018، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/06/18/4-8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html>.

(52) انظر مثلاً: علي وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية،» في: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي [وآخرون]، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 59 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)؛ باقر النجار، «العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في =

العمالة تسهم في تكوين هُوية مكدَّرة ومكدِّرة في آنٍ معاً، حيث يتم إدخال مكون أجنبي بقوالب فوضوية مربكة لكل شيء بما فيها اللغة وبعض جوانب الثقافة وأساليب الحياة، ومثل هذا الإرباك الثقافي الديمغرافي واقع بصورة واضحة[53] في فضاءات تحول فيها المواطنون الخليجيون إلى «أقليات وطنية»[54] بحجج تنموية، كما في الإمارات وقطر والكويت (نسبة المواطنين فقط 13 و14 و30 بالمئة على التوالي)[55]. وتتجه بعض تلك الدول إلى منح «إقامات دائمة» للساكنين الأجانب؛ بل ثمة احتمالات لمطالبة العمالة الأجنبية ـ غير العربية ـ بحقوق سياسية واجتماعية، وهو ما يشكل تهديداً للأمن والسيادة الخليجية. لهذا فإنني لا أعُد قرارات التحكم بالمسألة السكانية في هذه الأقطار ضمن السيادة الوطنية، حيث يؤثر ذلك في الأمن القومي للخليج العربي برمَّته. ومثل هذا الخلل والخطر دعا باحث خليجي ـ إلى «الشك في وجود ما هو أبعد من مجرد إدارة غير رشيدة لموارد المجتمع المادية والبشرية؟»[56].

على أن القطاع الصناعي الخليجي لا يمكن أن ينجح على المدى البعيد في تمتين قاعدة التنويع الاقتصادي من دون أن يكون للأقطار الخليجية «سياسة تصنيعية» جيدة. وقد شدد تقرير البنك الدولي لعام 2014 ـ عن التنمية المتنوعة المشار إليه سابقاً ـ على ضرورة بناء مثل هذه السياسة، وطرح مقارنة بين قطر خليجي (وتحديداً السعودية) وكل من: فنلندا وتشيلي. وخلص إلى نتائج مهمة تستحق المراجعة والإفادة من دروسها بطريقة مؤسسية جادة؛ منها أن فنلندا أفلحت في الانعتاق من قبضة الموارد الطبيعية كالأخشاب والورق نحو قاعدة تصنيعية صلبة استناداً إلى سياسة فائقة راكمت من خلالها أرصدة كبيرة من رؤوس الأموال البشرية والمهارات والبحوث والتطوير المؤسسي، الأمر الذي مكّنها من البراعة في صناعات محددة، كالاتصالات والصناعات العالية التقانة في تسعينيات القرن العشرين، في حين لم تنجح السعودية في المسار التنويعي عبر التصنيع بالرغم من شيد أربع مدن اقتصادية حديثة. وتمت الإشارة إلى جملة من المؤشرات ذات الدلالة، منها أن صادرات شركة نوكيا بلغت في عام 2000 قرابة 30 بالمئة من الصادرات الفنلندية، وشكّلت عوائد ضرائبها نحو 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الحقبة 1997 ـ 2007، ومع الهبوط الحاد في حصة نوكيا في السوق من 50 بالمئة إلى 3 بالمئة

= الخليج العربي،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، دراسات، نيسان/أبريل 2013)، واليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**.

(53) عبد الله البريدي، «العقد الاجتماعي والهوية والاقتصاد المسيس: تأثير تضافري مربك لدول الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: «المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية: دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية»، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 ـ 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

(54) انظر مثلاً: أحمد البغدادي، «الأقليات الوطنية،» جريدة **الاتحاد** الإماراتية، 2007/8/7.

(55) تقرير مدار للأبحاث بالتعاون مع «أورينت بلانيت»، انظر: «الكويت الثالثة خليجياً في نسبة الأجانب إلى السكان،» صحيفة **السياسة** (الكويت)، 2014/7/1.

(56) محمد الخليفي، «الخلل السكاني .. من يوقف كرة الثلج؟!،» في: **الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت، منتدى المعارف، 2012)، ص 184.

مع نهاية عام 2012 لم ينهر الاقتصاد الفنلندي لتمتُّعه بالصلابة من جهة السياسة التصنيعية والبنى التحتية والتعليم الجيد وحكومة ذات شفافية عالية وتنظيمات عصرية مرنة[57].

في الأجزاء السابقة، أشرت إلى تعثر وتلكؤ مقلقين في مسار تدعيم الصناعات التحويلية في أقطار الخليج العربي. ليت القضية انتهت على الصناعات التحويلية التقليدية؛ إذاً لهان الخطب ولحملنا شيئاً من الفأل في إمكان اللحاق. الجزء التالي سيوضح أننا بعيدون كل البعد من أجواء الاقتصاد العالمي ومن التحديات الحقيقية التي تواجهنا في تنمية اقتصاداتنا وفي تنويعها. نحتاج إلى ثورة وعي في التفكير والقرار.

سادساً: على مرمى ثورة صناعية ثالثة

يشير البعض إلى أن الطاقات البديلة ستحقق تأثيراً هائلاً بعد إتمام عمليات مزاوجة بين هذه الطاقات وتقنية الاتصالات الجديدة، ذلك بأن «صيغ الطاقة الجديدة تتحول إلى وسط لتنظيم وإدارة حضارات جديدة أتاحتها مصادر جديدة للطاقة. وتبيد البنى التحتية الجديدة الوقت وتقلص المسافات، وتربط الناس والأسواق بعلاقات جديدة أكثر تنوعاً. فتتقدم الأنشطة الاقتصادية عندما تأخذ تلك الأنظمة أمكنتها، وتتحرك من خلال قوس الجرس التقليدي الذي يتصاعد، ويبلغ ذروته...»[58].

ولا ينظر أحد أبرز المفكرين في مستقبل الطاقات المتجددة (جيرمي ريفكن) إلى تلك المسألة على أنها مجرد مزاوجة عملية أو نفعية، من شأنها تحقيق نتائج نوعية جزئية، حيث يعدُّها مقوِّماً ومقدمة لما يصفه بـ «الثورة الصناعية الثالثة»[59]. هذه الثورة يبدو أنها قادرة على إضفاء عناصر مثيرة في حكاية الخليجيين مع التنويع الاقتصادي وملفات النفط والطاقة والتصنيع في المستقبل الذي ربما لا يكون بعيداً جداً، وبعض منطلقاتها لا تتواءم مع النيوليبرالية. فهي تميل مثلاً إلى البعد التشاركي التكافلي في سياقات تتمرد على مبادئ السوق الحرة التي تحشد الحريات لتغوُّل الشركات الكبيرة. سنتعرف إلى بعض العناصر المثيرة في هذه الثورة الخلاقة.

يرى ريفكن أن الثورة الصناعية الثالثة تقوم على خمسة أعمدة متراصة متساندة، وهي:

---

(57) نجوم، «تقرير البنك الدولي 2014 ـ التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو ـ آسيوية،» ص 12 ـ 13.

(58) ريفكن، **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم**، ص 47.

(59) استخدم منتدى دافوس مفهوم «الثورة الصناعية الرابعة» (الدورة 46، 2016). يذهب البعض إلى أن الثورة **الأولى** هي ثورة طاقة المياه والبخار، **والثانية** هي ثورة الكهرباء وخطوط الإنتاج، **والثالثة** هي الحوسبة والشابكة (الإنترنت)، **والرابعة** تكمن في اتحاد التقنية مع الذكاء الصناعي والتقنية الحيوية وأساليب التخزين والطاقات المتجددة وغير ذلك من المجالات المذكورة في الثورة الصناعية الثالثة، والتي نستعرضها في هذا الجزء من الكتاب. يبدو أنه لا فرق بين التوصيفين (الثورتين الثالثة والرابعة)، ولست أدري عن حيثيات هذا الاختلاف، هل تعود إلى اعتبارات علمية مبررة، أم أنها لأغراض تسويقية صرفة. انظر مثلاً: برنارد مار، «ملامح الثورة الصناعية الرابعة،» مجلة **فوربس الشرق الأوسط** (6 نيسان/أبريل 2016).

1 ـ التحول إلى الطاقات المتجددة

هنالك مؤشرات متعددة على وجود مشاريع عملية، فلم تعد المسألة مجرد نيّات أو أحلام، وقد أشرت في الأجزاء السابقة إلى شواهد متعددة. من المشاريع العملية ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من أجل تأمين ثلث الطاقة الكهربائية من الطاقات المتجددة بحلول عام 2020. وسيكون الرهان الأكبر على تقليص تكاليف هذه الطاقات مقارنة بالوقود الأحفوري، ويعتقد البعض بأن هذه التكاليف ستنخفض بطريقة تشبه انخفاض تكاليف الحواسيب الشخصية والعمل على الشابكة (الإنترنت)[60].

2 ـ تحويل الأبنية إلى محطات صغيرة

هنالك تضافر بين جهود الشركات العاملة في مجالات البناء والشيْد والطاقات المتجددة من أجل تكييف المباني لتكون محطات مولّدة للطاقة بشكل ذاتي، سواء باستخدام لوحات الطاقة الشمسية أو غيرها. وقد أنتجت بعض الشركات الأمريكية هذه اللوحات للمنزل العادي بتكلفة 60000 دولار (دفعة أولية)، وهي كافية لإنتاج معظم أو كل الطاقة للمنزل بمدة استرداد 14 سنة تقريباً. ويتوقع أن تشهد السنوات 25 القادمة تحويل ملايين المنازل لتكون محطات توليد، وستولد هذه الأعمال ملايين الوظائف الجديدة[61].

3 ـ تخزين الطاقات المتقطعة وغير المنتظمة

سيكون ذلك عبر استخدام الهيدروجين وتقنيات التخزين الأخرى في المباني والبنى التحتية، وسيحدِث ذلك قفزةً هائلة في التغلب على واحدة من مشاكل الطاقات المتجددة، «فالشمس لا تشرق على الدوام، وكذلك الرياح لا تهب على الدوام» . في 2003، أعلن الاتحاد الأوروبي في بروكسل عن تخصيص ملياري يورو لأبحاث الهيدروجين وجعله وسطاً تخزينياً للطاقة المتقطعة أو غير المنتظمة[62].

4 ـ استخدام الشابكة لجعل مصفوفات الطاقة متداخلة متبادلة

العالم الآن يشتغل على دمج الكهرباء بالشابكة (الإنترنت). هذا ضرب من الخيال المجنون. وسنعرف بعد قليل كيف تعمل هذه الشبكة الذكية. يشير ريفكن إلى أن هذه الفكرة الخلّاقة حظيت بالقبول في أول القرن 20، إلا أنها لم تحظَ بمبادرات عملية من قبل الدول، فنشطت شركات رائدة للعمل في هذا المجال المثير، وهي شركات: آي بي إم، أنظمة سيسكو، سيمنز، جنرال

(60) ريفكن، المصدر نفسه، ص 50.
(61) المصدر نفسه، ص 60 ـ 61.
(62) المصدر نفسه، ص 64 ـ 67.

إلكتريك. هذه الشبكة ستمكّن الناس من تبادل الطاقة الفائضة مع الغير وبيعها لهم في الوقت والسعر المناسبين. وستعمل الشبكة الذكية أيضاً على تعديل تدفق الكهرباء في أوقات الذروة، فمثلاً ستوجه الشبكةُ الغسالةَ في منازلنا إلى الانتقال من برنامج تنظيف وتشطيف طويلين إلى برنامج مختصر لتوفير الطاقة. ولئن أدت ثورة الشابكة إلى تأسيس آلاف الشركات وخلق ملايين الوظائف، فإن حجم الشبكة الذكية يقدر أنه أكبر من الشابكة بمئة أو ألف مرة (بحسب ما تقوله **ماري هاتار** ـ نائب رئيس التسويق في شركة سيسكو)[63]. هنالك مؤشرات متزايدة على النجاح في تأسيس الشبكات الذكية، فماذا عملنا تجاهها؟ هل ثمة طروحات ولو أولية لهذه المسألة؟

5 ـ تحوُّل أسطول النقل إلى عربات تعمل بالكهرباء وخلايا الوقود

الشبكة الذكية ـ التي تحدثنا عنها سابقاً ـ ستكون مجهزة لإمداد السيارات الجديدة (التي خرجت من خطوط الإنتاج عام 2011) بالطاقة الكهربائية بطرق سريعة ومريحة. استثمرت الحكومة الأمريكية 2.4 مليار دولار لتطوير الأجيال الجديدة من هذه السيارات وقدمت إعفاءات ضريبية تشجيعية تصل إلى 7500 دولار. تتوقع إحدى المؤسسات الاستشارية الإدارية العالمية (PRTM) أن تبلغ قيمة سلسلة السيارات الكهربائية نحو 300 مليون دولار بحلول عام 2020، وستخلق ما يقارب مليون وظيفة في الاقتصاد العالمي. وتشتعل المنافسة بين الشركات على إنتاج هذه السيارات، مع توجه بعضها إلى إنتاج سيارات تعمل بمحركين، كهربائي وهيدروجيني[64].

من الملامح الجديدة للثورة الصناعية الثالثة تزايد معدلات الإنتاج المحلي الذي يقوم به الأفراد العاديون لأنفسهم، سواء كانت للاستخدامات الشخصية أو لإعادة بيعها. ومن أهم المسارات الجديدة الإنتاج الصناعي الرقمي الجديد عن طريقة ما يسمّى «الطباعة ثلاثية الأبعاد» (3D Printing)، حيث يتمكن الإنسان العادي في بيته من استخدام برنامج في حاسوبه الشخصي، من شأنه توجيه أمر إلى طابعة ثلاثية الأبعاد لاستقبال تصميم حاسوبي، ومن ثم العمل على «تكوين طبقات متعاقبة من منتج ما، مع استخدام مادة بلاستيكية مائعة، أو حتى معادن لتكوين سقالات صلبة»، ليحصل من ثم على المنتج الصناعي الجديد. مع إمكان طباعة (نسخ) العديد من هذه المنتجات، وقد تكون جواهر أو هواتف محمولة أو قطع سيارات أو مواد طبية أو بطاريات ونحو ذلك. وتمتاز هذه الطريقة المبتكرة بقلة التكاليف مقارنة بالتصنيع التقليدي[65]. وهنا نستدعي السبق الذي حققه ألفن توفلر حين طرح في سنة 1980 مفهوم «المنتهلك» (Prosumer) أي المنتج المستهلك، فالإنسان ينتج ما يستهلكه وما يحتاج إليه[66].

---

(63) المصدر نفسه، ص 68 ـ 69.

(64) المصدر نفسه، ص 79 ـ 81.

(65) المصدر نفسه، ص 151 ـ 152.

(66) عد ألفن توفلر ذلك النهج مقدمة لما أسماه «الاقتصاد الخفي» (Invisible Economy)، انظر: Alvin Toffler, *The Third Wave: The Classic Study of Tomorrow* (New York: Bantam, 1980), p 265. =

ومن البواعث التي يسوقها أنصار الثورة الصناعية الثالثة ما يتعلق بالبيئة والمحافظة عليها، وهي بواعث قيمية، وينتظر منا السعي لتعزيزها وتنفيذ مبادراتها على المستويات القطرية والقومية والعالمية. يقرر ريفكن أن الثورة الصناعية الثالثة ستشهد انتقالاً من العالمية إلى القارية[67]، وهذا له دلالاته واستحقاقاته (ومن أهمها التكتلات الإقليمية والقارية). ويقدر ريفكن أن الاتحاد الأوروبي قد صادق على هذه الثورة الصناعية، وأنه قد أعد نفسه ليكون الرائد فيها، وساق على ذلك شواهد متعددة. الأوروبيون قادرون على صناعة الكثير، فكيف إذا التحق الصينيون في ركاب هذه الثورة الملهمة بعددهم وعتادهم، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومثل هذه الجوانب تجعلنا نؤمن بوجوب إعادة النظر في مفاهيمنا الضيقة والمبتسرة في مسار التنويع الاقتصادي، لعلنا بذلك نضيّق الفجوة. الحكاية تتسع، أليس كذلك؟

سابعاً: التنويع الاقتصادي الخليجي: الاستراتيجية والاحترافية

التنويع الاستراتيجي للاقتصاد الخليجي يتطلب اقتحاماً جَسوراً محسوباً لفضاءات جديدة كالثورة الصناعية الثالثة التي أشرنا إلى أبرز ملامحها ومتطلباتها وتحدياتها ونتائجها في الجزء السابق. ومن الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي يلزمنا دخولها «الاقتصاد المعرفي»[68]؛ القائم على خلق المعرفة الجديدة وتخزين المعارف والمعلومات الحالية والإبداع في نشرها وبثها وإعادة تدويرها في قوالب تخلق قيمة مضافة. ومثل هذا الاقتصاد يجب أن يُقتحم بتخطيط استراتيجي حذر؛ نظراً إلى المخاطر الكبيرة المترتبه عليه، من جهة الاستثمار القصير والطويل الأجل (سنتعرض لهذه المسألة في الفصل الخامس). ولتعضيد تصورنا وقناعتنا بأهمية

= وفكرة إنتاج الإنسان لما يستهلكه تذكرنا بمفهوم الاقتصاد الطبيعي (Natural Economy) الذي يتكون من وحدات مماثلة، وتسعى كل وحدة لإنتاج ما تحتاج إليه، ومعظم الإنتاج يستهلك في مواقع إنتاجه، والمتبقي يعرض في أسواق التبادل. انظر: رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ العدد 118 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 12. وهنا نتساءل: هل يحن الإنسان إلى العودة لنظام قريب من الاقتصاد الطبيعي عبر تبني مفهوم المنتهلك بواسطة الطباعة ثلاثية الأبعاد وغيرها؟ هل يستعيد امتلاك أدوات الإنتاج التي تمنحه قدراً أكبر من الحرية والتفرد والإبداع؟ هل يضيّق ذلك هوامش استغلاله من قبل المنتجين المحتكرين والوكلاء الجشعين؟ ما سيناريوهات انتشار هذه الأفكار في عالمنا العربي؟ هل يكون ذلك مقوماً لثورة صناعية جديدة، لا تقف عند الأبعاد الفنية بل تتجاوزها مخلّصة الروح من قبضة الاستعباد؟ إن كان في الأمر شيء من ذلك، ما المعوقات وما التحديات؟ هذه الأسئلة جديرة بدراسات تفصيلية معمقة.

(67) ريفكن، **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم**، ص 207 ـ 242.

(68) هنالك تعريفات متعددة لـ «الاقتصاد المعرفي»، ومن ذلك تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية، والمجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة، وصولاً إلى ترقية الحياة الإنسانية بصورة طردية». يتطلب الاقتصاد المعرفي العديد من المقومات، ومن أهمها: بنية تقنية عالية، تقانة الإعلام والاتصال، والاستثمار في الموارد البشرية عالية التأهيل، ويتصف بعدة سمات، مثل: التغير والدينامية والتكيفية العالية، الاستجابة للمستجدات الحياتية، الخضوع لقانون تزايد العوائد، وتجدد المهام والأعمال والوظائف، انظر: إلياس حناش وعلي دبي، «اقتصاد المعرفة فى دول مجلس التعاون: الخليج العربي بين الواقع والمأمول،» **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** (جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر)، السنة 30، العدد 2 (2017)، ص 128 ـ 129.

الاقتصاد المعرفي وسماته الذاتية التي تميزه من الاقتصاد التقليدي، أشير باختصار إلى أهم هذه السمات[69]:

1 ـ يتأسس الاقتصاد المعرفي على الوفرة (بخلاف التقليدي المؤسس على الندرة).

2 ـ يخضع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد الغلة، حيث تؤدي المدخلات إلى إنتاج معرفي أعلى، نظراً إلى تنامي المعرفي وتراكميتها.

3 ـ رأس المال البشري هو المكوِّن الرئيس للقيمة في الاقتصاد المعرفي، عبر الجهود الفكرية الإبداعية.

4 ـ تعتمد أثمان المعرفة على المحيط المستخدم لها، مع اتصاف الاقتصاد المعرفي بهوامش ربحية عالية وذلك لانخفاض التكاليف الرأسمالية.

5 ـ يعتمد الاقتصاد المعرفي على الشبكية الحديثة في عمليات الاتصال التسويقي مع الأطراف في السوق المعرفية كافة.

ومن أجل تكوين تصور عام عن الوضع الخليجي في ما يخص الاقتصاد المعرفي، نعرض ترتيب الأقطار الخليجية في مؤشر الاقتصاد المعرفي ((Knowledge Economy Index (KEI) الذي يعده البنك الدولي، وذلك كما في الجدول الرقم (3 ـ 4):

الجدول الرقم (3 ـ 4)

مقارنة بين ترتيب الأقطار الخليجية في مؤشر الاقتصاد المعرفي KEI

الترتيب الخليجي	القطر الخليجي	ترتيب 1995	ترتيب 2008	ترتيب 2012	التغير في الترتيب من 1995 إلى 2012
1	الإمارات	46	42	42	+4
2	البحرين	35	49	43	−8
3	عمان	72	62	47	+25
4	السعودية	74	65	50	+24
5	قطر	50	45	54	−4
6	الكويت	52	50	64	−12

المصدر: ملخص من: Muhammad Bashir, «Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings for Islamic Countries and Assessment of KEI Indicators for Pakistan,» *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, vol. 2, no. 6 (2013), pp. 33-34.

(للمقارنة يرجى ملاحظة ترتيب أقطار عربية أخرى وفق نتائج عام 2012: الأردن 75، تونس 80، الجزائر 96، مصر 97، المغرب 102، السودان 138).

(69) عبد الله الحيالي، «محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **دراسات إقليمية** (العراق)، السنة 6، العدد 2 (2010)، ص 147 ـ 148.

يُظهر الجدول الرقم (3 ـ 4) تقدُّم الإمارات خليجياً، يليها البحرين فعُمان ومن ثم السعودية، وتقبع قطر والكويت في المراتب الأخيرة. ويكشف الجدول أن ثمة تفاوتاً كبيراً فيما بين هذه الأقطار في الترتيب من 42 إلى 64 بواقع 22 مرتبة، مع وجود تقدم ملحوظ خلال الحقبة 1995 ـ 2012 لدى كل من عمان والسعودية وبعدهما الإمارات، في حين تعاني الكويت والبحرين تدهوراً ملموساً وبعدهما قطر، حيث تراجع ترتيب هذه الأقطار في الحقبة نفسها. وهنا يتخلق الكثير من الأسئلة التي تستحق منا التفكير المتأني والبحث المعمق، ومنها: هل هذه النتائج جيدة ومقبولة في ظل القدرات الرأسمالية الهائلة للأقطار الخليجية؟ وماذا عن المكاسب الاقتصادية العملية المتحققة في هذا المجال الحيوي؟ وهل تم إدماج مشاريع الاقتصاد المعرفي في الرؤى الطامحة إلى تنويع الاقتصاد الخليجي؟

ما لا شك فيه أن الترتيب السابق للأقطار الخليجية لا يمكن قبوله أو تبريره بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية الهائلة والتراكم الرأسمالي الضخم نتيجة وفرة الإيرادات الريعية في العقود الماضية. ويتطلب الوضع الجيد في الاقتصاد المعرفي تحقيق دخل جيد ومستقر من خلال المشاريع التي تستهدف خلق معرفة جديدة وإعادة تشكيلها وتوزيعها بطرائق تخلق قيمة مضافة، وهذا ما لا نراه في خليجنا العربي للأسف الشديد. فنحن لم نعمل على إيجاد «معرفة خليجية» من شأنها إدرار الأرباح الجيدة، ويدخل في عداد ذلك الاشتغال على المعرفة المحلية التي يمكن توظيفها معرفياً في قوالب متنوعة تخلق منها قيمة اقتصادية مضافة على المستويات الوطنية والخليجية. وسيتضح لنا في الفصل الرابع أن الرؤى الاقتصادية لم تتضمن على نحوٍ متعمق مشاريع الاقتصاد المعرفي.

من الأسس الصلبة والمقومات الأساسية في هذا الاتجاه الاقتصادي الجديد تأسيس ما يعرف بـ «مدن المعرفة»، التي تشير إلى تلك «المدينة التي تستهدف التنمية القائمة على المعرفة»، والمحققة لفوائد متعددة، منها: دعم الحراك الابتكاري؛ تقديم خدمات تعليمية أفضل؛ دعم المشاركة الشعبية في القرار التنموي؛ التحول إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة؛ وتأسيس ما يسمى «الاحتواء الرقمي» (الوصول إلى جميع الفئات والطبقات الاجتماعية). على أن ذلك يتطلب الكثير من الأمور والإصلاحات الهيكلية، ومنها: إدارة محلية قوية وتفعيل للثقافة المحلية، وجذب للمبدعين والموهوبين، مع توفير بنية تحتية قوية ملائمة (تقليدية وتقنية)[70]. لتعزيز الاقتصاد المعرفي، من المهم تحديد مدن خليجية تتوافر فيها مقومات جيدة لمثل هذا

(70) كوستاس إرغازاكيس [وآخرون]، «نموذج ناشئ لمدن المعرفة الناجحة: الملامح الأساسية،» في: فرانشيسكو خافيير كاريللو، محرر، **مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى**، ترجمة خالد علي يوسف، عالم المعرفة؛ العدد 381 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 24 ـ 44، وانظر في الكتاب نفسه: صامويل ديفيد مارتينيز، «إطار مقارن لمدن المعرفة،» ص 43 ـ 44.

النوع من الاقتصاد، على أن يكون بينها تنسيق وتنافس تكاملي، يحقق القوة للجميع، ويدعم الكفاءة والفاعلية والجودة، وينمي الإيرادات والثروات بصفة دائمة ويدخل في ذلك تأمين العتاد العلمي والتقني للتعامل مع المشاريع والملفات الاستراتيجية في هذا الجانب، التي من شأنها أن تدر عشرات المليارات كمشاريع البيانات الكبيرة (Big Data) والذكاء الصناعي ونحوها.

إن التنويع الاقتصادي الخليجي يستلزم امتلاك قدرات احترافية في إدارة النشاط الاقتصادي، مع التفريق بين حالات الرواج والركود؛ وتعزيز الاستقلالية في وضع السياسات النقدية والمالية الملائمة للأقطار الخليجية. وفي هذا الصدد، ينتقد باحث خليجي هذه الأقطار، مقرراً بأنها تتبع ـ تاريخياً ـ السياسات الأمريكية التي تصدر من الاحتياطي الفدرالي بغض النظر عن الوضع الاقتصادي الخليجي، كما حدث بانتهاج الأمريكان سياسة نقدية توسعية بعد عام 2008، وهي سياسة لا تلائم هذه الأقطار المقبلة على تباطؤ اقتصادي. ويتوصل إلى وجود «تفارق دورات اقتصادية» بين الأقطار الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية، وبأن ذلك يتطلب تبني سياسات مبادِرة وتجاوز كونها رجع صدى للسياسات الأمريكية (Proactive not Reactive)، لتتمكّن من جني ثمار أكبر في مختلف الدورات الاقتصادية وحماية اقتصاداتها من الصدمات العنيفة والفقاعات المربكة في سوق الأسهم والعقار وغيرها؛ مذكراً بأن الثقل الاقتصادي يتزحزح بدأب نحو الشرق، الأمر الذي يستدعي توثيقاً متوازناً للعلاقات البنيوية مع دول الشرق[71]. كل ذلك يتطلب ـ من وجهة نظره ـ القيام بعدد من الإصلاحات، ومن بينها: إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية وسعر الصرف)، وبناء قاعدة إنتاجية صناعية قوية بعيدة من النفط، وهذه القاعدة تحتاج إلى: بناء رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام المترهل ورفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح تشوهات الأسواق وخلق قطاع خاص متنوع تنافسي (نظام الوكالة التجارية أحد أكبر تلك التشوهات)، والتصنيع من أجل التنويع[72].

وبعد الانتهاء من التمهيد بمعلومات تأسيسية عن التنويع الاقتصادي مع التركيز على ما يمس الأقطار الخليجية، يكون ملائماً الآن أن نعبر إلى بعض المسالك التي تقرِّبنا من فهم بعض أبعاد حكاية النيوليبرالية بأفكارها وأبطالها واختراقاتها مع الخليجيين، أو حكايتهم هم معها، من خلال تسليط الضوء على بعض الأبعاد الاقتصادية والتاريخية والتسييسية للاقتصاد الخليجي، بما في ذلك عرض للرؤى الاقتصادية التي تتوخى التنويع الاقتصادي في محاولة لافتة لتجاوز حقبة النفط.

---

(71) الخاطر، «تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،» ص 14 ـ 21. يوصي هذا الباحث الأقطار الخليجية باتباع سياسات نقدية ومالية معاكسة للدورات الاقتصادية (Counter-cyclical)، وهذه توصيات ذات طابع فني بحت نترك الدخول في تفاصيلها والحكم عليها للمتخصصين.

(72) المصدر نفسه، ص 30 ـ 51.

الفصل الرابـع

الاقتصاد الخليجي.. تسييسه ولبرلته

أولاً: الخليجيون والتنمية المسيَّسة

سجلت الأقطار الخليجية نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العقود الماضية بفضل مدخولاتها الريعية المرتفعة؛ إذ تؤكد التقديرات أن اقتصاد هذه الدول يعتمد على النفط، حيث بلغ متوسط الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات نحو 75 بالمئة كما في عام 2008 (باستثناء دبي)[1]. وحققت هذه الأقطار نجاحات تنموية لا تنكر، ولا سيَّما في تطوير البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والصحية والمصرفية والاندماج في الاقتصاد العالمي[2]. وقطعت تلك الأقطار شوطاً في بناء تكتل اقتصادي خليجي، إلا أن النتائج دون المأمول، إذ لم تصل إلى وحدة خليجية، لعدم القدرة على مواجهة العوائق والتحديات، ومنها عوائق تشريعية وبيرقراطية وجمركية[3]؛ فضلاً عن العوائق السياسية النابع بعضها من ضعف معدلات الثقة البينية. ويرى البعض أن تبني كيانات اتحادية للأقطار الخليجية يتطلب: توحيد السياسة الخارجية، وتكتل اقتصادي وحدوي (حجم الاقتصاد الخليجي يلامس 2 تريليون دولار، مشكلاً ما يقارب 2 بالمئة من الاقتصاد العالمي و50 بالمئة من الاقتصاد العربي)، وتوحيد استراتيجيات الدفاع[4].

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 177. في خصوص دبي، أشير إلى التحفظات الكبيرة على نموذجها التنموي من زوايا متعددة، هوياتيه وثقافية وسياسية وديمغرافية. هذا النموذج خلق تحديات ضخمة للمنطقة، بل تهديدات خطيرة ومتنامية على ما يبدو، وهي لا تخص دبي وحدها أو حتى دولة الإمارات العربية المتحدة، بل تطال الأقطار الخليجية برمتها. هذا النموذج بحاجة ماسة إلى دراسات تقويمية تفصيلية نقدية. ليس ذلك فحسب، بل ثمة ضرورة قائمة لتصحيح عاجل للوضع في جوانب متعددة، ولا سيما الخلل السكاني (المواطنون بحدود 5 بالمئة فقط، مع نسبة عالية جداً من المكونات السكانية غير العربية).

(2) انظر مثـلاً: مهران كامورا، **تقرير الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج** (الدوحة: كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون بقطر، 2012)، المقدمة.

(3) نـوزاد الهيتي، «الوحدة الاقتصادية الخليجية: المقومات والمعضلات،» **آراء حول الخليج** (دبي)، العدد 101 (2015)، ص 43 ـ 44.

(4) عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، «الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 45 ـ 46 (شتاء ـ ربيع 2015)، ص 110 ـ 111 و123 ـ 124.

بيد أنه ليس من المبالغة في شيء إن قلنا إن «الاقتصاد المسيَّس» هو النمط الأكثر شيوعاً وتأثيراً في الممارسات الاقتصادية العربية (ومنها الخليجية)؛ فالواقع الاقتصادي العربي مختزل إلى حد كبير في «وعود بتحسين مستويات المعيشة، تجسدت على نحو مجزأ وفوضوي بزيادات أجور هنا وهناك تحت ضغوط العمال ونقاباتهم، من دون أن تقابلها أي خطة للنهوض الإنتاجي بغية كسر حلقة الاقتصاد الريعي»[5]. وعلى الرغم من خطورة «الاقتصاد المسيَّس» وتكاليفه التنموية والمجتمعية الباهظة [6]، فإنه لم ينل ما يستحقه في الأدبيات العلمية العربية، تنظيراً وتطبيقاً.

ما الاقتصاد المسيَّس؟ هذا النوع من الاقتصاد يشير إلى: «كافة الممارسات التي تبدو كما لو كانت محركة لتروس الاقتصاد ومحققة للعدالة الاجتماعية، وهي في الحقيقة ممارسات عشوائية مؤقتة مضللة تروم تحقيق غايات سياسية تكتيكية؛ عبر آليات وقوالب تحمل آثاراً سلبية على بنية الاقتصاد وإمكانياته لتحقيق تنمية مستدامة عالية؛ وفق منظور استراتيجي». ويمكن تفكيك هذا التوصيف في عناصر مكثفة كما يلي[7]:

1 ـ الاقتصاد المسيَّس يتكئ على «ممارسات اقتصادية شكلانية»؛ لا تسمن اقتصاداً ولا تسد عوزاً، بقدر ما تحقق غايات سياسية تكتيكية تتمحور حول تثبيت «الشرعية السياسية».

2 ـ يتأسس الاقتصاد المسيَّس على ممارسات جزئية، مؤقتة، فاقدة للرؤية، متنكبة للنهج العلمي ومتنكرة للأدوات الفاعلة في إدارة الاقتصاد وتنويعه وتنمية الإنتاج والثروات ومراكمتها وفق منظور طويل الأجل.

3 ـ أكثر إدعاءات الاقتصاد المسيَّس تدور حول: تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهي تتوسل بطرائق وأساليب بدائية لتوزيع قدر ضئيل من «**الثروة الوطنية**» بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حتى لو حمل ذلك آثاراً تدميرية على الاقتصاد في المستويين المتوسط والبعيد.

4 ـ لا يعبأ الاقتصاد المسيَّس بتلبية حقيقية لحاجات الناس في حاضرهم، فضلاً عن التفكير المعمق في حاجات أجيالهم القادمة، أو حماية البيئة وصونها، فأنانية اليوم تجحد حقوق الغد.

5 ـ لا يمكن للاقتصاد المسيَّس أن يحقق نجاحاً من دون ممارسة إعلامية مضللة، تبرر لممارساته الفوضوية وتكيل المدائح للسياسي وحكمته التنموية.

---

(5) جورج قرم، «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 426 (آب/أغسطس 2014)، ص 19.

(6) على سبيل المثال، يرى جيرمي ريفكن أن الأقطار الخليجية أمامها سيناريوهان خطيران: توظيف الشباب في القطاع الحكومي بشكل كبير مما يحمّل الحكومة بالأعباء والديون، أو عدم توظيفهم، مما يجرهم إلى جماعات العنف والإرهاب، متنبأً بنقص كبير في الدخل الحقيقي للفرد الخليجي، من جراء انخفاض أسعار النفط. انظر كتابه: جيرمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**، ترجمة ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 191 ـ 192.

(7) عبد الله البريدي، «العقد الاجتماعي والهوية والاقتصاد المسيس: تأثير تضافري مربك لدول الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: «المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية: دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية»، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 ـ 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

ويخلص يوسف خليفة اليوسف إلى أن التدقيق في المسار التنموي لهذه الدول يقود إلى التقرير بأن الجزء الأكبر من ناتجها الإجمالي جاء نتيجة لـ «استهلاك ثروة موجودة، وليس توليد[اً] لثرورة جديدة بعمل منتج»، أي أنه ليس نابعاً من تحولات هيكلية تستهدف تنويع الاقتصاد؛ بتطوير البنى الصناعية والإنتاجية والموارد البشرية المؤهلة[8] .

ثانياً: هل تتمرد الرؤى الخليجية على الريعية؟

مسألة تنويع الاقتصادات الخليجية كانت حاضرة على ورق الخطط التنموية الخليجية منذ البدايات بغية الانفلات من الريعية، وأقدمها الخطة الخمسية للتنمية في السعودية، وأعني بها «خطة التنمية الأولى» الصادرة عام 1970، وقد جاءت في ثلاثة أهداف، وهي: (1) زيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي؛ (2) تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الإنتاجية وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية التنمية؛ (3) تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي[9]. ما ورد في هذه الخطة هو مجرد مثال لا أكثر على «الوجود القرطاسي» للهم الثقيل حيال تنويع الاقتصاد الخليجي، بيد أن النتائج لم تكن جيدة على الإطلاق، طوال العقود الماضية، وقد أوضحتُ الكثير من المؤشرات الدالة على الإخفاق في هذا الاتجاه التنموي الاستراتيجي في الفصل الثالث.

في السنوات القريبة، أبدت الحكومات الخليجية اهتماماً أكبر بمسألة تنويع اقتصاداتها، فطرحت رؤى وطنية وخططاً استراتيجية تنموية شاملة وبرامج تحول اقتصادي طموحة، وبدت النبرة الحكومية أكثر إصراراً على تنويع الاقتصاد الخليجي، وبخاصة مع اندماج الفئات الشابة من الأسَر الحاكمة في عمليات التنمية بصورة مباشرة؛ إذ كانت هذه المسائل في السابق متروكة للوزارات المختصة من دون أن يباشر الحكام أي نوع من الاشتغال «الفني» في ملف التنويع الاقتصادي (من الشواهد على ذلك ما نراه في كل من السعودية والإمارات وقطر والبحرين).

حظيت الرؤى التنموية وبرامج التحول الاقتصادي باهتمام كبير من جانب مسؤولين كبار في الحكومات الخليجية، وحشدت الأموال والإمكانات الضخمة من أجل إنجازها (أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات)، واستعان بعضها بكبريات الشركات الاستشارية. ويمكننا تلخيص أهم تلك الرؤى والبرامج عبر الجدول الرقم (4 ـ 1)، مع مراعاة البدء بالرؤى والبرامج الأقدم تاريخاً:

---

(8) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص 172.

(9) انظر نص وثيقة الخطة، ص 25، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط: <http://www.mep.gov.sa/ministry-releases> (تاريخ الزيارة 17 أيلول/سبتمبر 2016).

الجدول الرقم (4 ـ 1)

ملخص الرؤى الوطنية الخليجية وبرامج التنويع الاقتصادي

الأقطار الخليجية		مسمى الرؤية/البرنامج	تاريخ الإطلاق	الشركة الاستشارية	صفحات الوثيقة	ملاحظات
الإمارات	أبو ظبي	الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي[1]	كانون الثاني/ يناير 2009	ماكينزي	142	نظراً إلى طبيعة الإمارات الاتحادية فقد تم الإعلان عن رؤى متفرقة لبعض إماراتها، وفي 2010 تم إطلاق «رؤية اتحادية» وُسِمت «رؤية الإمارات 2021»[2]
	دبي	خطة دبي 2021[3]	كانون الأول/ ديسمبر 2014	غ . م	23	
		استراتيجية دبي الصناعية 2030[4]	حزيران/يونيو 2016	غ . م	12	
	الشارقة	استعرضت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق»، رؤية الشارقة الاقتصادية خلال مشاركتها في ملتقى الاستثمار السنوي 2016 في دبي (لم تعلن الرؤية، مجرد ملامح عامة عن طريق طرح مشاريع استثمارية في الشارقة)[5]	نيسان/أبريل 2016	غ . م	-	
البحرين		رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030[6]	تشرين الأول/ أكتوبر 2008	ماكينزي	22	
السعودية		رؤية المملكة العربية السعودية 2030[7]	نيسان/أبريل 2016	ماكينزي (مع توضيحات مهمة)[8]	80	
سلطنة عمان		في كانون الأول/ديسمبر 2013، شُكّلت لجنة عليا لوضع «رؤية عمان 2040»، بتوجيه من السلطان قابوس[9]	غير محدد	غ . م	-	المعلومات شحيحة في الغالب عن السلطنة.
قطر		رؤية قطر الوطنية 2030[10]	تشرين الأول/ أكتوبر 2008	غ . م	31	

يتبع

تابع

الكويت	مشروع رؤية الكويت 2010 ـ 2035[11]	أيار/مايو 2008	غ.م	غ.م.	بعض الكتّاب الكويتيين لا يرون أن الكويت تمتلك مشروعاً محدداً لرؤية اقتصادية أو تنموية، وفي هذا إيماءة إلى إما عدم علمهم بتلك الرؤية (2010 ـ 2035) أو عدم قناعتهم بها[12]. مع ملاحظة وجود سخط شعبي لضعف الحراك التخطيطي التنموي في بلدهم مقارنة بما تم في الأقطار الخليجية الأخرى[13].

ملاحظات:

(غ.م = غير معلومة، لعدم توافرها).

(1) موقع مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني، <http://www.upc.gov.ae/abu-dhabi-2030.aspx?lang=ar-AE>، (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(2) موقع رؤية الإمارات، <https://www.vision2021.ae/ar>، (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(3) موقع خطة دبي 2021، <http://www.dubaiplan2021.ae>، (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(4) «محمد بن راشد يطلق استراتيجية دبي الصناعية،» صحيفة **البيان** الإماراتية، 2016/6/26.

(5) «رؤية الشارقة الاقتصادية بملتقى الاستثمار السنوي في دبي،» صحيفة **البيان** الإماراتية، 2016/4/7.

(6) موقع مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، <http://www.bahrainedb.com/ar/about/Pages/vision2030.aspx#.V7Q5rI9OLD4>، (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(7) موقع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، <http://vision2030.gov.sa/ar>، (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(8) وثيقة الرؤية السعودية وضعت بطريقة معينة ـ عبر وزارة الاقتصاد والتخطيط ـ، ولم يكشف النقاب عن تفاصيلها مع دور محوري ومشاركة جوهرية لماكينزي كما ظهر طوال الأشهر الأولى بعد تدشين الرؤية. وهنا أشير إلى أن ثمة لغطاً أثير حول قيام ماكينزي بوضع الرؤية السعودية، إلى درجة أن ماكينزي ذاتها أصدرت بياناً ـ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ـ ينفي وضعها للرؤية، وأضافت: «إن قرار إصدار بيان نفي حول هذا الموضوع جاء بعد ازدياد وتيرة الانتقادات للشركة وتناوله من قبل الكثير من الجهات في المملكة»، انظر: «ماكينزي لـ CNN بالعربية: لم نصغ رؤية السعودية 2030.. ولم نعلق سابقاً،» موقع سي إن إن بالعربية، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://arabic.cnn.com/business/2016/11/15/mckinsey-saudi-vision-2030>.

حظي هذا الموقف للشركة بانتقادات لاذعة في الوسط السعودي، والعجيب أن وزارة الاقتصاد والتخطيط لم تصدر أي بيان أو توضيح! كل ما سبق يجعلنا أمام قدر من الغموض. ربما يكون قصد الشركة أنها لم تصغ الوثيقة النهائية للرؤية، إذ من الوارد ـ وفق معطيات عديدة ـ أن الوزارة شكلت لجنة أو لجان استشارية معينة وعهدت لها بمهمة الصياغة للرؤية في محاورها وأفكارها ولغتها، مع اتكائها على الافتراضات والأفكار والتوجهات الأساسية التي خلصت إليها ماكينزي (ويقال إن شركة Boston Consulting Group, BCG قد اشتركت بطريقة ما، وكانت حاضرة بالفعل في ورش العمل مع ماكينزي في فترة الإعداد للرؤية).

(9) ««عمان 2040» تبحث اليوم خارطة الطريق نحو المستقبل،» صحيفة **عُمان** (مسقط)، 2016/8/17.

(10) موقع وزارة التخطيط التنموي في قطر، <http://gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/qatar_national_vision_ar> (تاريخ الزيارة 17 آب/أغسطس 2016).

(11) يوسف المطيري، «الكويت أقرت رؤيتها 2030 .. قبل 8 سنوات،» **القبس** (الكويت)، 2016/4/27. (يلاحظ أن هنالك خطأ في عنوان المقال، فمشروع الرؤية هو 2035 وليس 2030). وقد أشار الكاتب إلى ما نصه: **اللافت أن المسؤولين والمواطنين تغنوا برؤيتي السعودية والإمارات**، وسط صمت أو تجاهل حكومي بأن الكويت سباقة في إعداد مثل هذه الرؤى والخطط (وهذا التعليق يعضد ما ورد من نقد للرؤية الكويتية كما في المرجعين المشار إليهما في الهامشين التاليين). لم أجد نص الرؤية في الموقع الإلكتروني لـ «الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية» (ملف PDF)، كما لم أجد استعراضاً لها في الموقع، <https://www.scpd.gov.kw/home.aspx> (تاريخ الزيارة 15 أيلول/سبتمبر 2016).

(12) انظر مثلاً: عالية شعيب، «رؤية الكويت 2030 .. ما أظن،» **الرأي** (الكويت)، 2016/4/30، وعبد الوهاب النصف، «رؤية الكويت 2030،» **النهار** (الكويت)، 2016/5/10.

(13) ثمة شواهد عديدة، انظر مثلاً: «بعد رؤية «السعودية 2030».. الكويتيون بس يتحلطمون!،» **القبس**، 2016/4/26. ومما جاء في هذا التحقيق الصحفي، أن أحد المغردين الكويتيين قال: **«احنا وين ورؤية 2030 وين إذا الوزارات ما عندهم ايميلات وللحين يتعاملون بالفاكس؟»**، **وآخر يقول: «دبي والسعودية إلى المستقبل والكويت لها الله».**

المصدر: جدولة المؤلف وتلخيصه.

من الواضح أن البعد الاقتصادي هو حجر الزاوية في الرؤى الخليجية وبرامجها التحولية، فالثقل الأكبر موجّه للكفّة الاقتصادية، مع معالجات تختلف في درجات عمقها وثرائها للأبعاد المجتمعية والبشرية والبيئية من دولة إلى أخرى، ويخرج عن نطاق هذا الكتاب التنقيب المقارن التفصيلي في أوزان هذه الأبعاد في كل دولة على حدة، فذاك شأن لا يندرج ضمن مقصودنا البحثي، وهو ما يجعلنا نعرض عنه صوب الأطر العامة التي تشدنا إلى الصلات بين التنويع الاقتصادي وروح النيوليبرالية ومنطلقاتها وآلياتها؛ وفق ما قررناه في الأجزاء السالفة. وبلمحة تحليلية عامة، يمكن القول بوجود قدر كبير من التشابه في الرؤى الخليجية من جهة الأهداف والبرامج والآليات والشعارات. ولنقف عند كل رؤية باختصار كما يلي:

• تضمنت رؤية الكويت 2035 (إعداد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وقد شارك فيها 119 خبيراً وقيادياً ومسؤولاً) ثلاثة سيناريوهات، أحدها أن تكون: «الكويت مركز مالي وتجاري يحقق جودة حياة عالية للمواطنين، ويجذب الاستثمار ويرسخ قيم العمل ويحقق التنمية البشرية المتوازنة، ويقود فيه القطاع الخاص النشاط الاقتصادي بما يذكي روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل حكومات فعالة ملتزمة بمقوّمات سياسة الرفاه، توفر البيئة التشريعية والرقابية اللازمة لحماية أموال المستثمرين، وتوفر مناخاً وبيئة أعمال مشجعة في ظل عمل مؤسسي يتصف بالشفافية»، وحددت الرؤية 16 مقوّماً لنجاحها، ومن بينها: تطوير المنظومة التشريعية، وتعليم متقدم، وحكومة من دون صراعات سياسية، وبيئة أعمال من دون قيود، قطاع خاص تنافسي[10].

• جعلت رؤية قطر 2030 من «التنمية الاقتصادية» ركيزة محورية، ساعية عبرها إلى «تطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع قادر على تلبية حاجات، وتأمين مستوى عال من المعيشة في الوقت الحاضر وفي المستقبل»، مقرة بأن التحدي الأكبر يكمن في تفعيل القطاع الخاص وجعله يقوم بدور محوري في العملية التنموية، بما يتطلبه ذلك من توفير أسواق مفتوحة وأجواء منافسة لاجتذاب الشركات في ظل «اقتصاد دولي ديناميكي لا تقيده الحدود الجغرافية»، وقد تضمنت الرؤية: تنمية بشرية واجتماعية وبيئية[11].

• اعترفت رؤية البحرين 2030 بوجود حاجة ماسة إلى «إصلاحات متكاملة»، بما في ذلك تغيير النموذج الاقتصادي الحالي، مشددة على أهمية «التنافسية» للاقتصاد البحريني عالمياً، وضرورة أن يكون القطاع الخاص الترس الأهم في تحقيق ذلك، وهذه الرؤية محكومة بثلاثة مبادئ توجيهيّة أساسية هي: التنافسية والعدالة والاستدامة، مع تبني فكرتَي: «حكومة فاعلة ذات كفاءة»، و«مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف»[12].

(10) يوسف المطيري، «الكويت أقرت رؤيتها 2030 .. قبل 8 سنوات،» **القبس** (الكويت)، 2016/4/27.

(11) وثيقة رؤية قطر الوطنية 2030، ص 19 ـ 23.

(12) وثيقة رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، ص 6 ـ 22.

• في الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي نجد تركيزاً جلياً على عدة أركان، منها: بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، وتبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية، وإرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة، وتمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية[13].

• في مسارات مشابهة، تقرر رؤية السعودية 2030 أنها تعتمد على ثلاثة محاور وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، مع إيلاء العناية الأكبر للبعد الاقتصادي، مشيرة إلى أنها تركز على تنمية الفرص للجميع من المنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، إلى جانب تطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانيات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد، بما في ذلك الاستثمار في «الشركات العالمية الكبرى» وشركات التقنية الناشئة، والريادة في إدارة الأصول والتمويل والاستثمار، والسعي لتعزيز التنافسية والتوسع في تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب أفضل الكفاءات العالميّة والاستثمارات النوعيّة[14].

• رشحت معلومات صحافية عن رؤية عمان 2040، تفيد بأنه تجري بلورتها في ضوء توافق مجتمعي وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة مع استيعابها للواقع الاقتصادي والاجتماعي واستشرافها للمستقبل؛ بما يجعلها مرجعاً لأعمال التخطيط في العقدين القادمين، فضلاً عن تنويع الاقتصاد العُماني وتنمية مختلف المحافظات في السلطنة[15].

بعد العرض العام الموجز للرؤى والبرامج الخليجية في الفقرات السابقة، نقدم معالجتين مهمتين: **الأولى** ذات طابع فني (متعلقة بالمزايا التنافسية المنبثقة افتراضاً من هذه الرؤى والبرامج)؛ و**الثانية** ذات طابع فكري (متعلقة بالنيوليبرالية ومدى انبثاق هذه الرؤى والبرامج منها أو درجة تأثيرها بها)، وذلك كما في المحورين القادمين:

ثالثاً: خسرنا النسبية ولم نكسب التنافسية!

مررنا في الفصل الثالث على أهم العوامل المهددة للنفط (المصدر الاقتصادي الرئيس لأكثر الأقطار الخليجية) من جراء انخفاض أثمانه و/أو تطوير بدائله، وهو ما قد يقلل من أهميته و/أو عوائده في السنوات القادمة. وفي هذا تهديد بنيوي للاقتصاد الخليجي الريعي، وقد يكون ناسفاً له. وهذا ما يجعلنا مطالبين بمناقشة قضية مهمة في الرؤى والبرامج الخليجية الخاصة بالتنويع والإصلاح الاقتصادي (أو للتنمية المتنوعة). هذه القضية تتمثل بالمزايا التي نمتلكها حالياً

(13) وثيقة الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، ص 17 ـ 19.

(14) وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ص 34 ـ 57.

(15) ««عمان 2040» تبحث اليوم خارطة الطريق نحو المستقبل،» **عُمان** (مسقط)، 2016/8/17.

أو مستقبلاً، ويمكننا اختزال هذه القضية بالسؤالين: هل بلورت الرؤى والبرامج مزايا تنافسية للأقطار الخليجية في اقتصاد القرن 21؟ هل الاقتصادات الخليجية مقبلة على مستقبل تخسر فيه مزاياها النسبية ولا تكسب أي مزايا تنافسية؟

هذان السؤالان يقوداننا إلى إعطاء لمحة موجزة عن مفهومَي المزايا النسبية والمزايا التنافسية. كان الفكر الاقتصادي مؤسساً على مفهوم ـ طوَّره دايفيد ريكاردو في عشرينيات القرن التاسع عشر، وهو «المزايا النسبية» (Comparative Advantages)، الذي يشير إلى أن الدولة يسعها تصدير منتجاتها إن كانت قادرة على الإنتاج بجدوى اقتصادية مقارنة بالدول المنافسة، بحيث تتمكن من الوصول إلى الأسواق المستهدفة وبيع منتجاتها وتحقيق أرباح جيدة[16].

بعد ذلك تطور الفكر الاقتصادي والتنموي بمنظور استراتيجي وبقالب انعتق فيه من قبضة التكاليف المنخفضة للمنتجات (بشكل مطلق أو نسبي). كيف؟ جاء باحثون ـ وعلى رأسهم مايكل بورتر ـ ليعارضوا فكرة المزايا النسبية المنحبسة داخل إطار حتمي أحادي (انخفاض التكاليف)، ليخلصوا إلى أن المزايا الناجعة اقتصادياً يتم خلقها بعمليات معينة وبسمات متفردة في سلسلة القيمة المضافة، ليجعل من الدولة قادرة على إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو إنتاج سلع أو خدمات قديمة ولكن على نحو مختلف (من حيث الخصائص والاستعمالات والفوائد والأسعار والتكاليف)، من هنا تبلور مفهوم **المزايا التنافسية**. وإذا سعت الدولة لاستمرارية انتفاعها من هذه المزايا فإننا نكون أمام **مزايا تنافسية مستدامة** (Sustainable Competitive Advantages)[17].

يشدد بورتر في كتابه الشهير **الميزة التنافسية للأمم** على الكثير من العوامل المهمة من أجل بناء تنافسية قوية لاقتصاديات الدول والشركات المنضوية تحتها (مع تركيزه على المجال الصناعي، إلا أنه يمكن تعميمها). يطرح هذه العوامل وفق ما يسميه «نموذج أو إطار الألماسة» (Diamond Framework)، ويضعها في أربع مجموعات، إلا أنه يشدد على الأهمية الكبرى لـ «الإنتاجية الوطنية»، ويراها الأقرب لمفهوم «التنافسية الوطنية». ويمكن تلخيص أهم أبعاد هذه العوامل وفق الآتي[18]:

---

(16) جاءت نظرية المزايا النسبية تطويراً لنظرية المزايا المطلقة (Absolute Advantages) التي طورها آدم سميث، والتي كانت تشدد على وجوب كون الدولة تمتلك قدرة على الإنتاج والبيع مع اتسامها بأنها الأقل في التكاليف على مستوى العالم، ولهذا سميت المطلقة، فهي لا تسلم بالمنظور النسبي المقارن مع الدول المشابهة أو المنافسة، انظر: Michael Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York: The Free Press, 1990), p 11.

(17) المصدر نفسه، ص 29 ـ 30.

(18) المصدر نفسه، ص 71 ـ 124. تجدر الملاحظة إلى أن سوقي لنموذج مايكل بورتر ـ أستاذ الإدارة في جامعة هارفارد وأحد أكبر العلماء المؤثرين في الأدبيات الاستراتيجية ـ ليس معناه تزكية هذا النموذج على وجه التحديد والدعوة إلى استخدامه في السياق الخليجي أو العربي، مع أنه من أكثر النماذج العلمية دقة وشمولية وتأثيراً في الأدبيات والممارسات. مقصودي من ذلك هو فقط التعريف بمنهجية علمية في مجال التفكير الاستراتيجي التنموي الحديث.

1 ـ العوامل ذات العلاقة بالصناعة

وعلى رأسها توافر الكفاءات البشرية العالية التأهيل، والموارد المعرفية، ورأس المال، والبنى التحتية، والعوامل الأساسية (مثل الموقع والموارد الطبيعية والمناخ). ويحاجج بورتر بأن المزايا التنافسية تتطلب قدرة جيدة على توجيه هذه العوامل باتجاه يمكّن الدولة (والشركات المنضوية تحتها) من الظفر بأحد أمرين على الأقل: جودة عالية، وأسعار منخفضة.

2 ـ العوامل ذات العلاقة بالطلب

يؤكد بورتر ضرورة وجود طلب داخلي كافٍ ومتنام، مع أهمية اتسام العملاء بالنضج العالي، على نحو يدفع الشركات إلى الالتزام بأعلى المعايير وأفضل الأساليب. ويدخل في ذلك أيضاً القدرة على خلق أسواق جديدة لإيصال المنتجات والخدمات إلى أسواق خارجية.

3 ـ الصناعات المترابطة والداعمة

هي عامل حاسم في امتلاك مزايا تنافسية بحيث يتم تطبيق استراتيجيات التكامل الرأسي والأفقي بأسلوب الاستراتيجية نحو الأمام والاستراتيجية نحو الخلف. ويطرح بورتر فكرة «العناقيد الصناعية»، وهذه الفكرة مطبقة كما في وادي السيليكون وهوليود في أمريكا، وروتردام (مواصلات) في هولندا، وسلسلة الموضة في فرنسا، وبنغالور (برمجيات) في الهند.

4 ـ الاستراتيجية والهيكلة والتنافسية

يشدد بورتر على الأهمية القصوى للتفكير الاستراتيجي والهيكلة الجيدة للشركات والاقتصاد، ويتضمن: اتباع الأساليب الإدارية الحديثة والفعالة، وتعضيد القدرات التنافسية الداخلية بين الشركات، بما يدفعها إلى الإبداع والابتكار، موضحاً أن ذلك قد يقود إلى بناء نوع من «الفخر الصناعي» النازع نحو الاستمرارية في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة.

إلى جانب هذه العوامل الأربعة، يلفت بورتر النظر إلى أهمية دورين خطيرين يجب القيام بهما بصورة جيدة[19]:

أ ـ دور الحكومة

من جهة احترافيتها في إيجاد العوامل السابقة وتوجيهها بطريقة دينامية فعالة، والاستمرار في تهيئة الظروف والبيئة المواتية لخلق المزايا التنافسية والعمل على استدامتها، وكل ذلك يتطلب اشتغالاً جيداً في مسارات التشريع والتعليم والضرائب والسياسات النقدية ونحوها.

(19) المصدر نفسه، ص 124 ـ 128.

ب ـ دور الفرص

من جهة القدرة على التعرف إلى الفرص السانحة أو التي يمكن أن تسنح، مع تهيئة الذات من أجل اقتناصها، ويدخل في ذلك الاستفادة من ظهور اختراعات جديدة، أو نقص في موارد معينة، أو زيادة في أسعار موارد أخرى، أو قرارات سياسية لدول خارجية ونحو ذلك.

في السياق الخليجي، لا بد من التساؤل: هل تتضمن الرؤى والبرامج الاقتصادية موجِّهات استراتيجية عالية المستوى من أجل تحديد المزايا التنافسية لكل قطر خليجي وتحديد كيفية امتلاكها والمحافظة عليها، ولا سيّما بعد التناقص المستمر في أهمية النفط؟ هذا السؤال يحتاج إلى تحليل تفصيلي معمق لوثائق الرؤى والبرامج الخليجية. وهذا ما لا أطيقه في هذا الكتاب. لعل دراسات مستقبلية تنشط في هذا الاتجاه البحثي المهم (بدلاً من الكثير من الدراسات الأكاديمية في موضوعات تافهة أو شبه تافهة).

على نحو أولي وبقالب عام، يسعني القول إن هذه الرؤى والبرامج لم تعالج هذه المسألة على نحو معمق، وبعضها لم يفطن لها أصلاً، وذلك وفق ما انتهى إليه تحليلي وفهمي. الاشتغال الجيد على هذا الموضوع يعني ـ على سبيل المثال ـ أن الرؤى الاقتصادية الخليجية تنجح في تحديد المزايا التنافسية الوطنية، وتدفع القرار التنموي إلى توفير مقومات امتلاك هذه المزايا في المسارات الاقتصادية المستهدفة. مثل هذا الأمر للأسف لم يتضح (على الأقل لي شخصياً)، حيث نجد أفكاراً عامة في مسارات كثيرة، مع افتقاد التركيز على مسارات جوهرية وأخرى داعمة، لذا لا نبالغ إن قلنا إن هذه الأفكار أو أكثرها تتسم بالتشتت، وهذا ما لا يقود إلى مزايا تنافسية مستدامة. وهذا يعني أننا أغضبنا ريكاردو ولم نرُض بورتر! والأخطر أننا قد نكون في صدد إغضاب حاضرنا وإسخاط مستقبلنا!

رابعاً: لَبْرلة الاقتصاد الخليجي

ليس من اليسير الإجابة عن سؤال: متى وكيف تسربت النيوليبرالية إلى اقتصادات الأقطار الخليجية؟ ومصدر الصعوبة أنه يتطلب تحقيباً تأريخياً، وهذا يندرج ضمن حقلي التاريخ الاقتصادي والاقتصاد السياسي، ومثل هذا التحقيب يستلزم تحليلاً تتبعياً تراكمياً لسلسلة الأفكار والسلوكيات الليبرالية وانعكاساتها التطبيقية في الاقتصاد الخليجي في الإطار الزمني، وهذا عمل شاق لا قبل لنا به، وهو يستحق كتاباً أو أطروحة دكتوراه. الإقرار بهذه الصعوبة لا يعفينا من ممارسة نوع من التوصيف التاريخي الأولي لمراحل تجسد النيوليبرالية في الاقتصادات الخليجية، ولعله يكون مفيداً لنا في فهم السيرورة النيوليبرالية في الفضاءات الخليجية، وما قد يحمله من ملامح استشرافية لها في مستقبل الأيام.

في ضوء ما سبق، يمكن رصد أربع مراحل للنيوليبرالية في أقطار الخليج العربية، مع الإشارة إلى وجود تداخل فيما بينها، أي أنها مراحل متماوجة (تتداخل كالموجات):

المرحلة الأولى: ما قبل الليبرالية الخليجية

تصف هذه المرحلة خليج ما قبل النفط، وتشمل الحقبة التي سبقت ظهور النفط والحقبة التي تلته ولكن قبل ارتفاع أسعار النفط مما يجعل تأثيره هامشياً[20]، ومن ثم فهي تعكس عهد التكوين للأقطار الخليجية الذي امتد حتى سبعينيات القرن الماضي (بدءاً بعام 1932 للسعودية وانتهاءً بعام 1971 لكل من البحرين وقطر والإمارات). وهنا لا بد من تسجيل ملاحظة تاريخية جوهرية، تسوّغ وصفنا هذا العهد بأنه يمثّل «ما قبل الليبرالية»، وهي ذات علاقة بغياب وجودي للنيوليبرالية في مرحلة التكوين الخليجي، حيث إن هذه المرحلة شهدت سيطرة تامة للاقتصاد الكينزي، وقد مر معنا في الفصل الأول أن **الكينزية** هي من زحزح الليبرالية الكلاسيكية عن قيادة الاقتصاد العالمي بعيد الكساد العظيم (1929) إلى بداية سبعينيات القرن العشرين، أي حتى النقطة التي تكلس فيها الاقتصاد الكينزي؛ مسبباً ركوداً تضخمياً خطيراً، الأمر الذي أوجد فجوة انسلّت معها الليبرالية في قالب سوق على أنه جديد؛ مستعيدة عرشها الاقتصادي، ومجهزة على الكينزية وباقي الفلسفات الاقتصادية التي لا تتفق معها ولا تحقق أهدافها القريبة أو البعيدة.

ويمكن توصيف مرحلة التكوين الخليجي من الناحية الاقتصادية بأنها اتسمت بشيوع أنشطة اقتصادية تقليدية في حجوم صغيرة ومتوسطة ممثلة بالفلاحة والرعي واستخراج اللؤلؤ وصناعة السفن وصناعات صغيرة أخرى، كالنحاسيات والفخاريات وأدوات الزراعة؛ ولكونها محدودة فقد عجزت عن إيجاد تراكم رأسمالي يذكر؛ ضمن أطر اجتماعية مشدودة بالقبيلة وأعرافها وهياكلها البدائية ونظراتها السطحية تجاه القضايا المعاصرة والمسائل المعقدة. وأدت العائلة الكبيرة الممتدة دوراً يشبه أدوار القبيلة، وذلك في بعض المجتمعات الخليجية التي لم تُحكم بالإطار القبلي.

وصفُنا هذه المرحلةَ بأنها «ما قبل الليبرالية»، يشي بأنها مُمهدة لمرحلة تأتي فيها الليبرالية بصورة ما، وهذا ما يجعلنا نتلمس بعض الحيثيات الاقتصادية، علها تفك لنا بعض الرموز أو تفسر لنا بعض أسباب ولوج النيوليبرالية إلى الفضاء الخليجي في مراحل تالية. في هذا الاتجاه، نشير إلى أنه ترتّب على ظهور النفط ظاهرتان بارزتان، لهما آثار اقتصادية واجتماعية، وهما[21]:

---

(20) نذكّر بأن تصدير النفط الخليجي كان كما يلي: البحرين (1934)؛ السعودية (1939)؛ الكويت (1946)؛ قطر (1949)؛ الإمارات (1962)، وكانت الأسعار والعوائد منخفضة جداً والشروط لمصلحة شركات النفط في تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن سعر النفط العربي السعودي ارتفع من 1.8 دولار للبرميل عام 1970 إلى 11.65 في كانون الأول/ديسمبر 1973. ويعد النفط السعودي مرجعاً تسعيرياً في السوق، انظر: يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 130 ـ 147 و248 ـ 249.

(21) انظر: بدرية البشر، **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 91 ـ 93.

أ ـ تشكل طبقات اقتصادية جديدة شديدة الثراء

كان هنالك أثرياء خليجيون في عهد ما قبل النفط، وبالذات تجار اللؤلؤ، إلا أنهم لم يكوّنوا طبقة اجتماعية لقلة أعدادهم من جهة ولكون ثرائهم غير فاحش، وقد لوحظ أن النفط تسبب في إيجاد طبقات من الأثرياء الكبار، بمن فيهم المسؤولون المتنفذون. ليس هذا فحسب، بل قيام هذه الطبقة بالتحكم المتنامي في الأنشطة الاقتصادية وممارسة نفوذها على الجوانب الاجتماعية أيضاً.

ب ـ تشكل طبقات وسطى جديدة ظاهرة المهنية

أدى نمو إيرادات النفط إلى نشوء مؤسسات الدولة وحاجتها المستمرة إلى موظفين على درجة جيدة من التعليم والمهنية، إلى جانب توظُّف أعداد كبيرة من الخليجيين في شركات النفط نفسها في بواكير هذه المرحلة. هذه الطبقة ضمنت تعليماً أفضل لأولادها واكتسبت وعياً سياسياً واقتصادياً أكبر. وقد صاحب ذلك تغيُّرٌ في بنية العائلة ووظائفها، الأمر الذي أوجد العائلة النووية وحلولها محل الممتدة على نحوٍ مطّرد ولا سيَّما في المدن الكبيرة.

وفي الإطار التعليمي، كانت المدارس محدودة والتعليم مقتصراً على فئات وأعداد قليلة جداً، وكان عدد المدارس متدنياً، مع حرص الحكومات الخليجية آنذاك على توسيع نطاق التعليم والتشجيع عليه عبر التوسع في افتتاح المدارس والمعاهد والجامعات، والسعي لمحو الأمية التي كانت متفشية في العهد التكويني الخليجي. ومن مؤشرات القفزة التعليمية المتحققة انخفاض معدلات الأمية في الأقطار الخليجية بصورة ملحوظة خلال ثلاثة عقود فقط (1970 ـ 2002)، فقد انخفضت الأمية مثلاً من 91 بالمئة و46 بالمئة في كل من السعودية والكويت إلى 17.1 بالمئة و22.9 بالمئة[22]، ووصل عدد الجامعات الخليجية إلى 13 جامعة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. وكان عدد طلبة التعليم العام في الأقطار الخليجية 765 ألفاً عام 1979 فقط، وقد ارتفع العدد إلى 4.5 مليون في عام 2000. أما الطلبة الجامعيون فكانوا 10500 طالب فقط عام 1970، ووصل عددهم إلى نحو 200 ألف طالب عام 2000[23].

من التحليل السابق المتكئ على توصيفات نوعية وإحصائية يصح الاستنتاج أن المرحلة التأسيسية الخليجية لم تكن أصلاً ـ لسذاجتها التكوينية ـ مؤهلة للتعاطي مع الأفكار ذات الطابع الفلسفي المعقد، سواء كانت في السياقات الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية، وهذا ما يبرر استبعاد هذه المرحلة من توصيفنا (أو تحقيبنا التاريخي الأولي) إزاء مسألة دخول النيوليبرالية إلى

(22) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 87.

(23) المصدر نفسه، ص 87 ـ 88.

الأقطار الخليجية (مع وجوب ملاحظة ما قلناه حول غياب النيوليبرالية من الناحية الاقتصادية إبان هذه الفترة). ولكن هذه المرحلة ـ كما أشرنا ـ يمكن أن تؤدي دور الممهد أو الميسِّر لولوج بعض من تلك الأفكار، وإن بقالب احتمالي افتراضي، والتحليل يقويه أو يضعفه، كما سنرى.

المرحلة الثانية: الليبرالية الخليجية الضمنية الجزئية

ليست النيوليبرالية، بوصفها فلسفة اقتصادية ومجتمعية، كالعباءة التي يمكن المرء أن يرتديها حيناً ويخلعها حيناً آخر على نحوٍ سلس ميسور وبطريقة مرئية ملموسة، وإنما هي كالدخان الذي ينتشر بلا استئذان، ومن غيرٍ أن يترك علامات واضحة على مدى انقباعه وتأثيره. وهذا ما يجعلنا نقول بإمكان وجود مرحلة تتصف بالضمنية والجزئية. وتحمل الضمنية هنا دلالات الوعي البسيط أو حتى اللاوعي، وتحمل الجزئية دلالات الاكتفاء بالبعض دون الكل، بل من دون اشتراط الانتظام في توليفة تكاملية، حتى لو كانت جزئية. هذا الوجود هو مجرد إمكان متخيل ذهنياً، فماذا عن الإمكان الحاصل تاريخياً؟

هذا يجرنا إلى تحليل بعض الوقائع والوثائق بمنهجية البحث التاريخي، وهو ما يخرج عن نطاق بحثنا كما أوضحت سالفاً. عوضاً من هذا التحليل المنهجي الشامل، يكفي أن نلم ببعض المؤشرات التي قد تعيننا على الاستنتاج الأولي في هذا الخصوص. حينما نحلل بعض الوثائق التنموية الخليجية في الحقبة التي تلت مرحلة التكوين، أي بدءاً من السبعينيات، فإننا نلاحظ وجوداً ضمنياً جزئياً لبعض أفكار أو مبادئ النيوليبرالية في عدد من تلك الوثائق؛ من دون أن يكون ذلك دليلاً قاطعاً على تبني فكر أو فلسفة النيوليبرالية، وذلك لأسباب سنأتي عليها لاحقاً.

نعم، لاح هذا الوجود الضمني الجزئي في بواكير تطبيق الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية، يدل على ذلك ما ورد في وثيقة خطة التنمية السعودية الأولى (1970)، إذ جاء في مقدمتها ما نصه: «اتباعه [أي الاقتصاد السعودي] لنظام الاقتصاد الحر»، وتؤكد هذه الوثيقة على أن الاقتصاد الحر يشدد على أن «التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن نجاح فرضها قسراً على أي مجتمع بواسطة الإجراءات الحكومية وحدها»، منوّهة بضرورة تشجيع القطاع الخاص على نحو مستمر[24]. وأكدت الخطة الثانية (1975) ذلك بالقول: «يرتكز النظام الاقتصادي للمملكة على مبادئ الحرية الاقتصادية، حيث تترك الدولة جزءاً كبيراً من عمليات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات للأفراد والجماعات وتضمن لها الحرية في تعاملها ومعاملاتها»، وفي لفتة مهمة، نوَّهت الخطة إلى أن الحكومة السعودية ستجعل من نظام الاقتصاد الحر متفقاً مع المصالح العليا للبلاد عبر اتخاذ الإجراءات الضرورية[25].

(24) انظر وثيقة الخطة الأولى، ص 23.

(25) انظر وثيقة الخطة الثانية، ص 30.

باصطحاب توصيفَي: الضمنية والجزئية، يسعنا القول إن تأثر الاقتصاد الخليجي بالفكر الليبرالي الجديد، إذاً، ليس ظاهرة حديثة كما قد يُظن، إذ مالت الأقطار الخليجية منذ عدة عقود إلى تطبيق ضمني جزئي لهذا الفكر والشروع في جعل الأسواق مفتوحة إلى حد كبير، مع سعيها لتقليل حجم التدخل الحكومي المباشر وممارسة الخصخصة في مجالات وقطاعات مستهدفة محدودة. ولعل من الأسباب التي تجعل من فكرة الليبرالية الخليجية الضمنية الجزئية معقولة وربما مبررة ما يلي:

أ ـ المحافظة السياسية والاجتماعية

ما لا شك فيه أن النيوليبرالية لها استحقاقاتها السياسية والاجتماعية التي يصعب أو حتى يتعذر قبولها من جانب النخبة الحاكمة في الخليج، وهذا ما يبرر النهج الانتقائي الجزئي في هذه المرحلة.

ب ـ محدودية الذهنية الخليجية

وهذا ناجم عن عوامل متعددة، منها استمرارية التكوين البدائي للدولة الحديثة في تلك العقود، أفكاراً كانت أم مؤسسات، وانحصار نطاق انتشار حَمَلة شهادات التعليم العالي المتخصص في الأقطار الخليجية في تلك المرحلة، الأمر الذي يضعف من القدرة الخليجية على استيعاب الأفكار الفلسفية المعقدة كفلسفة للنيوليبرالية، فضلاً عن تطبيقاتها التي قد تكون عسيرة أو معقدة.

ج ـ تفعيل الذهنية الأجنبية

تضع الفرق الاستشارية الأجنبية في العادة دراسات، وتقدم استشارات تتسم بطابعها العملياتي الممرحل، أي أنها لا تركز على الأبعاد الفلسفية التي ربما لا يفهمها أحد في مراحل تشكّل الأقطار الخليجية، باستثناء نخبة محدودة، ربما لا تملك من التأثير شيئاً بحكم عدم انتظامها ضمن الفواعل السياسية المؤثرة.

د ـ التشرذم الليبرالي الخليجي

في اتجاه مؤيد لتحليلنا حول وضع الضمنية والجزئية، يشير باحث اجتماعي خليجي إلى أن الليبرالية الخليجية فشلت في تكوين تيار فكري أو سياسي، مع بروزها في الجانب الاقتصادي، ومن ذلك ما يخص حرية السوق وبعض الأبعاد الاجتماعية كالمطالبة بحقوق المرأة وبعض الحريات الشخصية، واصفاً وضعها بالتشرذم[26].

(26) باقر النجار، «حقيقة الليبرالية الخليجية،» **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 354 (آب/أغسطس 2008)، ص 139 ـ 140.

ومع إيراد الاستنتاج حول الضمنية والجزئية في النصوص السابقة، نبادر إلى القول إنه يصعب قطعاً تحميل هذه النصوص ـ وأي نص آخر ـ ما لا تحتمل، بدفع الدلالة إلى نهايات منطوق كلماته، وكأن الكلمات تغدو حقائق متجسدة في الواقع بمجرد تدوينها في الوثائق والدراسات. نحن لا نقول إن مجرد تضمين وثيقة خطة التنمية لفكرة الاقتصاد الحر يجعل من الاقتصاد السعودي حراً بالتمام والكمال، وهو ما يوجب تحليلاً متوازياً لنص الكلمات (كما في الوثائق الرسمية) ولنص الأفعال (كما في التطبيق الاقتصادي). ومع هذا التحوط المنهجي، يمكن القول إن هذه النصوص المتقادمة تاريخياً تؤشر إلى:

(1) الفاعلية الانتشارية للفكر الليبرالي الجديد ونجاح المؤسسات الراعية له بإنتاج الرسل والسفراء المحليين الممثلين له، بدليل انطباع مفاهيمه الأساسية في وثائق تخطيطية اقتصادية في دول نامية.

(2) التبعية الاقتصادية للأقطار الخليجية للمنظومة الاقتصادية الغربية على وجه التحديد، إذ إن مفاهيم السوق الحرة والخصخصة جرى تسويقها بسرعة فائقة، تنظيراً وتطبيقاً، وإن في قوالب جزئية.

(3) سعة تأثير الاستشارات الأجنبية وقدرتها على تمرير أفكار التغيير في المنظومات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. من اللافت جداً للنظر أن تكون وثيقة تنموية خليجية عام 1970 تتحدث عن السوق الحرة بنبرة ليبرالية صرفة (مثل النص: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن نجاح فرضها قسراً على أي مجتمع بواسطة الإجراءات الحكومية وحدها).

المرحلة الثالثة: الليبرالية الخليجية الصريحة الجزئية

ثمة مؤشرات متزايدة تفيد بتجاوز الاقتصاد الخليجي مرحلة التطبيق الجزئي لبعض سمات أصولية السوق، والوصول إلى مرحلة تكون فيها هذه الأصولية «الصبغة العامة» أو «العقيدة الاقتصادية الخليجية» وإن على نحو جزئي (والجزئي ربما لا يكون صغيراً ولا يعني أيضاً أنه غير مؤثر). وفي هذا الاتجاه، يرى باحث سياسي خليجي أن بروز العولمة الاقتصادية دفع بالأقطار الخليجية نحو مزيد من تبني النيوليبرالية، وتخلت هذه الأقطار عن أدوارها التقليدية في إطار دولة الرفاه الاجتماعي «بدعوى العمل بآليات السوق الحرة، واهتمت بخلق البيئة المناسبة لوجود وهيمنة الشركات الكبرى العابرة للقارات وفتحت أسواقها بلا قيود... وأصبحت الدولة في الخليج في طريقها لأن تصبح أداة للعولمة وأجهزتها من شركات كبرى...»، وهو ما اضطرها

إلى إحداث تغييرات بنيوية (برامج التكيُّف الهيكلي) وتطبيق الخصخصة وفرض الرسوم على الخدمات ونحو ذلك[27].

بعد قيامنا بعرض تحليلي عام للرؤى والبرامج الخليجية في خطوطها وتوجهاتها الإطارية في هذا الفصل، نومئ إلى بعض العلامات والشواهد الدالة على تأثرها الصريح المتنامي بأفكار الليبرالية المحدثة:

(1) السمة البارزة في تلك الرؤى والبرامج هي النزعة الاقتصادية، وقد اتضح ذلك لنا من خلال مسمياتها ومحتوياتها ونقاط تركيزها، حيث تكثّفت حول جملة أفكار ليبرالية جديدة كالسوق المفتوحة، والتنافسية الشرسة، والخصخصة الواسعة، مع التشديد على التقليل من الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية.

(2) يعود الحضور الطاغي لهذه الأفكار الليبرالية في الرؤى والبرامج إلى أن الأقطار الخليجية اعتمدت على مراكز استشارية أجنبية «عالمية» مثل شركة ماكينزي الأمريكية، وهي تتبنى الفكر الليبرالي الجديد، فيجعلها تحشد فريقاً من الباحثين والمتخصصين المؤمنين بهذا الفكر[28]، كما حدث مؤخراً مع رؤية السعودية 2030[29]، حيث تم تكليف كل من: مارتن بيلي (Martin Baily)، أستاذ كرسي تطوير السياسات الاقتصادية في معهد بروكنغز؛ وريتشارد كوبر (Richard Cooper)، أستاذ الاقتصاديات الدولية في جامعة هارفارد. وهذه المؤسسات، وهذان المتخصصان من المؤيدين المعروفين لليبرالية الجديدة[30].

تجدر الإشارة إلى أنه بات معروفاً أن هذه الشركة وأمثالها من الشركات الاستشارية لا تقيم وزناً للاعتبارات المحلية المؤثرة، اجتماعياً وسياسياً، وعوضاً من إخضاع كل بلد لدراسة سياقية معمقة (Contextual) للتأكد من الجاهزية المجتمعية والسياسية لتطبيق الأفكار الليبرالية المقترحة، كالخصخصة وتقليل الإنفاق العام على برامج الرعاية الاجتماعية ونحوها، تميل

---

(27) سرحان العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 6، العدد 2 (2005)، ص 84.

(28) تأكيداً لهذا الكلام، نجد أن مجلة **فورين بولسي** تصف الشركة بأنها: «McKinsey & Co., a global consulting company that provides neoliberal solutions for real-world problems». انظر: Andrew Scott Cooper, «Saudi Arabia's First Step Is Admitting It Has an Oil Problem,» *Foreign Policy* (7 June 2016).

(29) من شدة الاعتمادية على هذه الشركة الاستشارية، دعا بعض الناشطين السعوديين إلى إطلاق اسم «وزارة ماكينزي» (McKinsey Ministry) بدلاً من وزارة الاقتصاد والتخطيط، انظر: المصدر نفسه.

(30) طالع الصفحة الثانية من مقدمة الوثيقة التي أصدرتها شركة ماكينزي في كانون الأول/ديسمبر 2015 (تقع في 144 صفحة، وهي ركيزة رؤية السعودية 2030) بعنوان: «Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment And Productivity Transformation».

نسجل هنا ملاحظة مهمة، إذ إن من الواجب على الحكومات التنقيب الجيد في الأجندة الفكرية للفريق المشتغل على مثل هذه الاستشارات «الخطيرة»، فالتحيزات المتعمدة ستكون سمة في التقارير المنجزة مما يشوه الحقائق أو يوجهها لخدمة الأجندات الليبرالية في أبعادها الاقتصادية والتسلطية على دول الأطراف ومص خيراتها؛ بالإضافة إلى ملاحظات أخرى نشير إليها في أجزاء لاحقة (سنجلي ذلك بشواهد عملية متعددة).

الشركة بكل تكاسل مهني إلى تطبيق القاعدة الرديئة: «أن ما يناسب البعض يناسب الكل» (One Size Fits All). وقد مارست مجلة **فورين بولسي** نقداً لاذعاً للشركة في هذا الإطار، حيث تقول ما نصه (وأثبته بالإنكليزية ليكون النقد أوقع، أوليس يقال بأن الإنسان لا يوجع الطرف الآخر ـ نقداً أو شتماً ـ إلا بلغته الأم)[31]:

«McKinsey's approach to reforming foreign governments is dangerously flawed. The company's school-lunch approach to economic reform — one size fits all, regardless of appetite and culture — makes no effort to consider each country's unique history or social background. It also fails to consider whether the recipient's political structures are robust enough to withstand the unrest that often emanates from job losses, privatization of state-owned enterprises and social services, subsidy cuts, and increases in the cost of living».

وبالإيماء إلى الاستشارات الأجنبية، أشير إلى أن الأقطار الخليجية اتكأت على النصح الغربي لمراجعة برامجها التنموية وتطويرها منذ فترات طويلة (فمثلاً، شركة ماكينزي تقدم استشاراتها إلى السعودية منذ عام 1957). ومن الشواهد القديمة نسبياً التي تبيّن أن هذا النصح يكرس فكر النيوليبرالية ما قاله وزير الخزانة البريطاني جوناثان أتكنس في المؤتمر الذي عقد في عُمان ـ في 3 ـ 4 حزيران/يونيو 1995 عن «الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020»، حيث أكد الوزير البريطاني ضرورة التوسع في الخصخصة مع الحزم الشديد في تقليل الدعم لبرامج الرعاية الاجتماعية وفرض ضرائب مناسبة، معترفاً بأن ذلك قد يثير حفيظة المواطنين، إلا أنها في رأيه إجراءات واقعية جداً، مستعرضاً التجربة «الناجحة» في بلده[32]، ولسنا ندري شيئاً عن معايير هذا النجاح ولا عن أدلته الصلبة.

(3) تضمنت الرؤى والبرامج ما يفيد تبني استراتيجية تقضي بالتوسع الشديد في خصخصة الخدمات والقطاعات الحكومية، وقد تم بالفعل خصخصة الكثير من تلك الخدمات والقطاعات ويجري الترتيب لمزيد منها في الوقت الحالي وفي الأشهر والسنوات القريبة (إن قُدّر لهذه الرؤى والبرامج أن تستمر كما هي من دون مراجعة أو تعديل). هذا التوسع مقلق، ومصدر القلق نابع من مبالغة الحكومات الخليجية في الخصخصة وعدم احتساب الآثار المجتمعية المحتملة، وبالذات على الطبقات الوسطى والفقيرة.

في كانون الأول/ديسمبر 2015، كُشِف النقاب في الدوحة عن انطلاق قطار الخصخصة من جديد عام 2016، ليشمل قطاعات متعددة ومنها مؤسسات طاقية. وقد ذُكر أن الخصخصة

(31) Cooper, Ibid.

(32) هيفاء المشاري، «مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عام 2020 من 3 ـ 4 حزيران/يونيو 1995،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت)، السنة 18، العدد 78 (1995)، ص 238.

تستهدف تقليم أظافر الترهل، ولجم الهدر، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية القطرية، مع التشديد على أن المواطن هو المستفيد الأول نظراً إلى تحسن الكفاءة والخدمات[33].

أما في الرياض، فقد أُعلن في خبر مفاجئ عن البدء بخطوات عملية لخصخصة جزء من شركة أرامكو العملاقة (في حدود 5 بالمئة)[34]، وفي أيار/مايو 2016، ذكر الرئيس التنفيذي للشركة أن ذلك نابع من رؤية 2030. وفي آب/أغسطس 2016 طُرح برنامج واسع للخصخصة بأهداف مشابهة لتلك التي ذكرناها في النموذج القطري، حيث تفيد الأخبار بأن 13 مؤسسة حكومية تستعد لإطلاق بعض خدماتها للخصخصة، شاملاً وزارة العدل (كإشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق والأعمال المساندة لقضاء التنفيذ ومراكز تنفيذ أحكام الحضانة)، ووزارة الصحة (كخصخصة إحدى المدن الطبية وبعض المستشفيات وخصخصة الغسيل الكلوي والرعاية المنزلية)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية (كخصخصة النظافة وتدوير النفايات وإصدار التصاريح)، ووزارات الثقافة والإعلام، والزراعة والبيئة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والتعليم، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإسكان، والطاقة، والنقل، والهيئة العامة للسياحة، وهيئة الطيران المدني[35]. وفي الكويت ـ في تموز/يوليو 2016 ـ نُقل عن مسؤولين كويتيين التفكير الجدي في خصخصة شركات الخدمات وبعض الوظائف الجانبية في ما يتعلق بالقطاع النفطي، ويُنظر إليها بوصفها إحدى المبادرات التي أعلنتها الحكومة الكويتية لإصلاح أوضاع الاقتصاد وذلك تجاوباً مع خطوات مماثلة اتخذتها دول خليجية أخرى، إلى جانب خفض الدعم عن بعض السلع[36].

---

(33) «قطار الخصخصة ينطلق في 2016 من جديد والقطاع الخاص في مقصورة القيادة،» مجلة **بزنس كلاس** (6 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(34) التوجه إلى تخصيص أرامكو أمر استراتيجي بامتياز، لذا فإنه يتوجب إخضاعه لمعالجات ومناقشات معمقة من جانب الخبراء والمفكرين والمتخصصين المحليين، نظراً إلى خطورته البالغة على المستقبل السعودي ـ اقتصادياً وسياسياً ـ، على أن تكون المناقشات أيضاً هادئة وكافية لِبت مسألة قد تعد الأخطر والأكبر في التاريخ الاقتصادي السعودي، فهي تحمل تأثيراً جوهرياً في الأجيال المعاصرة وتلك التي ستأتي في ما بعد.

هنالك تجارب دولية يوصي هؤلاء المفكرون والمحللون بدراستها للخلوص إلى دروس مستفادة. ثمة تجربة للبرازيل في تخصيص 16 بالمئة من أسهم شركة **بتروبراز** عام 2000 وطرحها في بورصات ساوباولو ونيويورك، علماً أن قيمة الشركة في سوق المال البرازيلي زادت بنسبة 1200 بالمئة بين أيار/مايو 1997 وحزيران/يونيو 2006، انظر: روبرت سليتز، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى**، ترجمة محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص 194 ـ 202. يتعين علي الإفصاح بأنني لا أعلم عن مدى ملاءمة هذه التجربة للدراسة والمقارنة، حيث يخضع ذلك لاعتبارات منهجية متعددة يدركها الباحثون المتخصصون في هذا المجال البحثي والاستشاري. إذاً، سوقها جاء على سبيل التمثيل الأولي، لا التوصية النهائية بدراستها.

(35) «13 وزارة وهيئة حكومية تستعد لإطلاق الخصخصة لبعض خدماتها،» **المدينة** (الرياض)، 2016/8/20.

(36) «شركات الخدمات وبعض الوظائف الجانبية فيما يتعلق بالقطاع النفطي،» مجلة **أربيان بزنس** (12 تموز/يوليو 2016).

(4) كشفت الرؤى والبرامج وما يعلوها من توجهات استراتيجية عليا عن عزم الأقطار الخليجية خفض معدلات الإنفاق العام، وقد جاءت هذه التوجهات تحت لافتات متعددة، كـ «**رفع كفاءة الإنفاق العام**» (الرؤية السعودية)، «**إنفاق حكومي أفضل**» (رؤية أبو ظبي)، و«**خفض الإنفاق غير الفعال**» (رؤية البحرين)، مع إشارات متنوعة إلى أهمية الترشيد في الصرف والنفقات. وهذه المسألة على درجة كبيرة جداً من الأهمية، وتستحق بالفعل اشتغالاً استراتيجياً عليها، فالصرف الحكومي يحتاج إلى إعادة نظر بالفعل في جوانب عديدة، إذ جعلها شغلاً لأكبر المسؤولين الخليجيين بعد اهتزاز قاعدة الريوع النفطية بسبب انخفاض أثمانه.

نحن نصادق على أهمية المراجعة والترشيد لإنفاق المال العام؛ وحتى في أوقات الوفرة الريعية كان يجب أن يصار إلى ذلك، بيد أنه يتعين أن يتم تخفيض النفقات العامة وفق اعتبارات فنية دقيقة، وقبل ذلك لاعتبارات مجتمعية، إذ لن يكون مناسباً في دول رضعت الرعاية الاجتماعية منذ نعومة تنميتها أن يتم فطمها فجأة؛ بوقف برامج الرعاية أو التقليل منها جوهرياً بطريقة غير ممرحلة ولا مبررة في نظر الفئات المستفيدة. أي أنه لا يكفي أن يكون المسوّغ مقبولاً من الناحية الاقتصادية والفنية، فالقبول المجتمعي عامل حرج للنجاح في تطبيق ذلك بأسلوب ملائم وآمن. وهذا لا يعني الدعوة إلى استدامة الصرف الباذخ أو غير المبرر، ولكن ثمة حاجة ماسة إلى إيجاد خطاب سياسي اقتصادي يقنع الناس بأن خفض الإنفاق العام وبرامج الرعاية الاجتماعية أمر ضروري ومناسب وعادل، وبأنه نفذ لتحقيق المصلحة العامة.

وهذه المسألة تتطلب تفعيلاً للعلوم الاجتماعية والإنسانية بما يعين الأقطار الخليجية على القيام بما يمكن أن يوصف بأنه هندسة اجتماعية إيجابية، من شأنها تغذية الأفكار والتوجهات السليمة والتقليل من الأبعاد السلبية، وإبطال مفعول الشك والإحباط، وتدعيم الثقة التبادلية في ما بين الناس والحكومات[37]، وما يستلزمه ذلك من تجاوز الإعلام التقليدي التمجيدي، مع إعطاء الحقائق والمعلومات التفصيلية والتعامل مع المشاكل والتحديات بكل وضوح وشفافية، ولا أحسب أن هذا يجدي والناس لا ترى مواجهة صادقة للفساد الكبير (Grand Corruption) وتضييقاً لممار الإثراء الفاحش للفئات المتنفذة أو الفاسدة، وترشيداً حقيقياً مرئياً لدى الأغنياء والمسؤولين قبل الفقراء وعموم الناس.

(5) أصولية السوق لا تولي ـ في جوهرها ـ عناية تُذكر بالجوانب السياسية، وقد وجدنا أن الرؤى والبرامج الخليجية تحاشت تماماً البعد السياسي (عدا إشارات محدود في الرؤية الكويتية)، في أنماط ليست مستغربة من الحكومات الخليجية التي تنأى بالقضايا السياسية،

(37) ينظر البعض وهم محقون إلى الاقتصاد على أنه «لعبة ثقة»، مبددين الأهمية المبالغ فيها للذهب والفضة ونحوهما في التجارة والتبادل، إذ «إن الواقع يدل على أنهما يعتمدان على احتياطي أكثر أهمية وهو ثقة الناس. فيزدهر الاقتصاد عندما تكون تلك الثقة متينة...»، انظر: ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**، ص 45.

فلا تقحمها في المجال العام. وربما يقال إن تلك الأنماط تجري وراء القاعدة الليبرالية: «تَسوّق لا تُصوّت»[38]، أو أنها تكتفي بجرعة من «ديمقراطية السوق»[39]، كما يزعم ميلتون فريدمان ـ على سبيل المثال ـ حيث يقرر أن السوق تحقق إجماعاً غير ملزم عبر ما يسميه «التمثيل النسبي الفعال»[40]. وسنعالج هذه المسألة بنوع من التفصيل في جزء تالٍ.

المرحلة الرابعة: نحو ليبرالية خليجية صريحة كلية

قد يقال إنه يصعب ـ أو حتى يتعذر ـ وصول الأقطار الخليجية إلى مرحلة تتبنى فيها النيوليبرالية على نحو صريح كلياً، لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية تتفاعل في ما بينها في سياقات تاريخية تضافرية معقدة. هذا الإيراد له وجاهة كبيرة[41]. إذاً، ما الذي يدفع باتجاه وضع هذا السيناريو ضمن تحليلنا لليبرالية الخليجية؟ ما يدفع له أمران:

الأول، نظري، إذ إنه وفق النظرية لا شيء يمنع من حدوث هذا الأمر، وإن على سبيل الاحتمال القليل، ولو أخذ وقتاً طويلاً نسبياً.

الثاني، عملي، إذ إنه لا يقصد بالصريح الكلي وصول التطبيق الخليجي إلى مستويات النيوليبرالية الغربية كما في أمريكا وبريطانيا وألمانيا مثلاً، ولا حتى مقاربتها، وإنما جرعات أكبر من التبني للنيوليبرالية. نعم، يكفي أن تكون جرعات غير مسبوقة تاريخياً مقارنة بعقود خلت، ويكفي أيضاً أنها قد تلامس أبعاداً لم تكن تلامسها في أوقات مضت[42].

بعد هذا الإيضاح للإيراد ومعالجته من الناحيتين النظرية والعملية، يتخلق سؤال مفاده: ما هي التمظهرات التي تؤشر إلى حدوث أو قرب حدوث هذا السيناريو؟ ليس من اليسير الإجابة عن هذا السؤال، وغاية ما نطيقه هو إعطاء مقاربات أولية لهذه التمظهرات المحتملة كما في النقاط أدناه، مع الإشارة إلى أنه يكفي حدوث بعضها:

أ ـ بوجه عام، إن حدوث هذا السيناريو يعني اقتراب الاقتصاد الخليجي أكثر فأكثر من تطبيقات متطرّفة للنيوليبرالية تتمثّل بمزيد من الحرية السوقية وفتح الأسواق للشركات الأجنبية

---

(38) نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ العدد 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 129.

(39) يعقوب الشيحي، «الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد 137 (2009)، ص 200.

(40) ميلتون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاته (القاهرة: كلمات عربية، 2011)، ص 47.

(41) انظر مثلاً: فتحي العفيفي، «الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12 (خريف 2006)، ص 38 ـ 46.

(42) لعله من الواضح أنه لا يلزم اتسام جميع الاقتصاديات الخليجية بمثل هذا الأمر أو غيره، فتحليلنا في هذا الكتاب وإن مال إلى المستوى الكلي التجميعي، فإنه لا يلزم منه القول إنه يتوجب انطباقه على جميع الاقتصادات الخليجية، فبعض المسائل قد تحصل في بعض الأقطار أو حتى في قطر واحد فقط.

العملاقة، حتى لو كانت على حساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فحيتان النيوليبرالية أولى بالحياة والنمو!

ب ـ التوسع الشديد في برامج الخصخصة والإصرار عليها حتى مع بروز إشكاليات اقتصادية وربما اجتماعية، مع شمولها مجالات كانت محصورة على الدولة باعتبارها ضمن وظائفها أو واجباتها؛ وفق معادلة الحقوق والواجبات في الاقتصادات الريعية أو شبه الريعية.

ج ـ اتصاف الاقتصاد الخليجي بالروح المغامرة من حيث الدخول في مشاريع أو استثمارات عالية المخاطرة، ولا يستثنى من ذلك الأموال العامة المستثمرة. ويدخل في ذلك أيضاً ـ على سبيل المثال ـ التعاطي الترحيبي بالأدوات النقدية والمالية الجديدة التي تتوافر على قدر كبير من الغموض والمخاطرة وربما المقامرة.

د ـ التساهل مع تراكم الديون العامة، بما في ذلك التورط في الاستدانة الخارجية، لمبررات استثمارية وتأسيس مشاريع عملاقة.

هـ ـ العمل على تعزيز النزعات الفردانية في الدراسة والعمل والاستثمار والسكن والحياة والزواج والصداقة، وتصنيع برامج وقوالب تلائم هذه النزعات وتغذيها، بما يجذِّر الليبرالية في السياقات الاجتماعية والاقتصادية.

و ـ التقليل الموجع لبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة وقد يكون في قوالب سريعة مربكة ضعيفة التدرج، وتسويغ ذلك بحيثيات الفكر النيوليبرالي المعروفة التي أوردنا طرفاً منها في الفصول السابقة، وسيأتي في الفصل السادس مزيد منها.

ز ـ تشجيع الأنماط الاستهلاكية في توليفة تروج لباقة الأفكار الليبرالية الجديدة التي تتجه نحو المزج بين: المهنية العالية والترفيهية العالية؛ فالإنسان المعاصر يكدح كثيراً ويلهو كثيراً وفق آراء نيوليبرالية.

ح ـ تبني بعض الأطر الليبرالية الجديدة في الفضاء السياسي، إن اقتضى الأمر أو دعت إليه الضرورة الاجتماعية، حتى لو كان ذلك شكلانياً، بحيث يمرر أو يسوغ التطبيقات الاقتصادية بالدرجة الأولى والاجتماعية الداعمة لها.

قطعاً، نحن لا نعلم ما الذي سيحدث في المستقبل. ولو صوَّرنا السيناريوهات الفارطة على أنها تمثل شخوص الحكاية الليبرالية الخليجية، فإننا لا ندري ما الشخوص التي ستفرض كلمتها وستحظى ببطولة تاريخية واقعية. وأياً كان السيناريو الذي سيتحقق، فإننا بحاجة إلى ملامسة علاجية لبعض إشكاليات الفكر الليبرالي الجديد. وعليه فإنني في الجزء اللاحق أعرض ـ بقدر لائق من الإسهاب ـ بعض التنبيهات للخليجيين وفق ما خلصنا إليه من نتائج في هذا الفصل وما قبله.

الفصل الخامس

خمسة تنبيهات للخليجيين

من أجل ضمان نجاعة برامج التنويع الاقتصادي الخليجي، وفي ضوء فهمنا لممارسات الليبرالية الجديدة، وما يترتب عليها من آثار سلبية وخيمة في الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإننا نضع باقة من التنبيهات بخطاطات عامة، وقد ارتأيت اختزالها في 5 تنبهيات عامة. يندرج تحت كل منها 3 تنبهيات فرعية، لتكون الحصيلة 15 تنبيهاً. وتتعين الإشارة إلى أنه يوجد قدر من التداخل الترابطي بين المسائل المطروحة في هذا الجانب، نظراً إلى طبيعتها المتشابكة، إنْ في البعد المفاهيمي التنظيري أو في البعد العملي التطبيقي. وهذه التنبيهات موجهة بالدرجة الأولى إلى متخذ القرار الخليجي، السياسي والحكومي والمفكر والمتخصص، فأنا أقول لكل منهم:

تنبيه أول: تجنَّب الإفقار

لا بد من الإشارة إلى أن من الآثار البشعة للنيوليبرالية اللاعدالة في توزيع الثروات، وما يتبعه من تفاوت حاد في النفوذ والإمكانات والمعلومات، مع تبنيها نهجاً يقوم على «اشتراكية الخسائر وتخصيص الأرباح» (كما يقول جوزيف ستيغلتز)[1]، فشرُّها يعم وخيرها يخص. لذا فهي تمعن في خلق التفاوت ومضاعفته على نحو مطرد عبر آليات متعددة، ومنها زيادة «الضرائب غير المباشرة» على المواطنين كما حدث في كل من ألمانيا والأرجنتين، على سبيل الاستشهاد.

ففي ألمانيا، دفعت النيوليبرالية التروس الاقتصادية في الربع الأخير من القرن الماضي بما يعزز نفوذ الشركات الكبيرة، فخفضت الضرائب المفروضة عليها بما يقارب 50 بالمئة، في حين رفعت الضرائب على العاملين بنحو أربعة أضعاف بدءاً من عام 1975. ولا يعكس السجل الاقتصادي نمواً بالطريقة التي بشرت بها الليبرالية الجديدة، بل على العكس؛ حيث شهد الاقتصاد الألماني

(1) Ximena de la Barra, «Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises,» *Critical Sociology*, vol. 36, no. 5 (2010), p. 641.

قدراً من التباطؤ في النمو بسبب عوامل متعددة. ومنها تراجع المواطنين عن الاستهلاك، لا لتغيُّرٍ في أنماط حياتهم وإنما لتراجع في دخولهم، وهو ما يوجب ـ في نظر اقتصاديين ألمان ـ رفع هذه الدخول لا لتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل لتعضيد النمو الاقتصادي، ولتمكين المشاريع المتوسطة والصغيرة من تجاوز مسارات التعثر والإفلاس، وفي كل هذا تهديد خطير يؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى[2]. وفي الأرجنتين، أدت «خطة التحول لعام 1991» إلى زيادة ضرائب الاستهلاك، وهو ما أثر سلباً في الطبقات الوسطى والفقيرة على نحو ملحوظ[3].

في دول الخليج العربي، هنالك أنواع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تفرض بين الحين والآخر (بمسميات ولوافت مختلفة)، ومنها رسوم متعلقة بالخدمات البلدية والمرورية والطرق والجوازات والتأشيرات والمطارات والشرطة، وباتت هذه الرسوم تحقق عوائد كبيرة، وتصنف على أنها ضمن آليات تنويع الاقتصاد الخليجي وتخفيف العبء على الموازنات العامة. وفي سياق تعزيز هذا النهج الضريبي، أعلنت دول الخليج العربي اتفاقها على تطبيق «ضريبة القيمة المضافة» باستثناء القطاعات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، كما أُعلن عن استثناء 94 سلعة غذائية أساسية، وهنالك عدم وضوح حيال تاريخ البدء بتطبيقها، مع ترجيح عام 2018[4].

يُظهر عدد من الاقتصاديين الخليجيين قلقهم الشديد من الانعكاس السلبي لهذه الضرائب، ومن هؤلاء رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبد الرحمن الزامل حيث يرى أن تطبيق هذه الضرائب «أمر بالغ الحساسية»، ويضيف في حديث لمجلة **المجلة**: «إن ضريبة القيمة المضافة لن تؤثر في المستورد أو المُصنّع، ولكن سيتحملها المستهلك»، واختتمت المجلة تحقيقها بالقول: «إن تطبيقها يحتاج إلى إرادة وإمكانات هائلة، إضافة إلى تسويقها في مجتمعات عرفت في التاريخ الحديث بأنها لا تحب أن تدفع إلا قيمة ما تشتريه أو تلمسه من خدمات، ولا تؤمن بدفع مبالغ إضافية على شكل ضرائب لحكومات تراها شعوبها بالغة الثراء!»[5]. وفي ذات الاتجاه، يؤكد الاقتصادي البحريني جاسم حسين وجوب «فرض رسوم على من يحصل على خدمة ما، وليس على كل المواطنين»، وذلك تجنباً لحدوث أزمات اجتماعية وارتدادات اقتصادية سلبية، مع دعوة أكيدة للمحافظة على الطبقة الوسطى[6].

---

(2) هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، عالم المعرفة؛ العدد 335 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 61 ـ 72.

(3) Miguel Teubal, «Rise and Collapse of Neoliberalism in Argentina: The Role of Economic Groups,» *Journal of Developing Countries*, vol. 20, nos. 3-4 (2004), p. 181.

(4) «دول الخليج: ضريبة القيمة المضافة في 2018 .. واستثناء 94 سلعة غذائية،» **الحياة** (النسخة السعودية)، 2016/1/15.

(5) «هل تدخل دول الخليج في عصر ضريبة القيمة المضافة؟،» مجلة **المجلة** (1 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

(6) «اقتصاديون: لا بديل للحكومة عن فرض رسوم وضرائب لوقف نزيف العجز والديون ـ وسط تأكيداتهم لتأثيراته السلبية الاجتماعية ورغم تحفظهم على التوقيت،» صحيفة **الوسط** (البحرين)، 2016/5/26.

إن رؤى الإصلاح الاقتصادي وبرامج تنويعه يجب أن تؤدي ـ وفق العيسوي ـ إلى «تحسين نوعية النمو بحيث يكون نمواً عمومي النفع ليس بمفعول التساقط، وإنما عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية، بما يؤمّن وصول ثمار النمو للقاعدة العريضة من السكان»[7]. ويؤكد الاقتصادي الخليجي عبد العزيز الدخيل أن تحضّر الأمم «لا يقاس بعدد أثريائه، بل يقاس بحجم ونوعية طبقته الوسطى الحاضنة لبذور التقدم والنمو، فكلما كانت الطبقة الوسطى هي الأكبر... كان الأمل كبيراً والمستقبل واعداً بتنمية متوازنة واقتصاد نام ووضع سياسي واقتصادي واجتماعي مستقر»[8]. بناء على ما سبق، يصح منا القول إن برامجً التنمية والتنويع الاقتصادي مطالبة بأن تلتزم نهج الاحتراز الشديد تجاه تصميم كل ما من شأنه المساس بالطبقات الوسطى والفقيرة، سواء من جهة الرسوم والضرائب أو غيرها.

تقدّر الطبقة الوسطى في الوطن العربي بنحو 146 مليون نسمة، مشكلين ما يقارب 44.5 بالمئة من إجمالي السكان. ويتركز 100 مليون من هؤلاء في ستة أقطار عربية: مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق؛ بنسبة 42.3 بالمئة من إجمالي سكانها. ولأغراض البحث في هذا الكتاب، نركز التحليل على الفضاء الخليجي، فالجدول الرقم (5 ـ 1) يظهر نسب الطبقة الوسطى وأعدادها:

الجدول الرقم (5 ـ 1)

نسب الطبقات الوسطى وأعدادها في أقطار الخليج العربي

القطر	عدد السكان 2010 (بالألف)	الطبقة الوسطى (بالمئة)	الطبقة الوسطى (بالألف)
السعودية	27563	60.1	16565
الإمارات	8264	63.5	5248
عمان	3415	49.6	1694
الكويت	3582	62.4	2235
قطر	1699	63.6	1081
البحرين	1314	57.7	758

المصدر: تلخيص المؤلف من: أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 339 ـ 340.

(7) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)،» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت)، السنة 15، العدد 1 (2013)، ص 215.

(8) عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** (بيروت: دار الساقي، 2012)، ص 826.

إذاً، وكما رأينا، تمثّل الطبقات الوسطى نسبة كبيرة من إجمالي السكان في الأقطار الخليجية، فهي بحدود 60 بالمئة (باستثناء الحالة العمانية، قرابة 50 بالمئة). وبخصوص برامج التنويع للاقتصاد الخليجي، ألفت النظر إلى عدد من التنبيهات التفصيلية التي أراها جوهرية:

1 ـ لا تُراكم مشاعر الحرمان

يرى بعض الباحثين أن الفقر لا يتأسس في وجدان الفقراء من جراء عدم امتلاكهم للنقود ونحوها، بل تبنى مشاعر الفقر على ما يسمى ـ وفق دوسنبري (Duesenberry) ـ «مشاعر الحرمان النسبي بالمقارنة مع الجماعة المرجعية المختارة»[9]. ويقر أحد الباحثين الخليجيين بتأثير هذا الأمر في السياق المجتمعي الخليجي[10]. وقد أتاحت الثورة التقنية مقومات معلوماتية لبناء «العقل المقارن»؛ فالإنسان المعاصر يقضي وقتاً لا يستهان به في الاطلاع على أحوال الناس من حوله، ويشغّل ذهنه بمقارنات معهم، وهو ما قد يوجد مشاعر الحرمان النسبي تجاه مسألة معاشية ما. وفي حال تزايد هذه المشاعر السلبية وتراكمها وعدم معالجتها، فإنها مرشحة لأن تتحول إلى شعور بالظلم، وقد أثبت علم الاجتماع السياسي أن «الظلم ليس هو الذي يؤدي إلى الثورات، ولكنه الشعور بالظلم»[11]، أي الإدراك، ولا يلزم أن يكون الشعور بالظلم مطابقاً لواقع الحال، بيد أنه هو المؤثر في نهاية المطاف.

2 ـ لا تزاوج المال بالسلطة

يتوجب فك عرى ما يصفه البعض بـ «رأسمالية الخلّان»، التي تتمثل بالفساد الناتج من العلاقات الوطيدة بين أجهزة الدولة ورجال الأعمال[12]. من ذلك ما يحدث أثناء برامج التكيّف الهيكلي والخصخصة، فمثلاً نجد أن هذه البرامج أدت في المكسيك إلى بروز طبقة من المنعمين حيث أنتجت 24 ملياردياً ـ وفق **الفوربس** لعام 1994 ـ وقد شارك 17 منهم على الأقل في الخصخصة، وفي عام 2005 أصبحت المكسيك تاسعاً من حيث عدد المليارديرات[13]. ويتأكد هذا التنبيه في الوضع الخليجي بالنظر إلى وجود مثل هذا التزاوج[14].

---

(9) أكرم زيدان، **سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة**، عالم المعرفة؛ العدد 351 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008)، ص 173.

(10) متروك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 27، العدد 308 (تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 10 ـ 11.

(11) سعد الدين إبراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 35، العدد 399 (أيار/مايو 2012)، ص 131.

(12) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان، 2008)، ص 161.

(13) المصدر نفسه، ص 170.

(14) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 339 ـ 340.

3 ـ لا تركز على بثور الشباب

تحتاج الأقطار الخليجية إلى الأخذ في زمام الأمور تجاه الشباب وأن تنعتق «من منظور المشكلات والأزمات وسلبياتها إلى منظور الطاقات الحية وإمكانات النماء والعطاء». من هنا تتعاظم أهمية منحهم فرصاً كافية للإنماء والتطوير؛ في سياق يبني الاقتدار التنموي المستدام[15]، بما في ذلك تمكينهم من الانخراط في برامج اقتصادية واستثمارية مباشرة، وفي مجالات متنوعة قادرة على استيعاب باقة المعارف والمهارات والخبرات والاهتمامات الشبابية (ومن أهمها برامج الخصخصة المزمع تنفيذها). النظرات الخليجية تجاه الشباب إيجابية في طابعها التنظيري، أما في الممارسة فهي أقل إيجابية على ما يبدو. وهنا سيكون مفيداً إن نحن استجلبنا حقيقة يوردها علماء الاجتماع الذين يؤكدون أن الشباب «شريحة قلقة» يُعاملون كما لو كانوا أطفالاً غير جديرين بالثقة وتحمل المسؤولية، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى لون أو آخر من الانحراف أو التمرد أو المغامرة أو الثورة[16].

تنبيه ثانٍ: حاذر الغرماء

تقرر في أجزاء سابقة، أن الليبرالية المحدثة تسعى جاهدة لرفع نسب الديون، وتوريط الدول بأعلى نسبة منها[17]، ويدخل في ذلك تورط الكثير من الدول المتقدمة[18]. في عام 2004 بلغت ديون الدول النامية 2.5 تريليون دولار، مع فوائد ربوية سنوية تزيد على 375 مليار دولار، وهو أكثر مما تنفقه هذه الدول على الصحة والتعليم وأكثر عشرين مرة من المعونات الأجنبية التي تتلقاها[19].

وفق **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014**، بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي 22.3 بالمئة[20]. ويجسد نهجُ «الإغراقِ بالديون» خطورة بالغة على الاقتصاد العربي، حيث خضعت للمشروطية الخارجية، التي تتطلب ـ ضمن أشياء

---

(15) مصطفى حجازي، **الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية** (الرباط؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 149.

(16) إبراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية،» ص 133.

(17) انظر: رمزي زكي، **الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث** (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 63 ـ 71؛ هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 264 ـ 267، وجون بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ترجمة بسام أبو غزالة (عمّان: دار ورد، 2012)، ص 21 ـ 24.

(18) على سبيل المثال، تشير تقديرات في عام 2012 إلى أن مديونية اليونان تقارب 120 بالمئة من ناتجها المحلي، وإسبانيا بحدود 66 بالمئة، وتبلغ النسبة في كل من البرتغال، وإيطاليا وبلجيكا والنمسا: 91 بالمئة، 116 بالمئة، 101 بالمئة، 75 بالمئة على التوالي. انظر: سلامة كيلة، **الإمبريالية في مرحلتها المالية** (ميلانو: منشورات المتوسط، 2017)، ص 50.

(19) بركنز، المصدر نفسه، ص 22.

(20) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2014)، ص ج.

أخرى ـ التوسع في الخصخصة، حيث بلغت حصيلة الخصخصة ما يقارب 17.5 مليار دولار بين عامي 1990 و2001، وتستلزم أيضاً خفضاً في الإنفاق العام على برامج الرعاية الاجتماعية والبنى التحتية التي لا تخدم مصالح الشركات الكبيرة، وتعظم الخسارة بعدم توجيه أغلبية هذه الديون إلى القطاعات الإنتاجية[21].

يقرر باحث عربي أن عمليات الخصخصة وبقية مكونات النيوليبرالية في الوطن العربي مرشحة لأن تُضعف الانتماء وتزيد مشاعر الإحباط والظلم الاجتماعي والشعور بتخلي الوطن عن أبنائه، وبخاصة مع الفشل في الإصلاح السياسي وإدماج الديمقراطية والمحاسبية «فجنت من التوجه الليبرالي أسوأ ما فيه، وهو زيادة الفجوة بين الفقراء والأثرياء، وزيادة التشوهات في الاقتصادات العربية»، مع التأثير السلبي في المشروعية السياسية وتبني البعض لقوالب ديمقراطية شكلانية، و«تشغيل الآلة الأمنية والعسكرية لحماية الطبقة المركزية المتحكمة»[22].

كانت هذه الآثار السيئة في الاقتصاد العربي من جراء الديون بعيدة إلى حد كبير من الاقتصاد الخليجي، نظراً إلى عدم الحاجة الكبيرة في مراحل سابقة إلى الاستدانة الخارجية، بيد أن الوضع القائم، بما في ذلك الهبوط الحاد في أسعار النفط، وما يصحبه من مؤشرات تغلغل الفكر الليبرالي الجديد في برامج التنويع الاقتصادي، قد يكون من شأنه دفع بعض الأقطار الخليجية إلى الاستدانة في هذه الفترة أو في فترات قريبة قادمة. من هنا فإنني أضع بعض التنبيهات التي أراها جديرة بالتمعن:

1 ـ تفادَ الديون ما أمكن

لا يسوغ اللجوء إلى الديون الخارجية إلا عند الحالات الضرورية القصوى، على أن تكون في أضيَق نطاق من جهة مبالغها وفترات استردادها. وتبالغ الليبرالية المحدثة في تحميل الدول للديون، مهما كان حجمها وقدراتها، ولا ينطبق هذا الأمر على دول الأطراف فحسب، بل يشمل دولاً أوروبية، كما هو حال اليونان، فهو وإن كان ناتجه المحلي لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنتاج المحلي الأوروبي، إلا أن ديونه تعدت 300 مليار دولار عام 2009، مشكلة 113 بالمئة من ناتجه المحلي[23]. في هذا الاتجاه، نشير إلى أن أخباراً في منتصف 2016 تنقل لنا بأن

(21) أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 319 ـ 323.

(22) المصدر نفسه، ص 323 ـ 324.

(23) عبد الأمير السعد، «قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية،» **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، السنة 19، العددان 57 ـ 58 (شتاء ـ ربيع 2012)، ص 228 ـ 229. انظر أيضاً: كيلة، **الإمبريالية في مرحلتها المالية**، ص 50 ـ 51.

بعض الأقطار الخليجية تنوي الاقتراض من الخارج، كالسعودية بمبلغ 10 مليارات دولار[24]، ومثلها الكويت بالمبلغ نفسه[25].

2 ـ تحوّط في استثمار الأرصدة السيادية

يصف البعض الأدوات المالية بأنها «**أصول سامة**»[26]، وتتعامل بها بعض صناديق الاستثمار أو التحوُّط، في سلوك استثماري مغامر وبنظرات قصيرة الأجل في الأغلب. هنالك صناديق ضخمة تتبع هذا النهج الليبرالي المتطرف، ومنها الصندوق الأمريكي «كالبرز» (Calpers) (خاص بالمعاشات والتقاعد في كاليفورنيا، يمتلك ثروة تبلغ 250 مليار دولار). وثمة صناديق مشابهة أخرى في بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول. وتتنافس مثل هذه الصناديق فيما بينها على الاستحواذ على المشاريع وتبالغ في المتاجرة بالأسهم والأدوات المالية الجديدة، إلى درجة أن البعض يصف ممارساتها بأنها أقرب إلى ما يحدث في «كازينوهات القمار»، وقد يتسبب اللاعبون الكبار في هز الاستقرار في بعض الدول وخسارة شركات عملاقة ومتوسطة[27]

3 ـ احمِ البورصات الخليجية

تمعن النيوليبرالية في ترك حبل الاستثمار المقامر على غارب السوق المجنونة، فلا يحصل تدخل ولو كان هنالك نوع من العمليات التدميرية. ومن ذلك، أن البورصة الأمريكية تسمح بما يسمى «البيع على المكشوف» (Short Selling)، أي بيع أسهم يستعيرها المستثمر أو حتى لا يملكها (وما يسمى «البيع على المكشوف المعرّى» (Naked Short Selling)[28]. وقد كان لذلك المسلك اللاتدخلي آثار مزلزلة منها الانهيار الكبير لعام 2008[29]، وما صاحبه من إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبرى كـ «بنك ليمان برذرز» المؤسس قبل ما يزيد على 150 سنة،

---

(24) «السعودية تخطط لاقتراض مبلغ كبير من الأسواق العالمية،» موقع CNBC، 2 آذار/مارس 2016، <http://www.cnbcarabia.com/?p=286210> (تاريخ الزيارة 23 آب/أغسطس 2016)

(25) «الكويت تعتزم الاقتراض لسد العجز في موازنتها،» صحيفة **الحياة**، 2016/7/3.

(26) كريس هان وكيث هان، **الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد**، ترجمة عبد الله فاضل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 212.

(27) أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 58 ـ 64.

(28) يوجه كثيرون في الوول استريت الاتهام لرجل يدعى ديفيد آينهورن (David Einhorn) في ممارسة البيع بالمكشوف للتأثير في أسهم بنك ليمان برذرز ومن ثم إفلاسه، انظر: المصدر نفسه، ص 279 ـ 283.

(29) يرى بيكتي أنه لولا التدخل الحكومي في أزمه 2008 لكانت كساداً شبيهاً بكساد 1929، مذكراً بأن الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (كان رئيساً من 1929 إلى 1933) كان يؤمن بأنه يجب تصفية كل البط الأعرج. انظر: توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 506.

والذي كان يعمل فيه نحو 25 ألف موظف[30]. وبعد سلسلة الإفلاسات وسط هذه المؤسسات العملاقة، تقوم السلطات الأمريكية في ربيع 2008 بحظر جزئي لعمليات البيع على المكشوف، وذلك بحظر بيع 17 مؤسسة مالية فقط، مع أنه يُقال إن الانهيار العظيم لعام 1929 حدث لعدة أسباب ومنها البيع على المكشوف، وقد تم منعها لعدة عقود[31]، إلا أن السوق أعادها جذعة من جديد، ربما لتفعل الشيء ذاته! من هنا يمكن القول إن ثمة قلقاً حول فتح البورصات الخليجية للمستثمرين الأجانب أو الانخراط في تشريع الممارسات الاستثمارية الخطيرة التي من شأنها العبث بالسوق وإلحاق الضرر بشركات معينة، لتحقيق أهداف اقتصادية، وربما أكبر من ذلك.

تنبيه ثالث: تحاشَ المغامرات

تتصف النيوليبرالية بروح المغامرة غير المحسوبة في مجالات عديدة والتقليل من أهمية إدارة المخاطر في مسارات التجارة والاستثمار[32]. من مجالات المغامرة تصنيع بضائع خطيرة في السوق المالية، فقد جعلت هذه الليبرالية الجديدة من البورصة «فانوس القدر، تتوقف رحمتنا وعذابنا على صعود أو هبوط مؤشراتها»[33]. لوصف خطورة تلك الأدوات، استخدم وارين بافت تعبيراً دقيقاً: «الأسلحة المالية للدمار الشامل»[34]. وهي على الدرجة من التجدد والتعقيد، بحيث ربما لا تمكّن المسؤولين في الحكومات من فهمها وإدراك نتائجها وآثارها، ومنها ما يسمى «المبادلات» (Swaps)، التي يمكن بموجبها مبادلة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة والصرف الأجنبي ونحو ذلك من الأدوات المالية المتجددة التي تتخذ أسماء غريبة ورموز رشيقة، أمثال: Collateralized Debt Obligations (CDOs)، Asset-Baked-Securities (ABS)، Mortgage-Backed-Securities (MBS).

وقد ترتب على هذه الأدوات نتائج خطيرة، فهي كالقنبلة الموقوتة، حيث قدرت قيمة المشتقات المالية التي طافت العالم عام 2007 بما قيمته 592 ترليون دولار، وهذا يعادل 10 أضعاف قيمة السلع والخدمات التي تنتجها البشرية في الكرة الأرضية[35].

---

(30) المصدر نفسه، ص 265 ـ 273.

(31) المصدر نفسه، ص 283. وينظر البعض إلى انهيار البنك على أنه بداية انهيار رأسمالية السوق المفتوحة (ص 293 ـ 302).

(32) انظر مثلاً فصل «اعتماد المجازفة طريقة حياة»، في: جوزيف إ. ستيغليتز، **التسعينيات الهادرة**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: دار الفارابي، 2005)، ص 195 ـ 213.

(33) باسكال بروكنر، **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 8.

(34) تاشارلز أيزنستاين، «لست مديناً: لن أدفع ـ كل شيء قيل لك عن الدين خاطئ،» **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016)، ص 83.

(35) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 58 ـ 59.

ولخطورة هذه الأدوات، حذر منها «مكتب المحاسبة العامة» التابع للكونغرس الأمريكي، في تقرير صادر عام 1994، مشدداً على أنها تمثل تهديداً كبيراً للنظام المالي برمَّته. إلا أن ألن غرينسبان قلل من هذه المخاطر آنذاك، مدعياً بأنه لا يوجد دليل على أن «الضبط الحكومي» أفضل من «الضبط الذاتي للسوق»، ومثل هذا التوجه سمح بتمرير قوانين تطلق يد السوق في مجال المغامرات المالية[36].

في ضوء ما تقدم بيانه، أدرج ثلاثة تنبيهات فرعية، وذلك كما يلي:

1 ـ لا تغامر كثيراً في مجال الاقتصاد الجديد (ومنه المعرفي)

تبالغ النيوليبرالية في الاستثمار في شركات التقنية والمعلومات، إلى درجة أن شركة AOL الأمريكية ارتفعت قيمتها بنسبة 55000 بالمئة خلال 8 سنوات. ووصلت قيمة شركة بروكات (Brokat) (شركة تقنية ألمانية صغيرة) إلى ما يقارب 4 مليارات مارك. وتضخمت الصفقات من هذا القبيل، وظن البعض أن الاقتصاد الجديد سيكون المسيطر وسيضمن نمواً دائماً مطرداً، بيد أن الواقع يشي بغير ذلك، حيث هبطت بورصة «نيماكس» (خاصة بشركات التقنية) بمقدار 1652 نقطة خلال عام واحد، وانخفضت البورصة الأمريكية المختصة بهذه الشركات من 5094 إلى 1650 نقطة في عام 2000[37]. وفي عام 2016، تم بيع شركة «ياهو» بمبلغ 4.8 مليار دولار (أجزاء من الشركة)، وقد كان ثمة عرض لشرائها بمبلغ 44 مليار دولار في عام 2008، وكان البعض قدّر قيمتها في عام 2000 بما يلامس 125 مليار دولار[38].

لنأخذ شاهداً خليجياً. في حزيران/يونيو 2016، استثمرت السعودية عبر صندوقها السيادي (الاستثمارات العامة) بشراء حصة 5 بالمئة من شركة أوبر (Uber) بمبلغ 3.5 مليار دولار (من خلال الأسهم من فئة جي). وهذه الشركة أسست عام 2009، في مدينة سان فرانسسكو، وهي تعمل في مجال نقل الناس عبر تطبيق شبكي ذكي. وقد عنونت صحيفة **الجزيرة** السعودية لخبر الشراء بـ: صندوق الاستثمارات يدشن مبادرات رؤية 2030 باستثمار ضخم في «أوبر»[39]؛ أما قناة الـ «سي إن إن» الأمريكية فقد وصفت الصفقة بأنها الأولى دولياً بعد رؤية السعودية 2030،

(36) المصدر نفسه، ص 284 ـ 285. وجدير بالذكر أن تمرير القوانين المشجعة على المغامرات المالية حدث في دول أخرى، كألمانيا والتي ألغت الضرائب على المتاجرة برزم القروض في عام 2003 (ص 287 ـ 293).

(37) المصدر نفسه، ص 172 ـ 173.

(38) انظر موقع BBC، <http://www.bbc.com/news/business-36879831>. تم الرجوع له بتاريخ 26 تموز/يوليو 2016: ولتوخي الدقة، تتعين الإشارة إلى عدم وضوح تفاصيل صفقة البيع من حيث الأشياء التي تم بيعها فعلاً في هذه الصفقة. أي أنها تشمل بعض الأجزاء من ياهو، وستكشف لنا الأيام تفاصيلها.

(39) **الجزيرة**، 2016/6/9.

وأشارت إلى حصول السعودية على مقعد في مجلس إدارة الشركة التي تقدر قيمتها بـ 62.5 مليار دولار، وهي أعلى قيمة في «الشركات المبتكرة»[40]. في آب/أغسطس 2016، قدّر خبير التقييم آسواث داموداران (Aswath Damodaran) قيمة الشركة بأنها بحدود 28 مليار دولار[41]، وهنا نجد فارقاً كبيراً يعكس حجم المخاطرة في هذه المجالات الاستثمارية. فأي اقتصاد هذا؟ هل يعني التراجع الحاد في الاقتصاد المعرفي أن الاقتصاد سيستعيد قريباً «أصله وفصله»، ليجسِّد مجدداً الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي؟ ربما ولكن بعد خراب «مالطا الليبرالية»، أو بعد النجاح في تفكيكها بصورة أو بأخرى.

2 ـ لا تقر تشريعات تسمح بمغامرات مالية

يتوجب الحذر من تغلغل العقيدة الليبرالية داخل رحم الاستثمار الحكومي للأرصدة الخليجية، عبر التلبس بروح المغامرة اللامحسوبة في الأوراق والأدوات المالية بمختلف أشكالها. وللتدليل على مغبة هذا المسلك، أشير إلى الحادثة الشهيرة لأسهم شركة «فولكس واغن» في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2008، حيث ارتفعت قيمة أسهمها في يوم واحد من 200 إلى 600 يورو، وكانت بعض صناديق المخاطر والاستثمار قد راهنت على انخفاض قيمة الأسهم فمارست «البيع على المكشوف»، الأمر الذي جعلها تعيد الأسهم إلى أصحابها؛ فحاقت بخيبة استثمارية، مكابدة بذلك خسائر باهظة راوحت من 10 إلى 15 مليار يورو في يوم واحد. وفي اليوم التالي ارتفع السهم إلى 1000 يورو لتكابد خسائر إضافية بالمقدار نفسه من المليارات، فتسبب ذلك في حدوث انهيارات وتصدعات كبيرة في هذه الصناديق وفي السوق المالي برمته. هذا النهج يؤكد الخطورة البالغة لروح القمار في السوق الليبرالية، ويسقط فرضية رشد «الإنسان الاقتصادي» (Homo Oeconomicus)، فهو يتحرك بمشاعر الجشع والأنانية والنشوة والخوف والهلع[42].

3 ـ لا تضع بيضاتك في سلة واحدة

من المهم جداً التنويع في طرائق استثمار الأرصدة السيادية والحكومية بكل أشكالها عبر الصناديق وغيرها. ومن غير الجيد ضخ الأرصدة الضخمة في صناديق قليلة على

---

(40) انظر الخبر في موقع القناة: «السعودية: 3.5 مليار$ بـ«أوبر» في أول صفقة دولية منذ «رؤية 2030».. و80% من المستخدمين بالمملكة نساء،» موقع «سي إن إن» بالعربي، 2 حزيران/يونيو 2016، <https://arabic.cnn.com/business/2016/06/02/uber-saudi-arabia-investment> (تاريخ زيارة الموقع 28 تموز/يوليو 2016).

(41) Julie Verhage, «An Expert in Valuation Says Uber Is Only Worth $28 Billion, Not $62.5 Billion,» Bloomberg (17 August 2016), <http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-08-17/an-expert-in-valuation-says-uber-may-have-already-peaked> (accessed on 19 August 2016).

(42) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 302 ـ 303.

نحوٍ مبالغ فيه، ذلك أن هذا الأمر قد يُضعف بقية الصناديق، ويقلل من قدراتها التنافسية، إلى جانب تعرض الصندوق الأكبر لهزات مالية كبيرة. في المقابل، نجد أن بعض الدول انتهجت خط التنويع في استثمارتها، ومنها الصين، التي نوعت في استثماراتها وشركائها وتكتلاتها (مثل BRIC ودول شرق آسيا). ليس ذلك فحسب بل في العملات أيضاً، فهي لا تستثمر في الدولار فقط وإنما في سلة من العملات[43]. ومن الأمثلة على التوجهات الخليجية الأخيرة النابعة من الرؤى والبرامج المصممة للتنويع الاقتصادي، ما أُعلن عنه في السعودية من رفع رأس مال صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد على 7 تريليونات ريال[44].

تنبيه رابع: توَقَّ الكواسر

«أصبحت التخوم الفاصلة بين سلطة الدولة وسلطة الشركات حدوداً مسامية القوام»[45]؛ فالشركات العملاقة تهيمن على الاقتصاد العالمي من خلال عملياتها المنتشرة في جميع القارات وعبر امتلاكها حصصاً كبيرة في أسهم الشركات في مختلف الدول، ولا سيما في عصر اتسم بـ «الخصخصة المستفيضة»، التي تطبق على نطاق واسع، ولو كانت على حساب وظائف جوهرية للدولة أو جيوب الفقراء والمحاويج. وهذه الشركات ميالة لتجميع أعمالها الأساسية في مدن كبيرة كنيويورك ولندن وفرانكفورت وطوكيو، وتتعامل نخبها التنفيذية بوصفها شبكة عالمية، معتنقة «ديانة السوق» ومتحدثة بإنكليزية الوول استريت «الواليتش»[46].

صحيح أن بين هذه النخبة تنافساً محتدماً على الفرص الاستثمارية، مع ممارسات عدوانية في الانتشار بالأسواق والتسعير والاستحواذ، بيد أنهم يتحدون ويتكاملون لتعظيم منافعهم المشتركة؛ عبر إصدار التشريعات الملائمة وتوفير البيئة المواتية بما في ذلك «علاقات مقبولة مع الحكومات وجماعات المصالح والعمل». وقد تطورت علاقاتها الشبكية بعد التوسع المذهل

---

(43) De la Barra, «Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises,» p. 646.

من التوجهات الصينية لفك الارتباط بالدولار، الاتفاقات التي تبرمها الصين مع عدة دول، بحيث يتم استخدام العملات المحلية في العمليات التجارية التبادلية كافة، مثل الاتفاقية مع السعودية في شهر أيلول/سبتمبر 2016، حيث اتفقا على تأسيس نظام للصرف المباشر بين الريال واليوان، انظر: «الصين تؤسس منصة مباشرة بين «اليوان» و«الريال»،» **الحياة**، 2016/9/14. وهذه خطوة إيجابية تحسب للبلدين. وهي ضمن الخطوات التي يجب أن تتواصل من أجل الانعتاق من الهيمنة الأمريكية الظالمة.

(44) «رؤية المملكة 2030: رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 7 تريليونات ريال سعودي،» **اليوم** (الرياض)، 2016/4/25.

(45) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 130.

(46) بروكنر، **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**، ص 19 ـ 24.

المطرد في عمليات الأتمتة للعمليات والأنشطة[47]، وهي دائماً ما تقنع الآخرين بالمبدأ الذي يقول: تعولم أو مُت[48].

وتتضاءل مع الوقت قدرات الحكومات على مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات ونخبها العالمية، لنفوذها المتصاعد في التحكم بمفاصل الاستثمار والتجارة بأحجامها الضخمة وإمكاناتها الهائلة. ومن ذلك أنه في عام 2003 سجلت شركة وولمارت تحولاً هيكلياً أكبر من الدخل القومي للنمسا. تزيد دخول أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات على الدخول التي تنتجها أفقر 100 دولة في العالم، لذا فهي تمتلك القدرة على إحداث حالة من اللاستقرار في اقتصادات الدول[49]. وقد رصد الاقتصادي العربي رمزي زكي التأثير السلبي لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية، ومن ذلك تأثير الشركات العملاقة الاحتكارية في الاقتصاد العربي[50].

لدى تلك الشركات أيضاً قدراتها المذهلة على تسويق بضائعها واختراق الأسواق وخلق ولاءات شديدة لدى عملائها، حتى لو كانت بضائع تافهة أو مضرة كالمشروبات الغازية والسجائر ونحوها[51]. ويستمر نمو هذه الشركات في سياق «الاقتصاد السياسي العالمي الجديد» مع دخولها عصر ما بعد الجنسية، حيث يعمل بعضها على مبدأ إزالة البعد الوطني (Denationalized)، أو إضعافه في هويتها التنظيمية[52]. هنا أشير إلى حقيقة أن «رأس المال له جنسية»، ذلك بأن أغلب هذه الشركات قومية لها عمليات دولية بطريقة أو بأخرى، وهي «تجري الكتلة الأساسية من أنشطتها الصميمة، من قبيل البحث عالي المستوى والتخطيط الاستراتيجي، في الوطن»، وعند الاضطرار إلى إغلاق مصانع أو تسريح موظفين فإن الوطن هو آخر محطة لفعل ذلك لأسباب سياسية واقتصادية (انتماء وطني)[53].

واستناداً إلى ما تقدم، تبلورت ثلاثة تنبيهات، وهي:

---

(47) إرنست ستيرنبيرغ، «التحولات: قوى التغير الرأسمالي،» في: وليام هلال وكنيث تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ترجمة حسن بدر وعبد الوهاب رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 76 ـ 77.

(48) وروبك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة؛ العدد 397 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 316.

(49) المصدر نفسه، ص 153.

(50) انظر مثلاً: زكي، **الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث**، ص 49 ـ 50.

(51) ستيرنبيرغ، «التحولات: قوى التغير الرأسمالي،» ص 78 .

(52) بيتر ديكن، «العولمة: منظور اقتصادي ـ جغرافي،» في: هلال وتايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ص 116.

(53) ها ـ جوون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 85 ـ 86.

1 ـ لا تتوسع في الخصخصة

يشبّه ديفيد هارفي التجربة الليبرالية الأرجنتينية في الخصخصة ونحوها بـ «قطار مدينة الملاهي الذي يسير على شبكة أفعوانية شديدة التعرجات والالتواءات الخطرة»[54]. في التجربة الأرجنتينية، درس لنا بأن الخصخصة الواسعة ليست هي الحل السحري كما يتوهم البعض (طبعاً مع الإقرار بفوائد الخصخصة الرشيدة العادلة). خطة التحول الأرجنتيني لعام 1991 خصخصت أكثر من 30 من أهم المؤسسات الحكومية، محققة 15 مليار دولار في عام 1993. وقد شملت الخصخصة مجالات متعددة: كالاتصالات والطيران والبتروكيميائيات والنفط والطرق السريعة والسكك الحديد وأنظمة النقل الأخرى، وتوزيع الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه وصناعات الحديد والصلب والفحم والفنادق ومرافق الموانئ والصوامع والملاعب. ولم تهتم الخصخصة الأرجنتينية بتطوير عمليات المأسسة وتحسين الهيكلة وتعزيز القضاء المستقل ومحاربة الفساد، وفي كل ذلك تعزيز للإنتاجية الوطنية على المستوى الاستراتيجي، كما تفعل في العادة الدول المتقدمة حينما تمارس الخصخصة[55]؛ وهو ما أضعف النواتج الإيجابية لعمليات الخصخصة وراكم سلبياتها الاقتصادية والمجتمعية. وثمة أبحاث تؤكد أن النمو المفرط في الثروات الخاصة التي تكون على حساب التوزيع العادل للثروات يكون ناتجاً في الغالب من سببين، وهما: الإفراط في الخصخصة، وارتفاع معدل الادخار في الثروات الخاصة مقابل الادخار في الثروات العامة[56].

2 ـ لا تجتذب الشركات الكبيرة

تفيد تجارب دولية متعددة بأن اجتذاب الشركات الكبيرة إلى الأسواق المحلية بأكثر مما ينبغي له آثار سلبية، سواء أكان ذلك عن طريق الخصخصة أم لا. ففي التجربة الأرجنتينية ـ على سبيل الاستشهاد ـ شكّلت الشركات الكبيرة «مجموعات مصالح» ومارست نفوذاً وتأثيراً متناميين على السوق الأرجنتينية بدءاً من دخولها في تسعينيات القرن العشرين وفق «خطة التحول لعام 1991» التي انتهج فيها الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم ليبرالية مغلّظة، وكان من آثارها استبعاد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من السوق المحلية بشكل متدرج[57]. وقد تعززت سلطة رجال الأعمال وكبار التنفيذيين وأصحاب المؤسسات التمويلية والتقنية والقانونية، بدليل مقابلة هؤلاء

---

(54) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 176.

(55) Teubal, «Rise and Collapse of Neoliberalism in Argentina: The Role of Economic Groups,» pp. 181-183.

(56) بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ص 195 ـ 197. خلص بيكيتي في تحليلاته إلى أن الثروة الخاصة في إيطاليا ـ على سبيل المثال ـ نمت بين عامي 1970 و2010 من عامين ونصف من الدخل القومي عام 1970 إلى نحو سبعة أعوام عام 2010 أي بزيادة تعادل أربعة أعوام ونصف العام، ويضاف إليه زيادة الإدخار الخاص مقابل العام، حيث قدر الأول بنحو 15 بالمئة من الدخل القومي أما الثاني فقد كان بحدود 10 بالمئة فقط.

(57) Teubal, Ibid., p. 175.

من قبل كبار المسؤولين في الخليج العربي في مناسبات متعددة. لا يمكن تصور نجاح سلسلة شركات محلية في الأقطار الخليجية، لو أنه سُمح للشركات العالمية الكبيرة بالعمل والتمدد في هذه الأقطار (الأمثلة على ذلك كثيرة جداً).

3 ـ لا تكون الخصخصة منفذاً للإثراء

الخوف من أن تؤدي النيوليبرالية الخليجية عبر الخصخصة الى صناعة طبقة جديدة من الأثرياء. على سبيل التمثيل، أبانت قائمة الأغنياء في مجلة **فوربس** 1994 أن إعادة الهيكلة والخصخصة في المكسيك تمخَّضت عن صناعة 24 ملياردير اً، وفي عام 2005 أصبحت المكسيك في المرتبة التاسعة من حيث عدد مليارديرييها، متقدمة على السعودية الغنية[58]. وهذا ما يجعلنا نعيد تأكيد أحقية الطبقات الوسطى والفقيرة في كعكة الخصخصة في الأقطار العربية والخليجية. ويتطلب مثل هذا الأمر تفتيت برامج الخصخصة وقولبتها بطريقة تناسب أوضاع هذه الطبقات وتتلاءم مع قدراتهم المالية وذخائرهم المهارية.

تنبيه خامس: اتّقِ الدخلاء

في سياق الاستشارات يحذر بعض الباحثين ممّا يسميه «النصح الخائب»، المتمثل بتقديم وصفات ليبرالية مكثفة لبعض الدول التي لا تمتلك مقومات أساسية تجعلها قادرة على تفعيل سمات السوق المفتوحة. ومثل هذا الوصف لا ينطبق على دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا بل يمتد ليشمل دول أوروبا الشرقية التي تأثرت في كثير من جوانبها الإنتاجية والاقتصادية ومن ذلك تدمير التجارب الناجحة في بعض من تلك الدول الأوروبية في مجال «**الزراعة الجماعية**»، بمزاعم كثيرة مثل: ضعف الكفاءة والإنتاجية. ويعود السبب الحقيقي لكون الأصولية السوقية تعمل من حيث المبدأ على تفكيك القوالب الجماعية (Decollectivization) [59]. ويقلل غونار ميردال من فرص نجاح تقديم استشارات اقتصادية على منوال وصفات كتب الطبخ[60].

---

(58) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 170.

(59) روبرت ماك انتير، «الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية،» في: هلال وتايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ص 377 ـ 383. انظر: ألبر داغر، «ضد النيو ـ ليبرالية: خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 422 (نيسان/أبريل 2014)، ص 110 ـ 111.

(60) جميس أنغريسانو، «نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر وميردال وهايك،» في: هلال وتايلر، المصدر نفسه، ص 343 ـ 350.

وفي الإطار الخليجي على وجه التحديد، يمكننا إيراد عدة تنبيهات لتلافي ما يمكننا إدراجه ضمن «النصح الخائب» أو حتى «المخيّب»، وللاختصار نكتفي بثلاثة منها:

1 ـ لا تغرَّنك الكاريزما الاستشارية

الشواهد الدالة على خطورة ذلك كثيرة جداً. دعونا نستعرض شاهداً واحداً. تعد شركة «مين» (Main) الاستشارية واحدة من أعرق الشركات الاستشارية وأكثرها كاريزما. يذكر جون بركنز، وهو خبير أمريكي أو «قاتل اقتصادي» EHM، يعمل لمصلحة هذه الشركة التي استعانت بها وزارة الخزانة الأمريكية من أجل إعداد دراسة تنموية لمصلحة السعودية. وقد كلف بركنز بهذه المهمة، التي بدت بسيطة وغير مفتقرة إلى استخدام الجوانب الرياضية والنماذج الكمية، وإنما وضع تصورات عامة قائمة على بعض الخيال والمعلومات عن البلد. ثم يقول بركنز: «كنت دائماً أضع في ذهني الهدفين الحقيقيين: رفع ما تقبضه الشركات الأمريكية إلى الحد الأعلى، وجعل السعودية تعتمد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة»، ثم يمضي قائلاً: «لم آخذ وقتاً طويلاً لأتبيّن مدى توافق هذين الهدفين»؛ فمعظم المشاريع المدروسة تستلزم صيانة مستمرة وعمليات تحديث، ومن شأن هذا كله أن يدر أرباحاً طائلة على شركات أمريكية كثيرة، مثل: مين، بكتل، براون آند روووت، هولبيرتون، ستون آند وبستر، فضلاً عن الشركات المشتغلة في القطاع الأمني والعسكري، نظراً إلى حاجة هذه المشروعات الضخمة إلى الأمن والحماية[61]. ومن الواضح أن شركة ماكينزي تحظى بالكاريزما الكافية لدى الخليجيين؛ فهي الأكثر حضوراً في خارطة الاستراتيجيات التنموية والهيكلية الكبيرة لأقطار الخليج (كما في رؤية البحرين وأبو ظبي والسعودية 2030). وتجدر الإشارة إلى أن ثمة باحثين وكتاباً خليجيين حذروا من هذه الشركة (وغيرها) ومن عدم قدرتها أو عدم رغبتها على تقديم «الملائم المفيد»[62].

2 ـ لا تغرَّنك الاستشارات ذات الطابع المؤسسي الدولي

في العادة، تقدم الأذرع الدولية للنيوليبرالية بمختلف مجالاتها، نصحاً يزيِّن ـ على سبيل المثال ـ الاستدانة لأغراض اقتصادية وتنموية، من دون أن يراعوا الحجم الاقتصادي للبلد وبنيته الإنتاجية وسياقه المجتمعي، مع الاستعانة بالإحصاءات والنماذج الكمية في أُهب علمية متصنعة، وهنا يكمن «الفخ الاستشاري». في الحقبة الأخيرة كادت الديون تقود أيسلندا إلى الإفلاس عام 2008، مع أنه «نفذ بالكامل النصائح التي قدمها له الاقتصاديون من أنصار

(61) بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ص 119.

(62) انظر مثلاً: برجس حمود البرجس، «ماكنزي وخطة إصلاح سوق العمل البحريني،» **الوطن** (الرياض)، 2015/12/22، وحمزة السالم، «حتمية فشل ماكينزي،» **الجزيرة** (الرياض)، 2016/8/11.

الليبرالية المحدثة في الثمانينيات والتسعينيات»، وقد أضحى هذا البلد مرتهناً بأيدي الدائنين، وعلى رأسهم البنوك الألمانية[63].

3 ـ ما حك جلد تنميتك إلا ظفر مفكريك المحليين

يبدأ النصح النيوليبرالي بالأطر العامة المرتكزة على «تقييم الفاعلية»، إلا أنه يتغلغل في مفاصل الاقتصاد وسياساته وتطبيقاته وما يتصل بذلك من الملفات الميسَّرة لتغلغله سياسياً وقانونياً. وينبه بعض الباحثين إلى ما يراه تواطؤاً لاأخلاقياً من بعض النخب المحلية المتنفذة، التي تسعى جاهدة للاستفادة من برامج التكيف الاقتصادي[64] (وقد أشرنا سابقاً إلى نموذج النخبة المتنفذة المكسيكية في الإفادة من برامج الخصخصة). ومثل هذا النصح يجتاز في كثير من الحالات، وبخاصة في دول الأطراف، الأبعاد الاقتصادية ليلامس أو ليسهم في تشكيل الحياة الاجتماعية، بطريقة تخدم أجندة أصولية السوق بوجه أخص والأجندة الغربية بوجه أعم[65]. يذكر باريان باري أن العقيدة الليبرالية تضمن ـ تنظيرياً ـ الحريات الفردية، لذا فهي تسعى إلى مقاومة جميع أوجه التدخل في الحياة الخاصة للناس، مشيراً إلى أن البعض يعتقدون بوجود تناقض في الواقع من جراء وجود «دولة ليبرالية وديانات غير ليبرالية»، مع الدعوة إلى فرض القيم الليبرالية بقوة القانون[66]. في تعبير لافت للنظر، ذكر المدير التنفيذي والشريك المؤسس لشركة أوبر (ترافيس كالانيك ـ 39 عاماً) بأن الشركة تتطلع «قدماً إلى الشراكة مع المملكة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المملكة»[67]. إذاً، ترى الشركة الليبرالية الأمريكية في نفسها معيناً لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية السعودية.

بعد هذا الركض التحليلي في الميدان النيوليبرالي، ربما يقال إن هذه النيوليبرالية ليست نصاً مقدساً، ومن ثم فإنه يسعنا الاغتراف منها بما يناسب أوضاعنا وحاجاتنا، فلِمَ تضيّقون واسعاً، فإما خيار ليبرالي قُحاح أو لا شيء منها، تلك حدية لا نقبل بها. هذه محاججة وجيهة؛ لذا فهي تستحق أن نخصص لها فصلاً نعرض فيه مفاصل جديدة من حكايات مجتمعات أخرى مع الليبرالية الجديدة.

---

(63) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 277.

(64) داغر، «ضد النيو ـ ليبرالية: خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»،» ص 107.

(65) بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ص 122 ـ 124.

(66) بريان باري، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة؛ العدد 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 7 ـ 70.

(67) «السعودية: 3.5 مليار$ بـ «أوبر» في أول صفقة دولية منذ «رؤية 2030».. و٪80 من المستخدمين بالمملكة نساء،» موقع «سي إن إن» بالعربي، 2 حزيران/يونيو 2016، <https://arabic.cnn.com/business/2016/06/02/uber-saudi-arabia-investment> (تاريخ زيارة الموقع 28 تموز/يوليو 2016).

الفصل السادس

هل في «الليبرالية المحدودة» حل؟

أولاً: تبرُّم من أصولية السوق

أفصحت الأجزاءُ السابقة عن جملة من الأبعاد السلبية في المشهد الاقتصادي الليبرالي، وما ينجم عنها من «تضعضع اجتماعية المجتمع»، بل من «ضمور انجماعيته»، والانجماعية تعكس الانشداد الداخلي نحو الانتضاد في ائتلاف تكافلي مترابط، يؤمن بأهداف واحدة وقيم مشتركة ويتأسس على قدر كافٍ من التناغم والتحاشد لدفع تكاليف الاندماج والتوحد. لهذه السلبيات، تعالت أصوات كثيرة من أجل المراجعة والتصحيح.

على سبيل المثال، أظهرت استطلاعات أمريكية نمواً في الوعي الشعبي تجاه ضرورة تقييد السوق، ففي تسعينيات القرن العشرين كان ثلثا الشعب الأمريكي لا يؤيد التدخل الحكومي لحل المعضلات الاقتصادية، وبعد عقد أصبح المؤيدون للتدخل قرابة 53 بالمئة[1]. وقبل ما يزيد على العقود الثلاثة وصفت تاتشر النيوليبرالية بأنها «البديل الوحيد». يبدو أن ثمة وعياً قد تشكّل، بل واقعاً صريحاً يفضح زيف هذا الادعاء، وهو دافع صوب الخروج من هذا الفخ وإنقاذ الرأسمالية ولو بالتضحية بأصولية السوق، مع طرح باقة من البدائل، وفي مقدمتها النزوع نحو «كينزية جديدة»[2] بأوجه مختلفة، اقتصادياً وفكرياً. وهنالك لافتات أخرى، قد تكون قريبة أو بعيدة من هذه الكينزية، كـ «الاقتصاد الاجتماعي» و«الليبرالية الاجتماعية» و«الرأسمالية الاجتماعية»، ونحو ذلك من خيارات البديل الجديد، المتمرد على أصولية السوق.

---

(1) أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 388.

(2) Ximena de la Barra, «Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises,» *Critical Sociology*, vol. 36, no. 5 (2010), p. 639.

يقدم بعض الباحثين العرب النصح بالتوقف أو التقليل من الجرعات الليبرالية في الفضاء الاقتصادي، داعين إلى اختطاط نهج تنموي يتسم بقدر من الاستقلالية والاغترافية من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأطر الحضارية العربية الإسلامية، وتعزيز الرعاية الاجتماعية ومقاومة الفقر والتفاوت[3]. ومع اقتناعنا بمثل هذا المسلك الإبداعي الذي يحقق بعض شرائط «التنمية المستقلة» القائمة على ما أسميه «الأنفة التنموية» التي تشير إلى: «إيمان مترسخ بإمكانية بلورة نهج تنموي ملائم، في سياق يراعي الاحتياجات والإمكانيات والمزايا التنافسية المستدامة للمجتمع وإطاره الحضاري الثقافي»[4]، إلا أن الوضع العربي الراهن لا يدعونا إلى التفاؤل مرحلياً، فضلاً عن التعقيدات والتحديات البنيوية في هيكل الاقتصاد المعولم؛ فالانفكاك منه أو التمرد عليه ليس بالأمر الميسور، في ظل إضعاف سيادة الدول لمصلحة نخبة الأعمال. ناهيك بالتشرذم العربي وضعف الثقة البينية العربية، إلى جانب الإخفاق في تفعيل النخبة المفكرة العربية؛ مما يوهن العمل العربي المشترك وينسف مقوماته الوجودية والتطويرية. وكل هذا يضطرنا إلى القبول بحلول تلفيقية أو توفيقية. ويأتي هنا سؤال: هل يكون من بين تلك الحلول التلفيقية أو التوفيقية التطبيق الجزئي لما هو مناسب وإنساني في النيوليبرالية؟ هذا سؤال يصعب معالجته دفعة واحدة؛ لذا فلا مناص من الإجابة المقسطة في الفقرات والأجزاء التالية، مع محاولة إضاءة جوانب متعددة في تجارب التطبيق الجزئي أو المحدود لليبرالية الجديدة.

باستقراء بعض التجارب الدولية، نستنتج أن للرأي العام دوراً في حماية البلد من التوجهات الليبرالية المتطرفة في بعض المسارات، ومن ذلك ما حدث في بريطانيا، حيث وقفت النخبة مشكِّلة رأياً عاماً ضد الجهود التاتشرية لإلغاء بعض برامج الرعاية الاجتماعية كما في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[5]. ووجود مثل هذا الرأي العام القوي أوجد ما يسميه ديفيد

---

(3) انظر مثلاً: رمزي زكي، **الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث** (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 91 ـ 94؛ مصطفى الكفري، «نهاية الليبرالية الجديدة،» **شؤون عربية**، العدد 136 (2008)، ص 84 ـ 86، ومحمد سعد البدري، «أثر السياسات الليبرالية الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية البشرية،» **مجلة البحوث الإدارية**، السنة 24، العدد 3 (2006)، ص 65.

(4) عبد الله البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2015)، ص 31.

(5) انظر: ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان، 2008)، ص 104، ونورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ العدد 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 27 ـ 32. من النماذج الجيدة لدور النخبة في ترسيخ مقومات العدالة الاجتماعية بمختلف أشكالها ومساراتها، ما حدث في السويد، حيث رصدت إسهامات فكرية ثرية للنخبة السويدية بين عامي 1882 و1907؛ مثلاً بلغت هذه الإسهامات بخصوص حقوق العمل والعمال 389 مساهمة، وللصحة الاجتماعية 208، وللثقافة الشعبية 184، وللإسكان 180، ولتخفيف الفقر 166، وللضرائب 58، وللاقتصاد السياسي 26 مساهمة. انظر: هادي حسن، «النموذج الاجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا،» ورقة قدمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العربية، 2006)، ص 241.

هارفي نموذج «النيوليبرالية المحدودة»، كما في النموذج السويدي[6] ونماذج اسكندنافية أخرى كما سيظهر لنا بعد قليل، فهل يناسب ذلك الأقطار الخليجية؟

ثانياً: هل تصلح النيوليبرالية للدول الريعية؟

حينما قلنا إن النيوليبرالية ليست شراً محضاً وإنها حققت نتائج إيجابية في بعض المسارات في عدة دول في غير جزء من هذا الكتاب، فهذا لا يعني البتة أنها قد حازت تأشيرة عبور إلى الدول كافة وتحقيق النتائج الإيجابية ذاتها. فالفكرة ـ أياً كانت ـ ابنة بيئتها، وقد تكون ميتة أو حتى مميتة ـ وفقاً لمالك بن نبي ـ إن هي أُخرجت عن فضائها الثقافي وعُزلت عن نطاقها المجتمعي. والحياة البشرية مشروطة ـ كما عند حنة أرنت ـ فهي تتشكل وتتطور وفق شروط خاصة. وعليه، يصح التساؤل عن مدى ملاءمة هذه النيوليبرالية للدول الريعية (بحكم أن الأقطار الخليجية ذات اقتصاد ريعي)؟ يجزم بعض الباحثين العرب بعدم نجاعة النيوليبرالية للدول العربية الريعية على وجه التحديد، لأسباب جوهرية عديدة، ومنها[7]:

1 ـ صعوبة التخلي عن وظائف أساسية للدولة العربية التقليدية (وهذا يشمل الدول العربية الريعية وغير الريعية).

2 ـ تقليل رعوية الدولة الاجتماعية يضعف سيطرتها على مقاليد الأمور؛ بما قد يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني.

3 ـ عدم القدرة على فرض ضرائب دون تبني النهج الديمقراطي (سنعالج ذلك بمزيد إيضاح في فقرات قادمة).

وفي اتجاه معزز، يؤكد الباحث السياسي الخليجي عبد العزيز بن صقر أن حكومات الخليج غير مستعدة للتخلي عن وظائفها التقليدية، أو التقليل من دور ريعية اقتصاداتها؛ وما يترتب عليه من تأثيرات سلبية في الاستقرار والاندماج الاجتماعيين، إلى جانب إضعاف «السيادة الاقتصادية» للحكومات التي تؤمن بأنها هي المسؤولة عن الاقتصاد؛ وهو ما يوجد حالة دائمة من التوجس الخليجي نحو أدوات العولمة (مع قبولها من الخليجيين أنفسهم بنسب متفاوتة)، لكونها تحمل بذور تغيير في الهوية الدينية والحضارية لسكان المنطقة[8]. ستكشف لنا الأجزاء التالية مقدار الدقة في مثل هذه الاستنتاجات الأولية، وإمكان تعميمها على الدول الخليجية

(6) هارفي، المصدر نفسه، ص 191.

(7) يعقوب الشيحي، «الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد 137 (2009)، ص 197 ـ 202.

(8) عبد العزيز بن صقر، «العولمة ودول مجلس التعاون الخليجي،» **آراء حول الخليج** (دبي)، العدد 4 (2008)، ص 6.

الريعية، في سياقات اقتصادية تتعولم بوتائر متزايدة، وبما يمنح النيوليبرالية مزيداً من الهوامش للتحرك والهيمنة والتأثير عبر أفكارها وآلياتها ومؤسساتها واختراقاتها.

تبنّت بعض الدول نموذج «النيوليبرالية المحدودة» بالإفادة من بعض الجوانب الملائمة من هذه النيوليبرالية، وهذا لا يعني فقط الاغتراف الذكي من تلك الجوانب، بل السعي للتمرد على أسسها التنظيرية وممارساتها التطبيقية التي يدلل الواقع المجتمعي (الموثق بأبحاث علمية رصينة)، إما على كبير بشاعتها أو على ضعف نجاعتها. وسنخصص الجزءَين التاليين لعرض نموذجين في إطار النيوليبرالية المحدودة، وهما: النموذج الاسكندنافي والنموذج الصيني.

ثالثاً: اسكندنفة الخليج

قبل الولوج في التجربة الاسكندنافية في بعض أبعادها التطبيقية ذات العلاقة بمسألتنا التي نحن في صددها في هذا الجزء، وهي: **الليبرالية المحدودة أو الجزئية**، ولكي لا نغفل عن **النسخة الليبرالية الأصلية**، دعونا نسلّط بعض الأضواء الكاشفة على ما يمكن أن يعدّه البعض قوالب إنسانية في النيوليبرالية؛ إذ تطرح هذه الليبرالية بين الفينة والأخرى، نسخاً تزعم فيها أنها تتأسس على معالجات أكثر إنسانية من نسخ سالفة، كـ «**الليبرالية الرحيمة**» (المتبناة من جانب كلينتون أمريكا وبلير بريطانيا وشرودر ألمانيا)، التي تتعامل ـ على سبيل المثال ـ مع الناس الأقل قدرة على إيجاد عمل يكفل لهم حياة كريمة بطريقة تعينهم على «**التعافي من الاعتماد على الدولة**» شيئاً فشيئاً تحت شعار: «**مساعدة الناس كي يساعدوا أنفسهم**»، وذلك من طريق استثمار أموال في إعادة التأهيل والتعليم والتدريب ليصبحوا ذوي قيمة سوقية بأسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف على برامج الرعاية الاجتماعية[9]. أما غير القادرين أو منعدمو القيمة السوقية من المواطنين (غير القادرين على إيجاد عمل لنقص مهاراتهم أو لأي سبب آخر)، فتلجأ هذه الليبرالية إلى مجموعة من الحيل، ومنها[10]:

1 ـ إخفاء المعلومات والإحصاءات الدقيقة حول منعدمي القيمة، والتقليل من أرقام العاطلين، لكي لا تتأثر الدول الليبرالية في التقييمات والتصنيفات الدولية ذات الأهمية في التمويل والاستثمار وجذب رؤوس الأموال ونحوها (كما تفعل البرتغال وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وغيرها). والحيل هنا متعددة، ومن أبرزها استحداث عقود عمل شكلية تلتهم

(9) يؤكد بيكيتي أهمية الإبقاء على دولة الرعاية الاجتماعية مع ضرورة ضبط التكاليف لبرامج الرعاية، إذ لا يمكن التوسع في هذه البرامج إلى ما لا نهاية، كما حدث بين عامي 1930 و1980، انظر: توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 517.

(10) منال لطفي، «المشروع النيوليبرالي في أوروبا والمواطن منعدم القيمة السوقية،» مجلة **الديمقراطية** (القاهرة)، السنة 15، العدد 60 (2015)، ص 158 ـ 163.

الملايين من العاطلين، أو تسجيلهم ضمن المعوقين أو عدم احتسابهم ضمن الباحثين الجادّين عن عمل ومن ثم استبعادهم من الإحصاءات. وقد تفننوا في هذه العقود الشكلية، منها: عقود مؤقتة (كالعقود لتنفيذ مشروع معيَّن)، عقود ملء الفراغ (للإنابة عن شخص معين مؤقتاً)، عقود الخبرة (لمنحهم الخبرة بأقل أجر)، عقود التدريب (لأغراض تدريبية بساعات محدودة وأجر ضئيل)، عقود ساعات العمل صفر (استدعاء عند الحاجة).

2 ـ مضايقة من يود الحصول على دعم وبرامج رعاية اجتماعية أثناء انقطاعه عن العمل، والتعمد بأن تكون الإجراءات طويلة وغامضة، ليس ذلك فحسب، بل ومهينة أيضاً، فمثلاً شاعت في بريطانيا ـ بعد الأزمة المالية لعام 2008 ـ مقولات مزرية بهؤلاء، أمثال: المستفيدون غير الشرعيين للدعم، ومن يسيئون استخدام الدعم، ونحو ذلك. وتشير إحصاءات وزارة العمل البريطانية إلى أن 2380 شخصاً لقوا حتفهم خلال الحقبة من كانون الأول/ديسمبر 2011 وشباط/ فبراير 2014 بعد تقييم أنهم غير جادين للبحث عن عمل ومن ثم استبعادهم من تلقي دعم بدل العمل. ومثل هذه المأساة لا تهم كثيراً الدول الليبرالية، إذ المهم تنظيف السجلات مما يؤثر سلباً في التقييمات والتصنيفات الدولية.

3 ـ طرد واستبدال السكان، عبر ممارسة الضغوط على الشباب بالذات، وشطب أسمائهم من برامج تلقي دعم بدل العمل، ودفعهم إلى السفر في بلاد يجدون فيها قيمة لأنفسهم في سوق العمل، ومن ذلك ما حدث في أيرلندا وإسبانيا واليونان بعد أزمة 2008؛ فمثلاً يقدر عدد من هاجر من الشباب الأيرلندي بنحو 500 ألف، وغادر ملايين الشباب من إسبانيا والبرتغال واليونان إلى أمريكا الجنوبية وغيرها، مع السعي لتوطين مهاجرين ذوي مهارات عالية وقيم سوقية جيدة.

إذاً، مجرد الحصول على الدعم وبرامج الرعاية الاجتماعية هو جرم أو مرض يجب التنزه أو البُرء منه في نظر هذه «الليبرالية الرحيمة». وهذا لا يعني أنني مع الإفراط في منح الرعاية الاجتماعية لغير المستحقين لها من المتبطلين وغيرهم؛ كلا، ولكنني في الوقت نفسه ضد التقشف القاسي المفضي إلى حرمان طبقات هي في أمسّ الحاجة إلى هذه الرعاية، كما أنني ضد الممارسة التعسفية غير المتدرجة في هذا الشأن، فعواقبها المجتمعية والسياسية قد تكون وخيمة جداً. وبعد هذا التصوير المقتضب للموقف الليبرالي من هذه القضايا دعونا نتلمس موقف الليبرالية المحدودة أو الجزئية حولها عبر بعض ملامح النموذج الاسكندنافي وتطبيقاته.

يرى باحثون أن الدول الاسكندنافية (تضم الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد وأخيراً أيسلندا) جمعت بين الاقتصادين الاجتماعي والليبرالي بطريقة أفلحت في اختطاط «الطريق الثالث»، بإقرار نمط متوازن من تدخل الدولة الضامن لـ «الرعاية الاجتماعية السخية» المكفولة

للجميع؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحارب الفقر والبطالة؛ على أسس إنسانية أخلاقية[11]، ولقد جسد هذا التدخل الحكومي المتوازن دليلاً ينسف ما كان يزعمه «هايك» ـ في كتابه: **الطريق إلى العبودية** ـ حيث كان يقول إن التدخل الحكومي سيقود حتماً إلى خلق دول شمولية (مستبدة) حتى لو كان التدخل صغيراً[12]؛ فالدول الاسكندنافية حققت مستويات ديمقراطية مرتفعة مع قدرتها المدهشة على تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ويؤكد ذلك الأمر أن كلاً من النرويج والسويد تحققان نمواً اقتصادياً أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية في الحقبة من 1930 إلى 2010 وفقاً لدراسة ركزت على هذه الفترة[13].

يميّز ريتشارد تيتموس (Titmuss) بين نمطين في ما يخص تطبيقات الرفاهية الاجتماعية في الدول الغربية[14]:

أ ـ النمط المتبقي (Residual)، ويقوم على تدخل استثنائي مؤقت للدولة حينما تفشل الوسائل الأخرى كالعائلة والجيران والزملاء في تقديم العون المطلوب.

ب ـ النمط المؤسسي (Institutional)، ويتأسس على تدخل أصلي دائم للدولة، وفيه مساران للرفاهية الاجتماعية المقدمة لشرائح المجتمع، هما: (1) **المسار الشامل** (Universal) (رفاهية اجتماعية مكفولة للجميع من دون تمييز ولا استثناء، أو كما يقول «كانغاس» و«بالميه» (Kangas and Palme): من الملك حتى المتسول)، (2) **المسار الانتقائي** (Selective) (الرفاهية الاجتماعية محصورة لبعض الفئات التي يقع عليها الاختيار وخصوصاً الفقيرة). ومن المعلوم أن النموذج الاسكندنافي ينحاز للنمط المؤسسي بقالبه الشامل، وهذا لا ينفي وجود جدل دائم بين المؤيدين للمسار الشامل أو المسار الانتقائي، وهو جدل ـ في الأغلب ـ علمي فني متأسس على مواضعات اجتماعية راسخة، مما يجعله بنائياً تراكمياً.

ولعل من أوضح تلك المواضعات الاجتماعية السعي إلى تفكيك عرى سلعنة الإنسان والعمل (De-Commodification) وتحريره من العبودية للسوق ـ وفقاً للباحث إسبينغ ـ أندرسن (Esping-Andersen) في كتابه الشهير: **ثلاثة عوالم للرفاهية الرأسمالية** ـ ويندرج في ذلك تدخل الدولة الاسكندنافية لضمان «حق العمل» للمواطنين وتحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل

(11) انظر مثلاً: حسن، «النموذج الاجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا،» ص 239.

Erling Barth, Karl O. Moene and Fredrik Willumsen, «The Scandinavian Model: An Interpretation,» *Journal of Public Economics*, vol. 117 (September 2014), p. 61.

(12) Andrew Farrant and Edward McPhail, «Hayek, Samuelson, and the Logic of the Mixed Economy?,» *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 69, no. 1 (January 2009), pp. 5-6.

(13) Barth, Moene and Willumsen, Ibid., p. 60.

(14) حسن، «النموذج الاجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا،» ص 235 ـ 236 و242.

والتأثير في سوق العمل بعدة أساليب فعّالة، مثل برامج العمل المؤقتة ودعم الأجور وإدارة الطلب الكلي على الاستخدام، فضلاً عن دعم برامج تعليم وتدريب متقدمة لإكساب المواطنين مهارات مواكبة لسوق العمل، وتوسيع نطاق تشغيلهم وفرض ضرائب ملائمة للمساهمة في إيرادات الدولة وتمويل برامج الرعاية. ولقد حققت الدول الاسكندنافية أقل المستويات من بين الأمم الغنية في التفاوت والطبقية (وفق مقياس جيني[15]). ويتم التنويع في توزيع الثروة في ثلاثة مسارات، هي[16]:

المسار الأول: إعادة التوزيع العمودي القائم على تحويل الثورة من الموسرين إلى الفقراء من طريق الضرائب على الأغنياء.

المسار الثاني: إعادة التوزيع الأفقي وفق دورة حياة الإنسان (تقاعد، مخصصات أطفال، مخصصات أبوة...)، وقد أدى هذا المسار ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى القضاء على عوز الأطفال والنساء.

المسار الثالث: إعادة التوزيع على أساس المخاطر (مخصصات الضمان الصحي والبطالة وحوادث العمل ...).

إلى جانب سمة شمولية الرفاهية الاجتماعية لجميع الشرائح في النموذج الاسكندنافي، يتصف هذا النموذج بضخامة الإنفاق الحكومي والضرائب في الوقت ذاته، مع ارتفاع معدلات التوظيف الحكومي. ويعترف النموذج بكون التوظيف على حساب الفاعلية الاقتصادية في بعض المسارات والحالات، إلا أنه يؤمن بأمرين: **الأول**، وجوب مراعاة المسألة الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية، بما يحقق التوازن الذكي بين العدالة والفاعلية؛ و**الثاني**، أن تكاليف البطالة باهظة سياسياً واجتماعياً. ويعمل هذا النموذج على التحديد الدائب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية واختراع الحلول التي تمكنه من الصمود في الاقتصاد التنافسي المعولم، حيث إن الاسكندنافيين لا يرضون بأن تقود الرفاهية الاجتماعية التي يؤمنون بها إلى خلق مشاكل اقتصادية لا يمكن معالجتها[17].

ولعل من أبرز التحديات التي يواجهها النموذج الاسكندنافي والتي تحتاج إلى حلول ناجعة ما يلي[18]:

---

(15) معامل جيني مقياس كمي للتفاوت يتراوح بين 0 ـ 1، الصفر قمة العدالة و1 قمة التفاوت.

(16) وللفقرات السابقة، انظر: حسن، المصدر نفسه، ص 240 ـ 253.

(17) Torben M. Andersen, «Challenges to the Scandinavian Welfare Model,» *European Journal of Political Economy*, vol. 20 (2004), pp. 745-746.

(18) Mats Benner, «The Scandinavian Challenge: The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy,» *Acta Sociologica*, vol. 46, no. 2 (June 2003), pp. 133-136.

(أ) التعزيز المتواصل لتنافسية الشركات الاسكندنافية في السياقات والأسواق الدولية. ومن ذلك تنمية القدرات على الابتكار وفهم أسرار ما يسمى «أنظمة الابتكار العابر للدول» (Supernational Innovation Systems) التي تتجاوز «أنظمة الابتكار الوطنية»، وهذا الابتكار العابر يتأسس على عمليات الشركات العملاقة التي يصل تأثيرها ومنتجاتها إلى عدد من البلدان.

(ب) التحسين المستمر لبرامج التعليم والتعلم والتواصلية بين قطاعات الاقتصاد وعناصر الإنتاج. ويدخل في ذلك تطوير الجامعات ومراكز الأبحاث وربط الجامعات والمراكز بالقطاعات الاقتصادية في قوالب الاقتصاد المعرفي عبر شراكات فعالة.

(ج) إيجاد توليفة مناسبة لتعضيد الشراكات والتحالفات بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة في صيغ مربحة لجميع الأطراف، مع التركيز على الاقتصاد الجديد، كالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة).

(د) كل ما سبق يستلزم مراجعة دائمة للسياسات العامة والقوانين والتأكد من مدى تشجيعها للقطاعات الاقتصادية كافة وتعزيز المزايا التنافسية الوطنية.

ومن ضمن المؤشرات التي تشدد على «الجدية الاسكندنافية» في التعاطي مع التحديات السابقة وأمثالها والعمل على وضع حلول ابتكارية ناجعة من شأنها ضمان تجدد تنافسية الاقتصاد الاسكندنافي، الدعم التام للبرامج والمشاريع المتنوعة الممكّنة للدول الاسكندنافية لحصد أفضل المراتب في عدة مؤشرات في الاقتصاد المعرفي، كالمؤشر الخاص بالوظائف العالية المعلوماتية والتقنية، حيث جاءت الدنمارك والسويد والنرويج في المراتب الثالثة والرابعة والسابعة على التوالي[19]. وتحصد الدول الاسكندنافية مراتب عالية في ما يخص الإنفاق على البحوث والتطوير؛ فمثلاً رصدت دراسة أن السويد وفنلندا والدنمارك أنفقت 3.7 بالمئة و3.4 بالمئة و2 بالمئة على التوالي من إجمالي الدخل مقارنة بـ 1.9 بالمئة متوسط انفاق دول الاتحاد الأوروبي كما في عام 2001[20]. ولا يسوغ أن ننسى ما حققته بعض الدول الاسكندنافية مثل أيسلندا في مجال صناعات الطاقة المتجددة كوقود الهيدروجين (سبقت الإشارة إلى ذلك بشيء من الإيضاح في الفصل الثالث).

يبدو أن هنالك قواسم مشتركة متعددة بين النموذج الاسكندنافي والوضع المجتمعي في الأقطار الخليجية، وذلك من بعض الوجوه والبواعث التأسيسية (طبعاً مع وجود فوارق أخرى كبيرة ثقافية وسياسية وديمغرافية). وإن صح ذلك، فإنه يمكن القول إن التجربة الاسكندنافية جديرة بالدراسة المتفحصة، بغية استخلاص الدروس المستفادة منها وتحديد عوامل النجاح

(19) Barth, Moene and Willumsen, «The Scandinavian Model: An Interpretation,» p. 60.
(20) Benner, Ibid., p. 135.

الحاكمة في مجالات تدعيم الإنتاجية والابتكارية الوطنية في الأقطار الخليجية، إلى جانب تحقيق مستويات عالية من الاستقرار والاندماج الاجتماعيين.

وبعد هذا الاستعراض المختصر لعدة ملامح في التجربة الاسكندنافية في ما يخص موضوعنا الرئيسي في هذا الفصل (الليبرالية المحدودة)، نعرض ملامح من الحكاية الصينية، علّها تغذي فهمنا للتطبيقات العملية في ظل ليبرالية جزئية، وشرائطها الاقتصادية والاجتماعية، إن كان ذلك ممكناً بالفعل.

رابعاً: في «اشتمالية» الصين دروس مستفادة

ضمن توصيفات متعددة محتملة، يمكن القول إن الصين تجهد لأن تمثل النموذج الليبرالي المحدود بنسخة محلية خاصة، فهل أفلحت في هذا؟ دعونا نعرض مفاصل محورية في النموذج الصيني، لنحكم سوياً عليه، نجاحاً أو إخفاقاً. مع وجوب الاعتراف بأن هذا النموذج ما زال مستعصياً على الفهم والاستيعاب التام، مع ما يطرحه من تحديات وإشكاليات بحثية في الأدبيات المتخصصة. وثمة من يشير من الباحثين الخليجيين إلى أن هذا النموذج محكوم بمقولة ماركس إن الرأسمالية ليست شراً محضاً في جانبها الاقتصادي، وبمقولة لينين إن الدولة ليست هي الأداة الفاعلة في التحول الاشتراكي، وبمقولة ماو تسي تونغ إن الحزب الحاكم ليست مهمته صناعة تحول ثقافي منقطع عن الماضي ومتبرئ من العالم الحديث، وفي مقولة دنغ شياو بينغ بأنه لا يهم لون القط بقدر ما يهم قدرته على الاصطياد[21]. أي أنها محكومة بأفكار تركيبية ذات بعد فلسفي وبراغماتي في الوقت ذاته، وفي هذه الأفكار بُلغةٌ للوصول إلى ما يمكننا وصفه بـ «الاشتمالية» (نحت من كلمتي: الاشتراكية والرأسمالية، إشارة إلى النهج التلفيقي أو التوفيقي).

وهذا الاعتراف يهوّن علينا المهمة ويقلّل من مزاعم الإحاطة المستوعبة للنموذج الصيني بكل تعقيداته المجتمعية والسياسية[22]، إذ لا نملك سوى الاستعراض المختصر لبعض أبعاد الحكاية الصينية مع النيوليبرالية ومع غيرها، وليكن معنصراً كما يلي:

---

(21) طلال بنّان، «تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية،» **مجلة جامعة الملك عبد العزيز ـ الاقتصاد والإدارة** (الرياض)، السنة 25، العدد 1 (2011)، ص 235 ـ 236.

(22) تجدر الإشارة إلى أنني أرى خطورة بالغة في النموذج الاقتصادي الصيني الذي يتوقع أن يجتاح العالم ويمتلك زمام التأثير والتوجيه بل الهيمنة في الفضاء الاقتصادي وما يتبعه من فضاءات ثقافية مجتمعية إعلامية علمية تقنية، وذلك بأن البعد الأخلاقي لدى الصينيين قد تهرأ بشكل جوهري بعد الانفصال شبه التام عن المنظومة الدينية (الكونفوشيوسية وغيرها) والانفصال أيضاً عن أي أطر أيديولوجية أو فلسفية ذات إشعاعات أخلاقية، وهذا يعني أن الصين باتت محكومة بمرجعية كامنة وليست متجاوزة (وفقاً لتعبيرات عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، مج 1، ص 54 ـ 55)؛ وهو ما ينذر بأن التنين الصيني قادم لاكتساح الجميع والتهامهم بلا رأفة، وبجرعات كبيرة تتناسب مع شراهة الإنتاج الكبير (Mass Production). من هنا فإن التوصيفات للنموذج الصيني التي تحمل قدراً من =

1 ـ ظلت الصين مغلقة في اقتصادها ومجتمعها إلى أن أعلن دنغ شياو بينغ في عام 1978 عن برنامج كبير للانفتاح والإصلاح الاقتصادي. واستطاعت الصين تحقيق قفزات تنموية كبيرة. فبعد 25 سنة من تلك «الإصلاحات الاقتصادية» زادت الدخول فيها إلى الضعف مقارنة بالهند التي تأخرت في الانفتاح إلى عام 1991. وفي 2003 تجاوز 87 بالمئة من الصينيين خط الفقر المقدّر بدولار في اليوم، بينما لم يتجاوزه سوى 69 بالمئة من الهنود، واستثمرت الشركات الأجنبية 7.5 مليارات دولار في الهند خلال السنة المالية المنتهية في 2006، في حين يُستثمر المبلغ نفسه في الصين كل ستة أسابيع. وهكذا يتحرك اقتصاد الهند بطيئاً متثاقلاً، بينما تحلّق الصين في السماء على طريق المستقبل[23].

2 ـ عمد «دنغ» بكل ذكاء وبراغماتية إلى تفعيل الكونفوشيوسية لخدمة التوجهات الاقتصادية الصينية الجديدة، عبر الإفادة من منظومتها الأخلاقية كالطاعة والخضوع والعمل الدؤوب والمثابرة على العلم والتعلم، لتكون ركيزة تربوية لتأسيس أجيال منتجة جادة ومعضدة لبرامج التنمية والتنويع الاقتصادي[24].

3 ـ مع الوقت، حافظت الصين على قناعاتها بأن لديها فوائض عمالية كبيرة، وهو ما يجعلها تؤمن دوماً بعدم نجاعة الوصفات الليبرالية التي تثمر خفضاً في تشغيل الأيدي العاملة، فهي إما أن تقلل حجم البطالة أو أن تخلق لااستقراراً سياسياً واجتماعياً؛ بما في ذلك مواجهة أحداث عنف، وقد اختارت بقالب عقلاني خيار التشغيل والتوظيف. ولهذا فقد اجتذبت الشركات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف التشغيلي والتوسع في عمليات الإنتاج (كما لو كانت دولة كينزية)[25].

4 ـ لم تقتصر أهداف اجتذاب الشركات الأجنبية على البعدين التشغيلي والإنتاجي بمساقاته الكمية وهمومه الآنية، حيث اعتنت الصين بالجانب النوعي وبالأطر الاستراتيجية، فاندفعت إلى إغراء الشركات الكبيرة (مثل مايكروسوفت وأوراكل وموتورولا وسيمنز وآي بي إم وإنتل)

= الإيجابيات (أو ما يفهم على أنه إيجابي) في سياق تحليلنا في هذا الكتاب هي من قبيل الإيجابيات (أو التوصيفات الأقرب إلى الحياد) في سياق جزئي نسبي، لا أكثر وربما أقل. مع التشديد على أهمية تحليل النموذج الصيني وفق هذا المنظور في دراسات نقدية معمقة.

(23) روبين ميريديث، **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ العدد 359 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 16 ـ 17. وتذكر المؤلفة بأن «دنغ» زار العديد من الدول منها سنغافورة للتعرف إلى تجاربهم والإفادة منها ثم شرع في وضع برنامج إصلاحي تدريجي يقوم على الصناعة والتحول إلى اقتصاد السوق تحت لافتة مقبولة سياسياً «اشتراكية ذات خصائص صينية»، وأشارت إلى حدوث تغيرات ثقافية عديدة من جراء الإصلاحات الاقتصادية كالتغير الحاصل في السلوك الادخاري وجوانب متعددة في محيط العائلة والمرأة.

(24) عبير الغندور، «الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 11، العدد 2 (2010)، ص 137.

(25) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 232 ـ 233.

وجهزت لها بيئة مواتية، تمثلت في ثمانينيات القرن العشرين بتأسيس أربع مناطق اقتصادية. وقد كانت الصين قادرة على تسخير الأدوات لبناء «مخابر أبحاث فيها»، والإفادة من «احتياطيها الكبير من العلماء المهرة ومنخفضي الأجور»؛ ضمن «استرتيجية بحث وتطوير محددة للأغراض العسكرية والمدنية في آن معاً»، إلى درجة أن الصينيين يمارسون قرصنة على أفكار تلك الشركات وسرقتها في أشكال معلنة ومضمرة. ومع ذلك فإن هذه الشركات لم تكن قادرة على خسارة السوق الصيني الكبير، والمزايا الكبيرة التي توفرها بيئة الاستثمار. وكان من نتائج ذلك تأسيس شركات صينية دخلت الحلبة العالمية للتقنية، كشركة هواوي التي تباع منتجاتها في أكثر من 40 دولة، وبأسعار تقل عن الثلث لمنافسيها[26]. وها هي الصين تعاود اللعب بذات الأوراق الليبرالية وبنزعة هجومية، فقد باتت تصدر العمل والإنتاج إلى الخارج لضمان التسويق؛ فأجهزة التلفزة الصينية تصنّع في المجر للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وفي نورث كارولاينا للوصول إلى السوق الأمريكي، وفي ماليزيا وأماكن متفرقة أخرى[27]. (يرجى ملاحظة أن النزعة الليبرالية في ملاحظة الأسواق تكون في الأغلب على حساب التوظيف والتشغيل، إما بتقليل الأجور أو بنقل الوظائف للدول المنخفضة الأجور، وفي هذا تأكيد للسلبيات المدمجة في النظام الليبرالي).

5 ـ لتمكين الاقتصاد الصيني من التكيف مع السوق المفتوح، أجرت الحكومة الصينية عدداً من التعديلات الدستورية: 1988، 1993، 1999، 2004؛ وقد غلب عليها البعد الاقتصادي، كتعديل 1993 بإقرار مفهوم «اقتصاد السوق الاشتراكي» عوض مفهوم «الاقتصاد المخطط»، وكتعديل 1999 بإقرار مفهوم «الاقتصاد غير العام» التي اقترحها دنغ (مادة 9)[28]. ومن أخطر التعديلات الدستورية المهاجرة نحو الشمال الليبرالي ـ في رأيي ـ ما حدث في عام 1999، حيث أدخلت الصين تعديلاً دستورياً جوهرياً يمكّنها من ممارسة الخصخصة وفق سياسات يراها البعض متحوطة كبيع حصص من مؤسسات الدولة في البورصة وللمديرين في تلك المؤسسات، وقد بلغت نسبة الخصخصة 5 بالمئة فقط في عام 1996، إلا أنها وصلت إلى نحو 32 بالمئة في 2002، مع استمرار محافظة الحكومة على القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والنقل والسلع الأساسية[29].

6 ـ نهجت الصين مسلكاً متحوطاً في الجانب المجتمعي، إذ جعلت من الاستقرار الاجتماعي غاية كبرى يتوجب على الساسة تحقيقها والمحافظة عليها في كل المسارات

(26) المصدر نفسه، ص 221 ـ 222.
(27) المصدر نفسه، ص 232.
(28) بنّان، «تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية،» ص 266.
(29) المصدر نفسه، ص 262 ـ 263.

والبرامج التنموية[30]. ومن الجوانب المساعدة على تحقيق ذلك أمران كبيران: **الأول**: السعي للوفاء بالحاجات الأساسية للناس قدر المستطاع[31]، والثاني: أن نسبة كبيرة من الصينيين في العقود السابقة كانت من الطبقات المعدمة. وهنا نستدعي توصيفاً بارعاً لإريك هوفر، له دلالاته المعمقة في تفسير بعض أسرار الاستقرار الاجتماعي، حيث يقول: «لا بد لكي يندفع الرجال في مغامرة تستهدف تغييراً شاملاً من توفر عدة شروط. لا بد أن يشعروا بالتذمر من غير أن يكونوا فقراء فقراً مدقعاً»، ثم يواصل حديثه: «إن حياة الفقراء الذين يعيشون على حافة الجوع أبعد ما تكون عن الفراغ... أهداف هؤلاء الفقراء واضحة ومحددة: كل وجبة إنجاز؛ والنوم بمعدة ممتلئة انتصار؛ وأي وفر معجزة. ما حاجة هؤلاء إلى أهداف عليا تتجاوز الذات؟ ... لا تكون لدى الناس، عندما يكدحون من الشروق إلى الغروب لمجرد البقاء على قيد الحياة، ظلامات، ولا يملكون أي أحلام. كان من الأسباب التي أدت إلى عدم ثورة الجماهير في الصين الجهد الهائل الذي بذلته لتحيا حياة الكفاف. إن الصراع اليومي للبقاء على قيد الحياة يحفز على الجمود لا على التمرد»[32] (من المهم ملاحظة أن هذه الجموع كانت فقيرة معدمة منذ البداية، ولم تحدث عمليات إفقار لها، والفارق بينهما كبير).

7 ـ ومع كل هذا التحوط الصيني، فإننا نجد أن الصين باتت تعاني الكثير من أدواء النيوليبرالية كمشكلة التفاوت بين الطبقات في الدخل والثروة. فقد استطاعت قلة من العائلات الصينية مراكمة ثروات هائلة، وتشكلت طبقة «أمراء المال والأعمال»، وأمست الصين الأكبر عالمياً من حيث استهلاك السيارات الفارهة وشيوع النمط الاستهلاكي للمنتجات الكمالية، في حين لا يطيق الفلاحون الفقراء تناول وجبة لحم أسبوعياً[33].

8 ـ يُضاف إلى ذلك، تخلي الصين عن ممارسات كثيرة للرعاية الاجتماعية، من جراء التوسع الشديد في الخصخصة، الأمر الذي جعل البعض يشير إلى أن الصين تشهد حالة مقلقة من التصدع الاجتماعي العميق، ومن ذلك التظاهرات الكبيرة المتوالية، كما حدث عام 2002 حيث تظاهر أكثر من 30 ألف عامل في مدينة لياويانغ الواقعة في الشمال الشرقي الصيني، وهي الأضخم بعد قمع الحركة الطلابية في ساحة تيانانمن في عام 1989. ومنها أيضاً تظاهرة كبيرة بنحو عشرة آلاف عامل في مقاطعة آنهوي بسبب خفض التعويضات التقاعدية وإصابات العمل وانعدام الضمان الصحي. وشهدت مدينة دونغوان أعمال شغب لمجموعة من العمال

(30) تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة (القاهرة: سما، 2016)، ص 140 ـ 142.

(31) المصدر نفسه، ص 142 ـ 144.

(32) إريك هوفر، **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية**، ترجمة غازي القصيبي (أبو ظبي: كلمة، 2010)، ص 32، 59.

(33) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 234 ـ 235.

الغاضبين في شركة تايوانية لصناعة الأحذية، حيث نهبوا مرافق الشركة ودمروها واعتدوا على أحد مديريها التنفيذيين[34].

9 ـ أخفقت الصين في فك اللحمة بين السياسة والتجارة، حيث زاد عدد أعضاء الحزب الحاكم المنخرطين في الأعمال والتجارة من 13.1 بالمئة عام 1993 إلى 19.8 بالمئة عام 2000، في مؤشر على مزيد من التلاحم المشؤوم بين النخبة الحاكمة والنخبة التجارية. وفي كلمة ذات معان خطيرة، وقف أحد المحامين المدافعين عن عامل متهم بقيادة إضراب عنيف، حيث قال: «لقد وقف الحزب الشيوعي إلى جانب العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، لكنه اليوم يحارب كتفاً بكتف مع الرأسماليين غلاظ القلوب في صراعهم ضد العمال»[35].

10 ـ تشير تقارير إلى أن الصين الحديثة تبدي جدية أكبر في محاربة «الفساد الكبير» المستشري في المؤسسات الحكومية والاقتصادية، حيث تبذل الحكومة الصينية جهوداً متواصلة في سبيل ذلك من أجل تهدئة الغضب الشعبي بسبب تفشي الفساد والبذخ غير المبرر. ومن تلك الجهود البرنامج الذي أعلن عنه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2014 الرامي إلى اصطياد «نمور الفساد»، أي المسؤولين الكبار (في الحزب والدولة) المتورطين في الفساد، بجانب التخلص من «ثعالب الفساد» أي صغار الفاسدين، وقد عبر خو شين دو ـ أستاذ علم الاجتماع في جامعة «لي غونغ» في بكين ـ عن شكوكه في نجاح مثل هذه البرامج، قائلاً إن «النفوذ الواسع والسلطات المطلقة للمسؤولين الصينيين تسمح لهم دائماً بالعثور على ثغرات في القانون ينفذون منها، كاستخراج عدة جوازات سفر والعلم المسبق بالتحقيقات وبلجان التحقيق التي ستتولى التحقيق معهم». ويؤكد هذا الخبير الاجتماعي ضرورة سن تشريعات تلزم المسؤولين الحزبيين والحكوميين بالإعلان عن ثرواتهم وإتاحة هوامش حرية أكبر لوسائل الإعلام للمتابعة والرصد لقصص الفساد وقضاياه. وتقدر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن ما يقارب 180 ألفاً من الفاسدين هربوا من الصين بثروات لا تقل عن 130 مليار دولار، ويشير البعض إلى أن الرقم الحقيقي يتجاوز هذا كثيراً[36].

---

(34) المصدر نفسه، ص 234 ـ 246.

(35) المصدر نفسه، ص 247. التظاهرات والاضطرابات كثيرة، ويصعب حصرها، ومن ذلك ما حدث في بريطانيا في 1984 من إضرابات عمالية، نتج منها اعتقال 9000 عامل وإصابة 1400 عامل وشرطي بجروح كان بعضها خطيراً جداً، انظر: شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 67 ـ 68.

(36) عزت شحرور، «الحكومة الصينية تصطاد «نمور وثعالب الفساد المالي،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 28 أيلول/ سبتمبر 2014، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/28/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B7%D8%A7%D8%AF-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%AB%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>.

حقق النموذج الصيني ـ كما رأينا ـ نجاحات كبيرة في مسارات متعددة، بيد أنه ليس خلواً في المقابل من إخفاقات جسام، تبعث على القلق وتحفّز على تفكير متأن في الفلسفة الملائمة للاقتصاد السياسي الذي يحكم تنويع اقتصاداتنا العربية ـ والخليجية منها ـ، وربما ازدادت قناعتنا بأن كثيراً من أفكار النيوليبرالية لا تناسبنا، إذ إنها تفرخ لنا أزمات خطيرة وإشكاليات عويصة، نحن في غنى عنها.

ولكيلا تكون معالجتنا للاقتصاد الصيني بعيدة من البعد السياسي، فإنه يلزمنا الالتفات إلى المسألة السياسية في التجربة الصينية، متسائلين: هل مارس الصينيون تطويراً لسياستهم ودستورهم في قالب ممهد لإنجاح نموذجهم الاقتصادي (الذي يمكن أن يوصف بطريقة ما على أنه ليبرالية محدودة أو ليبرالية مخففة أو حتى نهج تلفيقي أو توفيقي)؟

النظام السياسي الصيني لم تطرأ عليه تغيرات جوهرية حتى الآن، هذا صحيح ومشاهد، إلا أنني لا أتفق مع الرأي الذاهب إلى أن الصين أثبتت النجاح في إمكان تحقيق نمو اقتصادي صلب من دون الحاجة إلى تغيير بنيوي سياسي؛ فما زالت التجربة الصينية غضة، وثمة تغييرات جوانية في المجتمع الصيني في المسار السياسي وداخل الحزب الحاكم نفسه (كتولي قيادات شابة مناصب عليا ودمج فئات رأسمالية من خارج الحزب).

من جانب آخر، هنالك تهديدات متنامية وآثار اجتماعية سلبية مترتبة على تبني النيوليبرالية، التي من سماتها المدمجة التي لا تنفك عنها بحال أنها تسلق الضفدع من دون أن يشعر أو أن يبدي حراكاً؛ فالأنماط الثقافية والأنساق الاجتماعية تتطور وتتغير بوتائر متسارعة، ولا سيَّما لدى الفئات الشابة والطبقات الغنية التي باتت تعيش كمثيلاتها في الدول الغربية، مع توجه كبير لتعلم اللغة الإنكليزية في «دولها الديمقراطية»، إذ تلقفها ويتلقفها عشرات الملايين من الصينيين بنهم. ومثل هذه التهديدات والآثار ربما تدفع الساسة الصينيين إلى تقديم تنازلات سياسية أكثر، وبخاصة أنهم يطلقون وعوداً كبيرة كثيرة من دون أن تتحقق في أرض الواقع. العدالة الاجتماعية مسألة لا تغيّب عادةً في تلك الوعود، ومن ذلك ما يذكره رئيس الوزراء الصيني وين جياباو (Wen Jiabao) «إن من حق الجميع أن يتمتعوا بروعة الرفاهية المشتركة» متعهداً بأنه لن يسمح بأن تعود الخيرات لرجال الأعمال الدهاة ولبعض الأفراد الذين يمتلكون المليارات، في سياق ينشد إقامة «المجتمع المنسجم مع نفسه المتوائم مع ذاته»، مبشراً بنعيم اقتصادي لأفراد الشعب كافة[37].

وفي الواقع نجد أن الاقتصاد الصيني حقق قفزات كبيرة وبنسب عالية (في حدود 10 بالمئة سنوياً) خلال سنوات، إلا أن هذا النعيم المزعوم لم يصل إلا إلى الطبقات المقتدرة. وقد

(37) شيفر، المصدر نفسه، ص 348.

سجل «معامل جيني» ارتفاعاً كبيراً خلال ما يقارب ثلاثة عقود (من ثمانينيات القرن العشرين) حيث قفز من 0.2 إلى نحو 0.46، وهذا يعني زيادة كبيرة في حجم التفاوت[38]، وهو ما يخلق لااستقراراً مجتمعياً في الصين، ومن المنطقي أن يكون لذلك انعكاسات واستحقاقات إصلاحية في المسارات السياسية.

وما يعضد ذلك ما حدث من إصلاحات تشريعية وسياسية، منها على سبيل التمثيل التعديل الدستوري في عام 2004، حيث نجد عدة تعديلات ذات طابع سياسي، ولعل من أهمها إقرار حكم القانون ليكون سياسةً وطنيةً (مادة 11)، وإلغاء مفهوم «الأنشطة الثورية المضادة» التي كانت محرضاً دستورياً للفتك بالقوى المعارضة وتكميم الأفواه لتحل محلها «الأنشطة الجنائية» التي قد تعرّض أمن الدولة للخطر (مادة 36)، وهذا يعني ـ ولو نظرياً ـ التقليل من هوامش «الجرائم السياسية» المعاقب عليها قانوناً في العقود السالفة. وبإزالة المحاكم السياسية ارتفعت سقوف الحريات إلى درجات غير مسبوقة، ولم يكتفِ الصينيون بهذا القدر، بل أدخلوا ممارسات سياسية جديدة من شأنها ضخ دماء شابة في الحياة السياسية، وضمان انسيابية انتقال الحكم بسلاسة وبآليات واضحة، وترسيخ ثقافة التنازل عن المناصب كما فعل جيانغ زيمن حين استقال من قيادة الجيش الصيني في كانون الأول/ديسمبر 2004 لتجنب أي صدامات على المناصب القيادية العليا[39].

ما سلف تقريره يجعلنا نحجم عن التعجل بمنح التجربة الصينية شهادة النجاح التام في الفصل بين التوأمين السياسي والاقتصادي، فالأيام حبلى ـ على ما يبدو لي ـ بتغيرات ملموسة قادمة في الجانب الإصلاحي تشريعياً وسياسياً، مع قناعتي الذاتية بأن التغيرات التي أشرت إلى شيء منها ليست عابرة ولا هامشية، استناداً إلى حقيقة أن الصين ظلت مراحل طويلة وتحافظ على درجات عالية من سمات المجتمع الثابت (الاستاتيكي)، مقاومة عوامل التجدد (الدينامية) في أطرها الثقافية والسياسية. وضمن قناعاتي أيضاً أن التغيرات السياسية المقبلة في الصين ربما تكون أكبر حجماً وأسرع زمناً، لضخامة التغير الثقافي المجتمعي وتسارعهما، وفي ظل حقيقة ضخامة السكان من جهة وتوسل مئات الملايين من الصينيين بالثورة التقنية والمعلوماتية (والأجهزة الذكية) من جهة أخرى، فإنه يكون من المنطقي حينذاك التوقع بأن ذلك ربما يعجّل في تكوين «الكتلة الحرجة»، التي تقنع أو تضطر الساسة إلى القبول بجرعات ديمقراطية متوالية ومرضية للشعب الصيني. والأيام الصينية القادمة ستكذب ذلك أو تصدقه.

وهنالك منظور صيني تجاه النهضة الصينية، يطرحها تشانغ وي وي ـ أستاذ في جامعة فودان بشنغهاي ـ في كتابه **الزلزال الصيني**، حيث يُرجع جوهر النهضة لمقولة تأسيسية لدنغ شياو بينغ

(38) المصدر نفسه، ص 349.

(39) المصدر نفسه، ص 266 ـ 267.

يحذر فيها الصينيين: «لا تقلدوا الغرب، ولا تقلدوا الدول الاشتراكية الأخرى، ولا تتخلوا أبداً عن مزاياكم»[40]، فمن خلال هذه اللاءات الثلاث انطلق قطار النهضة الصينية وفق رأي تشانغ وي وي في نموذج صيني تنموي خاص، يمتاز بثماني سمات، نلخصها كما يلي[41]:

أ ـ المنهاج الفكري القائم على الممارسة

يستخلص الصينيون النتائج والحقائق من التطبيق والتجربة لا من التنظير والكتب، مطرحين التقريرات الغربية المجردة، مثل سؤال: «ما اقتصاد السوق؟» أو «كيف يجب أن يعمل السوق» أو «ما الديمقراطية؟».

ب ـ دولة قوية

يؤكد هذا الباحث الصيني أن بلده قادر على وضع خطط استراتيجية تنموية جبارة مع القدرة الفائقة على تنفيذها، مستشهداً بما يعده أكبر ثورتين محققتين في تاريخ البشرية في المجال الصناعي والاجتماعي، حيث استطاعت الصين معاونة أكثر من 400 مليون صيني على تجاوز حد الفقر في ثلاثة عقود ودفعهم إلى الانخراط في العمل، مشيراً إلى ما حدث من قلاقل واضطرابات، إلا أن قوة الدولة ونزاهتها ـ وفق رأيه ـ مكنها من تجاوز ذلك.

ج ـ إعطاء الأولوية للاستقرار

يشيد الباحث الصيني بقدرة الصين على الموازنة بين الاستقرار والإصلاح والتنمية خلال العقود السابقة، وبخاصة مع التحديات الكبيرة، وعلى رأسها ضخامة أعداد السكان وتنوعهم الثقافي والعرقي (مشيراً إلى مقولة: المئات من الدول في دولة واحدة) وندرة الموارد المتاحة، ويستشهد بمقولات لدنغ شياو بينغ، يقرر فيها أن الاستقرار مقدم على كل شيء.

د ـ الاهتمام بمستوى معيشة الشعب

تطبق الصين اقتصاداً موجهاً للشعب، دام آلاف السنين، مستشهداً بمقولة للصينيين القدماء، يقولون فيها: «الشعب هو أساس الدولة، وعندما يكون الأساس ثابتاً تكون الدولة في سلام». تحرص الحكومات المتعاقبة على توفير الطعام والحاجات الأساسية لهذا العدد الكبير من السكان، عادّاً ذلك جزءاً من الإصلاح السياسي (ويضع الباحث الصيني إحصائية أممية توضح أن 70 بالمئة من عمليات القضاء على الفقر تمت في الصين خلال العقدين الماضيين، في

(40) تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، ص 134.
(41) المصدر نفسه، ص 134 ـ 154.

حين أن نصف عدد سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر، متسائلاً: ألا يدل ذلك على فشل النموذج التنموي الغربي).

هـ ـ الإصلاح التدريجي

حجم البلد الكبير من جهة السكان والمساحة يوجد فجوة دائمة في المعلومات الدقيقة، بحيث يحتم اتباع سياسة التطبيق المتدرج بالعينة الصغيرة، ثم التوسع شيئاً فشيئاً بحسب النتائج في الميدان. وهذا يعني أن الصينيين لا يؤمنون بالإصلاح الجذري، بل التدريجي الهادئ.

و ـ التمييز الصحيح للأولويات وتسلسلها

مع سياسة التدرج، يهتم الصينيون بوضع قائمة دقيقة من الأولويات ليتم تطبيقها في خطة إصلاح شاملة (اشتهرت الحضارة الصينية بالمنظور الشمولي ((Holistic)، حيث يبدأ بالإصلاحات السهلة، والصعبة تأتي بعدها.

ز ـ اقتصاد مختلط

الاقتصاد الحالي في الصين هو اقتصاد السوق الاشتراكي، وهو خليط بين «اليد الخفية» و«اليد الظاهرة» ومزيج من قوى السوق وسلطة الدولة، مع الإشارة إلى تطوير منظومة الإدارة المحلية وجعل المؤسسات المحلية أكثر كفاءة وفاعلية.

ح ـ الانفتاح على العالم الخارجي

يذكر الباحث الصيني أن التاريخ يشهد بأن الصينيين كانوا ميّالين إلى الانفتاح على الآخر منذ تاريخ توحيد الدولة في عهد أسرة «تشين» عام 221 قبل الميلاد، إلا أن أباطرة أسرة «مينغ» اتجهوا إلى سياسة انعزالية في القرن 15 الميلادي. ثم عاودت الصين الانفتاح مرة أخرى بدءاً من سياسة دنغ شياو بينغ عام 1978. ويعتقد هذا الباحث أن الصين ربما كانت قادرة على إيجاد ثورة صناعية خاصة بها لو أنها لم تنقطع عن العالم لنحو ثلاثة قرون.

وعدّد تشانغ وي وي مجموعة من الطموحات التنموية الصينية الكبيرة، ومن بينها الوصول إلى مستوى الدول المصنعة للمعايير الدولية (وليس لمجرد منتجات)، لتكون الدولة الرائدة في المجالات التي تصنع فيها تلك المعايير، وعلى رأسها مجال السكك الحديد، قاصّاً ما حدث في زيارة دنغ شياو بينغ إلى اليابان عام 1978 حيث انبهر بالقطارات اليابانية فائقة السرعة، قائلاً لمرافقيه: «هذه التجربة تدفعنا إلى الهرولة، ونحن نحتاج بشدة إلى الهرولة»، في إشارة إلى الحاجة إلى التحديث السريع. ويتمنى الباحث الصيني لو كان قادراً على بعث دنغ شياو بينغ

ليرى كيف استطاعت الصين أن تصنع قطارات تسير بسرعة 394 كم/ساعة في شبكة متطورة من سكك الحديد[42].

ويعترف الباحث الصيني بأن بلاده استفادت من فكرة اقتصاد السوق في تطوير جوانب اقتصادية واستثمارية عديدة في نهج ابتكاري أوصلها إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، ومن جوانب الاستفادة: تقوية القطاع الخاص ودعمه على نحوٍ متوازن، جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي وتطويره، كما استفادت الصين كثيراً من الغربِ في مجال حقوق الإنسان وتوسيع نطاق الحريات[43].

خامساً: كيف السيرورة الخليجية لنهج متوازن؟

بعد هذه الإبانة العامة لبدائل يمكن أن تعد نهجاً ثالثاً، يتخلق سؤال مؤداه: كيف يصل الخليجيون إلى نهج ثالث أو متوازن؟ دعوني في هذا الجزء أضع أفكاراً عملية ومقترحات إجرائية، ولو بأطر فضفاضة، وذلك كما يلي:

1 ـ أوضح لنا التوصيف السابق الملامح العامة فقط، وهي لا تكفي البتة لجعل مهمة بلورة هذا النهج ميسورة؛ فالتفاصيل الواجب السيطرة عليها كثيرة متناثرة، وهي لا تستجلب «شياطين المصالح الخاصة» فحسب، بل تخلق كمّاً هائلاً من الإشكاليات المعقدة ذات البعد الفني البحت «شياطين الأبعاد الفنية»، المشتبكة مع المكون المجتمعي والسياسي.

2 ـ تضيف هذه الإشكاليات صعوبات كباراً لا لتحديد البدائل الملائمة اقتصادياً فقط، وإنما لكيفية إنضاج بدائل وبرامج مقبولة فنياً (اقتصادياً) ومجتمعياً في الوقت ذاته، وهذه مسائل تصدّع رؤوس أعظم المفكرين وأكثر المتخصصين نباهة وخبرة.

3 ـ ضرورة هجر ممارسات «القص واللصق» للسياسات والبرامج التنموية وتطبيقها كما هي، فما يصلح هناك ليس بالضرورة يصلح هنا. وهنا أذكّر بما نصحتنا به أولّا كودمندسون ـ مديرة مكتب تحليل السياسة في وزارة الخارجية السويدية ـ حيث تحذر من نقل «أي نموذج اجتماعي» خارج السياق الذي نشأ فيه، «إذ لا بد للكائنات البشرية أن تخلق وأن تكيّف هياكلها الاجتماعية بناء على تاريخها هي وعلى ثقافتها الخاصة بها»، مع توسلها بحكمة أمارتيا صن المقررة لإمكان التفكير والتعلم وإدماج أفكار جديدة[44]. وعليه فإن السياسات

(42) المصدر نفسه، ص 155.

(43) المصدر نفسه، 157 ـ 159.

(44) أولا كودمندسون، «التجربة السويدية: دولة الرفاهية السويدية، مقاربة مواطنة ودبلوماسية،» ورقة قدمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ص 359 ـ 360.

الاسكندنافية التي ربما تكون الأقرب إلينا في الخليج وفي الوطن العربي بحاجة إلى تبنٍّ يراعي الخصوصيات والفروق.

4 ـ النهج الذي نتوخى السيرورة إليه يُفترض أنه يقودنا إلى نجاح جيد في تنويع الاقتصادات الخليجية على قواعد متينة، شريطة ألّا ينجم عن ذلك ما وصفناه بـ «النمو المفقر»، أي نمو الدولة وغناها وتضاؤل الفرد وفقره. إنه إذاً نهج متوازن ونمو متواز .

5 ـ يتطلب النهج المتوازن المنشود تناضجاً في الفلسفات والرؤى، بحيث يستلزم استدماجاً لمدارس فكرية متباينة، وهذا ما يؤكد ضرورة احتواء المفكرين من جميع الأطياف الفكرية في الجوانب الاقتصادية والثقافية، ومثل هذا الأمر له أهميته الكبيرة في السياق الخليجي، حيث تضيق الهوامش عن الاحتواء الواجب، ويدفع طيف فكري مهيمن خصومه إلى أضيق الطرق، ويسعى لتهميشهم والقضاء على وجودهم وتأثيرهم، وقد يمارس استعداءً للسلطة السياسية أو الدينية على نحوٍ لاأخلاقي.

6 ـ يتطلب التنوع الفكري، وفق ما أشرت إليه في النقطة السابقة، إدخال عدد كاف من ممثلي الأطياف الفكرية في المؤسسات والإدارات واللجان والفرق الاستشارية والتنفيذية، لضمان الاستمزاج الفعلي للمنظورات المختلفة، تخطيطاً وتطبيقاً. ويدخل في ذلك المشاركة في أعمال الاستشارات التي يشترك فيها الأجانب، إذ لا يصح إطلاقاً أن يكونوا من مدرسة فكرية بعينها، كما حدث في بعض برامج ورؤى التنويع الخليجي، حيث إنهم يمثلون الفكر الليبرالي الجديد في أغلب الممارسات والتطبيقات كما أوضحنا سابقاً.

7 ـ ترسيخ ممارسة النقاش والنقد الفكري والمجتمعي تجاه الأفكار التنموية والاقتصادية، وطرحها بشكل أولي في بداية الأمر، ليتسنى لجميع الأطياف المشاركة في الإنضاج وتلمُّس الثغر والنواقص والتحيزات التي من شأنها التأثير السلبي في بعض مكونات المجتمع وفئاته أو الإخلال بمبدأ العدالة بصورة أو بأخرى.

8 ـ لضمان استيفاء الآراء ووجهات النظر، يتوجب عقد حلقات نقاش وجلسات سماع عامة حول مختلف القضايا المهمة، والحرص على توجيه الدعوات وتهيئة المناخ الصحي للنقاش والطرح وتقبُّل النقد البناء من الجميع وفق طريقة منهجية وبأسلوب يمكّن الحضور من طرح وجهات نظرهم.

9 ـ حلقات النقاش والجلسات العامة لا تكفي لاستدماج الآراء التفصيلية، لذا يجب أن يصار إلى آليات تستوعب الطروحات الفنية والثقافية المعمقة عبر ندوات يستكتب فيها متخصصون من مدارس فكرية متنوعة، ويمكن أن تنظم بطريقة تحدث «الأثر التناضجي» للأفكار والرؤى.

10 ـ تفعيل الجامعات أمر ضروري، ويمكن أن يحدث ذلك عبر آليات كثيرة، ومنها تشجيعها على تأسيس مراكز بحثية وفرق متخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة؛ في قوالب مستوعبة للمدارس الفكرية المتنوعة، وتوفير الحريات البحثية اللازمة.

11 ـ لا تخلو الطروحات الصحافية من مقالات نقدية جيدة، ولهذا ينبغي وضع آلية فعّالة للاطلاع على كل ما يطرح والإفادة منها بطريقة منهجية موثقة، ودعوة الكتاب إلى المشاركة في الندوات والنقاشات.

أحسب أن استعراض التجربتين الاسكندنافية والصينية في سياق موضوعنا الرئيسي في الكتاب أضاء لنا بعض المسارب التي يمكننا الانخراط فيها من أجل ابتكار (أو تلفيق) نهج اقتصادي يلائمنا بطريقة جيدة مستدامة. ومن زاوية مكملة، قد تكون التجربة الصينية وما انطوت عليه من مسارات الإصلاح السياسي والدستوري في دولة لا تتبع المنظومة الغربية معينة لنا على استكشاف أبعاد في مسألة الإصلاح الخليجي. وعليه، فإنني أروم في الفصل السابع مواصلة تقديم تنظيرات تطبيقية علّها تساعدنا على إكمال ركنَي النجاعة في التغيير والإصلاح المنشودين.

الفصل السابع

الإصلاح أنفاس الاقتصاد

أولاً: الاقتصاد والسياسة: توأمة مؤبدة

إمعاناً في التلبيس علينا، تزعم النيوليبرالية التزامها بالنزعة العلمية الصرفة، إذ يتبنى كثير من مناصريها طرح فرضياتها كما لو كانت «قوانين طبيعية» لا تنخرم (وهذه القوانين تنخرم أصلاً)[1]، وهذا ما يجعلهم يتوسلون بمعادلات رياضية ومعالجات كمية[2]. وقد أسهم ذلك في جعل الاقتصاد حقلاً ذا مرجعية ذاتية، وتورطه بأنواع متعددة من الاستدلالات الدائرية. والأخطر من ذلك كله، النزعة الليبرالية الخفية في عزل الاقتصاد عن السياسة والعلوم الاجتماعية والخيارات المجتمعية، في حين أن الاقتصاد ـ كما يقول جاك جينيرو ـ سياسي بامتياز[3]. ويقطع شومبيتر بأن العوامل السياسية لا الاقتصادية هي أكبر مهددات السقوط والانهيار، ويرى أن قوة الرأسمالية الليبرالية هي ذاتها القاضية عليها، مشيراً إلى أن هذه الرأسمالية تصنع شريحة من المثقفين الذين يولدون أسئلة معضلة تعرّي الجوانب الأخلاقية المتهرئة فيها، كأسئلة العدالة والمساواة والتلوث ونحوها[4].

---

(1) أثبتت نظرية الكوانتم خرافة الحتمية العلمية المطلقة الزاعمة بالصحة النهائية للقوانين العلمية في الطبيعة وعدم انخرامها بأي حال من الأحوال، حيث إنها في الحقيقة تتأسس على مبدأ الاحتمالية أو لنقل الحتمية الاحتمالية لا المطلقة.

(2) أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة ـ جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية** (القاهرة: رؤية، 2008)، ص 136 ـ 140. يؤكد بيكيتي ضرورة ابتعاد الاقتصاد من ما أسماه الشغف الطفولي بالرياضيات، انظر: توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 38 ـ 39.

(3) بيار كالام بالتعاون مع أورو لالوك، **بحث في الاقتصاد العادل**، ترجمة محمد صالح فليس (بيروت: دار الفارابي؛ مؤسسة الانتشار العربي؛ تونس: دار محمد علي، 2014)، ص 107 ـ 110.

(4) تود جي باكولز، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**، ترجمة كوثر محمود محمد (القاهرة: كلمات عربية، 2013)، ص 372. ومن الكتب الجديدة والجيدة التي تعضد فكرة انهيار الرأسمالية: إيمانويل والرستين [وآخرون]، **هل للرأسمالية مستقبل؟**، ترجمة رامي طوقان (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2016).

ويتم المسعى الليبرالي المضمر لفصل التوأمين الاقتصادي والسياسي بمسارات عديدة، من أهمها المساران التاليان:

1 ـ تحصين السوق من كل ما قد يضر به، وضمان تحقيق مصالحه العليا بأفضل الطرائق الممكنة، ولو كان ذلك على حساب المجتمع برمَّته، الأمر الذي يجعل الإصلاح السياسي في ذيل القائمة، بل قد يكون ـ في أحايين كثيرة ـ غير مرغوب فيه، وقد ذكرنا طرفاً من التجارب في دول الأطراف التي تؤكد ذلك (مع التذكير بما قلته من أن ذلك لا يرتبط بالنيوليبرالية على وجه الحصر). يتظاهر الليبراليون الجدد بأنهم حين يعارضون تشريعاً أو آلية تحد من حرية السوق فإنهم إنما يعبِّرون عن رأي اقتصادي، وفي الحقيقة هم «يعبِّرون عن رأي سياسي مفاده أنهم يرفضون الحقوق التي سيدافع عنها القانون المقترح... [هم] مدفوعون سياسياً مثل خصومهم»[5].

2 ـ لتعويض المجتمع عن «الفقد السياسي» (الإصلاح السياسي)، تحرص أصولية السوق على دعم الفردانية وتأمين حدود الحريات الفردية في جانب السلوكيات الشخصية، لا الحريات العامة وحقوق التعبير، فهي إن لم تقف ضد الأخيرة فهي لا تعضدها، فالسوق يتحالف مع القوى السياسية التي ترعى مصالحه. ولا تكتفي هذه الأصولية بالفردانية والحريات الشخصية، بل تضيف إليها الجوانب الترفيهية بما في ذلك ترسيخ النزعة الاستهلاكية وإعادة تشكيلها بوصفها مكوِّناً وجودياً وفق مبدأ «أنا أتسوق فأنا إذاً موجود».

في المطارحات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والسياسية وفي المناقشات الفكرية العربية، يثور جدل حول فرضية إمكان الفصل بين توأمَي الاقتصاد والسياسة، أو فرضية إمكان تحقيق تنمية اقتصادية من دون الحاجة إلى إصلاح سياسي. وفي هذا الاتجاه، يذهب باحثون وصحافيون[6] إلى أن بعض الدول حققت إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً من دون أن يكون مصحوباً أو مسبوقاً بإصلاح سياسي كما في كوريا الجنوبية والصين وتايوان وسنغافورة، ويضعون في سبيل إثبات ذلك بعض التحليلات الخاطفة والمؤشرات المبتسرة. في واقع الأمر، هذه المسألة متشابكة ومعقدة جداً، ولهذا فإنه يصعب الخلوص إلى «نتائج موثوقة» بهذه الطريقة من

(5) ها ـ جوون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 27.

(6) يتسم بعض هولاء الصحافيين بالاستقلالية والصدقية، فيطرحون ما يؤمنون به وفق ما يتوافرون عليه من فهم ومعلومات وأدلة، إلا أن أكثرهم ينتمون إلى ما أسميهم «النظامويين»، وهم المصطفون بالحق والباطل مع الأنظمة الحاكمة، وضررهم أكبر كثيراً من نفعهم، فهم يجمّلون الواقع بما ليس فيه، ويخدرون المسؤولين بكلام معسول لا صحة له. ويندرج ضمنهم المسؤولون المتنفذون الذين يجيدون الصمت بكل اللغات، وفق تعبير كينز عن أحد كبار الموظفين الرسميين في وزارة المالية البريطانية آنذاك، انظر: ديفيد سميث، **دعوة غداء: وجبة سهلة الهضم من علم الاقتصاد (لماذا انعدم مفهوم المجانية؟)**، ترجمة إيمان فتحي سرور (القاهرة: كلمات عربية، 2008)، ص 157.

البساطة؛ فمع وجود سمات مشتركة، فإن كل دولة هي نسيج وحدها، ومن ثم فهي تحتاج إلى دراسات تفصيلية وتحليلات معمقة. لن يكون طرحي في هذا المجال بأكثر من توصيفات عامة أولية، لا تمكّننا من الجزم بشيء ناجز وبدليل قاطع إزاء تلك الفرضية المعضلة.

ثانياً: الكوريون يتقدمون بمستبد نهضوي

بمقاربة مبدئية، يمكن القول إن دولاً مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة[7] خضعت لظاهرة ما يسمى في الأدبيات «المستبد العادل»[8]، أو ما أحب أن أسميه «المستبد النهضوي». لعلّي أكتفي بإشارات خاطفة حول التجربة الكورية مع التركيز على بعض الملامح التي تمكننا من الخروج بتصور حول مسألة الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

حصلت كوريا الجنوبية على استقلالها في آب/أغسطس 1945 عقب احتلال ياباني سحق المجتمع الكوري لحقبة دامت 30 سنة[9]. وفي عام 1950 هاجمت قوة من كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، فوقعت الحرب الكورية التي استمرت إلى 1953، وترتب عليها تثبيت التقسيم الكوري إلى شطر جنوبي وآخر شمالي، مع بسط النفوذ الأمريكي على كوريا الجنوبية والنفوذ السوفياتي على كوريا الشمالية (حالياً روسيا). في التجربة الكورية، تتجسد فكرة المستبد النهضوي بما

---

(7) للنظر في التجربة السنغافورية، انظر مثلاً: إزالاتكو إسكربس ومايكل دي بار، **بناء سنغافورة: النخبوية والإثنية ومشروع بناء الأمة**، ترجمة حازم نهار (أبو ظبي: كلمة، 2011). في الكتاب إشارات مهمة إلى دور حكم النخبة، فقد تربى لي كوان يو رئيس سنغافورة في عائلة صينية ثرية، متمتعاً بتعليم جيد وقراءة خارج نطاق المنهاج في جامعة كامبردج، ومن ذلك قراءته لكتاب أرنولد توينبي **دراسة في التاريخ** متأثراً بفكرة «الأقلية الخلاقة»؛ التي تعكس مستودع المبادرات الاجتماعية الإيجابية (ص 25 ـ 26 و82). من المهم الإشارة إلى أن هنالك جدلاً كبيراً حول العديد من أبعاد التنمية والبناء في سنغافورة، ومنها تدخل بعض الأطراف في ذلك، والأدوار التي تؤديها في منظومة الاقتصاد العالمي؛ وهو ما يخلق علامات استفهام كثيرة. هذه المسألة تتطلب أبحاثاً نقدية معمقة تنجح في تمحيص تحيزات الأطروحات التي تتوخى عرض هذه التجربة وتحليلها (كما في المرجع المشار إليه آنفاً).

(8) يرى محمد عابد الجابري أن فكرة «المستبد العادل» تم تهريبها إلى الفكر العربي الإسلامي عبر البوابة الفارسية، حيث نقلت المراجع الفارسية المترجمة هذه الفكرة من خلال نموذج الحزم لدى أردشير الملقب بالموحد، نظراً إلى توحيده للدين والملك في فارس، انظر مقالته المنشورة في موقعه والمعنونة: «المستبد العادل ... بديلاً للديمقراطية!،» <http://www.aljabriabed.net/maj18_almustabidd.htm> (تاريخ الزيارة 3 أيار/مايو 2017).

(9) لي ميونج ـ باك، **الطريق الوعر: السيرة الذاتية للرئيس لي ميونج ـ باك** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012). ينقل الرئيس الكوري ميونج كيف كان يعامل اليابانيون والده الذي انتقل إلى قرية يابانية ليعمل مزارعاً، فهو يقول: «كانت الحياة في اليابان قاسية جداً. وكان العمل مرهقاً يقصم الظهر، وكان عليه أن يتحمل التمييز الشديد الذي كان يمارسه اليابانيون ضد الكوريين. ورغم الذل المؤلم الذي عاناه، فقد صبر وتحمل ووفر بعض المال»، ص 11 ـ 13. ميونج كان طالباً جاداً وقد اشتغل في جمع القمامة ليوفر مصاريف الدراسة. كان ناشطاً سياسياً في الجامعة، سجن في إثر ذلك، ثم خرج، وعمل في وظيفة صغيرة في شركة هيونداي، واستطاع بكثير من المثابرة أن يكون رئيساً لهذه الشركة وهو في سن 35 (كانت الشركة توظف 90 موظفاً فقط، وبعد سنوات قليلة أصبحوا 170 ألفاً وبلغت العائدات أكثر من 40 مليار دولار)، ثم أصبح عمدة مدينة سيول في 2002، ثم رئيس وزراء في 25 شباط/فبراير 2008 إلى 25 شباط/فبراير 2013.

صنعه بارك شانغ ـ هي، الذي استولى على الحكم في كوريا الجنوبية في انقلاب 16 أيار/مايو 1961، وقاد البلد بصرامة كبيرة وقبضة من حديد حتى اغتياله في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1979.

استطاع بارك شانغ ـ هي الدفع باتجاه تطبيع العلاقات مع اليابان من أجل الإفادة من النموذج الياباني المتفرد في الإنتاج والصناعة والتنمية[10]، وعبر بالمجتمع الكوري بر الأمان على الرغم من المعارضة الشعبية الجارفة لهذا التطبيع (شارك 12 ألف طالب في تظاهرة عارمة في 3 حزيران/يونيو 1964)[11]. كان نجاحه مبهراً في هذا التطبيع المفصلي الذي تجاوز فيه آلام التاريخ إلى أحلام الجغرافيا وتطلعات الأمة الكورية في النهضة والتقدم. في عام 1973 أعلن عن برنامج إصلاح اقتصادي ضخم؛ استهدف فيه رفع نصيب الفرد إلى 1000 دولار والصادرات إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 1980، وقد حقق المجتمع الكوري بقيادة هذا المستبد النهضوي هذه النتائج في نهاية 1977[12] (أي قبل الوقت المخطط وقبل اغتياله)، مما جعلهم يضعون سقوفاً أعلى للنمو والتنويع الاقتصاديين، فحققوا أعلى النتائج التنموية، وبنوا شركات عملاقة وتقدموا على نحوٍ مذهل في البحث العلمي وتقنية المعلومات وتقنية النانو والتقانة الحيوية.

حرص بارك شانغ ـ هي على أن تؤدي الدولة دوراً مركزياً في تحويل المجتمع الكوري من الطور الزراعي البسيط إلى طور الاستثمار التجاري بوصفه وسيطاً ينقل إلى طور الاستثمارات الصناعية. وقد أفلحت الفئة الرأسمالية الصناعية الجديدة (المجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols)) في إحداث قفزة هائلة في المجال التصنيعي، وقد واكبت الحكومة الكورية ذلك عبر منظومة من السياسات والقوانين المشجعة، إلى جانب الدهاء السياسي البراغماتي لجعل كوريا الجنوبية واحدة من أكثر الدول التي تلقت مساعدات أجنبية، إذ بلغت المساعدات الأمريكية نحو 12.6 مليار دولار خلال الحقبة 1946 ـ 1976، إضافة إلى تلقيها مساعدات دولية أخرى لامست 1.9 مليار ونحو مليار دولار من اليابان؛ كل ذلك في ظل سياسة ادخارية رشيدة، بما حقق تراكمية رأسمالية كافية لتعزيز النجاحات الصناعية وغيرها، وجعلها قادرة على تحقيق

---

(10) Jung-Hoon Lee, «Normalization of Relations with Japan: Toward a New Partnership,» in: Pyŏng-guk Kim and Ezra F. Vogel, eds., *The Park Chung Hee Era* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011), pp. 430-456.

يرجى ملاحظة أن التعاون أو التكامل الياباني ـ الكوري بني إلى حد كبير على ما يسمى «نموذج الإوز الطائر» (The Flying Geese Model) الذي وضعه الاقتصادي الياباني أكاماتزو (Akamatsu) وهو يعنى بتوجيه عمليات التطور الاقتصادي في البلدان النامية، وهو يحاكي النموذج الذي صاغه والتمان روستو لمراحل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، للمزيد حول نموذج الإوز الطائر، انظر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 155 ـ 168.

(11) ميونج ـ باك، **الطريق الوعر: السيرة الذاتية للرئيس لي ميونج ـ باك**، ص 51 ـ 54.

(12) عبد الله البريدي، **أسرار الهندسة الاجتماعية**، كتاب العربية؛ 11 (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011)، ص 114 ـ 115.

متوسط نمو اقتصادي في إجمالي ناتجها المحلي قُدِّر بنحو 8.7 بالمئة سنوياً خلال المرحلة 1960 ـ 1980، ونمو الصناعات التحويلية بمتوسط سنوي بلغ 13.5 بالمئة ونمو الصادرات بنحو 26 بالمئة سنوياً بين عامي 1970 و1986[13].

بخصوص الاستثمارات الأجنبية تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الكورية تعاملت معها بذكاء وحذر جيدين، إذ إنها عمدت إلى تقنين الكثير من أبعادها بدءاً من عام 1973 حيث أدخلت قيوداً عليها (ومنها تحديد نسبة 20 بالمئة حداً أعلى للاستثمارات الأجنبية باستثناء مجالات حيوية كالمشروعات كثيفة التقانة)، وذلك بأنها اكتشفت أن هذه الاستثمارات تتسبب في خلق سلبيات متعددة للاقتصاد الكوري، منها: (1) إحداث اختلالات في الطلب والعرض المحلي للمواد الخام والسلع الوسيطة؛ (2) منافسة الشركات الأجنبية للشركات الكورية في الأسواق العالمية، (3) خلق منظور للربحية القصيرة المدى ومن ذلك المضاربات السلبية على الأراضي[14].

وشيئاً فشيئاً جعلت الدكتاتورية الكورية تفرز مرونة سياسية أكبر في استمزاج آراء الفواعل الاجتماعية وتضمينها في القرار التنموي والإصلاح السياسي، وقد تشكلت حركة طلابية منادية بالديمقراطية سميت «حركة 19 أبريل»، وقد ناضلت كثيراً وتحملت قسوة حكم بارك شانغ ـ هي وكانت تعمل في بداياتها بطريقة غير منظمة (أي عفوية)، إلا أنها مع الوقت تطورت وأنتجت ما سمي «جيل 3 يونيو»، وقد أفلحت الحركة في وضع أساس للحراك الكوري الديمقراطي[15]. تعيش كوريا الجنوبية حالياً وضعاً ديمقراطياً جيداً بانتخابات وأحزاب سياسية وفصل بين

---

(13) عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، ص 55 ـ 56. لعله من الجدير بالذكر ما يتعلق بالمجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) حيث شيدت في خمسينيات القرن العشرين واستمرت تحت إشراف المؤسسين الأصليين إلى الثمانينيات، ونجحت كوريا الجنوبية في إيجاد نموذج أعمال دمج العمليات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية في توليفة تكاملية رأسية وبالأخص بين العمليات والصناعات عند المنبع (Upstream Industries) والعمليات والصناعات عند المصب (Downstream Operations)، على نحو جعلها شركات عملاقة متعددة الأذرع، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في صناعة الغزل والنسيج حيث امتدت بتكامل رأسي أمامي (Forward Integration Strategy) أي من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكينات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة. ومارست الحكومة الكورية توجيهاً للمجمعات الصناعية العملاقة من خلال عدد من الوسائل ومنها تقنين علميات التمويل في البنوك التي تم تأميمها في عهد بارك شانغ ـ هي، وقد استمرت الحكومة الكورية في عمليات التوجيه للتمويل حتى بعد إعادة خصخصة البنوك في الثمانينيات (ص 60 ـ 64). وللدلالة على ضخامة إسهام هذه المجمعات نشير إلى أن إسهام أكبر 50 مجمعاً في الناتج المحلي الإجمالي قدر بما يقارب 15 بالمئة في بداية التسعينيات، وساهمت بنحو 50 بالمئة من إجمالي الصادرات الصناعية في 1994 وتوليد 30 بالمئة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (في عام 1990)، ودخلت 11 شركة كورية في قائمة أكبر 500 شركة صناعية في العالم لعام 1990 مساوية عدد الشركات السويسرية الكبرى، ومن بينها: مجموعة سامسونغ، هيونداي، غولد ستار، دايو، صنكيونيغ، سانجيونغ. ومن المهم أيضاً ذكره أن قطاع البناء والتشييد كان من أهم القطاعات وأكثرها إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي وجلب النقد الأجنبي، حيث نجح في الوصول إلى الأسواق العالمية وعرف عنه الجودة العالية والانضبط في العمل واختصار المدد للتنفيذ والتسليم في المواعيد المحددة أو حتى قبلها (ص 71 ـ 72).

(14) المصدر نفسه، ص 65.

(15) ميونج ـ باك، **الطريق الوعر: السيرة الذاتية للرئيس لي ميونج ـ باك**، ص 41 ـ 45.

السلطات ودستور يقر في مادته الأولى بأن: جمهورية كوريا هي جمهورية ديمقراطية، وبأن مصدر السيادة الشعب الكوري[16].

وفي رأيي أن المجتمع الكوري حقق هذه النتائج الكبيرة لعدة عوامل، من بينها اتصافه بسمات الذكاء الجمعي القادر ـ ضمن أشياء أخرى ـ على دمقرطة الدكتاتورية، ومن ذلك ممارساتهم الحصيفة للتشخيص الثقافي والاجتماعي، حيث انتقدوا بصرامة كثيراً من المشاكل والأزمات في «الجانب المظلم من المعجزة الكورية الاقتصادية» كتنامي التفاوت والطبقية[17]؛ عادّين إياها سبباً في إضعاف الأمن الاجتماعي. وعمدوا في الجانب البنائي إلى ابتكار أدوات جديدة للهندسة الاجتماعية الإيجابية. ومن هذه الأدوات ما يسمونه «التحديث الانعكاسي»، حيث يقاومون بقدر المستطاع ما علق بهم من جراء التحديث الليبرالي الاقتصادي، فيستعيدون بذلك التكافلية والنظرات الأخلاقية تجاه بعضهم البعض عوض النظرات البراغماتية، مع التحذير من مغبة الاندفاع السريع نحو التنموية والأخطار الناجمة عن خلق المعرفة والتعامل معها[18].

هل مثلت التجربة الكورية الجنوبية مشهداً في مسرحية الفصل بين السياسة والاقتصاد؟ لا أظن ذلك. تعكس التجربة الكورية الجنوبية وأمثالها (سبق لنا التعرض للتجربة الصينية في الفصل السادس) أوضاعاً يقوم فيها «مستبدون نهضويون» يحكمون السيطرة على الأمور فترة زمنية محدودة، مع إيمانهم الداخلي بحتمية إحداث إصلاح سياسي في يوم ما، وإن لم يكن إيماناً صادقاً فهو إيمان براغماتي، أي أنهم على الأقل يتمتعون بمرونة ذهنية عالية تدفعهم لأن يستجيبوا للمطالب الشعبية المشروعة؛ منسابين بخفة مع السيرورة التاريخية للأفكار الجديدة ونمو الذكاء الجمعي في مجتمعاتهم. كل ذلك يدفع الدول التي تُقدِم على إصلاح اقتصادي حقيقي إلى إبداء مرونة سياسية متزايدة؛ تفضي إلى إصلاحات سياسية في نهاية مطاف لا يطول كثيراً. هذا يعني أن هذه المجتمعات تفلح في ترميم الصدع بين «طرائق الحياة» و«أنماط التفكير»[19] وتُحدِث بينهما تناغماً كافياً لجعلها مستقرة آمنة، وفق عقد اجتماعي تتم

---

(16) انظر دستور كوريا الجنوبية، النسخة المعربة: <http://minbaralhurriyya.org/dasateer/Documents/Dasateer/South-Korea.pdf> (تاريخ الزيارة 10 أيلول/سبتمبر 2016).

(17) تعد كوريا الجنوبية من أسوأ الدول في التفاوت الطبقي، وهنالك تقارير تجعلها في المرتبة الثانية بعد أمريكا في سوء توزيع الثروة، ومن المؤشرات على ذلك انخفاض الأسر المتوسطة الدخل من 75.4 بالمئة عام 1990 إلى 64 بالمئة عام 2011، ويتوقع أن تكون كوريا «مجتمعاً شائخاً» حيث سيكون بعد اليابان مباشرة وذلك في عام 2050، وتدني نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة وهي من أقل النسب عالمياً؛ انظر: عبد الرحمن المنصوري، «تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل،» مركز قناة الجزيرة للدراسات، 24 حزيران/يونيو 2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>.

(18) البريدي، **أسرار الهندسة الاجتماعية**، ص 44 ـ 62 و115 ـ 120.

(19) لفهم المقصود من طرائق التفكير وأنماط الحياة في هذا السياق، نشير إلى النظرية التي تعرف بـ «الدينامية اللولبية» تطورت هذه النظرية نتيجة جهود بحثية تراكمية امتدت لنحو أربعين سنة متكئة بشكل جوهري على أعمال عالم النفس الأمريكي كلير غريفز في ستينيات القرن العشرين وبالأخص أعماله عن «مستويات الوجود الإنساني» و«الطبيعة البشرية»، =

مراجعته وتطويره؛ فالمجتمع الكوري الجنوبي أثبت أنه تجاوز بقدر جيد العقد الاجتماعي الضمني (Implicit Social Contract) الذي كرسه بارك شانغ ـ هي وفق مبدأ مختصر: تسعى الحكومة لتحسين حياة عموم الكوريين مقابل خضوعهم التام لها والقبول الكامل بممارساتها الشمولية[20]. وقد ألمحنا في الفقرات السابقة إلى طرف من الإنجازات والإصلاحات السياسية الكورية الجنوبية.

بعد هذه المعالجات العامة للمسائل السابقة، يحسن بي تناول مسألة العقد الاجتماعي بشيء من التنظير العام، مع تضمينه قدراً من التطبيق على السياق الخليجي على وجه التركيز. وكما فعلت الحكاية ـ التي تقود صوغ أفكار هذا الكتاب ـ في فرض هذه المسألة بهذه الطريقة، فقد أصرت أيضاً على تناول بعض الجوانب في مسألة التغير المجتمعي، كيف يحدث؟ وكيف يدار؟ وذلك كما في الأجزاء التالية.

ثالثاً: المجتمع الخليجي وصيانة العقد الاجتماعي[21]

الدولة في المفهوم الحديث تقوم من حيث التأسيس والاستقرار على ركنين: (1) «المشروعية»؛ و(2) «**الشرعية**»[22]. فأما **الأول** فللدولة بوصفها إطاراً عاماً ينتظم مجموعة

= انظر له: Clare Graves: «Levels of Existence: An Open System Theory of Values,» *Journal of Humanistic Psychology* (November 1970), and «Human Nature Prepares for a Momentous Leap,» *The Futurist* (April 1974).

وفق هذه النظرية، التغيير هو معطى أو نتيجة حتمية، نظراً إلى التغير المستمر في كل من: شروط الحياة وطرائق التفكير، ويؤكد بيك وكوان أن «الأزمنة المختلفة تنتج عقولاً مختلفة»، ويشيران إلى أن التغيير الحادث في أي منهما يمكن أن يستثير «ميمات جديدة»؛ ذات قوة تفسيرية ومستويات مرتفعة من القبول والكاريزما والقابلية للنقل برموز ملائمة للمحيط الثقافي والاجتماعي التي تنشأ أو تنتشر فيه، انظر: Don Beck and Christopher Cowan, *Spiral Dynamics: Mastering Values, Leadership and Change* (Cambridge, MA: Balckwell Publishing, 1996), reprinted in 2006, pp. 17-24.

ويعرف قاموس *Merriam-Webster* الميمات بأنها «أي فكرة أو سلوك أو نمط أو استخدام قابل لأن ينتقل من شخص إلى آخر داخل أي ثقافة». وقد عبر غريفز عن التأرجح الدائم بين التغيير والثبات النسبي بمقولة دقيقة حيث يقول: «التغيير ليس هو القاعدة، كما أن الافتقار إلى التغيير ليس هو القاعدة أيضاً». انظر: Graves, «Human Nature Prepares for a Momentous Leap,» p. 74.

(20) للمزيد انظر مثلاً: Anthony B. Kim, «Advancing Economic Freedom: Key to Ensuring South Korea's Greater Economic Future,» *Academic Paper Series* (Korea Economic Institute) (31 December 2012), p. 1-4; Paul Chamberlin, *Korea 2010: The Challenges of the New Millennium* (Washington DC: The Csis Press, 2001), pp. 40-43, and Sang-Young Park, «Crafting and Dismantling the Egalitarian Social Contract: The Changing State-society Relations in Globalizing Korea,» *The Pacific Review*, vol. 23, no. 5 (2010).

(21) انظر: البريدي، **العقد الاجتماعي والهوية والاقتصاد المسيّس: تأثير تضافري مربك لدول الخليج العربي.**

(22) رضوان السيد، **مقالة في الإصلاح السياسي العربي** (بيروت: دار النهار، 2004)، ص 16. يرى باحث سياسي خليجي أن هنالك آراء عديدة حول الأسباب الموجدة للشرعية السياسية، وهي تدور في رأيه بوجه عام حول مقبولية الحكام لدى الشعب والرضا بهم بوصفهم حكاماً متناغمين مع الإطار القيمي والتاريخي الوطني، وهذا لا يعني بالضرورة القبول والرضا التامّين النابعين عن إيمان أو قناعة بهم، إذ قد يحدث أن يكون القبول والرضا نفعيين مربوطين بمقدار المصالح التي يتحصل عليها الشعب من هؤلاء الحكام، وهذا مفاده أن الشرعية أعم وأوسع من التأييد الشعبي الذي هو عرضة للانخفاض =

محددة من الناس (الشعب) في إطار جغرافي محدد ليؤسسوا كياناً وطنياً متمتعاً بالاستقلال والسيادة؛ أما **الثاني** فللنظام السياسي بوصفه كياناً قيادياً يتمتع بصلاحيات إدارة الدولة وفق آلية معينة. ولئن صح القول إن أغلب الدول في العالم ـ ومنها الدول العربية ـ لا تعاني إشكاليات المشروعية بقدر معاناتها إشكاليات الشرعية، فإنه يتوجب التذكير بأن ثمة من يتحرك لتقويض أبنية المشروعية في أكثر من بلد عربي، ومن أبرز أسباب ذلك السعي لتفكيك بعض الدول وتقسيمها وفق مشاريع بعض الدول المهيمنة، ومنها مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، ونحوه لغايات لا تخفى علينا وليس هذا محل بسطها.

يتأسس منظورنا تجاه هذه المسألة على فرضية مفادها أن: العقد الاجتماعي يعين الدول على تثبيت المشروعية والشرعية معاً في إطار تعاهدي تعاضدي تراكمي سلمي؛ شريطة أن يتم التعاطي معه وفقاً لنواميسه وشرائطه (ومن ذلك منظومة الثوابت أو المواضعات السياسية والاجتماعية المستقرة). والعقد الاجتماعي ـ في رأيي ـ يشير إلى: الاتفاق على الأطر والصلاحيات والحقوق والواجبات التي تحكم العلاقة بين الحكام والشعب؛ بما يحقق الثقة المتبادلة، والعدالة، والكرامة، والحرية، والأمن، والأهداف المجتمعية (بما فيها الرفاهية)؛ في سياق يضمن: السيادة والاستقلال والحماية للكيان الوطني. ويستحق هذا التعريف أن نقوم بعملية تفكيك ولو بشكل مختصر، كما يلي:

1 ـ العقد الاجتماعي ـ في جوهره ـ هو «الاتفاق» الذي يثمر «توافقاً»، وهذا الاتفاق التوافقي يستلزم التراضي بين طرفي العقد (الحكومة والشعب)، ومثل هذا التراضي يتطلب بالضرورة «التنازل» عن بعض الحقوق أو المكتسبات أو الامتيازات في سياق «تصالحي تضامني».

2 ـ عملية التراضي التعاهدي بين طرفي العقد الاجتماعي تتطلب اتفاقاً توافقياً على محددات العقد التي تشمل: الأطر والصلاحيات والحقوق والواجبات التي تخص كل طرف، ويقوى هذا الاتفاق ويستمر كلما كان متسماً بالعدالة والوضوح، وبما يجعله بعيداً من النزعات التوسعية في الصلاحيات والحقوق والامتيازات لمصلحة طرف ما (وبالذات من في السلطة لكونه الطرف الذي يتغوَّل في هذا الجانب).

= والزيادة، مشيراً إلى أن الشرعية السياسية مفهوم حديث في الفكر السياسي المعاصر ويقابله مفهوم البيعة الشرعية في الفكر الإسلامي، وهذا مع تأكيده أن تبني الأقطار الخليجية مفهوم دولة الرفاه أسهم في تدعيم شرعية الحكام فيها. انظر: سرحان العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 6، العدد 2 (2005)، ص 73 ـ 75 و80.

3 ـ يتوجب أن يثمر العقد الاجتماعي «ثقة متبادلة» بين طرفي العقد، على نحو يمكّنهما من التعامل المباشر والتفاعل لتحقيق التطلعات والرؤى والوفاء بالتزامات وحقوق كل طرف، وبما يعزز الانتماء والولاء للكيان الوطني.

4 ـ لضمان تماسك العقد الاجتماعي، يتوجب تحقيق مقومات العدالة والكرامة والرفاهية والحرية والأمن، على أن ذلك يستلزم تشريعات وآليات فاعلة من قبل الحكومة، ومراقبة واعية من جانب الشعب.

5 ـ يصعب تخيُّل استمرار عقد بين طرفين من دون بلورة توافقية لأهداف مشتركة تحقق «المصالح العليا للمجتمع» وتحفظ مقدراته وثرواته وتنمّيها في فضاءات تتيح المشاركة الشعبية في عمليات البلورة والتحقيق لتلك الأهداف.

6 ـ يجب أن يتم التفاعل المعقَّد بين الكيانات التي تنتمي إلى طرفي العقد الاجتماعي في سياق تعاهدي يضمن تحقيق سيادة «الوطن» ـ لا الحاكم ـ واستقلاله التام، وحمايته من الأخطار المحدقة به.

التفكيك السابق للتعريف إلى الوضع المفترض أو المثالي، وهذا لا يعني تقريرنا بأن تحقيق ذلك الوضع أمر ميسور، كلا؛ فهو في غاية الصعوبة، وإنما الغاية من ذلك رسم الإطار المفترض للعقد الاجتماعي، من أجل دفع الواقع المعيش لتحقيق أكبر قدر ممكن من أبعاده وسماته ومتطلباته وثمراته، وهذا أمر متفهم في التنظير الذي ينشد انتشال الواقع ورفعه قدر المطاق إلى أقرب مستوى من المثال.

يفرز العالم المعاصر قيماً كونية ترسخ فرضية أن الحكومات إنما تستمد شرعيتها المقبولة والدائمة من شعوبها[23]، على أن ثمة تبايناً بين الدول في ما يخص مصادر تخلق الشرعية في بدايات تكونها. وحينما نسلط الضوء على أقطار الخليج العربي فإنه يسعنا استخلاص أنها تستمد شرعيتها ـ بشكل جوهري ـ من البعدين التاريخي والديني اللذين يكوّنان «الشرعية» في مركب تأسيسي مبهم، وبأوزان تتفاوت من قطر وزمن إلى آخر وفقاً لبعض المعطيات والظروف التاريخية والسياقية. ومن الجلي أن هذا النمط من الشرعية يتوفر على قبول شعبي ودولي لعقود طويلة، الأمر الذي مكَّن حكومات المنطقة من الاندراج ضمن «الثوابت الوطنية»، وهو واقع مشاهد، وأمر إيجابي جداً، يتوجب البناء عليه بما يعزز الاستقرار المنتج للحضارة والتمدن والمحقق للعدالة والحرية والكرامة.

---

(23) يوسف خليفة اليوسف، «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي،» في: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي [وآخرون]، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 59 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 107.

بيد أن المنهجية العلمية تفرض علينا المسارعة في تقرير حقيقة أن الشرعية عملية دينامية، أي افتقارها إلى عمليات تجديدية دائمة وفق معطيات اللحظة الراهنة والقادمة وظروفهما. فلا يمكن أي كيان وطني أن يظل إلى الأبد متكئاً على نسخة ثابتة من «التأسيس التاريخي/ الديني»؛ لأن هذا التأسيس يتصف بـ «سكونية» تزعم التعالي على التاريخ واستملاك المطلق، فيوقعها في وهم أن التاريخ بات غير قادر على صناعة «فعل حرج» من شأنه تغيير معطيات المعادلة الاجتماعية ليولد بذلك أفكاراً واتجاهات وأنساقاً جديدة تستلزم التوسل بدينامية سياسية نشطة من شأنها إعادة تشكيل بعض مفاهيم واستحقاقات فكرة الدولة ذاتها بأركانها الأساسية متضمنة الشعب والأرض والسلطة والسيادة والوحدة والمواطنة والهوية.

ومثل هذه الدينامية تفرض الحاجة إلى تأسيس معنوي متجدد للكيان الوطني يفلح في الانعتاق من ضيق الانتماء والولاء السياسي إلى سعة الانتماء والولاء الوطني، ومن حيز التحدي الشخصي إلى آفاق التحدي الحضاري؛ على نحو يغذي اللحمة الوطنية بجانب تعزيز الإنتاجية والابتكارية الوطنية. ويفيد هذا التأسيس المعنوي في أنه يجهِّز العقلين السياسي والفكري في المجتمع بأدوات المراجعة الذاتية التلقائية، فيدفع باتجاه توفير القدر الضروري من العتاد السيكولوجي الجواني للإصلاحات الجوهرية التي يفرضها الواقع في مختلف المجالات[24].

وبخصوص الشرعية السياسية في الأقطار الخليجية، يحذر باحث سياسي خليجي من مغبة الاعتماد على ما وصفه بـ «شرعية العولمة» (النابعة من تبنّي النيوليبرالية بأفكارها ومؤسساتها)، مشدداً على ضرورة تبنّي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحوٍ حقيقي شامل، ومطالباً أيضاً بحتمية تجاوز ما أسماه «شرعية الإنجازات» (باعتبارها مظهراً للشرعية التقليدية في المراحل السابقة، وهي لم تعد صالحة لأيامنا المعاصرة)، وصولاً إلى الشرعية الجديدة في الدولة الحديثة القائمة على الإصلاحات المتجددة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وتحصين الجبهة الداخلية وتعضيد الوحدة والاستقلالية والسيادة ضد التهديدات الخارجية بكل أنواعها[25].

نروم من هذه الأفكار التي قررناها بلورة فرضية مهمة تتلخص في أن: بناء عقد اجتماعي جيد يؤدي إلى تجدد الشرعية عبر استدامة التأسيس المعنوي للكيان الوطني، أو بعبارة مختصرة يمكننا صوغها كما يلي: صيانة العقد الاجتماعي تفضي إلى شرعية متجددة. إن الخيار الأفضل من حيث السهولة والتكلفة والآثار القريبة والبعيدة هو خيار «الشرعية المتجددة» الذي يعكس

(24) عبد الله البريدي، ««الدولة المعدلة ثورياً» بوصفها مخرجاً لمأزق الربيع العربي مع إشارة خاصة إلى الوضع الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة 35، العدد 409 (آذار/مارس 2013)، ص 41.

(25) العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» ص 96 ـ 97.

وضع الدولة القديمة المتجددة[26]. وإذا كثفنا التحليل على الوضع الخليجي حيال طريقة التعاطي مع العقد الاجتماعي، فإنه يسعنا التقرير بأنه يعاني إشكاليتين كبيرتين، وهما:

الأولى، إشكالية التعامل الضمني. ذلك بأن هذه الأقطار تميل إلى عدم الاعتراف بفكرة العقد الاجتماعي؛ فالممارسات العملية من جهة التشريعات وإدارة شؤون الدولة والمال العام تتجاهل حقيقة وجود مثل هذا العقد. والأخطر من هذا أن النهج الضمني يندرج تحته ما يمكن وصفه بـ«عقد الغلبة والغنيمة»، إذ ثمة نسق سياسي خليجي يؤمن بأن الحكم والشرعية إنما تحققا بالقوة والغلبة، وأن «الثروة» هي «غنيمة خاصة» لـ «السياسي المتغلب بالقوة»، مع التعهد بتوزيع جزء من الثروة على الشعب في قوالب لا تكاد تسلم من كونها «منّة أو هبة أو مكرمة»؛ وفق ما يراه السياسي وبما يحقق الأمن والاستقرار وقدراً من الرفاهية، في إطار يضمن بقاء الحكم والشرعية له. ولربما يتساءل البعض عن سر إدراجنا نمط «الغلبة والغنيمة» ضمن إطار التعامل الضمني؟ بعبارة ناجزة نقول إن السبب يعود إلى أن أغلب الساسة الذين يتبنون هذا النمط لا يتفوهون ـ راهناً ـ بهذا الأمر بشكل علني صريح، وإن كان لسان سياستهم لم يتغير كثيراً.

وما يجب تأكيده في هذا السياق أن نمطَي «التجاهل» و«التعالي» إزاء العقد الاجتماعي لا ينفيان حتمية وجوده وتأثيره؛ فالجميع يفكر بهذا العقد ولو بشكل ضمني. كما أن النقاشات المجتمعية بمختلف أنواعها ومستوياتها تتحدث على نحوٍ مباشر أو غير مباشر عن العقد الاجتماعي حتى لو لم يسمونه بهذا الاسم، أو حتى لو لم يكن البعض مدركاً لفكرة العقد الاجتماعي من الناحية الفلسفية والسياسية. فعدم الوعي بالبعد التنظيري بمثل هذه المسائل لا يعني عدم تأثيرها، لأنها مسائل تمس «تروس الحياة» و«نواميس التجمع الإنساني»، ومن ثم فهي مؤثرة سواء عقل الناس مفاهيمها وبعدها الفلسفي والسياسي والثقافي أم لم يعقلوها. ومن ثم فإنني أبادر بالقول بأن على الأقطار الخليجية أن تتجاوز مناطق التغافل أو التجاهل للعقد الاجتماعي لتصل إلى منطقة الاعتراف به بطريقة ملائمة.

---

(26) وضع الدولة القديمة المتجددة (أو ما أسميه «الدولة المعدلة ثورياً»، وهي تسمية مفاهيمية ذات طابع مجازي، مقارنة بالمعدلة وراثياً) أحسب أنه يجسد «مخرجاً إصلاحياً ذكياً، يعبر بالبلدان العربية تخومَ الثورة وتكاليفها المرتفعة وسيناريوهاتها الخطرة المحتملة، كما يتجاوز بها في الوقت نفسه أوهام «الاستقرار المصطنع» الذي قد يجر هذا البلد أو ذاك إلى حَراك احتجاجي أو ثوري بطريقة أو بأخرى»، وذلك بأنها تفلح في تحقيق قدر جيد من تطلعات الشعوب وحقوقها، وهي تنظر إلى غائية الحَراك الاحتجاجي أو الثوري وليس دوافعه النفسية وتراكماته السياسية والثقافية فقط، لذا فإن فكرة الدولة المعدلة ثورياً «لا تقبل التعديلات الطفيفة أو الإصلاحات الشكلانية، بل تتطلب تغييرات جوهرية تمس كل الجوانب التي تحركت حيالها «التروسُ الاجتماعيةُ» ... [وتدرك] بدقة حجم الفجوة الكبيرة بين الواقع والمفترض، ومن ثم فهي تسعى بصدق إلى إحداث تغييرات حقيقية في بنية الدولة وكيانها السياسي والتنموي والثقافي»، انظر: البريدي، المصدر نفسه، ص 43.

الثانية، إشكالية التعامل المحسوم. مع تعاملها الضمني، تميل أقطار الخليج العربي إلى الاعتقاد بأن العقد الاجتماعي ثابت ومسألة استاتيكية لا تتغير بتغير الزمان والظروف، فكثيراً ما يتم التعويل على البعد التاريخي من حيث ترسخ الأنظمة السياسية في الحكم وما أنتجته الممارسات العملية من قبول مجتمعي واسع لها. ولا أحسب أن المحلل والراصد للوضع الخليجي يشكك كثيراً في وجود مثل هذا القبول المجتمعي، وهذا أمر إيجابي ـ كما قلت ـ أفلح في إيجاد الاستقرار في هذه الأقطار. ولكن مثل هذه الإيجابية يصعب الاحتفاظ بها من دون تطوير العقد الاجتماعي بما يتناغم مع ظروف الزمان والمكان والمتغيرات التي تستجد وتجلب معها أفكاراً واتجاهات ومعطيات واستحقاقات جديدة؛ فلكل زمن أفكاره وأدواته ورجاله وعقده الاجتماعي.

لا تعني المطالبة النظرية بمراجعة العقد الاجتماعي وقوعها فعلياً دفعة واحدة، ولسنا نعلم على وجه الدقة مسارات التغيير المحتملة التي يمكن أن تحدث في الأقطار الخليجية، والتي ربما تختلف من قطر إلى آخر؛ إذ إن بعضها قد يقتنع بضرورة المراجعة وتعديل العقد الاجتماعي بصورة شاملة ملائمة، وبعضها قد يمارس شيئاً من التعديل، وبعضها الآخر قد يتجاهل ذلك كله، رافضاً إياها من حيث المبدأ. ولكل مسار محتمل تكاليفه وعواقبه، التي يتوقع أن تختلف هي الأخرى بسبب عدم التطابق التام في الأوضاع الداخلية في الأقطار الخليجية (مع أنها تتشابه إلى حد كبير في كثير من جوانبها). وبعد هذا التحليل المختصر للعقد الاجتماعي في السياق الخليجي، أذكّر بتشخيص ذكي لميشيل مافيزولي، حيث يقول: «ما إن يفرغ التعاقد الاجتماعي والمواطنة والأمة بل والمثل الأعلى الديمقراطي من محتواه، ويغدو بلا أثر ولا صدى، حتى تصير كل عمليات الترميم والردم وتقديم الإسعافات بلا جدوى، خصوصاً إذا اقتنيت من الصيدليات القديمة التي لا توجد في رفوفها إلا منظومات فكرية تشترك في التشبث بالحقيقة الدوغمائية»[27].

رابعاً: الخليجيون والإصلاح السياسي والتشريعي

في تحليلنا للتجارب السابقة، رأينا قدراً من الإصلاحات السياسية والدستورية حدثت مع، أو أثناء أو بعد، الاشتغال بالإصلاحات الاقتصادية. لهذا يمكن القول إن هذه التجارب لا تعضد فرضية إمكان الفصل بين السياسة والاقتصاد، أو تجعلنا على الأقل لا نجزم بإمكان حدوث ذلك بشكل ناجع، كما يزعم بعض المثقفين العرب بنهج يتسم بالتعجل والابتسار وربما الانتهازية البراغماتية. إن الأدلة والشواهد تدعم فرضية ضرورة الإصلاح السياسي. ومن ذلك أن

(27) ميشيل مافيزولي، **مزايا العقل الحساس: دفاعاً عن سوسيولوجيا تفاعلية**، ترجمة وتقديم عبد الله زارو (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014)، ص 61.

تقارير التنمية البشرية شدّدت على ضرورة إدماج الشعوب في عملية اتخاذ القرار وقد جاء هذا التشديد من عدة زوايا. فمثلاً التقريران الأول والثاني (1990، 1991) أكدا أهمية تشجيع «التنمية التشاركية» (إشراك الفعاليات المجتمعية في القرارات التنموية). وثبّت التقرير الرابع (1993) مسألة «المشاركة الشعبية» بوصفها ركيزة في التنمية البشرية، واهتم بإعادة بناء المؤسسات وبناء مؤسسات مجتمع مدني جديدة وفق أسس سليمة تتأسس على نهج اللامركزية. وحذر التقرير الخامس (1994) من أن الفقر يهدد الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، وشدّد على تحقيق التكامل الاجتماعي تجنباً للاضطرابات المجتمعية. واعتنى التقرير السادس (1995) بتحقيق المساواة في الفرص بين الناس والقضاء على أسباب التفاوت فيما بينهم. وأعاد التقرير الحادي عشر (2000) التأكيد أن الحقوق الإنسانية ليست نتيجة للتنمية بل هي شرط رئيس لها عبر توفير الحريات السياسية، وأن الديمقراطية الشاملة هي الضامنة لهذه الحقوق. وذهب التقرير الثالث عشر (2002) إلى أهمية وضع سياسات فعالة لضمان نجاح البرامج التنموية على أن تكون مشفوعة بتعميق للنهج الديمقراطي ومعالجة حكيمة لمعوقاته وتحدياته[28].

يرى باحثون خليجيون كثر أن مراعاة الجوانب الإصلاحية السياسية والتشريعية ضرورة للنجاح في أي إصلاح اقتصادي، بما في ذلك تبني نهج ديمقراطي ملائم وتحقيق مشاركة شعبية في القرار ولو بقوالب متدرجة. وفي ما يلي نقدم بعض الطروحات والأفكار المؤيدة لهذا الرأي:

1 ـ أسهمت الثورة المعلوماتية والتقنية في إحداث قفزة نوعية في الوعي الشعبي لدى مختلف الشرائح، ومن ذلك ما يتعلق بفكرة العقد الاجتماعي؛ فالناس يتبادلون النقاشات والمعلومات التي تلامس هذه الفكرة وإن بطرق غير مباشرة. وهذا ما دفع باحثاً خليجياً إلى التقرير بوجوب «تحديد ميثاق يقيم علاقة جديدة محورها كوننا مواطنين، وليس سكاناً، شركاء وليس رعايا»[29]. ومن الطبيعي أن ترتفع سقوف التوقعات الإصلاحية والمطالبات الشعبية بعد حقبة 2011. وقد طرح بعض الباحثين أن الإصلاح في الأقطار الخليجية يتطلب الانتقال إلى «الملكية الدستورية» بدلاً من «الملكية المطلقة»؛ في تجربة مشابهة لما تم في الأنظمة الملكية في أوروبا الغربية وبعض الأقطار العربية (كما في المملكة المغربية[30]). ويميل باحثون إلى أن هذا الأمر يعد الخيار الاستراتيجي الوحيد الذي يحول دون جر البلاد إلى موجة من الحراك

(28) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 146 و229 ـ 254.

(29) محمد بن صنيتان، «انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي،» **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 390 (آب/أغسطس 2011)، ص 125.

(30) في التجربة المغربية الكثير من المزايا والإيجابيات، سواء في مجال التحول نحو ملكية دستورية أو في مجال تنفيذ برامج إصلاحية شاملة، بما في ذلك النجاح البيّن للملك محمد السادس في استدماج مختلف الأطياف الفكرية في الحياة السياسية، وهو أدى إلى تحقيق درجات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسلم الداخلي، على الرغم من المعاناة الاقتصادية والتحديات التنموية. هذه التجربة الدراسة بتأمل وبنية استخلاص دروس مستفادة.

الاحتجاجي كما حدث في أمريكا وفرنسا ضد الحكم الملكي المطلق[31]. إن فكرة الملكية الدستورية يمكن أن تكون ترجمة لبعض أبعاد «دينامية الشرعية»؛ فالملكية الدستورية تحفظ للحكومات الخليجية شرعيتها بمحدداتها التاريخية والدينية وفق أسس دستورية تعاقدية جديدة، وتمنح في الوقت ذاته أقطار الخليج مقومات الاستمرار والاستقرار والتنمية بأبعادها الشاملة؛ وهو ما يجنِّبها دفع تكلفة الجمود ومعاندة الحقائق، وهي كلفة قد تكون باهظة على الجميع[32].

2 ـ يشير باحث اقتصادي خليجي إلى النموذج التونسي في الإصلاح الاقتصادي، حيث حققت تونس إصلاحاً اقتصادياً جيداً، إلا أنها أخفقت في الاستمرار نظراً إلى العطب المهلك الذي أصاب الحياة السياسية، وما أنتجه ذلك من فعل ثوري أطاح النظام التونسي في حقبة 2011[33]. ويؤكد باحث اقتصادي آخر محورية الاستقرار السياسي للبناء الاقتصادي المزدهر، عادّاً أن هذا الاستقرار يتطلب توفير الحريات للمواطنين، وتحقيق المساواة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، واستقلال القضاء وإخضاع الكافة لأحكامه، وتحريم الفساد وتجريمه، وصيانة المال العام بقوة القانون[34].

3 ـ يخلص باحث خليجي إلى أن دول الخليج قطعت أشواطاً جيدة في الرفاهية والرعاية الاجتماعية «وتوسيع خيارات الناس في الاستهلاك وأنماط العيش؛ كل ذلك أنتج أجيالاً بالضرورة لا تطيق التهميش والإقصاء، ولا تقنعها مبررات تأخيرها عن ممارسة حقها في المشاركة وصنع القرار. ولا تقبل بذات الأنماط التقليدية في الإدارة والحكم»، مع تأكيده ضرورة تجاوز النخب الخليجية للأطر الأيديولوجية الضيّقة «المعطِّلة لجهود الإصلاح والتنمية»[35]. هنا تلزمنا الإشارة إلى أن الرغبة الخليجية الصادقة في الانعتاق من الاقتصاد الريعي أمر إيجابي، بيد أن ذلك يجب أن يتم بوتيرة هادئة متدرجة، أي من دون اللجوء إلى الأفكار المتطرفة للنيوليبرالية، التي تعد بالكثير من النتائج في إطار زمني قصير نسبياً، وبخاصة أن مفاهيم الدولة الراعية والرفاهية الاجتماعية وتطبيقاتها شائعة طوال العقود السابقة[36].

---

(31) انظر: بول سالم، «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة،» **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 398 (نيسان/أبريل 2012)، ص 149، وحسن السيد، «الدور التشريعي لشعوب دول مجلس التعاون،» في: **الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

(32) البريدي، **الدولة المعدّلة ثورياً**، ص 50 ـ 51.

(33) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 340 ـ 341.

(34) عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** (بيروت: دار الساقي، 2012)، ص 914.

(35) سعيد سلطان الهاشمي، «جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 45 ـ 46 (شتاء ـ ربيع 2015)، ص 39 ـ 40.

(36) عبد الله البريدي، «لكي لا يقع خليجنا العربي في فخاخ «النمو المفقر»،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 10 أيار/مايو 2016، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/4/14/%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B9-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%86%D8%A7-%D8

4 ـ مر معنا أن الليبرالية المحدثة تميل إلى فرض الضرائب بصورة أكبر على الأشخاص لا الشركات، وقد أشرنا إلى تزايد النهج الضريبي في الأقطار الخليجية على المواطنين بأشكال وفي مجالات متعددة، ومن ذلك الإعلان عن «ضريبة القيمة المضافة». ثمة جوانب في الضريبة لا يسعنا في بحث علمي مغادرتها من دون إشارة صريحة، إذ من المعلوم أن فرض الضرائب له انعكاسات واستحقاقات سياسية، فلا ضرائب من دون تمثيل سياسي (ديمقراطية)؛ فالتجارب الدولية والدراسات التطبيقية أشهر من أن يتم إيرادها في هذا الموضوع. ومن ذلك ما يقرره توماس فريدمان من أن هنالك علاقة عكسية بين أسعار النفط والديمقراطية، فإذا اتجهت الأسعار إلى ارتفاع مالت الحريات إلى الانخفاض، وإذا هبطت الأسعار جادت الدول النفطية بحريات وشفافية أكبر[37]. ويشير ريفكن إلى أن «الوقود الأحفوري طاقات نخبوية» لوجودها في أماكن منتخبة، ويقرر بأنها تتطلب «استثمارات عسكرية هامة من أجل تأمين الوصول إليها، وإدارتها الجيوسياسية بهدف ضمان توافرها. كما تتطلب كذلك أنظمة سيطرة وتحكم مركزية هرمية»[38]. من جهة أخرى، يصف أحد الباحثين العرب الوضع الخليجي بأنه: «رفاه أكثر ... ديمقراطية أقل»[39]، فإذا كانت الضرائب ستقلل الرفاهية والرعاية فإن من المنتظر رفع مستويات الديمقراطية، لتكون المعادلة الجديدة: «رفاه أقل .. وديمقراطية أكثر» (وفق مواضعات أكثر تعقيداً بلا شك من هذا القلب المباشر لهذه المعادلات الاختزالية). ومن أجل هذا، فإن على الأقطار الخليجية التفكير الجدي في هذه المسألة، للوصول إلى قوالب ديمقراطية ملائمة، وإن بموجات تدريجية. وقد بلورتُ مفهوم «ديمقراطية القيمة المضافة»، للتشديد على أنه بات من الضرورة التزام الحكومات الخليجية بوجود أقدار معقولة من الديمقراطية تعادل الضرائب المفروضة راهناً ومستقبلاً، وباتت الديمقراطية قيمة إنسانية عليا، ولا يسوغ لنا التسليم بأنها متوقفة على إقرار العبء الضريبي على الناس، وذلك أن العصر الحديث أفضى إلى جعل

%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%AE%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%82%D8%B1>.

(37) عبد الحق دحمان، «الممالك النفطية وثورات «الربيع العربي»: دراسة في الاقتصاد السياسي للعنة الموارد،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 45 ـ 46 (شتاء ـ ربيع 2015)، ص 11. وقد أثبت الباحث دحمان العلاقة العكسية بين النفط والديمقراطية على مستوى الأقطار الخليجية في تحليله للبيانات ما بين 2002 إلى 2012 باستخدام تقنية النمذجة للدمج القياسي (Panal Data Modeling)، وقد قاس الديمقراطية بستة مؤشرات هي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، سيادة القانون، ومكافحة الفساد، عادّاً ذلك ضمن «لعنة الموارد» (ص 17 ـ 18).

(38) جيرمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة**، ترجمة ماجد كنج (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 139.

(39) المصدر نفسه، ص 11 ـ 17.

الديمقراطية ضمن المكتسبات المجتمعية، مع ثبوت الارتباط بين ترسخها وتحقق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد بأفضل ما يمكن[40].

5 ـ يحتاج الفضاء الخليجي إلى إصلاح سياسي وتشريعي لتعديل سلّم أولويات الحكومات الخليجية وتصحيحها، ومن ذلك ـ ووفقاً لأحد الباحثين الخليجيين ـ أن الأنظمة الحاكمة الخليجية اشتغلت لتأمين وجودها على ثلاثة مرتكزات، وهي: (1) أمن النظام عوضاً من أمن الإنسان؛ (2) توزيع الثروة لتحقيق الولاء بدلاً من التوزيع العادل للثروة؛ (3) إعادة تدوير الأبنية الاجتماعية مقابل السماح بتطويرها ونموها[41]. وفي حسبة رياضية في ضوء ميزانية الحكومة السعودية لعام 2003، توصل باحث خليجي إلى أن ما يصرف على الفقر مقابل الأمن يعادل ريالاً واحداً إلى سبعة عشر ريالاً[42]. من جانب آخر، ثمة شواهد كثيرة على تبني «الاقتصاد المسيَّس» في الفضاء الخليجي عوضاً من الصنعة الاقتصادية الاحترافية، كزيادة الرواتب وطرح وظائف حكومية لتخفيف حدة الاحتقان الشعبي ونحو ذلك؟

6 ـ الإصلاح التشريعي والسياسي ضروري لتنظيم الفواعل الاجتماعية الخليجية وترشيد الحركات الاجتماعية التي تنظم ذاتها بطريقة تمكّنها من بلوغ هدف التغيير لأوضاع قائمة قد يرونها غير عادلة أو غير ملائمة، وبالأخص بعد التوسع الحالي والمستقبلي في الخصخصة وفرض الضرائب. إن عدم وجود مثل هذا الإصلاح من شأنه تمرير سياسات العولمة التي تفرز نتائج سيئة غير مدركة في البدايات، كما يقول بورديو، والذي يرى أن ذلك سيمكّن أكثر لليبرالية المحدثة التي هي برأيه «اتجاه مفرغ من البعدين الاجتماعي والتاريخي. إنه اتجاه ينبني على التدمير المنهجي لكل ما هو جماعي»[43]، وهذا يجعل السوق مستبداً بالقرار التنموي بما يعظِّم ربحيته الاقتصادية، ولو كان ذلك على حساب بعض المصالح الاجتماعية، أو حتى العدالة في توزيع الثروات الوطنية، فتكثر ممارسات جائرة كعقود العمل الجزئية أو المؤقتة والتسريح للعمال والتحول في الضرائب من الشركات إلى الأفراد بأشكال مباشرة أو غير مباشرة.

7 ـ الفلسفة الليبرالية ترسخ نهج «الدولة غير المتدخلة» في الحياة الاقتصادية مع توفير هوامش كافية من الحريات الفردية والبرامج الترفيهية لمختلف الفئات، وبالنظر إلى هذه المسألة نجد مرة أخرى أن الإصلاح التشريعي والسياسي هو حجر زاوية لا غنى عنه، وذلك من زوايا

---

(40) عبد الله البريدي، «ديمقراطية القيمة المضافة!،» الجزيرة نت، المعرفة، 16 شباط/فبراير 2016، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/2/11/!المضافة-القيمة-ديمقراطية>

(41) الهاشمي، «جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي،» ص 28 ـ 29.

(42) متروك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 27، العدد 308 (تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 11.

(43) عبد الرحيم العطري، «سوسيولوجية الحركات الاجتماعية،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد 13 (شتاء 2011)، ص 28 ـ 29.

متعددة. فمن جانب أساسي، يتعارض هذا النهج الليبرالي مع الروح المحافظة في بعض الأقطار الخليجية؛ إذ كيف يمكن تذويب التناقض بين الانفتاحية الليبرالية والمحافظة الدينية والاجتماعية من دون إرساء منظومة تشريعية ضابطة؟ من جانب آخر، تتناقض النزعة اللاتدخلية في الليبرالية مع نزعة الهيمنة والسيطرة لدى الأنظمة الخليجية والرغبة في التحكم في كل شيء. هنا نتساءل عن كيفية معالجة مثل هذا التضارب البنيوي من دون مراجعة الإطار السياسي وتطويره؟ وهذان ـ المراجعة والتطوير التشريعي والسياسي ـ يتطلبان استدماجاً للرؤى الثقافية المتنوعة وتوجهات الحركات الاجتماعية (سواء أكانت في إطار الحراك الديني أو المدني) بغية الوصول إلى توافقية مجتمعية معقولة.

8 ـ أطلق باحثون خليجيون عدة تحذيرات لها صلة ببرامج التنويع الاقتصادي وتبني الفكر الليبرالي الجديد من زوايا متعددة؛ فثمة من نبّه إلى خطورة تجاهل الإصلاح السياسي والقانوني في تبني الرؤى الاقتصادية، مشدداً على العلاقة العضوية التكاملية بين الشقين السياسي والاقتصادي[44]؛ ويحذر باحث **آخر** مما يمكن وصفه بـ «النمو المفقر» (نمو الدولة وفقر الشعب)؛ مشدداً على أن مواجهته تتطلب إصلاحاً سياسياً وتشريعياً[45]، وباحث **ثالث** ينذرنا من حمم البطالة الخليجية وما قد ينجم عنها من اضطرابات اجتماعية وسياسية[46]. وباحث **رابع** ينبهنا من مغبة تراكم الإحباط الشعبي من تحقيق إصلاحات شاملة صلبة[47]، وباحث **خامس** يلفت النظر إلى الخطورة البالغة في الاستمرار على شرعية العولمة الليبرالية وآلياتها ومؤسساتها، نظراً إلى كون هذه العولمة تفرض التقليل من الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية والتوسع في الخصخصة ونحو ذلك مما له آثار سلبية على رضا المواطنين[48]. وثمة تنبيه مما هو أشد خطورة من ذلك يتمثل بـ «الاحتباط»، وهو: «اجتفاف» الأمل في العقول وتيبس الفأل في النفوس، أو بعبارة قاصدة، هو: موت دماغي للأمل الإصلاحي، وقد يحمل من ثم بذور حياة لنوع آخر من «التفكير العدمي»، يصل به الإنسان العربي إلى نتيجة مدمرة، وهي: استحالة الإصلاح السلمي التدريجي، مما يوقعه في أحابيل التغيير بالقوة والثورة، بما في ذلك الانجرار وراء شعارات جماعات العنف والإرهاب في المحيطين السني والشيعي[49].

---

(44) خالد الدخيّل، «الرؤية بين الاقتصادي والسياسي،» **الحياة**، 2016/5/5.

(45) البريدي، «لكي لا يقع خليجنا العربي في فخاخ «النمو المفقر»».

(46) هيفاء المشاري، «مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عام 2020 من 3 ـ 4 حزيران/يونيو 1995،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت)، السنة 18، العدد 78 (1995)، ص 239.

(47) الهاشمي، «جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي،» ص 41.

(48) العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» ص 96 ـ 97.

(49) عبد الله البريدي، ««الاحتباط» .. موت دماغي للأمل الإصلاحي،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/13/-الاحتباط-موت-دماغي-للأمل-الإصلاحي>.

9 ـ ممارسة الإصلاح السياسي والتشريعي إلى جانب التوقي من الفخ الليبرالي الجديد، تعين الأقطار الخليجية على تحقيق تنمية مستقلة، وتجنبها التورط في تنفيذ أجندات لا يقتنعون بها، سواء كان عدم الاقتناع مصدره الأسس التنظيرية أو التطبيقية لأصولية السوق أو إملاءات مؤسساتها الدولية؛ ذلك أن أصولية السوق ـ بحسب بعض المحللين ـ تنزع نحو وضع سياسات وتنفيذ آليات من شأنها إحراج السياسيين القادمين والحد من قدراتهم على إجراء عمليات تصحيح في المسار الاقتصادي، ومن ذلك على سبيل المثال نجد أن كلينتون وبلير لم يكن بمقدورهما سوى تنفيذ برامج هذه الأصولية «ومتابعة العمل الذي أنجزته النيوليبرالية، شاءا أم أبَيا» (50). وهذا يعني إلزام الخالف باتباع السالف في برامجه الاقتصادية الليبرالية.

بعد سوقي لبعض الأفكار والآراء والمسوغات لضرورة تبني الأقطار الخليجية إصلاحاً تشريعياً وسياسياً، أشدد على أن الإصلاح المنشود ليس محصوراً بتطبيق نسخة محددة من الإصلاح الاقتصادي (كنسخة النيوليبرالية مثلاً)؛ كلا فهو أمر بات حتمياً على أي جنب اقتصادي نامت عليه هذه الأقطار (الإصلاح مطلوب سواء طبقت الليبرالية أم لا).

ولو افترضنا جدلاً أن هذه الأقطار عازمة على تطبيق برامج النيوليبرالية ـ كلياً أو جزئياً ـ فإن أمر الإصلاح يتأكد أكثر، ذلك بأن أصولية السوق تحدث تغيرات كبيرة في بنية المجتمعات الخليجية وطرق إدارتها وسبل تفكيرها ونظرتها إلى أنفسها ومدخراتها وثرواتها، وما يمس معاش الناس وأقواتهم، حاضراً ومستقبلاً، وما يرشح من ذلك كله للجوانب الاجتماعية والسياسية، ناهيكم بالانعكاسات الضخمة المتوالية لحقبة ما بعد 2011 (ما يسمى «الربيع العربي»).

يبدو أن الإصلاح الخليجي قد تجاوز كونه خياراً تحسينياً أو تدعيمياً إلى سيرورة وجودية. إن إصلاحاً كهذا يتطلب إعادة النظر في العقد الاجتماعي في دول الخليج العربية. ولو أرجعنا بنظرة خاطفة التحليلَ إلى الرؤى الاقتصادية التي تناولناها في هذا الكتاب، فإن سؤالاً مهماً يتبدى لنا، وهو: هل طَرحَ الخبراءُ الذين أعدّوا هذه الرؤى مسألة العقد الاجتماعي؟ هل كان الخبراء الأجانب (في ماكينزي وغيرها) أمناء صرحاء، علمياً ومهنياً؟

بقراءتي للرؤى الاقتصادية الخليجية وتحليلي إياها لم أجد أي إشارة صريحة لفكرة العقد الاجتماعي، بل يمكنني القول ـ بقدر جيد من الاطمئنان ـ إن الإشارات الضمنية لا وجود لها أيضاً؛ فصياغة الأهداف والبرامج والمؤشرات جاءت بطريقة لا تعترف بأن ثمة تغييرات «مجتمعية جوهرية» حدثت أو أنها في صدد الحدوث، والتركيز بدلاً من ذلك على آليات التطبيق وتفاصيله الفنية؛ بما يحقق تلك الأهداف وينفذ تلك البرامج ويلتزم بتلك المؤشرات. في هذه الرؤى إشارات لمفاهيم أخرى بعيدة كل البعد من فكرة العقد الاجتماعي كـ «النموذج

(50) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: العبيكان، 2008)، ص 107.

الاجتماعي» (Social Model)، ومن ذلك مثلاً ما جاء في تقرير ماكينزي للاقتصاد السعودي، من أن السعودية يجب أن تجتاز «نموذجها الاجتماعي» صوب «نموذج السوق [51].

وبلغة الإدارة الحديثة، نرى أن صياغة الرؤى الخليجية وبلورتها افترضت أن مكونات هذه الرؤى «دوائر مغلقة» (Closed Systems) غير متفاعلة فيما بينها وفيما بينها وبين محيطها الخارجي. ليس هذا فحسب، بل افترضت أن الأقطار الخليجية ذاتها هي «دوائر مغلقة»، وفي هذا تجاوز للفكر الإداري الذي ـ أرى ـ أنه أعلن موت الدوائر المغلقة، فالكل يتفاعل مع الكل، والكل يؤثر في الكل، ولم يعد أحد قادراً على أن يبني أو أن يحافظ على «الكل» الذي يخصه دونما تفاعل مع المحيط الخارجي. ليس هذا فحسب، بل أتجاسر بالقول إن ما يمكن وصفه بـ «الكل الخالص» لم يعد له وجود في هذا العالم الذي يجبرك على الامتزاج والتنازل عن بعضك لصالح كل يشارك هو في صنعه وإعادة تشكيله من فترة إلى أخرى، بغض النظر عن النوايا وراء ذلك، أكانت جيدة أم رديئة، وعن النتائج، أكانت حسنة أم سيئة.

أما سؤال هل كان الخبراء الأجانب أمناء صرحاء؟ فهو صعب، لأننا لا نملك أدلة صلبة حول ما دار من مناقشات خاصة مع المسؤولين الخليجيين. أنا لا أنزِّه الخبراء الأجانب من حيث المبدأ والممارسة، ولكن في الوقت ذاته ليس بين يدي أدلة خاصة لإدانتهم في هذه الوقائع المحددة؛ إذ قد تكون النسخ الأصلية من تقاريرهم محتوية على إشارات ولو ضمنية لمسألة العقد الاجتماعي، وربما أنها أخضعت في مراحل متأخرة لتعديل من قبل الجهات الرسمية المشرفة على هذه الاستشارات، فصدرت التقارير منقحة[52]. تبقى هذه الأمور تخمينية لا أكثر. وعلى أي حال، فهي خيبة كبيرة أنه لم يلتفت إلى هذه المسألة الخطيرة ولم تدخل حيز التفكير الجدي في الوثائق على أقل تقدير.

---

(51) انظر صفحة الملخص التنفيذي للتقرير: McKinsey Global Institute, «Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment and Productivity Transformation,» (December 2015), <https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Global %20Themes/Employment%20and%20Growth/Moving%20Saudi%20Arabias%20economy% 20 beyond %20oil/MGI%20Saudi%20Arabia_Executive%20summary_December%202015.ashx>.

(52) قمت بمراجعة وثيقة ماكينزي المشار إليها في الهامش السابق ولم يرد فيها ذكر لـ «**العقد الاجتماعي**» مطلقاً (الوثيقة تقع في 144 صفحة عدا الصفحات الأولية). ومن الجوانب التي تدفعني إلى وضع احتمالية طرح ماكينزي لفكرة العقد الاجتماعي بصورة ما، أن بعض المصادر الأجنبية (وتحديداً صحيفة **الفايننشال تايمز**) أشارت إلى أن أحد معدي تلك الوثيقة (Jonathan Woetzel) ذكر بأن التغييرات المزمع تنفيذها تتطلب عقداً اجتماعياً جديداً، مع تأكيده على أن تقرير ماكينزي لم يتناول الشأن السياسي.

وقد جاء نص الصحيفة كما يلي: Although the report did not deal with politics, Woetzel conceded that the changes could require a new social contract, with Saudis having to work harder, usually in the private sector, and the public sector delivering services more efficiently.

انظر: Simeon Kerr, «Saudi Arabia's Pace of Reform Must Quicken to Avoid Rapid Slowing,» *Financial Times,* 9/12/2015.

خامساً: رشدنة الخصخصة الخليجية

تعد «**الخصخصة الرشيدة**» ـ في رأيي ـ من أهم السمات الجوهرية في الخيار الاقتصادي المندرج ضمن «الطريق الثالث» الذي يلائم الأقطار الخليجية (والعربية بوجه عام). وتستوجب هذه الخصخصة ضبطاً محكماً إلى متى تتم أو لا تتم؟ وفي أي مجال؟ وكيف؟ ومن؟ وبكم؟ ونحو ذلك من الضوابط الحاكمة العادلة، التي من شأنها خفض سقوف الاحتجاجات الاجتماعية بسبب التوسع غير الرشيد وغير العادل في بعض الدول التي شهدت خصخصة مرتفعة، كـ «الثورة المناهضة للخصخصة» في بيرو، و«الحرب ضد خصخصة قطاع المياه» في بوليفيا، والمعارضة الجماهيرية الكثيفة في فنزويلا وفي الأرجنتين وفي دول كثيرة أخرى[53].

ونظراً إلى محورية الخصخصة في نموذج النيوليبرالية (الفصل الأول) وكونها ركيزة محورية في الرؤى الاقتصادية الخليجية (الفصل الرابع)، وما عالجناه من خطايا النيوليبرالية في أبعادها المجتمعية (الفصل الثاني)، فإنه يمكننا القول إن كل ما يتعلق بتطبيق الخصخصة في الأقطار الخليجية لا يسوِّغ أن يكون معزولاً عن الإصلاح السياسي والتشريعي؛ فهي مصدر رئيس لتكوين الثروات وإعادة توزيعها، بحيث يجعلها ركناً في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من حدة التفاوت والطبقية. وللتشديد على بعض من هذه الجوانب، يشير باحث سياسي خليجي إلى ظاهرة خطيرة نجمت عن التوسع في تطبيق الخصخصة في الأقطار الخليجية في العقود الماضية، تتمثل بأن القطاع الخاص عمد إلى استخدام عمالة أجنبية رخيصة منخفضة المهارات والأجور لتعظيم أرباحه، وقد تسبب ذلك في بروز سلبيات كثيرة، ومنها ارتفاع البطالة لدى المواطنين الخليجيين، بكل ما يحمله ذلك من تكاليف اجتماعية واقتصادية وسياسية[54]. ومما يضاعف تعقيدات هذه الإشكالية أن قطاعاً عريضاً من العمال يشكل مجموعات مصالح مع قدر كبير من التنسيق والتواطؤ غير الشريف ضد الشباب الخليجي الطامح إلى المنافسة على العمل واكتساب الرزق في المجالات التي يعمل بها هؤلاء العمال منذ سنوات طويلة، إلى درجة قدرتهم على الاحتكار والإقصاء التامّين لـ «القادمين الجدد»، مطبقين عدة استراتيجيات هجومية ودفاعية، ليس هذا مجال بسطها وإنما الإشارة إلى خطورتها والتنبيه على ضرورة التصدي لها.

بناء على كل ما سبق، تتأكد ضرورة إدراج الخصخصة في الأجندة الإصلاحية الخليجية، مع التشديد على خطورة التعاطي مع الخصخصة بوصفها مسألة اقتصادية فنية. ولهذا الأمر لا يسوغ أن تترك في أيدي «الاقتصاديين الأقحاح»، أعني بهم أولئك الذين يركزون على الأبعاد الفنية بعيداً من الأطر المجتمعية التي تشكل عوامل النجاح الحاكمة لبرامج الخصخصة (سنعالج هذه

(53) شيماء حطب، «السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية: تحولات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية،» **مجلة الديمقراطية** (القاهرة)، السنة 15، العدد 59 (2015)، ص 11.

(54) العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» ص 86.

القضية في مبحث تال). من هذا المنظور، نذكّر بالمسارات التي لا تصلح فيها الخصخصة مع إيضاح الأسباب الرئيسة وذلك بوجه عام مختصر[55].

1 ـ حالة السلع والخدمات العامة، التي يتوجب إنتاجها كماً ونوعاً لتلبية حاجات المواطنين من دون تمييز بينهم، وتشمل الدفاع والأمن والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. المبرر الأكبر للسماح للقطاع الخاص بإنتاج السلع والخدمات العامة هو تحقيق الكفاءة، إلا أنه مع الوقت يكتشف القطاع الخاص أنه يعمل في بيئة احتكارية لا تدعوه إلى التطوير المستمر، فتقل الجودة تدريجياً، أو يؤدي به ذلك إلى رفع أثمان هذه السلع والخدمات، مع حاجة الحكومات إلى تأسيس هيئات ضابطة ومراقبة للإنتاج والتوزيع والتسعير، كهيئات الاتصال والطاقة ونحوها (هنالك استثناءات في خصخصة السلع والخدمات العامة كالتعليم الأهلي وفق شروط عالية على أن تكون موكولة للقطاع الأهلي غير الربحي).

2 ـ حالة السلع في أسواق تنافسية أو منقوصة التنافس، بحيث يجعل القطاع الخاص يجني عوائد غير مبررة كالثروات المعدنية.

3 ـ حالة حوكمة السوق والآليات التوجيهية نحو نشاطات معيَّنة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، تتطلب حجوماً كبيرة جداً لتصبح ذات جدوى اقتصادية.

ويشدد باحث اقتصادي عربي على حتمية رفع الكفاءة الحكومية وتعضيد الحوافز بشقيها المادي والمعنوي من أجل الارتقاء بالأداء والجودة في مجال السلع والخدمات العامة، لا الاستسلام التام للقطاع الخاص كما هو ملاحظ في كثير من المجالات في أقطارنا العربية والخليجية. ويمكن في حالات مبررة بيع حصص محددة في المؤسسات العامة المشتغلة في مجال السلع والخدمات العامة للقطاع الخاص للتمويل وتحسين الأداء والإدارة، كما يمكن استخدام عقود الإنشاء والتشغيل وإعادة السيطرة BOT. ويلفت النظر إلى مسألة مهمة، وهي عدم التلازم بالضرورة بين الربحية والكفاءة، إذ لا تعني الربحية العالية للقطاع الخاص أنه يتسم بكفاءة عالية، ولا الربحية المنخفضة للقطاع العام على أنه متورط بكفاءة منخفضة، على أن القطاع العام يمكنه تحقيق أرباح جيدة[56].

هنا يمكننا استدعاء منظومة من المفاهيم الخاصة بالمسار التطويري للإدارة الحكومية، أو ما يسمى «الإدارة العامة الجديدة»، ومن ذلك مفهوم «إعادة اختراع الحكومة»[57]، بما يعزز

---

(55) طاهر كنعان، «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 1، العدد 1 (تموز/يوليو 2012)، ص 6 ـ 7.

(56) المصدر نفسه، ص 8 ـ 15.

(57) انظر مثلاً: ديفيد أوزبورن وتيد غايبلر، **إعادة اختراع الحكومة: كيف تحول روح المغامرة القطاع العام من مبنى المدرسة إلى مقر الولاية ومن قاعة البلدية إلى ممر البنتاغون**، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2010).

روح العمل في القطاع الحكومي ويقود الإنتاجية إلى أعلى مستويات الجودة. ويستلزم ذلك مراعاة التكلفة والعائد بصورة مناسبة، والتقليل من المركزية الإدارية والتركيز على المستهلك أو المستخدم النهائي والسعي لإرضائه.

سادساً: النموذج التائي للإصلاح: تحرّك، تمهّل، توقّف، تراجع!

قلت غير مرة في هذا الكتاب إن الأقطار الخليجية تبنَّت ـ في الحقبة الأخيرة ـ برامج ومبادرات لتنويع اقتصاداتها؛ في محاولة للانعتاق من قبضة الاقتصاد الريعي المتضعضع من جراء انخفاض إيرادات النفط وظهور بدائل متزايدة للوقود الأحفوري، مع تضخم الإنفاق العام لأسباب ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية. اختلفت الآراء والتقييمات حيال مستويات نجاعة تلك البرامج والمبادرات ومن ثم احتمالات نجاحها أو فشلها، ففريق متفائل هنا وآخر متشائم هناك، ويتوسط فريق ثالث بينهما وفق شرائط يراها ضرورية، إن في أبعادها الاقتصادية أو المجتمعية.

سأضرب صفحاً عن إعطاء نسب مئوية لكل فريق، لسببين: **أولهما** أننا لا نملك أدوات دقيقة لقياس الرأي العام الخليجي تجاه هذه المسائل؛ و**ثانيهما** أن البعض قد يفسر هذه النسب التقريبية بميل المؤلف إلى هذا الفريق أو ذاك، وذلك يفوّت التركيز على جوهر الفكرة المطروحة، وهذه «دودة القراءة» في وطننا العربي، وثمة دُود أخر.

ينزع تركيزي في هذا الجزء نحو إيجاد تصنيف لحالات النجاعة والنجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة لتنويع الاقتصاد الخليجي. ولتقريب هذه المسألة توسلت بصورة مجازية ملتقطة من الإشارات الضوئية، كما هي في شوارع المدن والقرى التي نعيش فيها. وقبل عرض هذه الصورة المجازية، يلزمني إيضاح بعض الجوانب الأساسية:

1 ـ بوجه عام، يمكننا القول إنه لكي تنجح هذه البرامج والمبادرات يتوجب توافر نوعين من العوامل:

الأول، عوامل مجتمعية. هذه العوامل توجب الوفاء بالمتطلبات اللازمة من الناحية الاجتماعية والسياسية؛ وفقاً للتقديرات الشعبية والاستحقاقات المتراكمة في كل بلد. ثمة فكرة تؤول إلى أن تصبح حقيقة مسلَّمة، مفادها: الإصلاح السياسي يصبح أمراً ملحاً وربما حتمياً، كلما كان الإصلاح الاقتصادي كبيراً وماسّاً لجيوب الناس.

الثاني، عوامل فنية. للإصلاح الاقتصادي جوانب فنية متعددة يتوجب مراعاتها والوفاء بمتطلباتها العلمية والمهنية، إذ يستلزم الاستعانة بالعلماء والخبراء والمستشارين. وفي هذا

السياق، هنالك فكرة تؤول هي الأخرى إلى أن تكون ضمن حقائق الاقتصاد، مضمونها: نجاح بعض الاستراتيجيات الاقتصادية في بعض البلاد لا يضمن نجاحها في بلاد أخرى.

2 ـ إذا توافرت العوامل المجتمعية والفنية بصورة جيدة في أي بلد، فإن ذلك يعني أنها تصب في ذخائر البلد التي تجعله قادراً على إدارة الناس ومعاشهم بحرفنة وذكاء. وكل هذا يؤذن بالانفكاك من «**اقتصاد مسيَّس عشوائي**» إلى «**اقتصاد مجتمعي محرفن**».

3 ـ ذكرتُ سابقاً أن الآراء والتقييمات تختلف حيال تطبيق بعض البرامج والمبادرات لتنويع الاقتصاد الخليجي، وأحسب أن الاختلاف المجتمعي مرشح للزيادة، ففئة من الناس تؤيد تنفيذ هذا البرنامج أو هذه المبادرة لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية، وفئة أخرى يعارضون ذلك. في كثير من الحالات يخفق كثيرون في إيراد أدلة مقنعة حول موقفهم من عمليات التطبيق للبرامج والمبادرات، وهو ما يفقد الحوار المجتمعي أسسه الصلبة، ويدور في حلقات مفرغة من المنطق والتسويغ العلمي، فضلاً عن التسويغ الفلسفي (مر معنا أن أجواء الحوارات المجتمعية صحية في التجربة الاسكندنافية في كثير من سياقاتها).

4 ـ من الأخطاء الكبيرة في التفكير والحوار أن البعض يتوهم بأن الموقف الصحيح يقتضي إما القبول التام أو الرفض التام لهذه البرامج والمبادرات، والقابلون يرون مواقفهم «وطنية واجبة»، والرافضون يرونها «وعياً متحتماً». وفي الحقيقة، القضية ليست حدية بهذه الطريقة، إذ ليس ثمة خير محض ولا شر صرف في هذه البرامج والمبادرات، بحيث يوجب إخضاعها لعمليات تحليل ونقد معمقين وفق الأطر العلمية الرصينة.

5 ـ إذاً، لا قبول ولا رفض بالمطلق، وإنما تفكير وتشخيص وتحليل لما يتوافر من العوامل المجتمعية والفنية في البرامج والمبادرات على نحو ما ذكرت آنفاً. التوصيف السابق مفيد ولكنه غير كاف، إذ لا يدلنا على الأوضاع أو السيناريوهات التي تكون أقرب إلى القبول أو الرفض.

وكل ما سبق يدفعنا إلى عرض مبسط لهذه الأوضاع والسيناريوهات في صورة نموذج تفسيري (بصورته الأولية) للأوضاع المحتملة لنجاح أو عدم نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي. هذا النموذج أسميته «التائي»، لأنه يرتكز على أربعة أوضاع تفسيرية، تبدأ كلها بحرف التاء: تحرك، تمهل، توقف، تراجع؛ ولكي تكون الصورة واضحة لنا جميعاً ـ مواطنين ومسؤولين ـ نلوذ بصورة مجازية مقتبسة من الأوضاع المحتملة في الإشارات الضوئية. إن البرامج والمبادرات المخططة والمنفذة للتنويع الاقتصادي الخليجي تتأرجح في نجاحها ونجاعتها بين أربعة أوضاع وسيناريوهات، هي:

الوضع الأول: تحرك ـ إشارة خضراء!

في هذا الوضع، تتوافر العوامل المجتمعية والفنية بمعدلات عالية، أي برامج ومبادرات تحقق مستويات عالية في البعدين المجتمعي والفني ستحقق نجاحات كبيرة، وبسرعة بالغة مع أقصى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية، ووجود حدود دنيا من المقاومة المجتمعية. يصعب تصور انعدام مثل هذه المقاومة، حتى مع توافر المقومات المجتمعية والفنية، وذلك لوجود مجموعات المصالح التي قد ترى فيها تهديداً لمصالحها أو نفوذها، بيد أن المجتمع لا يلتفت كثيراً إلى هذه المقاومة أو المشاكسة، وسيكون عوناً للمسؤولين في تطبيق البرامج والمبادرات. هذا الوضع هو المثالي، وما يجب أن يُصار إليه وفق المستطاع، تخطيطياً وتنفيذياً.

الوضع الثاني: تمهّل ـ إشارة برتقالية!

في هذا الوضع، نجد نجاعة عالية في العوامل المجتمعية، إلا أن نجاعة العوامل الفنية منخفضة. إن البرامج والمبادرات في مثل هذا الوضع يمكن أن تحقق نجاحات جيدة اجتماعياً مع صعوبات فنية وتكاليف اقتصادية، وربما حدث تأخير أو توقف أو حتى تعثر في بعض المراحل، بيد أن الاتجاه العام في حالات كثيرة يكون صوب التنفيذ والتحقيق لما هو مطلوب، مع شيء من التعديل في بعض الجوانب.

هذا الوضع يتطلب مراجعة فنية صارمة؛ تزيد من مستويات الحرفنة في بلورة البرامج الاقتصادية وفي تنفيذها وتطويرها. ويمكن هذا اللون من المراجعة أن يعيد تقييم الأداء والقرار في الكثير من القطاعات والمؤسسات، الأمر الذي يحسن النتائج ويجلب إيرادات جيدة. ولا يتقن هذه المراجعة غير الخبراء المحليين، لا الأجانب، لتضمُّنها عوامل ثقافية ومجتمعية تراكمية معقدة.

الوضع الثالث: توقّف ـ إشارة حمراء!

هذا الوضع يتضمن عوامل مجتمعية منخفضة، وعوامل فنية عالية. قد تُقنع البرامج والمبادرات في هذا السيناريو بعض المسؤولين المتحمسين لها من الناحية التخطيطية أو الفنية؛ فهم يرونها ناجعة على الورق، بل ربما رأوها ضرورية ولا بديل منها، وهذا يشجعهم على الإقدام على إقرارها وتنفيذها بحماسة واندفاع. ويغفل أولئك عن الشرط الآخر في النجاعة وهو القبول المجتمعي. في هذا السيناريو نتوقع وجود نجاحات أولية للمسارات الفنية بما فيها صعود في الإيرادات والمداخيل غير أن الرصيد المجتمعي يتناقص ويأخذ بالضغط باتجاه عدم التقبل.

الوضع الرابع: تراجع ـ إشارة متعطلة!

في هذا الوضع نجد انخفاضاً في نجاعة العوامل المجتمعية وانخفاضاً آخر في نجاعة العوامل الفنية. هنا، ربما لا يكفي أن نتوقف عند الإشارة المتعطلة، إذ قد نكون مضطرين إلى حماية أنفسنا ومن معنا وسيارتنا، فنندفع إلى التراجع، خشية حدوث تصادم وانقذاف أذى صوبنا، بطريقة أو بأخرى.

تماماً كحالتنا مع الإشارة المتعطلة، يجب أن نتعاطى مع البرامج والمبادرات التي تخفق في الوفاء بالمتطلبات المجتمعية والفنية بمعدلات كافية، فنتراجع عنها، ذلك بأنها لا توقف نزيف الاقتصاد ولا تساعد على زيادة المداخيل بقوالب مستدامة؛ اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً. نعم، هي لا تسعف اقتصادنا وقد لا تحفظ لنا تماسكنا واستقرارنا.

ربما يفضي الوضعان الثالث والرابع إلى سخونة في «القدر الاجتماعي» بوتائر متواصلة. وهنا نجد أن هذين الخيارين يحملان مخاطر على الاستقرار المجتمعي، لذا نضع التاءين المحافظتين: «توقف» و«تراجع»، تأكيداً للخطورة البالغة في حالة الاستمرار في تطبيق هذا النوع من البرامج والمبادرات، بغض النظر عن الاعتبارات المجتمعية غير المواتية. لا تكفي النجاعة الفنية، وإن جلبت إيرادات أو جوانب إيجابية في بعض الأبعاد المتعلقة بزيادة الأداء والإنتاجية وخفض التكاليف وترشيدها ونحو ذلك.

يحتاج هذان الوضعان إلى «هندسة اجتماعية ذكية»، تعترف بالتكلفة المجتمعية التي يجب أن تدفع قبل الإقدام على إقرار أي مبادرات أو مشاريع للتنويع الاقتصادي، وبالأخص حينما تكون ذات علاقة بجيوب الناس ومعاشهم. ويدخل في ذلك الجوانب الإصلاحية السياسية التي قد تكون ضرورية لتهيئة البيئة المواتية لقبول تنفيذ تلك المبادرات والمشاريع.

إن شجاعة المسؤول لا تكمن في اتخاذ القرارات الجريئة فقط، بل في إيقافها حينما تتضح سلبياتها وتكاليفها ومخاطرها، وهذا ما يجعلنا نكبسل ذلك للمسؤولين في قاعدة تقول: شجاعة التوقف والإنهاء لا تقل عن شجاعة البدء والاستمرار. كل المبادرات والبرامج المخططة أو المطروحة أو المنفذة يجب إعادة تفحصها وتقويمها بقالب علمي ومهني دقيق، لنحدد أيّاً منها يقع في نطاق: تحرك، تمهل، توقف، تراجع.

سابعاً: كيف يُدار التغيير المجتمعي الخليجي؟

تفرض الرؤى وبرامج التحول الاقتصادي التي تتبناها الحكومات الخليجية أجندة واسعة في التغيير. ولا تقتصر هذه الأجندة على البعد الاقتصادي، حيث تشمل أبعاداً مجتمعية متعددة، وتكون بعض التغييرات حادة أو قارصة لبعض فئات المجتمع: كإنقاص المزايا المالية لموظفين حكوميين، وفرض رسوم وضرائب على خدمات كانت تقدم لسنوات طوال بالمجان

(من جراء التوسع الشديد في الخصخصة أو للحاجة إلى تمويل الخزانة العامة وسد العجز)، وإيقاف برامج للرعاية الاجتماعية لبعض الفئات المحتاجة، ونحو ذلك من إجراءات التقشف وتخفيض الإنفاق العام وفق منظور النيوليبرالية. وعلى هذا، يمكن القول إن هذه التغييرات رأسها في الاقتصاد، وجسدها في المجتمع. لذا يتوجب على القائمين على هذه الرؤى والبرامج توخي أعلى درجات الحكمة عند التخطيط لها وتنفيذها، والإيمان بأن التغيير بات علماً له أصوله ومبادئه، وهو في الوقت ذاته فن، إذ يتطلب مستويات عالية من المهارة والحصافة في عمليات التطبيق.

بعد الإيضاح المختصر لبعض الأطر المعرفية في مجال إدارة التغيير، ولكي يكون الطرح ملامساً للمشكل البحثي في هذا الكتاب على نحو تطبيقي، فإنني أنبه إلى جملة من المسائل المهمة في مسار تطبيق الرؤى والبرامج الاقتصادية وما يتبعها من تغييرات مجتمعية أوسع:

1 ـ مر معنا، في أجزاء سابقة، أن النمط السائد في الاقتصاد العربي، ومنه الخليجي، هو الاقتصاد المسيَّس، فكثير من الجوانب الاقتصادية كانت تُدار لتحقيق أهداف سياسية قريبة، وبطريقة تخلو في كثير من أبعادها من الاحترافية الفنية، الأمر الذي ترتبت عليه آثار سلبية جداً. من ذلك مثلاً، التوظيف الحكومي في أوقات الأزمات وارتفاع سقوف الضغوط الاجتماعية، كما حدث في حقبة 2011؛ إذ تم توظيف عشرات الألوف من دون أن تكون هنالك حاجة فعلية؛ فتضخمت فاتورة الرواتب الحكومية وأضحت تشكل نسبة موجعة في الميزانية العامة. ومن ذلك أيضاً إقرار مخصصات لبعض الفئات الاجتماعية كإعانات البطالة بمختلف أشكالها، وإسقاط الديون ونحو ذلك مما صنف على أنه رشوة سياسية، أو رشوة مقابل سلم اجتماعي.

2 ـ لا تعالج مثل هذه الأخطاء الفادحة بأساليب ربما لا تقل فداحة عنها، إذ يجب الاعتراف بها **أولاً**، والتصدي لمعالجتها بقوالب حكيمة **ثانياً**، ومراعاة الأطر الحاكمة في الجانب الفني من إدارة التغيير **ثالثاً**. لماذا أقول هذا وأشدد عليه؟ لأنني لاحظت أن ثمة تعجلاً في تطبيق بعض الجوانب التصحيحية لمثل تلك الأخطاء بل هرولة مقلقة، مع توهم بعض المسؤولين الخليجيين بأن المهم هو فقط مراعاة البعد الفني والتأكد من استيفاء متطلباته ومعاييره. هذا وهْمٌ كبير وخطأ شنيع، وكل ذلك يجلب من التكلفة الاجتماعية ما قد يُحدث إرباكاً وربما تصدعاً خطيراً في المجتمع. ومن الدقة بمكان التقرير بأن البعد المجتمعي داخل في صميم البعد الفني، ولا سيَّما في إدارة المراحل الانتقالية الصعبة والتغييرات البنيوية. إذاً، الحكمة الحكمة في التغيير والتطبيق، فالمراحل الانتقالية تحتاج إلى طبخة اجتماعية هادئة.

3 ـ الحكمة والاحترافية في إدارة التغيير عند تطبيق برامج التحول الاقتصادي، وما يتبعه من تحول اجتماعي مستهدف في مراحل انتقالية متوالية؛ تحتمان الإقرار بأن هذه المراحل ستشهد تغيرات بنيوية في العادات والسلوكيات وأنماط الحياة. وربما تجلب خفضاً ملموساً

في دخول شرائح مجتمعية عريضة، الأمر الذي يجعل هذا التغيير صعباً وقاسياً، وهذا من شأنه أن يجعل **الأنفس قابلة للاشتعال**. ولهذا فإن شاحنة التغيير التي يتقاطر منها الوقود قد تمثل خطراً داهماً. فما الحل؟ لا حل سوى إطفاء لواعج النفوس، وإبعاد شبح الحريق، عبر الحكمة والتأني والتمرحل في التغيير. وهذا يعني أن **التحول الاقتصادي يحتاج إلى أداء سياسي جيد، يمكّن من القراءة الصحيحة لسيكولوجية الجماهير وسوسيولوجيا المجتمعات**، ويتسم بالذكاء العالي في العرض والإقناع والتطبيق، والمرونة وإعادة التموضع للأمور والقرارات وفقاً لمستجدات الأرض.

4 ـ تتطلب الحكمة والاحترافية في إدارة التغيير الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ ـ ما أهداف التغيير؟

ب ـ ما مضمون التغيير؟

ج ـ من هم أطراف التغيير (المؤثرون والمتأثرون)؟

د ـ ما التوقيت المناسب للتغيير (متى نتوقعه)؟

هـ ـ ما المرحلية الملائمة لتطبيق برنامج التغيير؟

و ـ كيف نطبق برنامج التغيير؟

ز ـ من هم وكلاء التغيير (من خبراء ومنفذين)؟

ح ـ ما التكلفة المتوقعة للتغيير (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)؟

ط ـ كيف يمكننا مقاومة مقاومة التغيير بشكل ملائم وبأقل تكلفة؟

(1) تقتضي الحكمة والاحترافية في إدارة التغيير أيضاً الشروع في تأسيس منصات معرفية للهندسة الاجتماعية الإيجابية، التي تعنى بمسائل التشخيص الدقيق للأبعاد الثقافية والمجتمعية (في مسارات السلبيات والإيجابيات والفرص والتحديات)، وبلورة الحلول والبدائل الملائمة في ظل توافر معطيات معينة. وهذه الهندسة تفتقر إلى بناء منظومات علمية رصينة في الحقول الاجتماعية والإنسانية، بما يجعلنا قادرين على فهم المزاج العام وكيف يتشكل وكيف يتطور في مراحل تغيير من هذا النوع؟ وكل ما يتصل بهذا الإطار العام الذي يشكل بوابة كبرى لفهم المجتمع. يجب أن نتوسل بهذه الهندسة الاجتماعية الإيجابية من أجل معاونتنا ـ مثلاً ـ على جعل الفئات الاجتماعية تتقبل فكرة فرض الضرائب والرسوم المعقولة، سواء أكانت بصفة موقتة أم بصفة دائمة، وتكريس البعد الوطني في هذه الممارسات للحد من التهرب أو التلاعب في هذا المجال. ليس سهلاً بناء القبول المجتمعي لهذه المسألة، ولا سيَّما أن الشعوب الخليجية ظلت مراحل ممتدة وهي بعيدة من دفع الضرائب والرسوم لكثير من الخدمات، حيث كان أكثرها مجانياً أو برسوم متدنية جداً. وجرت العادة أن الناس أذا مسَّت جيوبهم يبدأون بالنظر إلى الجيوب الممتلئة، هل هي مست بنسبة عادلة؟ طرح ناشطون خليجيون ـ على سبيل المثال ـ

مسألة وجوب إعادة النظر في مخصصات أفراد العائلات الحاكمة (والعائلات المتنفذة)، وطالب بعضهم بتقييم سجل الثروات في المجتمع وإعادة الأموال المنهوبة إلى الخزينة العامة. هذه المسائل التي ظلت ضمن التابوهات (المحرمات) في الحقب الماضية باتت تطرح بطريقة مباشرة[58]. وربما تتجاوز مجرد الطرح أو المطالبة الإعلامية إلى ما هو أكبر من ذلك، وبخاصة بعد بروز جيل التوثيق؛ الذي يعمل على توثيق الأشياء والقضايا بمختلف الطرائق والأساليب[59]، وحين نأخذ في الاعتبار البعد التوثيقي، فإن استشرافي لمستقبل الفساد العربي (بوجه عام وليس الخليجي على وجه التحديد) قادني ـ كما في مقالة نشرت في كانون الثاني/يناير 2013 ـ إلى توقع حدوث تدويل لملف الفساد العربي؛ عبر عرضه على هيئات دولية مختصة بقضايا الفساد. وهذا العرض مرشح لأن يكون في البداية من جانب بعض الأطراف المتضررة من فساد الكبار، وقد يتطور الوضع إلى أن يكون عبر عمل مجتمعي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الإصلاحية والحقوقية. ومن المتوقع زيادة عمليات التدويل عبر مشاركة أفراد أو دول أو منظمات تتخذ موقفاً معارضاً أو حتى عدائياً لهذه الدولة أو تلك (لأسباب سياسية أو دينية أو طائفية)، حيث سيكون المجال فرصة سانحة لتصفية الحسابات والإغارة على المناوئين أو الأعداء. وبعدها توصلت إلى الخلاصة المؤلمة الآتية: حينها سيدرك الجميع أن أسوار الفساد الكبير باتت قصيرة، وسيصاحب التدويل القانوني للفساد الكبير تدويل إعلامي ضخم، وسيفاقم من المشكل السياسي والمجتمعي، وسيدفع الأمور إلى أن تكون نتيجتها فتاكة بالجميع، وعلى رأسهم كبار الفاسدين والمفسدين[60].

---

(58) الأمثلة على ذلك كثيرة جداً، وقد تعددت الطروحات كما تنوعت الوسائل كالمقابلات المتلفزة ومقاطع اليوتيوب والسناب والكتابة في الفيس بوك وتويتر وإطلاق أوسمة بعناوين كثيرة، ومنها: إيقاف مخصصات الأمراء، إيقاف مخصصات الشيوخ. ومن الملاحظ التفاوت الكبير في حجم الطروحات وفقاً لسقف الحريات العامة في كل قطر خليجي، إذ من الواضح أن السقف أعلى في كل من: الكويت والسعودية وقطر.

(59) ثمة قفزة كبيرة في مجال توثيق الفساد بانضمام «الأجيال الشفافة». نحن نشاهد جميعاً كيف بدأت هذه الأجيال في تسريب بعض ملفات الفساد إلى مواقع التواصل الاجتماعي بصور متعددة، بما في ذلك تقنيات «واتس آب» و«لاين» و«تلغرام» في أجهزة الهاتف الذكية، وقد توسلت هذه الأجيال بتشغيل آلة «الإبداع الفني»، فأنتجت أفلاماً ومقاطع قصيرة عن الفساد في قوالبه المختلفة وفي كثير من البلدان العربية، وبثته في موقع «يوتيوب» وغيره، ونجحت الأجيال الجديدة في مخاطبة شرائح عريضة في المجتمع العربي، حيث يصل عدد المشاهدين لتلك الأفلام والمقاطع إلى مئات الآلاف، بل قد يلامس أحياناً حاجز 5 ملايين مشاهد وربما أكثر. انظر: عبد الله البريدي، «ذئبان يفترسان الفساد العربي... التوثيق والتدويل،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/10/%d8%b0%d8%a6%d8%a8%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b3%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%af%d9%88%d9%8a%d9%84>.

(60) المصدر نفسه.

(2) يدخل في نطاق الهندسة الاجتماعية الإيجابية الإجابة عن السؤال: كيف يمكننا أن نعدل مسار التفكير الجمعي السلبي تجاه هذه القضية أو تلك من القضايا التي تمس الحاجة إلى معالجتها أو إعادة هندستها؟ على سبيل المثال: اعتاد الشعب الخليجي الإسراف في المعاش والصرف على جوانب متعددة في حياته الخاصة، فكيف يمكننا إعادة ضبط الإعدادات الداخلية لهذا الشعب، بحيث يرى في الإسراف مذمة وفي الادخار محمدة؟ هل يمكن أن ينجح برنامج للتحول الاقتصادي والاجتماعي وهو لم يؤسس ثقافة صلبة للادخار؛ متوجة بحزمة من السلوكيات الادخارية الرشيدة المتزنة؟ لا أظن ذلك. وهنالك سؤال آخر أكثر صعوبة: هل يمكن أن نفلح في تشجيع الناس العاديين على الادخار وهم يرون البذخ لدى الطبقات المتنفذة والعائلات المخملية في المجتمع الخليجي؟ وهنا نعود مرة بعد المرة إلى العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والتفاوت الطبقي.

خاتمة

مشاريع استنتاجات

تماماً كما اتفقنا في مقدمة هذا العمل الفكري المتواضع، فهو شراكة بيننا، تحليلاً واستنتاجاً، وصفاً وتفسيراً واستشرافاً. لذا لا ينبغي أن يكون له خاتمة تلد نهايات أو سيناريوهات مغلقة على اجتهاد «شريك الكتابة»، فـ «شريك القراءة» له الحق المطلق في تمرير التصورات والنتائج أو عدم تمريرها برفضها أو تعديلها وإعادة سبكها ضمن حبكة يراها أكثر دقة في توصيف حكاية النيوليبرالية مع الخليجيين (والعرب بقالب عام) أو حكايتهم معها، وما قد يُصار إليه من مآلات اقتصادية ومجتمعية، وهذه الشراكة تضامنية في الخطأ والصواب، والنجاح والإخفاق.

إذاً، ما أدوِّنه في هذا الجزء ليس خاتمة نهايات، ولا تلخيصاً مغلقاً لما ورد من مقولات وأفكار ومعالجات وتحليلات، وإنما استجماع لما تفرق من بعض مسائله الجوهرية، وهو غير أمين ولا مستوفٍ. إنه على أحسن الأحوال مشاريع استنتاجات؛ أضعها بين يدي شريكي القارئ، ليمرر أو ليعدل أو ليشطب ما شاء منها، وليس بيننا إلا البرهان، طرحاً وقبولاً وتعديلاً وشطباً؛ إلى جانب حسِّنا الوطني والقومي المشترك في تحقيق مصالحنا العليا، وتأمين مجتمعاتنا من الانصداع الداخلي والتصديع الخارجي، وليكن هذا الاستجماع في نقاط عشر موجزات:

1 - بعد قراءة تحليلية للمدارس الاقتصادية وتطبيقاتها وسيرورتها المجتمعية، خلصت إلى أن المدارس الاقتصادية كلها عرجاء؛ فلا يستقيم أن تقود الواحدة منها اقتصاداً بمفردها، فالليبرالية الكلاسيكية لم تنجُ من كساد «عام»، ولم تفلت الكينزية من ركود «طام»، ولم ترأف النيوليبرالية بـ «عوام» ولم تكف عن إنتاج «طوام»! على أنها تختلف فيما بينها في قدر اعوجاجها وإنسانيتها، كما أنها تتفاوت في دقتها الفنية وحرفنتها في تحريك التروس الاقتصادية وتركيب الرافعات الاجتماعية وضمان فاعليتها وديمومة إنتاجيتها. وفي المجال التطبيقي، لا يصلح أن نتعامل مع أي من هذه المدارس ببواعث الأيديولوجيا، كي لا تطغى دوغمائيات ضيقة على البراهين والمصالح العامة. وإكمالاً للاستنتاج الأول، أشير إلى تقاذف مفهوم الثروة بين مدارس

الاقتصاد السياسي، فكل واحدة تلوح به في جهة ما في أربع سيرورات: فمدرسة الفكر التجاري (المركنتيلي) قالت إن التجارة هي مصدر الثروة (شيوع التجارة)، أما مدرسة الفكر الطبيعي (الفيزوقراطي) فترى أن الأرض هي المصدر (شيوع الإقطاع)، وجاءت الليبرالية الكلاسيكية لتقول إن المصدر هو العمل (شيوع المنتجات). وبعد هذه التقاذفات المثيرة للثروة من جهة مصدرها وخلقها، تنبعث النيوليبرالية بفكرة جهنمية لتجعل من «الثروة مصدراً للثروة»، فأضحى المال مولداً لذاته في تركيز مغال على السياسات النقدية والأدوات والهندسات المالية (شيوع الثروة)، لذا فقد أثرى الأثرياء ثراءً لا نظير له في العقود السالفة، وبلغ التفاوت الطبقي مستويات غير مسبوقة.

2 - ليست النيوليبرالية شراً محضاً، بيد أن خيرها قليل وفخاخها كثيرة، ولا سيما للدول الريعية كالأقطار الخليجية، لاعتبارات مجتمعية وسياسية ذكرتُ طرفاً منها في أجزاء متفرقة من الكتاب، فضلاً عن جوانبها اللاإنسانية في فجاج متعددة. استعراضنا الموسع لنماذج مما يمكن أن يسمى أو يوصف بـ «الليبرالية المحدودة» ـ كالنموذج الصيني ـ لا يشجعنا البتة على التوصية بأن هذه الليبرالية المحدودة قد تكون ملائمة للخليجيين حتى لو أخذت باحتراس وتعقل، فالسلبيات والمخاطر أكبر من الإيجابيات والمكاسب وإن بدت مغرية في الأجل التكتيكي.

3 - بان لي أن أصولية السوق تدخل «يدها الخفية» في «الإعدادات الداخلية» للمجتمعات الخليجية، وقد تربك المنظومة بكاملها أو تعطبها، ولست أدري هل فطنّا في خليجنا العربي للتعديلات التي يلزم إدخالها من أجل ضمان تشغيل المنظومة وحمايتها، فلا نكابد من ثم تكاليف لا قبل لنا بها؟ وهل وعينا ثمن انشداد هذه الأصولية صوب تحقيق مصالح الكبار، وتكريسها لتفاوت طبقي متنام، وتجاهلها التنظيري والتطبيقي لما قد يترتب على ذلك، فهي لا تتحمل دفع الاستحقاقات، فقط تقبض، وبثمن غير بخس، ولا أبالغ حينما أقول: النيوليبرالية لا تنقذ اقتصاداً وقد تغرق مجتمعاً.

4 - ولكل الاعتبارات السابقة، أرى أنه لا يناسب الأقطار الخليجية سوى أنماط مصطفاة من «الاقتصاد الاجتماعي» (بعيداً من الأطر المؤدلجة) مع تطعيمه ببعض آليات الليبرالية الجديدة؛ على أنه يجب أن نفقه السمات المائزة لـ «**دولة الرعاية الاجتماعية**»، وفق أسسها الصلبة؛ و«**دولة المنح الاجتماعية**»، بقالبها العشائري العشوائي. لا يمكن للدولة الخليجية الانفكاك السريع أو المرتبك عن وظيفتها في الرعاية الاجتماعية الرشيدة، مع التشديد على ضرورة مراجعة برامج الرعاية لترشيدها وضبطها وتوجيهها لمن يستحقها وفق أسس عادلة. **لا أحسب أنه يمكن التعويل على تطبيق «سياسات مالية»، تمعن في فرض الضرائب على الأفراد لتمويل الموازنة العامة وسد عجوزاتها المتفاقمة في العقود القادمة**، التي يتوقع استمرارها لسنوات طوال، وبخاصة أنه لا مؤشرات على وجود نوع من مراجعة ملف الإصلاح السياسي والتشريعي، مع أنه ضرورة ناجزة.

لا بد لأي إصلاح حقيقي من أن يفضي إلى محاربة جادة للفساد، وبخاصة « الفساد الكبير»، مع تقليص هوامش ما يسمى «**اقتناص الدولة**»، الذي يعني تسخير النخب والإعلام لأغراض سياسية ضيقة للحاكم، بعيداً من المصالح العامة. حكاية الفساد في الأقطار الخليجية كانت تجذب عدداً قليلاً من الناس ليتحدثوا عنها، إلا أنها أضحت من المسائل المجتمعية التي يكثر تداولها، لكثرة المعلومات المتطايرة، التي لا يعرف صحيحها من سقيمها. ويتوقع أن تزداد هذه الحكايات بزيادة الضرائب والأعباء التي يتحملها الناس، وهذا أمر منطقي، لا يحتاج إلى كبير برهان لإثباته.

5 - تقوية القطاع الخاص وتمكينه أمر جوهري لبناء اقتصاد قوي وقاعدة صلبة للتنويع الاقتصادي في الأقطار الخليجية. بيد أن التجارب الجيدة ـ كما في التطبيقات الصينية والاسكندنافية ـ تؤكد أهمية التوازن بحيث لا يكون ذلك على حساب القطاع الحكومي وإضعافه أو إقصائه عن القيام بأدوار أساسية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. سيبقى الدور الحكومي محورياً في التخطيط لهذه المنظومة وتشغيلها، ولا سيَّما في المجالات التي لا يحسن دخول القطاع الخاص فيها، أي في المجالات التي لا يسوغ خصخصتها. إن التوازن بين القطاعين هو كلمة السر لتحقيق قدر عال من العدالة الاجتماعية، وخفض سقوف التفاوت، وضبط الإيقاع في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. وتقوية القطاع الخاص وتمكينه لا يعني عدم فرض ضرائب مناسبة عليه، كلا، إذ يتوجب أن تكون الضرائب الأكبر على الشركات والبنوك ورجال الأعمال لا على المواطنين، مع وضع التدابير اللازمة للحؤول دون إعادة تحميلها على جيوب الأفراد. ومن المهم جعل القطاع الخاص متسماً بأربع سمات:

أ ـ قطاع خاص مستدام

من خلال اعتناق الاستثمار الأخضر، بكل أبعاده، في الإنتاج والتسويق والشراء والنقل والبناء والإدارة. وهذا أحد أعمدة الاقتصاد الأخضر، الذي يجب أن نجهز أنفسنا من أجل بنائه واستدامته. وهو أحد أعمدة الثورة الصناعية الثالثة (أو الرابعة).

ب ـ قطاع خاص مجتمعي

ليس من مصلحتنا البتة إيجاد قطاع خاص متغول وفق الوصفة البشعة للنيوليبرالية. لا يسوغ أن تكون الربحية العالية الهدف الغائي له، بل الإسهام في تقوية المجتمع وتنميته ورفاهيته، ولا يكون هذا إلا بتبني برامج متعددة في المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، وليست الشكلانية من أجل إرضاء هذا المسؤول أو ذاك كما تفعل شركات كثيرة. على أن تخصص نسبة جيدة من الأرباح سنوياً لهذه البرامج. ولكي نضمن مشاركة فعّالة، لا بد من أن نفرض المسؤولية الاجتماعية بنسب محددة (حدود دنيا)، ووضع آليات للتشجيع على الممارسات الجيدة بما فيها منح الجوائز، ووضع القوائم لأفضل الشركات في مجال خدمة المجتمع.

ج ـ قطاع خاص عالمي

هنالك شركات خليجية قادرة على التنافسية وغزو الأسواق الخارجية وتحقيق أرباح جيدة. هذا يتطلب تزوداً بالفكر الاستراتيجي، مع التمكين القانوني والإجرائي والدعم اللازم من جانب الحكومات. ولا تقتصر العالمية على الجهود الإنتاجية والتسويقية للوصول إلى الأسواق الخارجية، حيث تشمل أيضاً البعد الإداري والاستراتيجي في مراعاة تأثيرات العولمة ومنتجاتها واختراقاتها في المجالات المؤثرة في أنشطة الشركات وأدائها وربحيتها في الأسواق المحلية.

د ـ قطاع خاص ابتكاري

في المراحل السابقة، كانت الابتكارية مهمة لمن يروم تحقيق مستويات عالية من النمو والتوسع والربحية والعالمية. وفي هذا الوقت أضحى الابتكار ضرورة للبقاء في قيد الأعمال، ولو بمستويات محدودة، فالتنافسية الشديدة والابتكارية الخلاقة للشركات المنافسة ولو كانت أجنبية وخارجية باتت تؤثر بشكل جوهري في أعمال الشركات المحلية.

6 - التفطن للفخ الليبرالي: في حال إقرار خصخصة بعض المشاريع والخدمات الحكومية وفق أسس سليمة، ينبغي التفطن للفخ الليبرالي في هذا المسار، الذي يكمن في: «إثراء الموسرين» و«إفقار المعوزين»، إذ لا يسوّغ أن تفتح الأبوابُ للأغنياء والمتنفذين فقط، بل يتوجب الانحياز الشديد لفئات الطبقات الوسطى والأجيال الشابة، لكي يفيدوا من برامج الخصخصة، ومعاونتهم على التهيئة الفكرية والمهنية والقانونية والمالية لتأسيس الكيانات المناسبة لإرساء العطاءات والعقود عليهم. وهذا يستلزم الاقتصار على فئات محددة من المواطنين في بعض مشاريع الخصخصة، من أجل ضمان توزيع الثروات الجديدة بصورة أكثر عدالة؛ إلى جانب ضرورة تحاشي أن تؤدي الخصخصة إلى إثقال كاهل الطبقات الفقيرة بدفع تكلفة خدمات كثيرة بأكثر مما يطيقون. وكل هذا يتطلب إقرار سياسات عامة وآليات فعالة؛ تتسم بالعدالة التنظيمية والمالية والشفافية المعلوماتية والإجرائية.

7 ـ السعي نحو الاقتصاد المعرفي: وهذا أمر جيد ومطلوب لتنويع هياكل الاقتصاد الخليجي، غير أنه ليس من المناسب ـ في نظري ـ أن تكتفي أو تركز الأقطار الخليجية على ضخ مليارات في بعض الشركات الابتكارية الجديدة المصنفة ضمن الاقتصاد المعرفي. الأكثر إلحاحاً ونجاعة هو تلمس أسرار بناء مقومات هذا الاقتصاد على أسس صلبة، ومن ذلك بناء مدن المعرفة والاستثمار الذكي في مشاريع البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي في قوالب تخلق قيماً مضافة للاقتصاد.

8 ـ سد العجوزات وتدعيم الموازنات: يجب أن يتم سد العجوزات وتدعيم الموازنات في مسارين متوازيين: تنمية الإيرادات، وترشيد النفقات. وفي رأيي أن التصحيح متعين في هذين المسارين. وباختصار أشير إلى ما يلي:

أ ـ مسار تنمية الإيرادات

يتوجب الحذر التام من تنويع الاقتصاد الخليجي عبر الانتقال من «الاقتصاد الريعي» إلى «الاقتصاد الإتاوي» (نسبة إلى الإتاوات أو الضرائب)، وقد جرى حديث واسع عن مغبة النهج الضريبي غير العادل، فضرره متحقق، ولو بعد حين، ولا سيَّما في حال بقاء الأمور السياسية على وضعها وضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار (يجب أن يكون إقرار الضرائب على الأغنياء بمختلف شرائحهم من دون استثناء، ووفقاً لثرواتهم المتراكمة، إلى جانب الشركات وفق ربحيتها).

ب ـ مسار ترشيد النفقات

لم تشتغل الحكومات الخليجية على الترشيد على نحو جاد، فلا يزال البذخ في المشاريع العامة السمة الأبرز، إنْ في المباني والمرافق أو في التشغيل والصيانة. آن الأوان أن يطفئ المسؤول الخليجي الكبير بعض مصابيح مكتبه وأن يتخلص من أثاثه الفخم أو الزائد، ببيعه لمصلحة الخزانة العامة. لا تفلح برامج الترشيد إلا «قدوات ترشيدية».

9 - لم يعد مقبولاً أن تتأثر سلباً برامج التكتل والوحدة الاقتصادية الخليجية بسبب الخلافات والتجاذبات السياسية التي تطفح على السطح من وقت إلى آخر، وبعضها ربما لا يزال مغموراً في حكمة بعض الساسة الخليجيين وحرصهم على جمع الكلمة، وإن كانت الأيام حبلى بما قد يدفعها إلى الظهور، والتأثير في المشهد الخليجي برمته، وخصوصاً إذا استمرت بعض الحكومات في ممارسات سياسات لا تخدم المصلحة العامة الخليجية بالميل إلى بعض الأطراف الإقليمية أو التمكين لبعض الأطراف الدولية بما لا ينفع بل يضر. وعلى أي حال، ففصل السياسي عن الاقتصادي بات ضرورة لاقتصادات الخليج التي تفتقر إلى الكيانات المتكتلة والسياسات والإجراءات الموحدة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، المعرض لهزات عنيفة وصدمات مربكة، وربما مميتة.

10 ـ الرؤى والبرامج المطروحة لتنويع الاقتصاد الخليجي: تقود الرؤى والبرامج المطروحة لتنويع الاقتصاد الخليجي إلى تغييرات بنيوية، وتمس أبعاداً أساسية في ثروة الشعوب الخليجية وقد تصيب بعض «فضياته» ورفاهيته في الحاضر ومستقبل أجياله، وهو ما يؤسس ضرورتين:

الأولى، أن يكون المواطنون الخليجيون الركن الأهم في بنائها وهيكلتها، عبر الخبراء والباحثين والمستشارين والممارسين المحليين، ويدخل في ذلك إرساء «المسلمات» و«الافتراضات» الاقتصادية والمجتمعية التي يتوجب البناء عليها، وفق الإطار الثقافي الحضاري للمجتمعات الخليجية. وهذا لا يستبعد الإفادة من الخبرات الأجنبية، شريطة تجنُّب «النصح الخائب» أو «المخيِّب».

الثانية، أن تخضع لنقد منهجي مستمر، وأن تأخذ ما تستحق من الحوار المجتمعي الشفيف والجدل الفكري البناء، مع تدوير الآراء وتقليب وجهات النظر المتعارضة، للخلوص إلى الأرشد والأجدى والأنفع، أو الأقل ضرراً وتكلفة وتبعة.

وتقضي هاتان الضرورتان بإعادة النظر في ما طُرح من رؤى وبرامج للتنويع الاقتصادي الخليجي، وبخاصة أننا لا نزال في بواكير التطبيق الفعلي لها. والمراجعة والتصحيح المبكران يجنباننا تكاليف باهضة قد نكابدها في المستقبل القريب أو البعيد.

هل حانت اللحظة التاريخية الخليجية؟

بعد الحديث عن ضرورة الإصلاح السياسي في الأقطار الخليجية والتوصيف العام لمساقات التغير المجتمعي المحتمل وفق سيناريوهات العقيدة الاقتصادية التي يتم تبنيها، يتخلق سؤال في الأذهان، مؤداه: كيف تفكر الحكومات الخليجية في الإصلاحات السياسية والتشريعية؟ الجواب الدقيق، أن نقول بكل وضوح: لا نعلم، لعدم وجود مؤشرات مفصحة عن تغير ما في الموقف تجاه الإصلاح السياسي والتشريعي. وهنا نكون إزاء سيناريوهين:

الأول، أن هذه الحكومات لا تفكر أصلاً في أي تنازل في هذا الاتجاه، مهما ارتفعت سقوف المطالبات والضغوط الشعبية، ولا سيَّما بعد تزايد الأعباء الضريبية وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية، واستفحال آثارها السلبية على الطبقات الوسطى، وبالأخص الأكثر فقراً والأقل تمكيناً اجتماعياً. ومن المؤكد أن هذا السيناريو مقلق جداً، وهو يحتاج إلى دراسات عملية تفصيلية لاستكناه أبعاده وآثاره، القريبة والبعيدة.

الثاني، أن هذه الحكومات أو بعضها يفكر في تقديم إصلاحات سياسية وتشريعية (في الغالب أنها جزئية)[1]، بيد أنها تنتظر اللحظة المواتية، أو ارتفاع الضغوط والمطالبات الشعبية،

(1) يشير بعض الباحثين الخليجيين إلى أن النخبة الحاكمة الخليجية قد تستخدم وعود الإصلاح السياسي أداة تكتيكية أكثر من كونها أهدافاً استراتيجية مقصودة لذاتها، إلا أن ثمة رأياً يذهب إلى أن هذه النخبة في الوقت ذاته بدأت تدرك بطريقة متزايدة أن الإصلاح السياسي بات مطلباً ملحاً لتثبيت الشرعية وتقويتها، انظر: سرحان العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» **مجلة النهضة** (القاهرة)، السنة 6، العدد 2 (2005)، ص 89.

وهذا يكسبها وقتاً ويمرحل هذه الإصلاحات ويجدولها لمدد زمنية أطول. وهذا سيناريو محتمل، ويحتاج هو الآخر إلى معالجات تفصيلية.

من الحيثيات السالفة ـ وأمثالها كثير ـ نقرر أنه لا مجال للتردد في إجراء إصلاح سياسي تشريعي خليجي، فـ «المتاهة هي موطن من يتردد»، كما في تعبير الفيلسوف الألماني والتر بنيامين[2]. قد تكون بعض الأقطار الخليجية أقرب إلى خلق «لحظة تاريخية خليجية» من شقيقاتها الأخرى، تعزز بها مقومات وجودها واستقرارها وسبل تنميتها عبر إيجاد قنوات لتطبيق مرحلي ملائم للديمقراطية وتفعيل ذكي للإدارة والتنمية المحليتين. وسيعين هذا النهج على اعتدال سقوف المطالبات الإصلاحية والشعبية في السياق الخليجي، ولا سيَّما بعد «حقبة 2011» و«حقبة الضرائب»؛ إذ يمكن المزاج العام في تلك الأقطار أن يقترب من الأطر الواقعية ولا يبارحها، وبخاصة أن لدى الأقطار الخليجية مقومات إيجابية في هذا المسار، ومنها طبيعة العلاقة الجيدة بين الشعوب والحكام، ويعد هذا واحداً من أهم «الذخائر المجتمعية» التي تجب صيانتها وإنماؤها بشكل متواصل، وقد يحسن بنا أن نختم بالقول: حان الوقت لبيع سندات المخاطرة بمستقبلنا، بديمقراطية تراكمية مخفضة[3]، وبإصلاح شامل، يُفلح في تحقيق تنمية متماسكة، تفضي ـ ضمن نجاحات أخر ـ إلى تنويع اقتصادي خليجي صلب، يدعم الاستقرار والاندماج والسيادة والوحدة. هذا مع إيماني بأنه ليس هناك دواء اقتصادي يشفي ما تعجز السياسة عن شفائه[4]!

هل جسّدت محاولتي المتواضعة معالم واضحة تمكّن القارئ من تصور الحكاية الخليجية مع النيوليبرالية أو حكاية هذه الليبرالية مع الخليجيين، احتمالاً وواقعاً؟ هل أظهرت بعض شخوصها وأحداثها وشيئاً من حبكتها؟ آمل أن أكون قد وُفقت في بناء مفاهيم وسيناريوهات واستنتاجات أولية؛ تسهم ولو بقدر ضئيل في تعميق فهمنا لسيرورة هذه الليبرالية في نفوسنا وأموالنا... وسيرورتنا نحن في مستقبلٍ وعرٍ؛ يتطلب وعياً نوعياً بالتحديات الحضارية، وتفعيل دور كل واحد منا في تشخيصها ومواجهتها. الوعي المجتمعي تيار متدفق، لا تقف في وجهه صخور ولا تضعفه أغاليط!

---

(2) باسكال بروكنر، **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 247.

(3) عبد الله البريدي، «ديمقراطية القيمة المضافة!،» الجزيرة نت، المعرفة، 16 شباط/فبراير 2016، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/2/11/ديمقراطية-القيمة-المضافة!>

(4) مجاراة للمقولة الشهيرة لماركيز في روايته، حينما قال على لسان الطبيب الحكيم ابرينونثيو: «ليس هناك دواء قادر على شفاء ما تعجز السعادة عن شفائه». انظر في روايته: غابرييل غارسيا ماركيز، **عن الحب وشياطين أخرى**، ترجمة صالح علماني (دمشق: دار الحوار، 2015)، ص 51.

المراجع

1 ـ العربية

كتب

أوزبورن، ديفيد وتيد غايبلر. **إعادة اختراع الحكومة: كيف تحول روح المغامرة القطاع العام من مبنى المدرسة إلى مقر الولاية ومن قاعة البلدية إلى ممر البنتاغون**. نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2010.

إسكربس، زالاتكو ومايكل دي بار. **بناء سنغافورة: النخبوية والإثنية ومشروع بناء الأمة**. ترجمة حازم نهار. أبو ظبي: كلمة، 2011.

أفهيلد، هورست. **اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**. ترجمة عدنان عباس علي. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ العدد 335)

باري، بريان. **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**. ترجمة كمال المصري. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (عالم المعرفة؛ العدد 383)

باكولز، تود جي. **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**. ترجمة كوثر محمود محمد. القاهرة: كلمات عربية، 2013.

بركنز، جون. **اعترافات قاتل اقتصادي**. ترجمة بسام أبو غزالة. عمّان: دار ورد، 2012.

بروكنر، باسكال. **بؤس الرفاهية: ديانة السوق وأعداؤها**. ترجمة عبد الله السيد ولد أباه. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.

البستاني، باسل. **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

بدوي، أحمد موسى. **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

البريدي، عبد الله. **أسرار الهندسة الاجتماعية.** الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011. (كتاب العربية؛ 11)

ـــــــــ. **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي.** الرياض: مكتبة العبيكان، 2015.

ـــــــــ. **السلفية والليبرالية: اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية.** بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008.

البشر، بدرية. **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

بيكيتي، توماس. **رأس المال في القرن الحادي والعشرين.** ترجمة وائل جمال وسلمى حسين. القاهرة: دار التنوير، 2016.

تشانج، ها ـ جوون. **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية.** ترجمة محمد فتحي كلفت. الدوحة: دار بلومزبري، 2013.

جالبريث، جون كينيث. **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر.** ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ تقديم إسماعيل صبري عبد الله. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. (عالم المعرفة؛ العدد 261)

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.** أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2014.

جنكيز، ستيفن وجون مايكلرايت (محرران). **منظور جديد للفقر والتفاوت.** ترجمة بدر الرفاعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009. (عالم المعرفة؛ العدد 363)

جونستون، ديفيد. **مختصر تاريخ العدالة.** ترجمة مصطفى ناصر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012. (عالم المعرفة، العدد 387)

حجازي، مصطفى. **الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية.** الرباط؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008.

الدخيل، عبد العزيز. **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.** بيروت: دار الساقي، 2012.

الرميزان، وليد بن صالح. **الليبرالية في السعودية والخليج (دراسة وصفية نقدية).** بيروت: دار الروافد للطباعة والنشر، 2006.

ريفكن، جيرمي. **اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط: الثورة الاقتصادية الجديدة.** ترجمة ماجد كنج. بيروت: دار الفارابي، 2009.

ـــــــــ. **الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم.** ترجمة سعيد الحسنية. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2012.

ريفيرو، أوزوالدو. **خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين.** ترجمة نقولا عزقول. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003.

زكي، رمزي. **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في إثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987. (عالم المعرفة؛ العدد 118)

ـــــــــ. **الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث.** القاهرة: سينا للنشر، 1993.

زيتون، محيا. **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

زيدان، أكرم. **سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008. (عالم المعرفة؛ العدد 351)

ساندل، مايكل. **الليبرالية وحدود العدالة.** ترجمة محمد هناد؛ مراجعة الزبير عروس [و] عبد الرحمن بوقاف. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

ستيغليتز، جوزيف إ. **التسعينيات الهادرة.** ترجمة عبد الرحمن أياس. بيروت: دار الفارابي، 2005.

السلمي، عبد الرحيم. **الليبرالية ـ نشأتها ومجالها.** [د.م.: د. ن.]، 2003.

سليتز، روبرت. **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى.** ترجمة محمد فتحي خضر. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016.

سميث، ديفيد. **دعوة غداء: وجبة سهلة الهضم من علم الاقتصاد (لماذا انعدم مفهوم المجانية؟).** ترجمة إيمان فتحي سرور. القاهرة: كلمات عربية، 2008.

سوزا، نيلسون دي. **انهيار النيوليبرالية.** ترجمة جعفر علي السوادني. بغداد: بيت الحكمة، 1999.

السيد، رضوان. **مقالة في الإصلاح السياسي العربي.** بيروت: دار النهار، 2004.

الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب [وآخرون]. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 59)

الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت، منتدى المعارف، 2012.

شيفر، أولريش. **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق.** ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010. (عالم المعرفة؛ العدد 371)

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

الغذامي، عبد الله. **النيوليبرالية: أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية.** بيروت: المركز الثقافي العربي، 2014.

فاروفاكيس، يانيس. **المينوتور العالمي: أمريكا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي.** ترجمة عماد الأحمد؛ مراجعة رشيد أوراز. ميلانو: المتوسط للنشر، 2016.

فريدمان، ميلتون. **الرأسمالية والحرية.** ترجمة مروة عبد الفتاح شحاته. القاهرة: كلمات عربية، 2011.

فوكس، جاستن. **خرافة عقلانية السوق.** ترجمة خالد غريب علي. القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

فيتيسواران، فيجاي. **الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة.** ترجمة إيهاب عبد الرحيم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005. (عالم المعرفة؛ العدد 321)

كاريللو، فرانشيسكو خافيير (محرر). **مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى.** ترجمة خالد علي يوسف. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (عالم المعرفة؛ العدد 381)

كالام، بيار بالتعاون مع أورو لالوك. **بحث في الاقتصاد العادل.** ترجمة محمد صالح فليس. بيروت: دار الفارابي؛ مؤسسة الانتشار العربي؛ تونس: دار محمد علي، 2014.

كامبيل، كولن [وآخرون]. **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل.** ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004. (عالم المعرفة؛ العدد 307)

كامورا، مهران. **تقرير الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج.** الدوحة: كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون بقطر، 2012.

كروغمان، بول. **ضمير ليبرالي.** ترجمة محمد محمود التوبة. الرياض: مكتبة العبيكان، 2009.

كلاين، نعومي. **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث.** ترجمة نادين خوري. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.

كيلة، سلامة. **الإمبريالية في مرحلتها المالية.** ميلانو: منشورات المتوسط، 2017.

ماركيز، غابرييل غارسيا. **عن الحب وشياطين أخرى.** ترجمة صالح علماني. دمشق: دار الحوار، 2015.

مافيزولي، ميشيل. **مزايا العقل الحساس: دفاعاً عن سوسيولوجيا تفاعلية.** ترجمة وتقديم عبد الله زارو. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014.

مركز صناعة الفكر. **الليبرالية في السعودية (الفكرة ـ الممارسات ـ الرؤى المستقبلية).** بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، 2013.

المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.** القاهرة: دار الشروق، 1999.

منصور، أشرف. **النيوليبرالية ـ جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية.** القاهرة: رؤية، 2008.

موراي، ورويك. **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية.** ترجمة سعيد منتاق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013. (عالم المعرفة؛ العدد 397)

ميريديث، روبين. **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009. (عالم المعرفة؛ العدد 359)

ميونج ـ باك، لي. **الطريق الوعر: السيرة الذاتية للرئيس لي ميونج ـ باك.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.

النجار، باقر. **حقيقة الليبرالية الخليجية.** [د.م.: د. ن.]، 2008.

هارفي، ديفيد. **النيوليبرالية (موجز تاريخي).** ترجمة مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2008.

هان، كريس وكيث هان. **الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد.** ترجمة عبد الله فاضل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

هلال، وليام وكنيث تايلر. **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير.** ترجمة حسن بدر وعبد الوهاب رشيد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

هوفر، إريك. **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية.** ترجمة غازي القصيبي. أبو ظبي: كلمة، 2010.

هوفمن، بيتر. **مصادر الطاقة المستقبلية: الهيدروجين وخلايا الوقود والتوقعات لكوكب أنظف.** ترجمة ماجد كنج. بيروت: دار الفارابي، 2009.

هيرتس، نورينا. **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية.** ترجمة صدقي حطاب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ العدد 336)

واتسون، رتشارد. **ملفات المستقبل: موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة.** ترجمة عمر سعيد الأيوبي. دبي: دار كلمة، 2012

والرستين، إيمانويل [وآخرون]. **هل للرأسمالية مستقبل؟**. ترجمة رامي طوقان. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2016.

وي وي، تشانغ. **الزلزال الصيني.. نهضة دولة متحضرة.** ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة. القاهرة: دار سما للنشر، 2016.

اليوسف، يوسف خليفة. **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

ـــــــــ. **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

دوريات

«13 وزارة وهيئة حكومية تستعد لإطلاق الخصخصة لبعض خدماتها.» صحيفة **المدينة** السعودية: 2016/8/20.

إبراهيم، سعد الدين. «عوامل قيام الثورات العربية.» **المستقبل العربي:** السنة 35، العدد 399، أيار/ مايو 2012.

ابن صنيتان، محمد. «انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي.» **المستقبل العربي**: السنة 34، العدد 390، آب/أغسطس 2011.

«اقتصاديون: لا بديل للحكومة عن فرض رسوم وضرائب لوقف نزيف العجز والديون ـ وسط تأكيداتهم على تأثيراته السلبية الاجتماعية ورغم تحفظهم على التوقيت.» صحيفة **الوسط** (البحرين): 2016/5/26.

أيزنستاين، تاشارلز. «لست مديناً: لن أدفع ـ كل شيء قيل لك عن الدين خاطئ.» **الثقافة العالمية** (الكويت): العدد 182، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016.

البدري، محمد سعد. «أثر السياسات الليبرالية الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية البشرية.» **مجلة البحوث الإدارية**: السنة 24، العدد 3، 2006.

البرجس، برجس حمود. «ماكنزي وخطة إصلاح سوق العمل البحريني.» صحيفة **الوطن** (الرياض): 2015/12/22.

البريدي، عبد الله. ««الدولة المعدلة ثورياً» بوصفها مخرجاً لمأزق الربيع العربي مع إشارة خاصة إلى الوضع الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة 35، العدد 409، آذار/مارس 2013.

بساطة، سعد. «شمس العالم تسطع على عُمان!.» صحيفة **الرؤية** العمانية الإلكترونية: 2015/10/3.

«بعد رؤية «السعودية 2030».. الكويتيون بس يتحلطمون!.» **القبس**: 2016/4/26.

البغدادي، أحمد. «الأقليات الوطنية.» جريدة **الاتحاد** الإماراتية: 2007/8/7.

بنّان، طلال. «تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية.» **مجلة جامعة الملك عبد العزيز ـ الاقتصاد والإدارة** (الرياض): السنة 25، العدد 1، 2011.

بورديو، بيير. «النيوليبرالية: يوتوبيا استغلال بلا حدود.» مجلة **نوافذ** (المغرب): العددان 57 ـ 58، 2014.

الجزيرة: 2016/6/9.

حطب، شيماء. «السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية: تحولات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية.» **مجلة الديمقراطية** (القاهرة): السنة 15، العدد 59، 2015.

حناش، إلياس وعلي دبي. «اقتصاد المعرفة فى دول مجلس التعاون: الخليج العربي بين الواقع والمأمول.» **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** (جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر): السنة 30، العدد 2، 2017.

الحيالي، عبد الله. «محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **دراسات إقليمية** (العراق): السنة 6، العدد 2، 2010.

خطاب، طارق. «إنجاز 93 بالمئة من مصنع قطر لتقنيات الطاقة الشمسية.» صحيفة **الراية** (الدوحة): 2016/3/20.

الخطيب، ممدوح. «أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.» **المجلة العربية للعلوم الإدارية** (الكويت): السنة 22، العدد 3، 2015.

دحمان، عبد الحق. «الممالك النفطية وثورات «الربيع العربي»: دراسة في الاقتصاد السياسي للعنة الموارد.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان 45 ـ 46، شتاء ـ ربيع 2015.
الدخيّل، خالد. «الرؤية بين الاقتصادي والسياسي.» **الحياة:** 2016/5/5.
«دول الخليج: ضريبة القيمة المضافة في 2018 .. واستثناء 94 سلعة غذائية.» **الحياة** (النسخة السعودية): 2016/1/15.
«رؤية الشارقة الاقتصادية بملتقى الاستثمار السنوي في دبي.» صحيفة **البيان** الإماراتية: 2016/4/7.
سالم، بول. «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة.» **المستقبل العربي:** السنة 34، العدد 398، نيسان/أبريل 2012.
السالم، حمزة. «حتمية فشل ماكينزي.» **الجزيرة** (الرياض): 2016/8/11.
السعد، عبد الأمير. «قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية.» **مجلة بحوث اقتصادية عربية:** السنة 19، العددان 57 ـ 58، شتاء ـ ربيع 2012.
السقا، محمد. «هل هي بداية الانتكاسة لسياسات الخصخصة في العالم؟.» صحيفة **الاقتصادية** (السعودية): 2016/12/23.
سورويكي، جيمس. «لماذا يزداد الأغنياء ثراء؟.» **الثقافة العالمية** (الكويت): العدد 182، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016.
«شركات الخدمات وبعض الوظائف الجانبية فيما يتعلق بالقطاع النفطي.» مجلة **أربيان بزنس:** 12 تموز/يوليو 2016.
شعيب، عالية. «رؤية الكويت 2030 .. ما أظن.» **الرأي** (الكويت): 2016/4/30.
الشيحي، يعقوب. «الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية.» **شؤون عربية** (القاهرة): العدد 137، 2009.
الصقر، عبد العزيز. «العولمة ودول مجلس التعاون الخليجي.» **آراء حول الخليج** (دبي): العدد 4، 2008.
عبد الله، عبد الخالق ومعتز سلامة. «الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان 45 ـ 46، شتاء ـ ربيع 2015.
العتيبي، سرحان. «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي.» **النهضة** (القاهرة): السنة 6، العدد 2، 2005.
العطري، عبد الرحيم. «سوسيولوجية الحركات الاجتماعية.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع:** العدد 13، شتاء 2011.
العفيفي، فتحي. «الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العدد 12، خريف 2006.
علي، علي عبد القادر. «العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية.» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (الدوحة): السنة 3، العدد 9، 2013.
««عمان 2040» تبحث اليوم خارطة الطريق نحو المستقبل.» صحيفة **عُمان** (مسقط): 2016/8/17.

العيسوي، إبراهيم. «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر).» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت): السنة 15، العدد 1، 2013.

ـــــــــــ. «نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق.» **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (القاهرة): العدد 5، 1996.

غباشي، منوبي. «الليبرالية: فلسفة أم أيديولوجيا.» **مجلة الفكر العربي المعاصر** (بيروت): السنة 31، العددان 156 ـ 157، 2011.

الغندور، عبير. «الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل.» **مجلة النهضة** (القاهرة): السنة 11، العدد 2، 2010.

الفالح، متروك. «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية.» **المستقبل العربي:** السنة 27، العدد 308، تشرين الأول/أكتوبر 2004.

فيلبس، إدموند. «ما خطب اقتصادات الغرب.» **الثقافة العالمية** (الكويت): العدد 182، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016.

قرم، جورج. «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة 37، العدد 426، آب/أغسطس 2014.

«قطار الخصخصة ينطلق في 2016 من جديد والقطاع الخاص في مقصورة القيادة.» مجلة **بزنس كلاس:** 6 كانون الأول/ديسمبر 2015.

كنعان، طاهر. «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج.» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية:** السنة 1، العدد 1، تموز/يوليو 2012.

الكفري، مصطفى. «نهاية النيوليبرالية.» **شؤون عربية:** العدد 136، 2008.

«الكويت تعتزم الاقتراض لسد العجز في موازنتها.» صحيفة **الحياة:** 2016/7/3.

«الكويت الثالثة خليجياً في نسبة الأجانب إلى السكان.» صحيفة **السياسية** (الكويت): 2014/7/1.

لطفي، منال. «المشروع النيوليبرالي في أوروبا والمواطن منعدم القيمة السوقية.» مجلة **الديمقراطية** (القاهرة): السنة 15، العدد 60، 2015.

مار، برنارد. «ملامح الثورة الصناعية الرابعة.» مجلة **فوربس الشرق الأوسط:** 6 نيسان/أبريل 2016.

مجموعة محررين. «ما بعد الرأسمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروباً.» **الثقافة العالمية** (الكويت): العدد 182، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2016.

«محمد بن راشد يطلق استراتيجية دبي الصناعية.» صحيفة **البيان** الإماراتية: 2016/6/26.

المركز الإحصائي الخليجي. **الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014** (إصدار آب/أغسطس 2016).

المشاري، هيفاء. «مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عام 2020 من 3 ـ 4 حزيران/يونيو 1995.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت): السنة 18، العدد 78، 1995.

المطيري، يوسف. «الكويت أقرت رؤيتها 2030 .. قبل 8 سنوات.» **القبس** (الكويت): 2016/4/27.

النجار، باقر. «حقيقة الليبرالية الخليجية.» **المستقبل العربي**: السنة 31، العدد 354، آب/أغسطس 2008.

النصف، عبد الوهاب. «رؤية الكويت 2030.» **النهار** (الكويت): 2016/5/10.

الهاشمي، سعيد سلطان. «جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان 45 ـ 46، شتاء ـ ربيع 2015.

«هل تدخل دول الخليج في عصر ضريبة القيمة المضافة؟.» مجلة **المجلة:** 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

الهيتي، نوزاد. «الوحدة الاقتصادية الخليجية: المقومات والمعضلات.» **آراء حول الخليج** (دبي): العدد 101، 2015.

ندوات، مؤتمرات

دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

«المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية: دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية»، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 ـ 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

دراسات، تقارير

الأسواق العربية. «4.8 مليار دولار تحويلات العمالة الباكستانية بالسعودية.» قناة العربية، 18 حزيران/يونيو 2018، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/06/18/4-8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html>.

_____. «السعودية: 960 مليار ريال تحويلات الوافدين بـ 10 سنوات.» قناة العربية، 14 شباط/فبراير 2015، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2015/02/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-960-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8010-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA.html>.

البريدي، عبد الله. ««الاحتباط» .. موت دماغي للأمل الإصلاحي.» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/13/الإصلاحي-للأمل-دماغي-موت-الاحتباط/>.

البريدي، عبد الله. «ديمقراطية القيمة المضافة!.» الجزيرة نت، المعرفة، 16 شباط/فبراير 2016، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/2/11/المضافة-القيمة-ديمقراطية!>

ـــــــــــ. «ذئبان يفترسان الفساد العربي... التوثيق والتدويل.» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/1/%d8%b0%d8%a6%d8%a8%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%ab%d9%8a%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%af%d9%88%d9%8a%d9%84>.

ـــــــــــ. «لكي لا يقع خليجنا العربي في فخاخ «النمو المفقر».» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 10 أيار/مايو 2016، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/4/14/%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B9-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%AE%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%82%D8%B1>.

«تعرّف إلى «صوفيا»... الروبوت الذي حصل على الجنسية السعودية.» 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://arabic.cnn.com/tech/2017/10/26/sophia-saudi-robot>.

الجابري، محمد عابد. «المستبد العادل ... بديلاً للديمقراطية!.» <http://www.aljabriabed.net/maj18_almustabidd.htm>.

الخاطر، خالد. «تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، دراسات، آب/أغسطس 2015).

«دول الخليج قادرة على ربح 200 مليار دولار من الطاقة المتجددة سنوياً.» ميدل ايست أونلاين، 20 حزيران/يونيو 2016، <http://www.middle-east-online.com/?id=227432>.

«السعودية: 3.5 مليار$ بـ«أوبر» في أول صفقة دولية منذ «رؤية 2030».. و80% من المستخدمين بالمملكة نساء.» موقع «سي إن إن» بالعربي، 2 حزيران/يونيو 2016، <https://arabic.cnn.com/business/2016/06/02/uber-saudi-arabia-investment>.

«السعودية تخطط لاقتراض مبلغ كبير من الأسواق العالمية.» موقع CNBC، 2 آذار/مارس 2016، <http://www.cnbcarabia.com/?p=286210>.

شحرور، عزت. «الحكومة الصينية تصطاد «نمور وثعالب الفساد المالي.» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 28 أيلول/سبتمبر 2014، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/28/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8

%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B7%D8%A7%D8%AF-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%AB%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>.

«الطاقة المتجددة في الخليج.. ضرورة وفرصة.» موقع أموال، 16 كانون الثاني/يناير 2016 (وهو موقع إماراتي)، <http://amwal-mag.com/tag/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC>.

عبد الوهاب المسيري، «الأمركة والكوكلة والعلمنة.» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 29 أيار/مايو 2007، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/5/29/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d9%83%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a9>.

علي، مهدي محمد. «الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية: لمحة تاريخية والموقف الحالي.» (ورقة بحثية، موقع ملتقى الطاقة العربي)، <http://arabenergyclub.com/site/wp-content/uploads/2010/11/Solar-Energy-in-KSA.pdf>.

المنصوري، عبد الرحمن. «تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل.» مركز قناة الجزيرة للدراسات، 24 حزيران/يونيو 2013، <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>.

النجار، باقر. «العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، دراسات، نيسان/أبريل 2013).

نجوم، أسامة. «تقرير البنك الدولي 2014 ـ التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو ـ آسيوية.» (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، تقارير، آب/أغسطس 2015)، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art598.aspx>.

«ماكينزي لـ CNN بالعربية: لم نصغ رؤية السعودية 2030.. ولم نعلق سابقاً.» موقع سي إن إن بالعربية، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://arabic.cnn.com/business/2016/11/15/mckinsey-saudi-vision-2030>.

«مستقبل الطاقة المتجددة في قطر.» موقع آربيان بزنس 23 آب/أغسطس 2015، <http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2015/aug/23/394840>.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك). «نمو متسارع في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي.» موقع جويك، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2015، <http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_202_AR.html>.

موقع بي بي سي العربي. «تيسلا تكشف عن بطارية جديدة تمثل «علامة فارقة» في صناعة السيارات الكهربائية.» 24 آب/أغسطس 2016، <http://www.bbc.com/arabic/business/2016/08/160823_tech_tesla_battery>.

ـــــــــــ. «سيارات كهربائية ذاتية القيادة قريباً من إنتاج بي. أم. دبليو.» 2 تموز/يوليو 2016، <http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2016/07/160702_bmw_autonomous_cars_tech>.

2 ـ الأجنبية

Books

Beck, Don and Christopher Cowan. *Spiral Dynamics: Mastering Values, Leadership and Change*. Cambridge, MA: Balckwell Publishing, 1996.

Chamberlin, Paul. *Korea 2010: The Challenges of the New Millennium*. Washington DC: The Csis Press, 2001.

Jones, Daniel Stedman. *Masters of the Universe: Hayek, Friedman, and the Birth of Neoliberal Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014.

Kim, Pyŏng-guk and Ezra F. Vogel (eds.). *The Park Chung Hee Era*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

Lovelock, James. *Healing Gaia: Practical Medicine for the Planet.* New York: Harmony Books, 1991.

Porter, Michael. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: The Free Press, 1990.

Toffler, Alvin. *The Third Wave: The Classic Study of Tomorrow*. New York: Bantam, 1980.

World Bank. *The Changing Wealth of Nations: Measuring Sustainable Development in the New Millennium*. Washington DC: The Bank, 2011.

Periodicals

Andersen, Torben M. «Challenges to the Scandinavian Welfare Model.» *European Journal of Political Economy*: vol. 20, 2004.

Barth, Erling, Karl O. Moene and Fredrik Willumsen. «The Scandinavian Model: An Interpretation.» *Journal of Public Economics*: vol. 117, September 2014.

Bashir, Muhammad. «Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings for Islamic Countries and Assessment of KEI Indicators for Pakistan.» *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*: vol. 2, no. 6, 2013.

Benner, Mats. «The Scandinavian Challenge: The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy.» *Acta Sociologica*: vol. 46, no. 2, June 2003.

BP Statistical Review of World Energy: June 2016.

Boas, Taylor C. and Jordan Gans-Morse. «Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogan.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 44, no. 2, 2009.

Charbonneau, Mathieu and Magnus Paulsen Hansen. «Debt, Neoliberalism and Crisis: Interview with Maurizio Lazzarato on the Indebted Condition.» *Sociology*: vol. 48, no. 5, 2014.

Cooper, Andrew Scott. «Saudi Arabia's First Step Is Admitting It Has an Oil Problem.» *Foreign Policy*: 7 June 2016.

Davis-Hamel, Ashley. «Successful Neoliberalism?: State Policy, Poverty, and Income Inequality in Chile.» *International Social Science Review:* vol. 87, nos. 3-4, 2012.

De la Barra, Ximena. «Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises.» *Critical Sociology*: vol. 36, no. 5, 2010.

_____. «Who Owes and Who Pays? The Accumulated Debt of Neoliberalism.» *Critical Sociology*: vol. 32, no. 1, 2016.

Farrant, Andrew and Edward McPhail. «Hayek, Samuelson, and the Logic of the Mixed Economy?.» *Journal of Economic Behavior and Organization*: vol. 69, no. 1, January 2009.

Filho, Alfredo Saad and Alison J. Ayers. «Democracy against Neoliberalism: Paradoxes, Limitations, Transcendence.» *Critical Sociology*: vol. 41, nos. 4-5, 2015.

Graves, Clare. «Human Nature Prepares for a Momentous Leap.» *The Futurist*: April 1974.

_____. «Levels of Existence: An Open System Theory of Values,» *Journal of Humanistic Psychology* (November 1970.

Houmanidis, Lazaros. «Keynesianism and Stagflation.» *International Journal of Social Economics*: vol. 14, nos. 7/8/9, 1987.

Kaboub, Fadhel. «The End of Neoliberalism? An Institutional Analysis of the Arab Uprisings.» *Journal of Economic Issues*: vol. 47, no. 2, 2013.

Kerr, Simeon. «Saudi Arabia's Pace of Reform Must Quicken to Avoid Rapid Slowing.» *Financial Times*: 9/12/2015.

Khan, M. Adil. «Puting «Good Society» Ahead of Growth and/or «Development»: Overcoming Neoliberalism's Growth - Trap and its Costly Consequences.» *Sustainable Development*: vol. 23, 2015.

Kim, Anthony B. «Advancing Economic Freedom: Key to Ensuring South Korea's Greater Economic Future.» *Academic Paper Series* (Korea Economic Institute): 31 December 2012.

MacNeil, Robert and Matthew Paterson. «Neoliberal Climate Policy: From Market Fetishism to the Developmental State.» *Environmental Politics*: vol. 21, no. 2, 2012.

Park, Sang-Young. «Crafting and Dismantling the Egalitarian Social Contract: The Changing State-society Relations in Globalizing Korea.» *The Pacific Review*: vol. 23, no. 5, 2010.

Perkins, J. O. N. «Using the Macroeconomic Mix to Stop Stagflation.» *Journal of Economic Studies*: vol. 7, no. 1, 1980.

Teubal, Miguel. «Rise and Collapse of Neoliberalism in Argentina: The Role of Economic Groups.» *Journal of Developing Countries*: vol. 20, nos. 3-4, 2004.

Studies, Reports

McKinsey Global Institute. «Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment and Productivity Transformation.» (December 2015), <https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Global%20Themes/Employment%20and%20Growth/Moving%20Saudi%20Arabias%20economy%20beyond%20oil/MGI%20Saudi%20Arabia_Executive%20summary_December%202015.ashx>.

Verhage, Julie. «An Expert in Valuation Says Uber Is Only Worth $28 Billion, Not $62.5 Billion.» Bloomberg (17 August 2016), <http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-08-17/an-expert-in-valuation-says-uber-may-have-already-peaked>.

فهـرس

- أ -

الاتحاد الأوروبي: 42، 59، 73، 75، 124، 127

أتكنس، جوناثان: 96

الاحترار الكوني: 58

أرامكو (شركة): 97

أرناسون، براغي: 61

الأزمة المالية العالمية (2008): 121

الاستدامة: 48، 53، 58، 118

الإصلاح الاقتصادي: 103، 139، 150، 154، 158–159

الإصلاح السياسي: 22، 68، 106، 126، 132، 136، 138، 141، 143، 146، 148، 153–154، 156، 158، 168، 172

الاقتصاد الخليجي: 50–51، 79، 81، 89، 93–94، 99–100، 102، 106، 158–159، 170–171

الاقتصاد الريعي: 51، 80، 150، 158، 171

الاقتصاد الصيني: 127، 130

الاقتصاد العالمي: 26، 28، 35، 44، 57، 63، 72، 74، 79، 86، 90، 111، 139

الاقتصاد المعرفي: 75–77، 110، 124، 170

الإنفاق العام: 18، 23، 33، 40، 43، 95، 98، 106، 153، 158، 162

- ب -

بارك شانغ: 140–141، 143

باري، باريان: 116

بافت، وارين: 108

برامج الرعاية الاجتماعية: 19، 95، 98، 106، 118، 120، 162، 168، 172

بركنز، جون: 21، 46، 115

البطالة: 23، 41، 43، 45، 123، 126، 153، 156، 162

البنك الدولي: 26، 35، 51–52، 71–72، 76

بنيامين، والتر: 173

بورتر، مايكل: 87–89

بورديو، بيير: 152

بولاني، كارل: 34

بيكيتي، توماس: 22، 26، 42، 107، 120، 137
بيلي، مارتن: 95
بينوشيه، أوغيستو: 37

- ت -

تاتشر، مارغريت: 23، 117
التبعية الاقتصادية: 94
التخطيط التشاركي: 25
تشانغ، هاـجون: 29–30، 68
التغيير المجتمعي: 161
التفاوت الاقتصادي: 24
التقشف: 68، 121، 162
التكافل الاجتماعي: 41، 43، 102
التنمية الاقتصادية: 25، 35، 45، 80، 83، 85، 103، 150
التنمية البشرية: 85، 148–149
التنمية التشاركية: 148
التنمية المتنوعة: 51–53، 71–72
التنويع الاقتصادي: 51–53، 57، 68، 71–72، 75، 78، 81–82، 85، 101، 106، 153
توفلر، ألفن: 74
تيتموس، ريتشارد: 122

- ث -

الثورة الصناعية الثالثة: 54، 58، 63، 72، 75، 169

- ج -

جيانغ زيمن: 131
جينيرو، جاك: 137

- ح -

حرية السوق: 18، 93، 138

- خ -

الخصخصة: 17–19، 23، 25، 37، 44، 46، 93–97، 100، 104–106، 111، 113–114، 116، 127–128، 141، 152–153، 156–157، 162، 170

- د -

داموداران، آسواث: 110
الدخيل، عبد العزيز: 103
دنغ شياو بينغ: 125–126، 131–133
دولة الرعاية الاجتماعية: 21، 23، 43–44، 120، 168
دولوز، جيل: 45

- ر -

الرأسمالية: 21–24، 26–27، 30–31، 37، 40–42، 44، 46–49، 68، 76–77، 99، 107–108، 110، 112، 116–118، 122، 125، 127، 129، 137–138، 140
الرفاهية الاجتماعية: 19، 118، 122–123، 134، 150
الركود الاقتصادي: 44
روزفلت، فرانكلين: 19، 28
روستوف، ألكسندر: 20
ريغان، رونالد: 23
ريفكن، جيرمي: 48، 53–54، 60، 72–73، 80، 151

- ز -

زكي، رمزي: 36، 75، 105، 112، 118

- س -

ساكس، جيفري: 49
سامرز، لورانس: 28
سايمون، هربرت: 27
ستيغلتز، جوزيف: 36، 40، 49، 101
سكولز، مايرون: 27
سلون، ألفرد (الإبن): 29
سمادجا، كلود: 47
سميث، آدم: 19، 21–23، 36، 87
سن، أمارتيا: 22، 33
سوروس، جورج: 49
السوق الحرة: 72، 94
السياسات النقدية: 23، 78، 168

- ش -

شواب، كلاوس: 47
شومبيتر، جوزيف: 49، 137
شي جين بينغ: 129

- ص -

الصقر، عبد العزيز: 119
صندوق النقد الدولي: 35

- ط -

الطاقة البديلة: 63–68
الطبقة الوسطى: 41، 103، 106
الطبقية: 23، 43
طرمب، دونالد: 47

- ع -

العدالة الاجتماعية: 22، 31، 33، 39، 46، 80، 102، 118، 122، 130، 152، 156، 165، 169
العقد الاجتماعي: 24، 71، 80، 143–149، 154–155
العمالة الأجنبية: 70
العولمة: 36، 43، 47، 90–91، 94–95، 112، 119، 144، 146، 152–153، 156، 170، 172
العيسوي، إبراهيم: 22، 31، 103

- غ -

غالبرث، كينيث: 40
غرابكا، ماركوس: 41
غرينسبان، ألن: 47، 109
غوزمان، جاكوبو أربينز: 34
غيلدر، جورج: 36

- ف -

الفردانية: 18، 32–33، 37، 43، 100، 138
الفردانية الشخصية: 18
فريدمان، توماس: 151
فريدمان، ميلتون: 21، 36–37، 99
الفساد: 46، 113، 129، 146، 150–152، 164، 169
فون ميسيس، لودفيغ: 20
فون هايك، فريدرش أوغست: 20–22
فيرن، جول: 59–60
فيلبس، إدموند: 39–40

- ق -

القطاع الخاص: 19، 85، 92، 97، 134، 156–157، 169–170
القطاع العام: 78، 157، 169

- ك -

كارتر، جيمي: 23
كالانيك، ترافيس: 116
كروغمان، بول: 33، 48–49
الكساد: 19–20، 22، 90
كلاوسيوس، رودولف: 58
كوبر، ريتشارد: 95
كونراد، وليم: 60
كينز، جون مينارد: 19–20
الكينزية: 20، 22–23، 34، 90، 117، 167
كينيدي، جون: 41

- ل -

لازاراتو، موريزيو: 45
اللامساواة: 26، 42–43
لوفينز، أموري: 62
لينين، فلاديمير: 125

- م -

ماركس، كارل: 23، 42
ماو تسي تونغ: 125
المجتمع المدني: 164
مدن المعرفة: 77، 170
مرتون، روبرت: 27
مصدق، محمد: 34
مل، جون ستيورات: 39
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 43، 53، 59
منعم، كارلوس: 113
ميردال، غونار: 49، 114

- ن -

النزعة الاستهلاكية: 48، 138
النمو الاقتصادي: 20–21، 26، 33، 40، 47، 49، 51، 69، 102، 122، 140

- هـ -

هاتار، ماري: 74
هارفي، ديفيد: 19، 34، 40، 104، 113، 118، 154
هفنر، روبرت: 60
هوفر، إريك: 128

- و -

الوقود الأحفوري: 54، 58–60، 73، 151
الوقود الهيدروجيني: 60
وليامسون، جون: 35
ويلسون، تشارلي: 29

- ي -

اليوسف، يوسف خليفة: 68، 81